العدد 38 - أيار/مايو 2019
Issue 38 - May 2019

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations
دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 38 -أيار / مايو 2019
Issue 38 - May 2019

Articles 5 دراسات

Azmi Bishara
Remarks on External Factors in Democratic Transition 7
عزمي بشارة
ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي

Ali Jarbawi | Lourdes Habash
Realist Theory in the Face of International Unipolarity 28
علي الجرباوي | لورد حبش
النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية

Ghassan Elkahlout
Challenges and Opportunities for Refugees in Host Countries: Jordan as a Case Study 50
غسان الكحلوت
اللاجئون في الدول المستضيفة: تحديات وفرص، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن

Abdelkader Boutaleb
Youth and Politics: The Decline of Party Membership in Moroccan society 63
عبد القادر بوطالب
الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي

Mehdi K. Benslimane
Media and Power: A New Conceptual Approach, "Le Journal" as a Case Study 75
مهدي بنسليمان
الإعلام والسُلطة: مقاربة مفاهيمية جديدة، مجلة "لوجورنال" نموذجًا

Arab Opinion Index 91 المؤشر العربي

Dana El Kurd | Luai Ali
Evaluating the Strength of Legislative Bodies in Jordan, Kuwait and Morocco and their Image in Public Opinion 93
دانا الكرد | لؤي علي
تقييم قوة المجالس التشريعية في ثلاث دول عربية وتصور الرأي العام العربي لها: حالات الأردن والكويت والمغرب

Documentation 99 — التوثيق

Milestones in Democratic Transition in the Arab World
1/03/2019 - 30/04/2019 — 101 — محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي
في المدة 2019/03/1 – 2019/04/30

Palestine Over Two Months
1/03/2019 - 30/04/2019 — 107 — الوقائع الفلسطينية
في المدة 2019/03/1 – 2019/04/30

Book Reviews 115 — مراجعات وعروض كتب

Chamseddin Alkilani
"The Caliphate State: Advancing Towards the Past – ISIL and the Local Community in Iraq" by Faleh A. Jabar — 117 — شمس الدين الكيلاني
"دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي ('داعش' والمجتمع المحلي في العراق)" لفالح عبد الجبار

Marwa Fekry
Incomplete Reconciliation: Critical Review of "Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring" by Ibrahim Frehat — 128 — مروة فكري
مصالحات غير مكتملة: قراءة نقدية في كتاب "ثورات لم تنته: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي" لإبراهيم فريحات

Report 137 — تقرير

Ihab Maharmeh
The Two Protest Movements in Sudan and Algeria and Prospects for Democratic Change — 139 — إيهاب محارمة
الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

دراسات

Articles

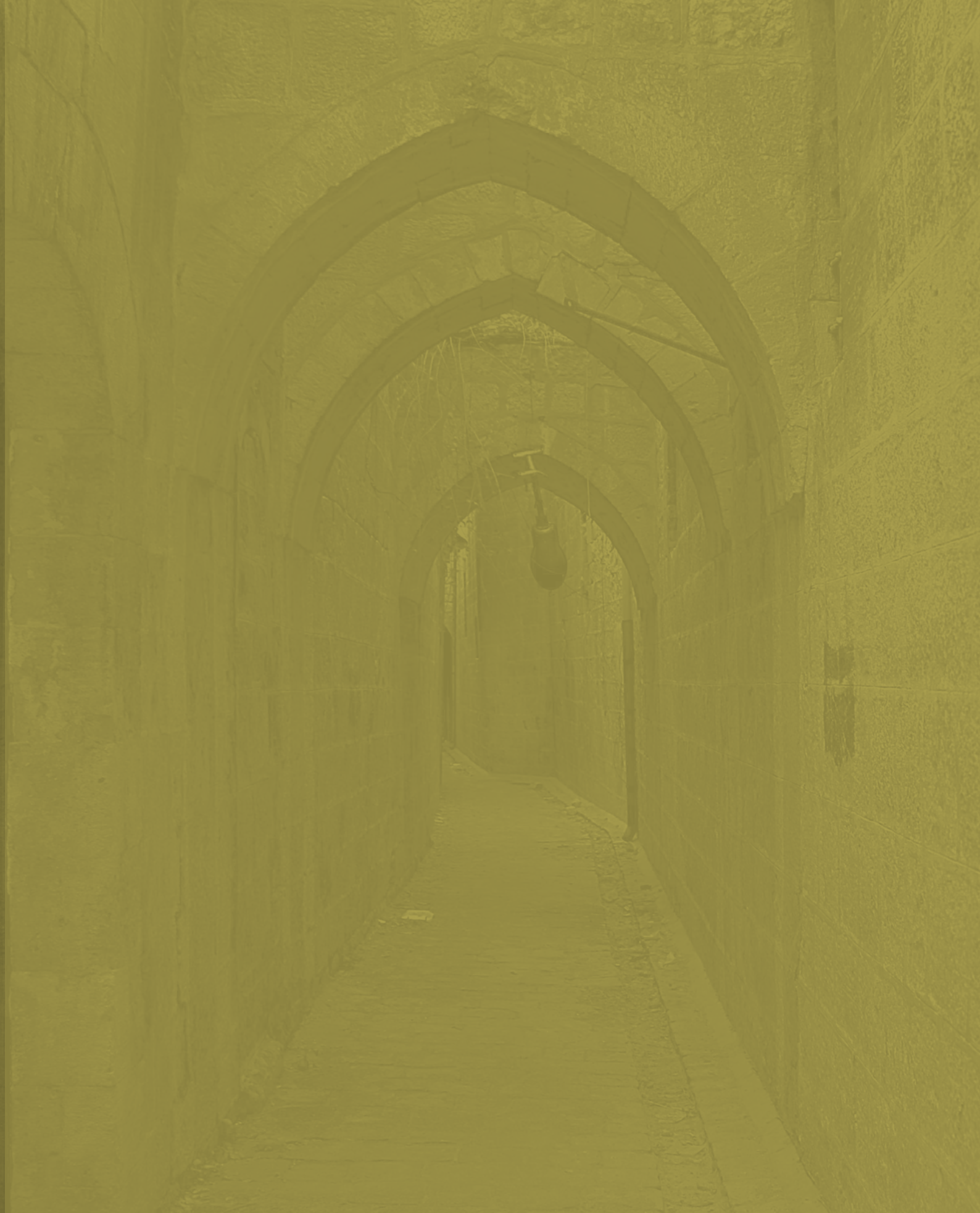

عزمي بشارة | Azmi Bishara*

ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي

Remarks on External Factors in Democratic Transition

تسعى الدراسة إلى تحديد مفهوم "العامل الخارجي"، منهجيًا؛ لتتمكن من التعرف إلى فاعليته وتأثيره في عملية الانتقال. ويعني "العامل الخارجي"، بحسب الدراسة، دور العوامل السياسية الخارجية الآني والمباشر في تأثيرها في الانتقال الديمقراطي. وقد لاحظت الدراسة أن دور هذه العوامل في مراحل الانتقال، يختلف عنها في مراحل "ترسيخ الديمقراطية"، فإذا كان التأثير الخارجي في الثورات ضئيلًا، ولا سيما إذا كانت ثورات شعبية عفوية، فإنه قد يكون مؤثّرًا في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وإن لم يكن تأثيره حاسمًا إلا بفعل عوامل داخلية محلية، تيسّره وتمكّنه. وتبين الدراسة العلاقة بين العامل الخارجي والموقع الجيوستراتيجي للدولة في الحالة العربية؛ إذ يزداد العامل الخارجي أهمية بازدياد أهمية موقع الدولة. وتتابع الدراسة تطور مبدأ "دعم الديمقراطية" في السياسة الأميركية الذي ظل مرتبطًا بالمصالح الأميركية، وانتهى لصالح مبدأ استقرار الأنظمة. كما ترصد تيارًا إقليميًا ودوليًا، لم يحظَ بالاهتمام الكافي، يدور حول "تعزيز الأوتوقراطية".

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، الموجة الديمقراطية، ترسيخ الديمقراطية، الأوتوقراطية، السياسة الخارجية الأميركية.

The study defines the "external factor" and determines its impact on the transition process. The study notes that the role of these factors in transition is different from that of "democratization " if the external influence of the revolutions is minimal. This is especially so in the case of spontaneous popular revolutions where the external factor may be influential in the democratic transition, although its impact is decisive only when accompanied by facilitating domestic factors. The study shows the relationship between the external factor and the geostrategic location of the Arab state whereby the external factor becomes more important according to the importance of the state. The study follows the evolution of the principle of supporting democracy in US politics, which has been linked to US interests and has ended up supporting regime stability. It also monitors a regional and international trend of "promoting autocracy".

Keywords: Democratic Transformation, Democratic Wave, Consolidating Democracy, Autocracy, US Foreign Policy.

* مفكر عربي، المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Arab Public Intellectual, General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

من نافلة القول إن نتائج فعل العامل الخارجي، بمعنى تأثير دول أخرى وسياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحول الديمقراطي فيها، لا تتضح بمعزلٍ عن العوامل الداخلية، بل من خلال تفاعل ما نطلق عليه اسم العامل الخارجي معها. فهي التي تحدد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم في اتجاهه. ونحن هنا نقوم بذلك بعزل هذا العامل بشكل مصطنع لفائدة البحث في الانتقال الديمقراطي، ويفترض أن يفحص الباحث في هذا المجال مدى تحوّله إلى عامل حاسم في عملية الانتقال، أو معوِّق لهذه العملية، أو مساند لها.

ثمة فرق كبير بين دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال نفسها ودورها في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال. ففي حالات متطرفة قد تكون تطورات إقليمية هي القادح لنشوب ثورة على نظام مستبد، كما قد تكون المعوِّق للانتقال بالتدخل المباشر. وهذا يختلف عن دور العوامل الدولية في ترسيخ الديمقراطية وديمومة التجربة، في بلد قد يتعرض للحصار لإجهاض التجربة، أو ربما يتلقى الدعم لإدامتها. فمثلًا يمكن ألّا تمانع دول مؤثرة أو مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي، في انهيار نظام استبدادي، ولكنها قد لا تقدم المعونات المالية اللازمة أو الدعم الاقتصادي، أو حتى الدعم التقني والسياسي اللازم في أمور حاسمة لمصير التحول الديمقراطي، كإصلاح القطاع الأمني وضبط توازن العلاقات المدنية - العسكرية (مصر، وتونس)، أو حتى نزع السلاح والتسريح أو إعادة الدمج (ليبيا، واليمن)؛ وذلك في مرحلة انتقال من الطبيعي أن يتأثر فيها الاستقرار ويتراجع أداء مؤسسات الدولة، ولا سيما في مجال الخدمات، كما تهبط فيها معدلات النمو على نحو يؤدي إلى تناقص معدلات التأييد للديمقراطية، وحتى إلى صعود نزعات تعبّر عن حنين إلى الدكتاتورية يسهل استخدامها من طرف قوى محلية وإقليمية معادية للديمقراطية، كما جرى في مصر في الفترة الانتقالية الواقعة بين عامي 2011 و2013. ويمكن ألّا تتحمس دول ومؤسسات مؤثرة لانهيار نظام سلطوي وعملية التحول في حد ذاتها، ولكنها قد تدعم الحكومة الديمقراطية ماليًا بالمساعدات والقروض والاستثمارات خشية الفوضى وعدم الاستقرار، كما يحصل حاليًا في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

وثمة عوامل خارجية أثّرت بنيويًا في الاقتصاد والمجتمع، ولم يعد من المفيد التعامل معها بوصفها مؤثرات خارجية عند حصول عملية الانتقال ذاتها. خذ مثلًا التبعية الاقتصادية الناجمة عن علاقات المركز الصناعي العالمي المتطور بدول الجنوب، وإعاقتها نشوء برجوازية وطنية محلية منتجة. هذا عامل مهمّ للغاية، وقد يكون حاسمًا في إعاقة نشوء مجتمع مدني يقوم على علاقات التبادل الحر، وفي مركزة القوة الاقتصادية والسياسية بِيَد فئات اجتماعية محددة، سواء أكانت بيروقراطية أم عسكرية، تدور في فلكها "رأسمالية محاسيب" غير منتجة. وعلى الرغم من منشئه التاريخي في التفاعل بين "داخل" و"خارج"، هل يمكن التعامل مع هذا المركب الاقتصادي الاجتماعي بوصفه عاملًا خارجيًا أثناء عملية الانتقال؟ كلّا بالطبع؛ إذ أضحى واقعًا داخليًا، بامتياز، كما في حالات آثار مرحلة الاستعمار في بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع، وإن كان يعاد إنتاجه بين الاقتصاديات المتطورة وهوامش الاقتصاد العالمي عبر علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات تسليح وغيرها. وهذه العوامل البنيوية التي خلفتها التبعية الاقتصادية لا تؤثر فقط في نمط الدكتاتورية، بل تعود وتفرض ذاتها عند دراسة ديمومة الديمقراطية وفرص نجاحها بعد الانتقال.

> إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين: الأول، نهاية الحكم السلطوي سواء بانهياره بعد إصلاحٍ من أعلى يشق النظام أو بعد انقلاب عسكري أم بثورة شعبية تجبر رموز النظام على مغادرة الحكم، أم بكلتا العمليتين. والثاني، نشوء نظام سياسي تعددي بتوافق بين النخب السياسية المشاركة فيه

ورغم أهمية انتشار الأفكار الديمقراطية عبر وسائل الاتصال والتعليم والتأثير والتأثر الثقافيين، ونشوء ردود الفعل السلبية والإيجابية، فهي ليست من ضمن العوامل الخارجية المقصودة في هذا النوع من الدراسات الذي يميل غالبًا إلى التركيز على العوامل السياسية الخارجية الفاعلة آنيًا، أي أثناء فترة الانتقال. أما التفاعل الثقافي وانتشار فكرة الديمقراطية ومدى جاذبيتها وكيفية استيعابها بعيدًا عن تعقيدات واقعها الحقيقي، فهي عوامل مهمة جدًا في رأيي ولا تحظى باهتمام كافٍ، ولم تعد قابلة للفصل عن الثقافة الشعبية وثقافة النخب على حد سواء؛ إذ لم يعد الفصل بين "الأصيل" و"الدخيل" ممكنًا في الثقافة، كما في الاقتصاد. وينطبق ذلك خاصة على التفاعل الثقافي العربي - العربي الذي يصعب حصر قنواته وأطره، من وسائل إعلام ومنظمات وأحزاب ومؤسسات عربية فاعلة على نطاق إقليمي ووسائل تواصل وأدب وفن. فهذه كلها غدت معطيات ومكونات في الخلفية السياسية والثقافية والاجتماعية القائمة في الدولة التي تجري

فيها عملية التحول وتؤثر فيها. ويجب أن تُؤخذ جميعًا في الاعتبار عند دراسة شروط الانتقال الديمقراطي في الدولة المعنية.

إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين: الأول، نهاية الحكم السلطوي سواء بانهياره بعد إصلاحٍ من أعلى يشق النظام أو بعد انقلاب عسكري[1]، أم بثورة شعبية تجبر رموز النظام على مغادرة الحكم، أم بكلتا العمليتين. والثاني، نشوء نظام سياسي تعددي بتوافق بين النخب السياسية المشاركة فيه بغض النظر عن نضج النظام الديمقراطي الذي ينشأ في البداية، ومدى الاتفاق على مبادئه. في هذا السياق، يهمنا دور العوامل السياسية الخارجية، الآني والمباشر، في تأثيره في هذين التطورين الكبيرين المترابطين. ويصعب تحديد الموقف من الشق الثاني فيه، إذا لم تكن الديمقراطية مطروحة أصلًا (بغض النظر عن مدى اكتمال نموذجها المطروح) بوصفها بديلًا من النظام السلطوي، ولم يباشر بتنفيذ أي مرحلة من مراحلها.

خذ مثلًا حالة الثورة السورية. وهي من الثورات الأكثر عدالة، لناحية الأسباب الداعية إليها، والأكثر مأساوية في مآلاتها. لم تشهد هذه الثورة على نظام سلطوي فريد في عنفه وشراسته لحظة توافق على برنامج ديمقراطي من أي نوع لدى فصائل الثورة المسلحة، ومع أن مؤسسات المعارضة السياسية طرحت برامج ديمقراطية، فإن القوى المسلحة الرئيسة رفضتها، ورفضها النظام بطبيعة الحال. وما لبث الصراع أن اتخذ شكل حرب أهلية بتدخل إيراني وروسي مباشر لصالح الدكتاتورية. وخلافًا لحالتَي اليمن وليبيا المعقدتين واللتين انتهتا إلى حروب أهلية أيضًا، لم تصل الثورة السورية إلى أي مرحلة من مراحل ممارسة الديمقراطية. ففي حين عرفت تجربتَا انهيار النظام السلطوي في ليبيا واليمن محاولات كهذه (الانتخابات في ليبيا، والحوار الوطني وحكومة الوفاق في اليمن)، لم يسقط النظام في سورية، ولم تنجز الثورة بداية تحول ديمقراطي. ولهذا يصعب اعتبار سياسات القوى الإقليمية والدولية في سورية مواقف من التحول الديمقراطي، ولم يختبر توافق أجندات دول مثل تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المعارضة بشأن الديمقراطية، أما الولايات المتحدة الأميركية وإن كانت تفضّل رحيل بشار الأسد في المراحل الأولى من الثورة، فهي لم تكن متأكدة إذا كان البديل الأفضل لها انقلابًا عسكريًا أم محاصصة طائفية، أم بديلًا شعبيًا غير واضح المعالم. وما لبثت أن تخلّت عن مطلب رحيل الأسد. وقد قامت إيران وروسيا بدور حاسم في إنقاذ النظام من سقوط محتوم. ولا شك في أنّ أثر إيران وروسيا لن يبقى خارجيًا فقط، فَلِتدخلهما إسقاطات بعيدة المدى على المجتمع والدولة في سورية، لا تنضوي معالجتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي. فهو لم يبدأ أصلًا. ونحن نميزه هنا من تجارب بدأت وفشلت ولا بد من دراستها ضمن دراسات الانتقال.

كان تأثير الدول الأجنبية في الثورات ذاتها في مصر وتونس ضئيلًا وخافتًا، تجلى في البيانات والاتصالات الهاتفية مع الرؤساء. ولو صمد حسني مبارك وزين العابدين بن علي لصمدت التحالفات الدولية معهما، لا شك في ذلك. كما كان تأثير العامل الدولي محدودًا في انشقاق النظامين في رد فعل كل منهما على الثورة، ثم إطاحة الرئيسين بفعل الثورة الشعبية والانشقاق الذي أحدثته. وثمة مؤشرات متعددة على تشجيع الولايات المتحدة قيادة الجيش المصري على عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011. لكن التأثير الخارجي أصبح فاعلًا وملحوظًا في مرحلة التحول الديمقراطي 2011-2013، وإن لم يكن تأثيره حاسمًا إلّا بفعل عوامل محلية. فلو تخيّلنا توافقًا داخليًا بين النخب السياسية المصرية على مبادئ النظام الديمقراطي والتزامًا حازمًا من طرفها بعملية الانتقال يرفعه الفاعلون فوق خلافاتهم الحزبية والأيديولوجية، ولو كان الجيش المصري مثل الجيش التونسي لناحية عدم تطلعه للحكم، لما كانت العوامل الخارجية على هذه الدرجة من التأثير. إن ما جعل الدعم السعودي والإماراتي الإعلامي (والمالي العلني وشبه العلني) لقوى الثورة المضادة والنظام القديم في مصر[2] مؤثرًا، إلى درجة الإسهام في قلب المعادلة، هو العوامل الداخلية المذكورة. أما السياسات الأميركية فلم تكن حاسمة في أي مرحلة. ولكن امتناعها عن تقديم الدعم للحكومة المنتخبة في مصر، ورفضها اعتبار الانقلاب العسكري انقلابًا؛ ما يعني عدم فرض عقوبات عليه، سهّلا على قوى النظام القديم والثورة المضادة مهمة إفشال التحول الديمقراطي. لقد كانت العوامل الداخلية هي العوامل الضرورية، ولكنها لم تكن كافية لقلب عملية الانتقال إلى انتقال إلى الدكتاتورية لولا عوامل التدخل الخارجي.

---

1 رغم ندرة التحول الديمقراطي بعد الانقلابات العسكرية، فإن 14 انقلابًا فقط من الانقلابات الـ 217 التي وقعت في الفترة 1945-2008، قادت إلى الشروع في عملية تحوّل ديمقراطي، أي ما نسبته 6.4 في المئة فقط، انظر:

Monty G. Marshall & Donna Ramsey Marshall, "Coup d'Etat Events, 1946–2013," Center for Systemic Peace (2014); Patrick McGowan, "African Military Coups d'Etat, 1956–2001: Frequency, Trends and Distribution," *The Journal of Modern African Studies*, vol. 41, no. 3 (2003), p. 340; Quoted in: Omar Ashour, "Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt," Brookings Papers (March 2015), accessed on 30/4/2019, at: https://brook.gs/2RF7pn4;

وربما نضيف مقاومة مسلحة للاستبداد (على ندرة نجاح التحول الديمقراطي بعدها كذلك)، كما تجادل إريكا تشنويث وماريا ستبان في دراسة 323 حالة مقاومة سلمية ومسلحة ضد الاستبداد أو الاستعمار، انظر:

Maria J. Stephan & Erica Chenoweth, "Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict," *International Security*, vol. 33, no. 1 (Summer 2008), pp. 7–44, accessed on 30/4/2019, at: https://bit.ly/2CXKiSq

2 عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215-250.

لم تُفضِ السياسات الأوروبية، التي اشترطت الدعم المالي بتنفيذ إصلاحات إداريـة وحقوقية، إلى تحفيز أي نظام سلطوي للقيام بإصلاحات جذرية فضلًا عن أن تقود إلى انتقال فعلي، كما أنّ أوروبا كانت دائمًا مستعدة للتخلي عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية مقابل خدمات الأنظمة السلطوية في منع الهجرة ومكافحة الإرهاب، واستمرار صفقات بيع السلاح. ولكن الدعم الأوروبي للاقتصاد التونسي بعد الثورة، على الرغم من تلكّئه كان مهمًا، مثلما كان فك العزلة عن مصر بعد الانقلاب مهمًا في استقرار نظام حكم انقلابي سلطوي يفرغ الفضاء العام في مصر، ويقمع المعارضة، ويسجن رئيسَ دولة منتخبًا. وقبل ذلك لم يَحظَ هذا الرئيس المنتخب والفاقد للتجربة في إدارة الدولة، بتعاون أميركي أو أوروبي جدّي لدعم الاقتصاد المصري وعبور المرحلة الصعبة بعد الثورة، حين كان في سدة الحكم.

إعادة الاعتبار للعامل الخارجي

كان القائمون بدراسات الانتقال الديمقراطي - مدركين بلا شك - أهمية العوامل الدولية، ولا سيما الإقليمية، لكنهم لم يولوها أهمية كبيرة، ولم تفرد لها معالجات خاصة. وإن أحد أهم استنتاجات المجلد الرابع من كتاب **الانتقال من الحكم السلطوي**[3] هو أن العوامل المحلية تقوم بالدور الرئيس في الانتقال، وهذا يناقض طبعًا نظريات التبعية ونظريات المنظومات الدولية. إن منطلقهم الفكري هو المحرك الرئيس الذي دفعهم إلى التركيز على العوامل الداخلية وإهمال الخارجية، أو تحييدها. فغايتهم كانت البرهنة على أهمية الفعل السياسي في التغيير الديمقراطي. لقد أراد هؤلاء دفع النخب السياسية إلى الإيمان بإمكانية إسقاط الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية. مع أنه إذا أخذنا سياق دراسات الانتقال المذكورة سابقًا، وهو التحولات في أميركا اللاتينية، نجد أن تعديل السياسات الأميركية تجاه الدكتاتوريات فيها منذ مرحلة التأكيد على حقوق الإنسان في فترة حكم جيمي كارتر كان له أثر غير حاسم، ولكن لا يجوز تجاهله؛ إن لم يكن في الحث على الديمقراطية، فعلى الأقل في وقف عرقلة الانتقال التي دأبت عليها الولايات المتحدة في سياساتها الداعمة للدكتاتوريات الحليفة ضمن إطار الحرب الباردة، ولا سيما حين كان خصم الأنظمة السلطوية هو اليسار (الذي قاد مطالب شعبية ضد الظلم وطالب بالعدالة الاجتماعية ولكنه لم يكن ديمقراطيًا بدوره). وفي حالة أميركا الجنوبية التي عدتها منطقة نفوذ، لم تشأ الولايات المتحدة المجازفة حتى ببديل ديمقراطي ليبرالي للأنظمة السلطوية خشية فقدان السيطرة[4]. وقد نشرت مؤخرًا دراسات تبيّن أنّ التدخل الأميركي لم يكن مباشرًا في الانقلابات العسكرية الشهيرة المفصلية على أنظمة ديمقراطية (البرازيل 1964، وتشيلي 1973)، بل حصل تلاقي مصالح بين الموقف الأميركي المستنفر ضد نشوء حكومات يسارية منذ الثورة الكوبية مع قوى اجتماعية وسياسية محافظة في هذه البلدان، انضم إليها العسكر حين تضرر هو أيضًا. وهذا لا ينفي الدعم الأميركي لهذه التحركات بل ينفي أن الولايات المتحدة هي التي بادرت وخططت[5]. ويردّ كورت فيلاند على الفرضية الشائعة من ليفيتسكي وواي[6]، بأنّ العلاقة بالغرب تؤثر في الحكام غير الديمقراطيين للتحول إلى الديمقراطية أو للسير في اتجاه الإصلاح الديمقراطي. يقول الكاتب إنّ العقدين الأخيرين يثبتان عدم صحة هذه النظرية. هذا ما حصل في فنزويلا التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة اقتصادية وسياسية قوية؛ إذ

3 Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, Four Volumes (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

4 تحضر في هذا السياق العبارة الشهيرة التي قالها وزير الخارجية الأميركية بعد الانتخابات التي جاءت بسلفادور أليندي إلى الحكم في تشيلي: "لا أرى لماذا علينا أن نقف بلا فعل ونشاهد دولة تصبح شيوعية بسبب انعدام المسؤولية لدى شعبها". من أرشيف نيويورك تايمز مقال حول عقيدة كيسنجر، انظر:

Anthony Lewis, "The Kissinger Doctrine," *The New York Times*, February 27, 1975, accessed on 30/4/2019, at: https://nyti.ms/2VyekEW

5 يتناول كورت فيلاند الحالة الأشد تطرفًا للتأثير الأميركي المفترض في تغيير الأنظمة في العالم وهي حالة أميركا اللاتينية ليثبت من خلالها أنّ درجة التأثير الأميركي أكثر محدودية مما يَشيعُ غالبًا، وذلك بالعودة إلى وثائق الخارجية الأميركية والمخابرات المتعلقة بفترات الانقلابات وتغيرات الأنظمة. وقد تناقصت أهمية الدور الأميركي خلال القرن العشرين بالتدريج. وزاد في محدودية الدور الارتباكُ والخلافات الداخلية وعدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة والفاعلين الكُثر داخل الإدارة الأميركية، وغالبًا ما فُسّر لقاء مصالح قائم بين الولايات المتحدة ومن يقومون بانقلاب عسكري في أميركا وكأنها عمالة سياسية أو فعل سياسي بأوامر من واشنطن. ويؤكد الكاتب أنّه في غالبية الحالات كانت لدى الفاعلين الذين يقومون بانقلاب في أميركا اللاتينية الدوافع الكافية لفعل ما يقومون به من دون تعليمات من الولايات المتحدة. ويقول الكاتب إن الولايات المتحدة كانت تجد صعوبة كبيرة في عزل الساندينيين عن الحكم في نيكاراغوا، مثلما فشلت في حالة كوبا. لقد كان التأثير العسكري المباشر ممكنًا في دول صغيرة مثل غرينادا وبنما. ومع أنّ نهاية الحرب الباردة ونشوء نظام القطب الواحد بدا كأنّه يُعظّم التأثير الأميركي إلا أنّ حدود هذا التأثير ظهرت بنشوء أنظمة تميل إلى اليسار في التسعينيات، ضمن ذلك فنزويلا وبوليفيا والإكوادور. ورغم الدعم الأميركي والعلاقة الاقتصادية المتينة بنيكاراغوا وفنزويلا وبوليفيا والإكوادور، فإن الولايات المتحدة لم تمنع هذه الدول من الانزلاق إلى نظام سلطوي تنافسي، والفشل الأكبر كان في هايتي حيث لم ينجح الدعم الأميركي والضغط الدبلوماسي في ترسيخ الديمقراطية؛ فهذه الدولة الضعيفة أجّلت الانتخابات عدّة سنوات ولم تتمكن الولايات المتحدة من وضع بنية تحتية لديمقراطية عند حليف ضعيف من حلفائها رغم تأثيرها الاقتصادي والسياسي فيه. والحكومة الوحيدة التي تمّ عزلها باجتياح أميركي كانت حكومة الجنرال مانويل نورييغا في بنما عام 1989، وقد تدخّلت الولايات المتحدة في حرب أهلية في جمهورية الدومينيكان عام 1965 وفي غرينادا عام 1983؛ حيث أزاح التدخل الأميركي رئيسًا جاء بانقلاب دموي. هذه هي حالات التدخل العسكري المباشر في النصف الثاني من القرن العشرين في أميركا اللاتينية.

Kurt Weyland, "Limits of US Influence: The promotion of Regime Change in Latin America," *Journal of Politics in Latin America*, vol. 10, no. 3 (2018), pp. 137-140.

6 Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (New York: Cambridge University Press, 2010).

توجّهت نحو نظام سلطوي تنافسي[7]. ومع ذلك، فإن هذه الأبحاث لا تنقض تأثير المعسكرات المتصارعة إبان الحرب الباردة في إعاقة الديمقراطية. فالإعاقة حقيقة ثابتة أكثر من الدفع المؤثر في اتجاه التحول الديمقراطي من الخارج، فهو نادر إبان الحرب الباردة. وهو على ندرته كان حاسمًا في حالة التدخل المباشر، إذا كانت الشروط الداخلية مواتية (قارن بين فرض الديمقراطية في ألمانيا واليابان وفرضها في العراق).

وقد ترافق تعديل أجندات الولايات المتحدة مع صعود قوى ديمقراطية معارضة وتعديل أفكار القوى اليسارية بشأن الديمقراطية الليبرالية بقبولها، بوصفها إطارًا ممكنًا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وهو تحول سبق أن مر به اليسار الأوروبي؛ أما إذا عدنا إلى التحولات في بلدان جنوب أوروبا، فنجد أنه لا يمكن الاستغناء عن عنصر أساسي في فهم التحول وهو السياق الديمقراطي الأوروبي الغربي، ليس فقط من حيث جاذبيته، وليس فقط بوجود شعور عام غير مريح بالاستثناء في الإطار الثقافي الأوروبي ذاته عند شعوب إسبانيا واليونان والبرتغال، بل أيضًا لناحية الرغبة في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، والقائمة على مصالح طبقات اقتصادية وتجارية صاعدة. هذا بالنسبة إلى الانتقال، أما بالنسبة إلى ديمومة الديمقراطية في تلك الدول، فلا شك في أهمية احتضان السوق الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي لها في نهوضها الاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع مستوى المعيشة، بعد الدكتاتورية.

لقد كانت شروط التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا (اليونان، والبرتغال، وإسبانيا) داخلية أساسًا. ولكن لا شك في مساندة البيئة الأوروبية هذه الشروط، وتأثيرها القوي في ديمومة الديمقراطية.

لم يعد إهمال العامل الخارجي ممكنًا في حالة انتقالات يستحيل معالجتها في عصرنا من دون فهمه؛ كما في حالات تأثيره الحاسم في دمقرطة دول شرق أوروبا بعد الإصلاح في الاتحاد السوفياتي ورفع الحماية عن أنظمة الحزب الشيوعي فيها. ولهذا استنتج فيليب شميتر أنه آن الأوان لإعادة تقييم تأثير البيئة الدولية في تغيير النظام من دون رفعها إلى درجة المحرك الرئيس[8]. هذا، مع أن العامل الخارجي كان جوهريًا في إعاقة الديمقراطية خلال مرحلة الحرب الباردة، قبل أن تنتبه له دراسات الانتقال الديمقراطي، بل أصبح هو ذاته عاملًا داخليًا في الحفاظ على أنظمة الاستبداد الحليفة للمعسكرين، مثلًا في حالتَي أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فضلًا عن الشرق الأوسط وشرق آسيا[9].

كان من الضروري تعديل منهج دراسات التحول في حالة أوروبا الشرقية؛ إذ لم يكن الانتقال إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية ممكنًا من دون العامل الخارجي المتمثل بأزمة الاقتصاد السوفياتي التي تبعها الإصلاح من أعلى قمة الهرم، ورافقه تخلٍّ سوفياتي واضح عن حماية الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية من الإصلاح وخطر الهبّات الشعبية، وهو ما فهمته قيادة تلك الدول وقواها المعارضة في الوقت ذاته. وقد منع هذا الإدراك المتزامن استخدام العنف وسقوط العديد من الضحايا؛ إذ أدرك الجميع أن هذه الأنظمة آيلة حتمًا إلى السقوط، فلا قاعدة اجتماعية حقيقية لها ولا شرعية تاريخية (وذلك خلافًا لحالات مثل كوبا والصين).

ولم يتوقف دور العامل الخارجي على العامل الإقليمي (إقليم جغرافي ومعسكر اشتراكي وتحالف عسكري في الوقت ذاته)؛ إذ لم يكن ممكنًا أيضًا فهم خيار الإصلاح السوفياتي وتوقيته في نهاية الثمانينيات من دون عامل خارجي هو سياسة إدارتَي رونالد ريغان ومارغريت تاتشر التصعيدية، ولا سيما في مجال سباق التسلح النووي وتصعيد الخطاب الإعلامي ودعم المجاهدين الأفغان، وخسارة السوفيات الكاملة في التنافس لناحية معدلات النمو الاقتصادي كمًا ونوعًا، وانهيار أسعار النفط الذي ساهمت فيه دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية. ولكنه كان، على أي حال، خيارًا محليًا لنخب سياسية. أي إن ثمة قوًى داخلية في جهاز المخابرات، ممثلة بيوري أندروبوف، وفي الحزب الشيوعي، ممثلة بميخائيل غورباتشوف، كان هذا استنتاجها من هذه الخسارة، كما أن ثمة مركبًا من اهتراء اقتصادي وإداري داخل الدولة، وتجوّف أيديولوجي، وأزمة اقتصادية وركود اقتصادي وإداري واجتماعي، دفعها إلى هذا الاستنتاج، وثمة أيضًا نظام طاعة مركزي داخل الحزب الشيوعي مكّن هذه القوى الإصلاحية من فرض سياسة الانفتاح والإصلاح من أعلى.

وتجلّت أهمية العامل الخارجي مع قيام الاتحاد الأوروبي بدور مركزي في إنجاح تحوّل بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات ليبرالية (بدرجات متفاوتة للغاية). وظلت الدول التي انشقت عن الاتحاد السوفياتي واقعة تحت تأثير روسيا الاتحادية، فلم تصبح دولًا ديمقراطية. وبعضها نجح في التحول بعد صراع مع روسيا إبان ضعف الأخيرة في فترة حكم يلتسين.

7 Weyland, p. 147.

8 Philippe C. Schmitter, "The Influence of the International Context Upon the Choice of National Institutions and Policies in Neo-Democracies," in: Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 27.

9 وقبل ذلك لم يكن ممكنًا فهم الديمقراطية في اليابان وألمانيا من دون أن تفرضها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في اليابان وإدارة الحلفاء مناطق سيطرتهم في غرب ألمانيا، قبل أن يفطن فيليب شميتر وغييرمو أودونيل وغيرهما للموضوع. أما ديمومة النظام الديمقراطية ورسوخه، فلا يمكن فهمهما من دون معرفة التاريخ الحديث لألمانيا واليابان.

والحقيقة أنه إذا دققنا نجد أنّ ما يسمى هنا العامل الخارجي هو في غالبية الحالات العوامل الإقليمية، أو البيئة الإقليمية. وبعدها سوف ننتبه إلى أنّ ما يسمى "موجات الديمقراطية" الأولى والثانية والثالثة، وغيرها، هي جميعها في الحقيقة موجات إقليمية وليس دولية: شمال أوروبا، والولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وجنوب أوروبا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا، وشرق آسيا، وربما العالم العربي الذي لم تنتهِ فيه موجة التحولات العاصفة التي يمر بها، ويصعب التنبؤ بنتائجها. إن موجات الانتقال الديمقراطية عبر التأثر والجاذبية هي غالبًا موجات إقليمية تتأثر فيها شعوب وأنظمة من دول قريبة جغرافيًا وثقافيًا، وأحيانًا تتشابه بنية مجتمعاتها وأنظمتها. نستثني من ذلك حالات بناء النظام بتأثير قوة احتلال خارجية؛ كما في اليابان وألمانيا وإيطاليا، ومؤخرًا العراق (الذي لم يتضح نجاح نموذجه بعد) بالتعاون مع قوى محلية.

أما العامل الإقليمي فيؤثر مباشرة في الدولة المعنية. ويشهد هذا التأثير المواطن العربي في تدخلات المملكة السعودية ودولة الإمارات في إعاقة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والعمل ضدها ودعم معارضيها في أي دولة عربية. وعمومًا، يمكن القول إنه لم تكن دول المنطقة العربية مساندة للتحول الديمقراطي حين حصل في دولة من دولها، على النقيض من الحماس الشعبي له. فالبيئة الإقليمية هي من عناصر تعقيد صيرورة الدمقرطة عربيًا.

ويرى الباحث أتيلا آغ أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية والبلقان كان على الخارج بعد انهيار حكم الحزب الواحد، وأن تأثير البيئة الإقليمية أشدّ أهمية من الدينامية الداخلية؛ لأنّ الدول الصغيرة والضعيفة شبه الهامشية كانت أكثر اعتمادًا في تطورها على إملاءات العامل الخارجي الذي أثّر في طبيعتها السياسية[10]. لقد أصبحت قواعد المؤسسات الأوروبية، ولا سيما مجلس أوروبا Council of Europe ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا Organization for Security and Co-operation in Europe، ملزمة لجميع الدول الأوروبية، وأُمليت تلك التعليمات الحيوية لعملية الدمقرطة على الدول الأعضاء أو تلك التي ترغب في العضوية بوصفها شروطًا مسبقة. وفي بعض الحالات، أصبحت المؤسسات الأوروبية نوعًا من سلطة عليا في عدد من دول أوروبا الشرقية والبلقان[11].

بهذا المعنى فإن السيادة المقيّدة لهذه الدول، بحسب عقيدة ليونيد بريجنيف، استبدلتها سيادة أخرى مقيّدة بالمؤسسات الأوروبية. وأصبحت قواعد مثل الإجماع الديمقراطي، وحرية الصحافة، وحقوق الإنسان، والهجرة، وحقوق الأقليات، تُنظّم وتراقب من طرف المؤسسات الأوروبية، على نحو لم يقيّد السيادة تجاه الخارج فقط، بل السيادة الداخلية لهذه الدول أيضًا[12]. أما بخصوص السياسة الخارجية، فلم تكن ثمة إملاءات أوروبية عمليًا. ولم تستنتج هذه الدول من غياب سياسة أوروبية خارجية موحدة يمكن إملاؤها تطوير سياسة خارجية خاصة بها، بل أصبحت الأشدّ ارتباطًا من بين دول الاتحاد الأوروبي بسياسات الولايات المتحدة الخارجية، ولا سيما في الموقف من القضية الفلسطينية الذي يتطلبه التقرب من الولايات المتحدة. وكأنها عوّضت عن التبعية لدولة عظمى في سياستها الخارجية بالتبعية للدولة العظمى في المعسكر الجديد الذي تنتمي إليه.

وتبيّن لاحقًا أنّ التأثير الأوروبي ليس أحادي البعد، ولا في اتجاه واحد، فقد تحوّل إلى سلاح في أيدي قوى قومية شعبوية تؤكد رفض التأثير الغربي من منطلقات السيادة الوطنية والخصوصية الثقافية، وصعدت إلى الحكم في بعض الحالات (هنغاريا مثلًا)، تحاول الارتداد حتى عن إنجازات ديمقراطية. وقد شجعت سياسة فلاديمير بوتين اليمينية الشعبوية وعودة روسيا إلى القيام بدور أشد تأثيرًا على المستوى الدولي عبر البوابة السورية، وكذلك عبر سياسة أشدّ حزمًا في التصدي لتمدد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في شرق أوروبا، النزعاتِ اليمينية القومية الشعبوية في هذه الدول المتحولة حديثًا إلى الديمقراطية، وفي أوروبا عمومًا. وفي مرحلة ترامب الذي يتبنى بدوره خطابًا مناهضًا لليبرالية، كان من السهل أن تتعايش هذه النزعات القومية الشعبوية البوتينية مع تحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة.

أكدت معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي وضعت في حزيران/ يونيو 1993، بدايةً، على استقرار المؤسسات الديمقراطية بواسطة سيادة القانون وحقوق الإنسان. لكن الشرط الثاني كان التأكيد على أهمية احترام الأقليات وحمايتها. دفع هذا الشرط الدول التي ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد نوع من التوافقية وقبول الحقوق الجماعية للأقليات، مع أنّ هذا المعيار يُمكن أن يخلق مشاكل حتى لدول أعضاء قديمة في الاتحاد الأوروبي ترسخت فيها الديمقراطية من دون أدوات دستورية للديمقراطية التوافقية[13]. لقد فُرضت بعض ملامح الديمقراطية التوافقية على

10 Attila Ágh, "Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 32, no. 3 (September 1999), p. 264, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2NbPAuC

11 Ibid., p. 266.

12 Ibid., pp. 267-268.

13 Ibid., p. 275.

الأعضاء الجدد بقناعة أنه في حالة وجود أقليات قومية كبيرة، كما في الحالة الإسبانية، يصعب ترسيخ الديمقراطية من دون دستور ذي مزايا توافقية. وأصبحت هذه الشروط من أهم أدوات محاسبة دول مثل هنغاريا وكرواتيا وسلوفاكيا وغيرها بشأن حقوق الأقليات فيها.

ويعلل أتيلا آغ التفاوت بين دول البلقان ودول شرق أوروبا في الانتقال الديمقراطي بأن غالبية دول شرق أوروبا مرّت بمراحل ديمقراطية في الماضي. وهو تأكيد على عامل التجربة السابقة مع الديمقراطية الذي سبق أن أشار باحثون إلى دوره في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال. أما دول البلقان، فلم تشهد، غالبًا، مرحلة ديمقراطية في تاريخها، ولا وجود لإرث ديمقراطي يمكن الاستناد إليه. ومن ناحية ثانية، فإن الشعوب في الدول ذات التجربة الديمقراطية سابقًا قاومت الاشتراكية المفروضة من السوفيات عام 1956 في هنغاريا، وفي عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1980 في بولندا، فاكتسبت الشعوب خبرة في الاحتجاج[14]، وتشكلت لديها رموز مطالبة بالديمقراطية ومقاومة للتأثير السوفياتي يمكن إحياؤها. كما أنها أسست إرثًا يمكن الاستناد إليه مع نشوء معارضة بولندية وتشيكية أصبحت مؤهلة للتفاوض مع النخب الحاكمة حين لاحت الفرصة لذلك، أي مع بدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي وضعف الأنظمة. أما في دول البلقان، فقد بادرت النخب الحاكمة إلى التحول بضغط من عوامل خارجية، وذلك في محاولة لتجنّب إفلات زمام المبادرة منها بالانزلاق إلى سلسلة لا تنتهي من تلبية المطالب الديمقراطية. ولاحقًا تحرّكت الشعوب في رد فعل متأخر، وحاولت النخب الحاكمة الحفاظ على سلطتها وقدمت تنازلات قليلة للمعارضة.

وكانت النتيجة حصول تغيّر جذري اقتصادي وسياسي سلمي ومتدرج في دول أوروبا الشرقية، أما في البلقان فقد كانت التحولات أقل جذرية وأشدّ عنفًا وتحوّلت إلى ما يشبه الحرب الأهلية في بعض الحالات. والحقيقة، في رأيي، أنّ السبب الأول هو أن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن كافيًا لإفقاد الأنظمة السلطوية مصادر شرعيتها في البلقان مع أنه كان شرطًا ضروريًا. فقد كانت أنظمة دول البلقان السلطوية غير خاضعة لإملاءات السوفيات خلافًا لأنظمة دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا التي لم تكن لديها أيّ مصادر شرعية تاريخية، وانهارت مع رفع الحماية الروسية من دون أن تطلق رصاصة واحدة. أما السبب الثاني فهو التركيب القومي والإثني الذي عقّد عملية الانتقال الديمقراطي. فأصبح حلّ القضايا الإثنية، ولو بالعنف، شرطًا لنشوء الكيانات الوطنية التي تؤطر التعددية السياسية داخلها. لقد مثّل البلقان "الجانب المظلم للديمقراطية" الذي تمثّل بالتطهير العرقي[15].

> تراجعت أهمية العامل الخارجي في إعاقة الديمقراطية في بقية مناطق العالم التي تأثرت بالحرب الباردة عند انتهاء هذه الحرب مع زوال نظام القطبين. ولم تعد الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، متحمسة لدعم الاستبداد

وقد تراجعت أهمية العامل الخارجي في إعاقة الديمقراطية في بقية مناطق العالم التي تأثرت بالحرب الباردة عند انتهاء هذه الحرب مع زوال نظام القطبين. ولم تعد الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، متحمسة لدعم الاستبداد. ولكن هذا لا يعني أنها أصبحت متحمسة لدعم الديمقراطية أو مستعدة لخوض الحروب لهذا الغرض. ثَمّة خَلط لدى الباحثين والمعلقين في هذا الشأن؛ فالولايات المتحدة لم تصبح قوة تحمل راية دعم الديمقراطية في العالم بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل التزامًا بدعم حلفائها المستبدين (وهذا ليس في جميع الحالات، فقد غَيّر ما يُسمّى الحرب على الإرهاب الصورة، ولا سيما في المنطقة العربية).

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لأسباب لا تتعلق بالديمقراطية، جرت محاولتان لم تترسخا بعد لدعم إقامة مؤسسات منتخبة ودستور ديمقراطي في العراق وأفغانستان في ظل الاحتلال. ولكن هاتين المحاولتين لم تقدّما نموذجًا جذابًا؛ وذلك لأنهما ترافقتا مع احتلال أجنبي و"عملية سياسية" تجري بوصاية أميركية[16]، ولأنهما ارتبطتا أيضًا في الأذهان بأخبار الحروب الأهلية والطائفية وغيرها، وفشل النظام في ضمان الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

كانت الدول العظمى إبان الحرب الباردة مستعدة للتدخل بطرق غير مباشرة مثل الانقلاب العسكري الذي يجهض احتمالات تغيير نظام الحكم (الأمثلة كثيرة للغاية)، وأحيانًا مباشرة، لمنع تغيير نظام

14 Ibid., p. 269.

15 Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), Chapter 12 "Yugoslavia, I: Into the Danger Zone," pp. 353-381, and Chapter 13 "Yugoslavia, II: Murderous Cleansing," pp. 382-427.

16 انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 63-64، 72-73.

حليف (هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، فيتنام الجنوبية، كوريا الجنوبية، هذا عدا التدخلات الفرنسية الكثيرة في أفريقيا). أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت العوامل الداخلية أشدّ قدرة على حسم مسألة تغيير نظام الحكم. وقد تبين أنه بعد أن تحسم مسألة النظام فإن النظام الدولي يسلّم عادة بحكم القوى التي حسمت السلطة لصالحها إذا نجحت في إحكام قبضتها وفرض سطوتها على الأرض، بغض النظر عن الطريقة. وحتى بعد حدوث هذا التغيير ما بعد الحرب الباردة، ظلت العوامل الإقليمية فاعلة بقوة في تشجيع الانتقال أو عرقلته، وربما حتى إفشاله بعد أن تمّ. ويمكن اعتبار سياسات روسيا البوتينية ضمن العوامل الإقليمية فيما اعتبرته منطقة لها نفوذ في آسيا الوسطى والقفقاز، وأوكرانيا، وذلك حتى التدخل في سورية الذي يشكل تغيرًا نوعيًا في السياسات الروسية بعد الحرب الباردة.

وقد اهتمت دراسات الانتقال بالعامل الإقليمي؛ إذ كان موضوعها، أصلًا، موجتين من الانتشار الإقليمي للديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميركا اللاتينية، ولاحقًا في أوروبا الشرقية. وبالنسبة إلى انتشار الديمقراطية إقليميًا، يشير لورانس وايتهيد إلى ثلاث طرق: أولًا، الانتشار بالعدوى. ثانيًا، الرقابة والسيطرة كما في حالة شروط الاتحاد الأوروبي والناتو وصندوق النقد الدولي وغيرها. ثالثًا، الاتفاق (الموافقة Consent) الذي لا يمكن أن يتوقف على عامل خارجي[17].

واستدراكًا لهذا النقص قسّمت أدبيات التحول الديمقراطي العوامل الخارجية في الانتقال الديمقراطي إلى خمس صيرورات؛ **الأولى** هي الانتشار، والمقصود هو انتشار المعلومات المحايد نسبيًا عبر الحدود بتأثرٍ من عمليات الدمقرطة في دول مجاورة، أو عبر التأثر بنماذج ناجحة نتيجة لانتشار المعلومات وتكنولوجيا الاتصال. **الثانية**، تعزيز الديمقراطية بشكل مباشر من طرف دول غربيّة وتحديدًا الولايات المتحدة، حيث يتمّ الضغط من أجل التحول الديمقراطي أو فرض الديمقراطية كما حصل في هاييتي وبنما وصربيا، أو الغزو المباشر كما حصل في العراق. **الثالثة**، المشروطية المتعددة الأطراف في حالات ارتباط الدعم الاقتصادي وقبول العضويّة في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أنجح الأمثلة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. **الرابعة**، المعونات الخارجيّة لتعزيز الديمقراطية، حيث زادت الدول الغربيّة بعد التسعينيات مساعداتها للتدريب والتثقيف المدني والمساعدة في تنظيم الانتخابات والإصلاح في الأنظمة الانتخابيّة وفي الجهاز القضائي وفي دعم وسائل الاتصال المستقلة. و**أخيرًا**، شبكات المنظمات العاملة في مجال "المرافعة"[18] Advocacy، أو "التمكين" Empowerment، بمعنى المرافعة عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية أو الانتخابات وغيرها عبر شبكات غير حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية وأميركية، وتمكين قوى اجتماعية من التأثير سياسيًا. وأعتقد أن هذه العوامل لم تكن فاعلة في المنطقة العربية، فهي إما غابت (العوامل الثلاثة الأولى)، أو كان تأثيرها محدودًا للغاية (العاملان الأخيران). ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل نشوء منظومة إقليمية رافضة للانقلابات العسكرية كما في حالة الاتحاد الأفريقي، أو مساندة للديمقراطية كما في أميركا اللاتينية (قبل مرحلة ترامب)، وكلاهما غير متوافر في الحالة العربية.

والحقيقة أنه لا يمكن فهم هذه العوامل إلا انطلاقًا من اعتبارات الدول الكبرى ومصالحها، والظروف العينية لكل بلد، وذلك إذا توافرت الإرادة السياسية للدولة التي تمثل "العامل الخارجي" الأقوى في ممارسة التأثير في اتجاه محدد. ففرض الديمقراطية في صربيا وقع مثلًا في مرحلة الصراع على تقليص بقايا النفوذ الروسي في شرق أوروبا، بعد أن وقع تدخل عسكري لأسباب غير متعلقة بالديمقراطية بل بحروب الإبادة والتطهير الإثني؛ ولكنه لم يتكرر في سورية في ظروف مشابهة من المجازر وعمليات التهجير لأسباب متعلقة بإعادة تقييم التدخل العسكري الأميركي بعد احتلال العراق، وعدم الثقة بالبدائل المطروحة للنظام، والخشية من عدم الاستقرار على حدود إسرائيل. لقد أصبح أمن إسرائيل من أهم اعتبارات الولايات المتحدة في الخوف من التحولات الديمقراطية في الدول المحاذية لفلسطين، ولا سيما مصر وسورية. وقد استغلت هذه السياسة الأميركية في توسيع النفوذ الروسي الذي يقوم على عقيدة جيوستراتيجية تتضمن عنصرًا يشكك في الديمقراطية باعتبارها من أشكال النفوذ الثقافي والسياسي الغربي. وقد تفاقمت النزعة الأميركية للانكفاء وعدم التدخل بعد انتخاب ترامب الذي يدعم الدكتاتوريات الحليفة علنًا، مع الفرق أنه يطالبها بمقابل للحماية Protection Money، يتلخص في دفع المال وشراء السلام والولاء غير المشروط للسياسة الأميركية.

تحولات أميركية

شكّل النموذج الأميركي، بما في ذلك الديمقراطية ومجتمع الوفرة ونمط الحياة، عامل جذب على المستوى العالمي قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن لم يكن تصدير الديمقراطية سياسة أميركية على أي مستوى.

17 Laurence Whitehead, "Three International Dimensions of Democratization," in: Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization*, pp. 3–25.

18 Ibid., pp. 38–39.

وخلال الحرب الباردة دعمت الولايات المتحدة الدكتاتوريات الحليفة تمامًا مثلما فعل ذلك الاتحاد السوفياتي. ولذلك لا يجوز إغفال تراجع الدعم الأميركي للدكتاتوريات في أميركا اللاتينية في مرحلة حكم الرئيس جيمي كارتر في نهاية سبعينيات القرن الماضي، قبل نهاية الحرب الباردة؛ إذ على الرغم من إقرار الكونغرس في 4 أيلول/ سبتمبر 1961 قانون المساعدة الخارجية، والذي على إثره تأسست الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID بموجب قرار من الرئيس جون كينيدي، فقد شاركت هذه الوكالة في بعض المساعدات الإنمائية السياسية المحدودة في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، ولم يكن الدعم الأميركي مشروطًا بالديمقراطية أو حتى حقوق الإنسان. وبقيت المساعدة التقنية التي تستهدف الترويج للديمقراطية تحديدًا تُشكّل جزءًا صغيرًا من جميع المساعدات. وبدأت مساعدات التنمية من الولايات المتحدة إلى دول أميركا اللاتينية ترتبط بـ"التنمية السياسية" في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. ففي عام 1975، أضيف بند 116 إلى قانون المساعدة الخارجية الأميركية؛ حيث رُبط استلام المساعدات الاقتصادية باحترام حقوق الإنسان. وفي عام 1978 أضاف الكونغرس بند 116 (e) إلى قانون المعونات الخارجية منح الصلاحية لوكالة التنمية الدولية Agency for International Development – AID لتعمل على تطوير برامج لتعزيز الحقوق والحريات في الخارج. وقبل ذلك، بدأت العمل على اعتبار "عقيدة حقوق الإنسان" أساسية في العلاقات الدولية.

وفي الثمانينيات، في مرحلة ريغان، بدأ مشروع الديمقراطية Project Democracy بتمويل من الإدارة الأميركية لخلق برنامج حكومي للمساعدة في نشر الديمقراطية، وتأسس الصندوق الوطني للديمقراطية – National Endowment for Democracy NED في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، والذي أُنشئ بالاشتراك بين الجمهوريين والديمقراطيين، من خلال لجنة متوازنة بين الحزبين تحظى بدعم الكونغرس من مختلف الانتماءات السياسية، وذلك بهدف تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[19]. كما دفع ريغان بهذا التوجّه إلى إنشاء مكتب تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عام 1985، مُخصص للمساعدة في الديمقراطية. وبحلول عام 1989، أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نحو 100 مليون دولار أميركي على برامج الديمقراطية، والتي ركزت على حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون والانتخابات. لكن بقي التركيز في فترة الثمانينيات مقتصرًا بالأساس على أميركا اللاتينية، باستثناء بعض المحاولات على نطاق صغير في آسيا[20]. في هذه المرحلة أصبح دعم الديمقراطية جزءًا من أدوات السياسة الأميركية خلال الحرب الباردة. ويجب تمييز ذلك عن اختلاف السياسة الأميركية بعدها. ويمكن تمييز ذلك في البحث، أما بالنسبة إلى الشعوب فلم يكن التمييز سهلًا؛ إذ ظل دعم الولايات المتحدة للديمقراطية مرتبطًا بسياساتها المتعلقة بالصراع على النفوذ وما أطلق عليه "ازدواجية المعايير" منذ مرحلة الحرب الباردة.

وشهدت مرحلة بيل كلينتون عملية دعم نشوء الديمقراطيات في شرق أوروبا والتوسع في قضم أجزاء من مناطق النفوذ القريبة من روسيا نفسها، وكذلك التحولات في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا وشرقها. ودفع ذلك الولايات المتحدة إلى زيادة تمويلها بشكلٍ ملحوظ وتوسيع نطاق المساعدات لدعم هذا الاتجاه. وأُعلنت "مبادرة الديمقراطية" العالمية Democracy Initiative في عام 1990. وفي عام 1993، اتخذت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سلسلة من الخطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على المساعدات السياسية؛ أهمها: أولًا وضع مسألة دعم الديمقراطية والحكم باعتبارها ركيزة من "الركائز" الأساسية الأربع للوكالة. وثانيًا إنشاء مركز للديمقراطية والحكم في داخل الوكالة ليكون بمنزلة مركز للخبرة في هذا الموضوع. وثالثًا استقطاب كادر من المتخصصين في الديمقراطية والحكم. ورابعًا إنشاء مكتب متخصص بمبادرات الانتقال Office of Transition Initiatives لتقديم المساعدة بسرعة في سياقات الانتقال السياسي السريعة التطور؛ وخامسًا العمل على إصدار سلسلة من الدراسات لاستخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم الديمقراطية التي تقوم بها الوكالة. وتضاعف إنفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على برامج دعم الديمقراطية والحكم في هذه السنوات، من 165 مليون دولار في عام 1991 إلى 635 مليون دولار أميركي بحلول عام 1999. وتم توزيع التمويل على نطاق أوسع في جميع المناطق التي عملت فيها الوكالة. فعلى سبيل المثال، توزّع الإنفاق على الديمقراطية والحكم في عام 1999 بمبلغ 288 مليون دولار في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق؛ و123 مليون دولار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و111 مليون دولار في آسيا والشرق الأوسط؛ و86 مليون دولار في أميركا اللاتينية؛ و27 مليون دولار على البرامج العالمية[21].

19 Thomas Carothers, "The Resurgence of the United States Political Development Assistance to Latin America in the 1980s," in: Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization*, pp. 126-127.

20 Thomas Carothers, *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), pp. 9-10.

21 Ibid., pp. 10-11.

وخلال الفترة الأولى من مرحلة بوش الابن، انكفأت سياسة نشر الديمقراطية، وانخفض التمويل للوكالة بشأن برامج دعم الديمقراطية بصفة عامة؛ إذ لم يكن الرئيس وفريقه مهتمين بالوكالة وعملها. وقامت إدارة بوش باتخاذ بعض الإجراءات التي قللت من عمل الوكالة الذي دلّ على عدم وجود التزام "رفيع المستوى" بمسألة تعزيز الديمقراطية؛ إذ جرى إعادة تنظيم الوكالة في عام 2002 وتغيير صفة "مركز الديمقراطية والحكم" Center for Democracy and Governance التابع للوكالة من "مركز" إلى "مكتب"، وطغت عليه المساعدات الإنسانية وغيرها من القضايا التي اعتُبرت ذات أولوية. كما أوقفت الوكالة عملها، أو قلّلته في بعض الأحيان، بخصوص برامج التدريب المتعلقة بالديمقراطية والحكم كجزء من التخفيض العام. وفي عام 2006، أُلغي عمل "مكتب السياسات" في الوكالة نتيجةً لوضع عمل الوكالة بالكامل تحت إشراف وزارة الخارجية الأميركية، مما حدّ من قدرة الوكالة على المساهمة في قضايا الديمقراطية والحكم. وفي أواخر فترة بوش الابن، وعلى الرغم من تركيزه الخطابي على "أجندة الحرية العالمية"، لم يكن لدى الوكالة أي مسؤول رفيع المستوى يُركز تركيزًا كاملًا على قضايا الديمقراطية. وواصل المتخصصون في مسألة الديمقراطية والحكم في "مكتب الديمقراطية والحكم" بإجراء دراسات في هذا الشأن، على الرغم من عدم إعطاء الإدارة العليا في الوكالة أولوية للعمل على الديمقراطية[22]. ومنذ عام 2006، أصبحت أعمال الوكالة في دعم الديمقراطية تتمثل في هدف إستراتيجي من أهداف وزارة الخارجية تحت مسمّى "الحكم الديمقراطي العادل" Governing Justly and Democratically/ GJD، ويُغطي ذلك مجموعة واسعة من النشاطات من خلال المساعدة في أربعة مجالات: 1. سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، 2. الحكم الرشيد، 3. دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء، 4. دعم المجتمع المدني.

استمرت الوكالة في العمل، على الرغم من انخفاض التمويل، نتيجة زيادة التمويل الذي كان مخصصًا للإنفاق على العراق وأفغانستان. لم يكن الهدف من هاتين الحربين نشر الديمقراطية، ولكن القوى المؤيدة لنشرها في الإدارة مثل المحافظين الجدد عَدُّوها كذلك، وكانت للإدارة (بواقعييها ومحافظيها) مصلحة في تصويرها على هذا النحو. ونظّر المحافظون الجدد لاستكمال حرب بوش الأب "غير المنتهية" في العراق، وانضم إليها المحافظون الذين وافقوا على ضرب أفغانستان، ثم العراق، وهذه المرة تحت عنوان "الواقعية الديمقراطية". فلم يكن من مبرر سياسي أو أمني لضرب العراق. والمقصود بالواقعية الديمقراطية هو نشر الديمقراطية فقط إذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الأميركية. كان هذا عنوان مقال نُشر عام 2004 لتقديم تبرير نظري للتدخل الأميركي في العراق عام 2003. فـ "الغرب" بموجب هذا المنطق لا يستطيع أن يُهاجم جميع الطغاة دفعة واحدة، إلّا أنه يجب أن يفعل ذلك انتقائيًا بالارتباط بمصالحه الإستراتيجية. ولكنه لا يشير إلى الوجه الآخر لهذه السياسات التي لا تتحرج من التحالف مع الطغاة أيضًا. أما في حالة محاربة بعضهم "انتقائيًا" فكلمة الديمقراطية تستخدم لتجميل دوافع الحرب فقط، لأن الأمر الرئيس الذي يدفع إلى التدخل ضد نظام معين بدلًا من آخر هو المصلحة الإستراتيجية، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست سببًا ضروريًّا ولا كافيًا لتفسير التدخل في أي مكان. لكن الإدارة الأميركية تستطيع لاحقًا أن تدّعي أن التدخّل حاول تأسيس الديمقراطية، ونجح أو فشل. وليس صعبًا شرح علل الفشل، ولا سيما أن الأنظمة الديمقراطية تتقبل النقد. وفي النهاية يمكن الشرح بأن الديمقراطية في البلد المعني مفيدة أو مضرة للمصالح الإستراتيجية الأميركية.

وقد شهدت المنطقة العربية التردد الأميركي بشأن الديمقراطية بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض البلدان العربية تقدمًا للقوى الإسلامية؛ فيمكن أن نذكر مثلًا، ما حققته جماعة الإخوان المسلمين من مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر عام 2005؛ بحيث أصبحت أكبر كتلة معارضة في البرلمان، وكذلك فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات النيابية عام 1989 بحصول الحركة الإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان والذي اعتُبر مؤشرًا واضحًا على تنامي شعبية الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من مجمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993، على الرغم من اعتماد قانون "الصوت الواحد" في هذه الانتخابات. أما متلازمة الجزائر (1991-1992) فظلت ماثلة في الأذهان.

وقام تشارلز كراوثهامر بمحاولة لصياغة البديهية التي تُمثلها الواقعية الديمقراطية: "سوف ندعم الديمقراطية في كل مكان، ولكننا سنضحي بالدم والثروة فقط في الأماكن التي توجد فيها ضرورة إستراتيجية؛ أي في الأماكن المركزية بالنسبة إلى الحرب الكبرى ضد العدو الوجودي، العدو الذي يُشكّل تهديدًا مميتًا للحرية على المستوى العالمي [...] العدو الوجودي في عصرنا هو الشموليّة العربية الإسلامية التي هددتنا بأشكالها العلمانية والدينية ربع قرن منذ ثورة الخميني عام 1979"[23]. وهي تحل محل بديهيات دعم الديمقراطية بأي ثمن وفي كل مكان. ولكن هذه البديهيات المزعومة لم تكن قائمة أصلًا. ولذلك فهذه البديهية ليست جديدة، بل هي سياسات الحرب الباردة التي وجدت لها عدوًا جديدًا على المستوى العالمي. ومع أنه لا مقارنة بينه وبين العدو القديم لناحية حجمه وخطره وتهديده، فقد صُوِّر باعتباره خطرًا وجوديًا عالميًا.

22 Ibid., pp. 11-12.

23 Charles Krauthammer, *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World* (Washington, D.C.: The AEI Press, 2004), p. 16, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2PQ25Av

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وللصندوق الوطني للديمقراطية NED (بملايين الدولارات)

السنة المالية FY	التمويل لصالح وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID					الصندوق الوطني للديمقراطية National Endowment for Democracy (NED)
	الهدف الإستراتيجي: دعم الحكم الديمقراطي العادل* Governing Justly and Democratically (GJD)					
	سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان	الحكم الرشيد	دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء	المجتمع المدني	المجموع	
2003	--	--	--	--	1,297	42
2004	--	--	--	--	2,925	40
2005	--	--	--	--	3,115	59
2006	437	638	203	480	1,758	74
2007	532	763	305	541	2,141	74
2008	608	762	295	593	2,259	99
2009	699	1,088	433	482	2,702	115
2010	888	1,518	321	543	3,269	118
2011	758	974	231	554	2,517	118
2012	940	1,037	247	603	2,826	118
2013	1017	942	226	516	2,701	112
2014	636	690	168	458	1,952	135
2015	659	716	163	396	1,934	135
2016	794	886	164	429	2,273	170
2017	829	1,014	221	705	2,769	170
**2018	--	--	--	--	2,309	170
***2019	392	616	106	299	1,413	67

* قبل السنة المالية 2006 كان التمويل تحت بند دعم "الحكومة والمجتمع المدني".

** الموازنة التقديرية.

*** التمويل المطلوب.

المصدر:

Marian L. Lawson & Susan B. Epstein, "Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance," *Congressional Research Service,* January 4, 2019, pp. 14-15, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2v3FLY2; "FY 2001-2009 International Affairs Budget," U.S. Department of State Archive, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2V3cYBS; "FY 2007-2012 Department of State and USAID Strategic Plan," U.S. Department of State, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2VJZmsj

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية منذ عام 2003 حتى عام 2019 بحسب أهداف الخطة الإستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وللصندوق الوطني للديمقراطية NED (بملايين الدولارات)

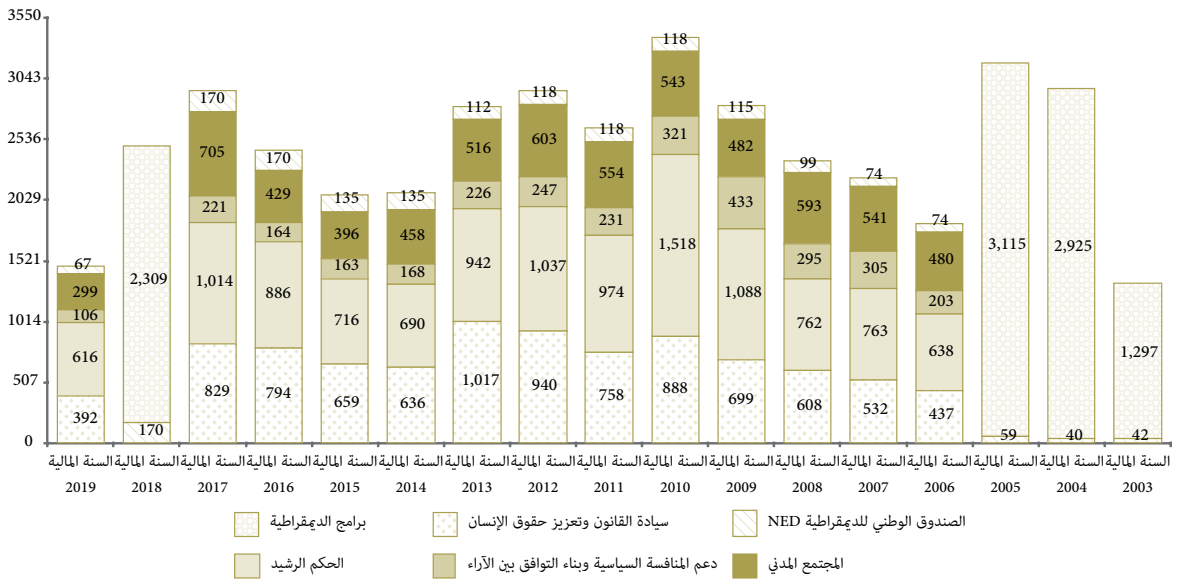

المصدر: Lawson & Epstein, p. 14.

ويُميّز كاتب مقال "الواقعية الديمقراطية" بين الديمقراطيين والجمهوريين، وذلك في أنّ تدخُّل الجمهوريين يكون غالبًا من منطلق الواقعية السياسية ومحاولة ربط المصالح بالخيار الديمقراطي، أو من أجل المصالح وحدها، في حين أن الديمقراطيين يعتبرون أن التدخل المشروع هو التدخل غير المرتبط بالمصالح والقائم على القيم وحدها[24]. وهذا غير صحيح طبعًا. وقد دحضه مؤخرًا سلوك باراك أوباما السياسي، وهو الرئيس الديمقراطي "الأكثر ديمقراطية"، إذا صح التعبير، حين تردد كثيرًا قبل أن يدعم التحول في مصر، وذلك في الموقف العلني وليس أكثر، أما هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية ومرشحة الحزب الديمقراطي للرئاسة فطالبت بدعم مبارك[25]. وما لبث أن تخلى أوباما عن دعم الثورات الديمقراطية معنويًا مفضلًا اتباع سياسات حذرة لا تجازف بانتظار نتائج انتخابات مصرية كل أربع سنوات، ولا سيما في قضايا أمن إسرائيل والخوف من الإسلاميين. ولم يتخذ أوباما موقفًا واضحًا مؤيدًا للثورة في تونس قبل ذلك.

لقد عادت الواقعية الديمقراطية نهجًا سائدًا في الإدارة بعد الحرب على العراق. وظل الخطاب الرسمي الأميركي في مرحلة أوباما داعمًا لفظيًا للديمقراطية على المستوى العالمي، ولكنه كان حذرًا جدًا في مناهضة الأنظمة السلطوية ودعم الديمقراطية فعلًا، بسبب الخشية من النتائج، ودروس التدخل الأميركي في مناطق مختلفة من العالم، وأحيانًا بتبرير "ديمقراطي" آخر رائج لدى حركات السلام في الغرب التي تمثّل قاعدة انتخابية لرؤساء مثل أوباما، وهو عدم جواز التدخل في الدول الأجنبية، واحترام نمط عيش الشعوب الأخرى. ففي بعض أوساط حركات السلام في الغرب لم يَجرِ التمييز بما يكفي بين العداء للإمبريالية والتعاطف مع الدكتاتوريات.

ينسب كراوثهامر فكرة تصدير الديمقراطية أو اعتبار أن إرادة الحرية هي محرك التاريخ وليست إرادة السلطة إلى عقيدة ترومان عام 1947 المعادية للشيوعية، وإلى كندي في خطابه الافتتاحي عام 1961، وفي خطاب ريغان من عام 1983 حول إمبراطورية الشر. ويعتبر خطاب جورج بوش عشيّة الحرب ضد العراق خطاب الحرية ضد الطغيان، والعدو فيه هو "الشمولية العربية الإسلامية" سواء أكانت دينية أم علمانية[26]. والحقيقة أنّ ثمة فرقًا بين الخطاب السياسي

24 Ibid., p. 5.

25 Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014), pp. 282-285; Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 504.

26 Krauthammer, p. 14.

الأيديولوجي والممارسة السياسية الواقعية. فجميع الرؤساء الأميركيين المذكورين أعلوا من شأن مصالح الدولة على تصدير الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب العالمية الثانية لنشر الديمقراطية، ولكن احتلال ألمانيا واليابان مثّل مناسبة لبناء أنظمة ديمقراطية حليفة للولايات المتحدة، مع أنها لم تشنّ أي حرب في حينه، أو بعد ذلك لغرض تأسيس ديمقراطية. ولم يَخلُ الأمر من تأثير مستشارين ذوي توجهات عقائدية في معاداة الأنظمة الشمولية. فعقيدة المحافظين الجدد تختلف في سعيها لنشر الديمقراطية عن نهج وودرو ويلسون في أنه ليس لديها أوهام فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، أو ما يُسمى الشرعية الدولية. كما أنها تؤمن بالحرب الوقائية وعدم انتظار حصول فعل عدائي ضد الغرب؛ فبحسب وجهة نظرهم، لا ينفع الردع فقط في صد الفاعل الذي يعمل سرًا أو الذي لا يخشى الموت، أي الانتحاري، بل يجب مواجهته من خلال العمليات العسكرية الوقائية على أراضي دول أجنبية. وقد اعتقد هؤلاء فعلًا أنّ الأنظمة السلطوية من أهم أسباب نشوء الإرهاب. ولو كانوا مجرد باحثين لقلنا إنهم لم يجانبوا الصواب في التشخيص، لكنهم برروا به سياسات عدوانية أميركية منسّقة مع أجندات إسرائيلية. ولم يُتَّخَذ موقف أميركي فاعل في دعم ثورة ديمقراطية، أو في حماية نظام ديمقراطي عربي منتخب، فضلًا عن التدخل العسكري.

والحقيقة أنّ الموقف السلبي الفاعل من الأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي كان انتقائيًا حتى في مرحلة المحافظين الجدد الذين تخلّوا عن حذر سابقيهم في الإدارة عند تعلُّق الأمر بالعالم العربي، فقد وضعوا نصب أعينهم التدخل ضد دول سلطوية معادية لإسرائيل والتي يمكن أن تبني جيوشًا قوية: العراق أولًا. وأدى التورط في العراق إلى التخلي عن تنفيذ خطط أخرى. واكتفوا بضغط طفيف على الدول الحليفة، وجرى إرضاؤهم بإصلاحات شكلية، أو بمؤشرات استعداد للتطبيع مع إسرائيل بدلًا من الإصلاحات الديمقراطية. وفهمت الأنظمة السلطوية ذلك فتبنّت سياسة مكافحة الإرهاب والتخويف منه، واستخدمتها ضد المعارضين السياسيين السلميين أيضًا، كما تبنت ما سُمي خطاب "الاعتدال" فقط فيما يتعلق بقضية فلسطين.

1. عربيًا

كُتب الكثير عن التغيرات في السياسة الأميركية بشأن أنظمة الاستبداد بعد الحرب العالمية الثانية، وقيل الكثير عن تعزيز سياسة نشر الديمقراطية. وسبق أن بينت أنّ التغيير الأساسي منذ مرحلة كارتر تمثل في تناقص الأهمية الإستراتيجية للحلفاء، وعدم الاستعداد لدفع ثمن متمثل بحياة جنود أميركيين؛ لإنقاذ حليف متمثل بنظام سلطوي، وتعمقت هذه النزعة بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد دخلت هذه السياسة في التاريخ المعاصر بوصفها "عدم وفاء أميركا لحلفائها" (شاه إيران، وماركوس، وسوهارتو، وغيرهم، ولاحقًا مبارك). وقد استغلت السياسة الخارجية الروسية في مرحلة بوتين هذه النقطة لتتقمص شخصية الحليف الأشد وفاء. والحقيقة أنه لم يكن بالإمكان فعل الكثير لإنقاذ دكتاتور من ثورة شعبية إذا لم تتحول إلى حرب أهلية تبرر تدخلًا ما، أو إذا لم يقف جيشه إلى جانبه.

ولكن، على أي حال، ومهما كان التصور لتغير الموقف الأميركي بشأن الديمقراطية، ظلت منطقة الشرق الأوسط موضع اهتمام الدول الغربية بعد الحرب الباردة. وارتبطت مصالح الغرب في المنطقة بهموم أمنية استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمهما استمرار تدفق النفط وصعود ما سمي "التهديد الإسلامي" بعد الانسحاب الروسي من أفغانستان، ولا سيما بعد عام 2001[27]، على الرغم من تبنّي الولايات المتحدة خطاب الديمقراطية في سياستها الخارجية. ونضيف إلى ذلك الاهتمام الأميركي بمصالح إسرائيل وأمنها كأنها قضية أميركية داخلية. والمشكلة الأكبر أنّ هذا يعني عادة قبول تصورات إسرائيل ذاتها لأمنها، وهي تصورات تتناقض مع وجود الشعب الفلسطيني ومصالح دول المنطقة وسيادتها.

وكانت الولايات المتحدة مستعدة للقبول بإصلاحات شكلية بمبادرة الأنظمة الحليفة، واعتبرت أي انتخابات في ظل الحكم السلطوي تقدمًا كبيرًا. وقد احتفت بالإصلاحات التي جرت في مصر واليمن وأنظمة ملكية قبل 2011، مع أن هذه الإصلاحات لم تحوّلها إلى ملكيات دستورية في أي حالة من الحالات التي شهدها الأردن مع الانفتاح السياسي بعد انتفاضة معان في عام 1989، والمغرب مع جملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، لا سيّما مع الإصلاح الدستوري لسنة 1992 وسنة 1996، وكذلك البحرين في نهاية التسعينيات مع تسلّم الملك الحالي مقاليد الحكم في آذار/ مارس 1999، وإصداره قراراتٍ في عام 2001 ألغى بموجبها قانون أمن الدولة لسنة 1974، وإصدار ميثاق العمل الوطني لسنة 2001. ولم تضغط الولايات المتحدة لتوسيع الإصلاحات، ولم تحتجّ على التراجع عنها حين وجد أي نظام الظرف مناسبًا لذلك، ولا سيما حين جرى التراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد أن ارتقت مكافحة الإرهاب إلى مستوى "حرب عالمية"، كما أنها لم تضغط على نظام سلطوي مثل الأوتوقراطية السعودية للقيام بإصلاحات ديمقراطية، بل تربوية ودينية، حتى بعد أحداث 11 سبتمبر، واكتفت بالتعاون السعودي في مكافحته وبإقدام السعودية على طرح مبادرة السلام العربية من عام 2002.

27 Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 148.

عمومًا، تلخّص الموقف الأميركي إبان الحرب الباردة في ضمان تدفق النفط، والعمل على الحفاظ على أمن إسرائيل، ووقف تمدد النفوذ السوفياتي في المنطقة، بدعم الأنظمة الاستبدادية الملكية الحليفة له في مواجهة "خطر الشيوعية"، والنظام المصري الذي غيّر تحالفاته من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة وأقدم على توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل في مرحلة أنور السادات. والحقيقة أنه وإن كنا لا نتعامل مع الصراع العربي مع إسرائيل بوصفه عاملًا خارجيًا في هذه الورقة، فإنه عامل مؤثر في إعاقة التحول الديمقراطي. فمنذ النكبة كان قد أدى من بين عوامل أخرى إلى وقف عملية اللبرلة والدمقرطة المحدودة التي بدأتها النخب العربية، والتي ورثتها إجراءاتها الإدارية عن الإدارات الاستعمارية في مصر وسورية والعراق ولبنان والأردن. ولا شك في أنه كان لخسارة هذه النخب في حرب 1948 وربطها بالفشل في فلسطين، إضافة إلى عوامل أخرى مثل فوضى الأحزاب النخبوية التي نشأت وزالت كالفطر وعبرت عن صراعات نخب تقليدية على السلطة (في مقابل أحزاب أيديولوجية غير ديمقراطية) وعدم حل المسألة الزراعية، دورٌ في الانقلابات العسكرية ونشوء الخطاب الشعبوي الذي رافقها، والذي كان يستهل دائمًا بالعمل على تحرير فلسطين و"استعادة الكرامة العربية"، ويرفع أولوية المعركة على الحقوق المدنية والسياسية، بمعنى أن فلسطين تحولت إلى أداة تبريرية لأنظمة مستبدة حتى بعد أن توقفت هذه الأنظمة عن محاربة إسرائيل فعلًا. أما بالنسبة إلى الأنظمة التي تخلّت عن هذا الخطاب، فقد أعاق السلام مع إسرائيل الديمقراطيةَ على عدة مستويات:

- احتياج النظام إلى أدوات قمعية في مواجهة القوى الشعبية الواسعة لهذا السلام، وخوفه من أي انتخابات ديمقراطية فعلًا حتى لو كانت لاختيار أعضاء برلمان محدود الصلاحيات بسبب شعبية الخطاب المعادي للسلام مع إسرائيل.
- تجاهل الأنظمة الغربية الخطوات القمعية إذا كانت في خدمة "السلام"، واعتبار السلام مع إسرائيل أهمّ من حقوق الإنسان والمواطن.
- التنسيق الأمني مع إسرائيل ذاتها لمواجهة المخاطر المحدقة بالنظام. ويبدو أن هذا العنصر يكتسب أهمية حاليًا في علاقات نظام السيسي بإسرائيل. وفي الحالة المصرية ترافقت اتفاقيات السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي مع ربط الجيش بأميركا تسليحًا وتدريبًا ثم دخوله مجالَي التجارة والاقتصاد، على نحوٍ خلق مصلحة له للإبقاء على الوضع الراهن والاستفادة منه. وذلك كله تفعيل اشتراطات المعونة العسكرية التي من ضمنها بنود متعلقة بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى تدخّل الغرب تاريخيًا، تشير ليزا أندرسن إلى تعبير مورو بيرجر Morroe Berger، أول رئيس لجمعية دراسات الشرق الأوسط MESA التي تأسست في ستينيات القرن الماضي، الذي عرَّف لغز ما أسماه "السياسة الغربية" كما يلي: "إن ما يواجهه الغرب هو معضلة الاختيار بين دعم الحكام السلطويين التقليديين أو المثقفين الحداثيين الذين يريدون التخلص من سلطة الغرب"[28]. وهذا صحيح، فقد كانت القوى الحداثية في البلدان العربية غالبًا نخبًا قومية أو يسارية ذات خطاب "معادٍ للإمبريالية"، متأثرة بحركات التحرر الوطني عالميًا، وتعتبر التحالف الأميركي مع إسرائيل استمرارًا للمسألة الاستعمارية في المنطقة.

كان حل هذا اللغز سهلًا من منظور المحافظين الجدد، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الأهمية الإستراتيجية للدول الحليفة. ومع رفع "الإرهاب" إلى مستوى عدوّ كوني، ربط هؤلاء بين الاستبداد وتوليد الإرهاب. وقد قال جورج بوش الابن في خطاب شهير إنّ "الاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يكون على حساب الحرية"، في اختلاف واضح مع منطق مرحلة الحرب الباردة التي فضّل فيها الأميركيون والسوفيات الاستقرار والحكومات القائمة التي يمكن الاعتماد عليها على قيمهم التي يدعون إليها[29]. وبهذا المعنى بدا المحافظون الجدد أكثر مبدئية في موقفهم من الدكتاتوريات، بما في ذلك تلك الحليفة. ولكن تنظيرهم للتدخل العسكري في العراق من دون مبرر واضح وبعد حصار غير مسبوق في مدته وشموليته، وافتضاح أمر الاعتبارات الإسرائيلية في ذلك، وتعاملهم مع إسرائيل بوصفها ديمقراطية حليفة مهددة وتجاهل سياساتها الاستعمارية وقضية الشعب الفلسطيني، أسهم كل ذلك في تعبئة الرأي العام العربي ضد "نشر الديمقراطية" على ظهور الدبابات.

وما لبثت الولايات المتحدة أن تخلّت عن مقاربة المحافظين الجدد. واتفق المعارضون للسياسة الأميركية في المنطقة مع متخصصين في الدراسات الإقليمية على أن مصالح الغرب في استمرار تدفق النفط،

---

28 Lisa Anderson, "Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East," *Annual Review of Political Science*, vol. 9, no. 1 (2006), p. 193, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2wcZSDi; Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1964), p. 297.

29 Ibid., pp. 193-194; George W. Bush, "President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East: Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy," The White House Archives of President George W. Bush, November 6, 2003, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2C1CqiA

وعلى أن قلقه يأتي من ازدياد منسوب التهديد الإسلامي السياسي: "قدمت منطقًا مقنعًا لصُنّاع السياسة الغربيين للاستمرار في رعاية الأنظمة السلطوية في المنطقة"[30]. فقد ظلت هذه الهموم قائمة بعد نهاية الحرب الباردة، ويضاف إليها ضرورة دعم أجهزة الأمن والجيوش التي تمنع عدم الاستقرار ونشوء خطر على أمن إسرائيل. وفي رأيي، قاد هذا المنطق في النهاية، يضاف إليه فشل احتلال العراق، إلى تخلي الإدارة الأميركية ليس فقط عن فكرة تصدير الديمقراطية، بل أيضًا عن فكرة دعمها، ولا سيما بعد أن تبين أن الديمقراطية توصل إسلاميين إلى الحكم في انتخابات السلطة الفلسطينية وزيادة قوة الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية عام 2005. وتكرر ذلك لاحقًا بعد الثورة المصرية. فقد اتخذت الإدارة الأميركية موقفًا متسامحًا مع الانقلاب العسكري أقرب إلى التواطؤ الكامل[31].

> العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي الاقتصادية والسياسية. فلا توجد علاقات اقتصادية غير متأثرة بالسياسة. ويشمل ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على الاعتبارات السياسية والجيوستراتيجية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بالمفاوضات السياسية والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية

العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي الاقتصادية والسياسية. فلا توجد علاقات اقتصادية غير متأثرة بالسياسة. ويشمل ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على الاعتبارات السياسية والجيوستراتيجية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بالمفاوضات السياسية والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية. ومن الواضح أن ثمة حرصًا على استقرار الأنظمة بغضّ النظر عن طبيعتها، على الرغم من إثارة بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكنها لا تقود إلى ضغط فعلي. ففيما عدا حالات نادرة مثل السويد، لا توجد آلية محاسبة داخلية ملزمة للحكومات الغربية في برلماناتها عن مصير المساعدات التي تقدّمها. ومن الممكن تمرير بعض الخطوات التي تقوم بها الأنظمة موضع النقد كأنها خطوات إصلاحية، حتى لو كانت تجميلية. كما لا يؤثر النقد غالبًا في العلاقات الإستراتيجية والأمنية والمتعلقة بصفقات بيع السلاح وتبادل المعلومات المخابراتية وغيرها. ويزداد قلق الولايات المتحدة والدول العظمى على استقرار الأنظمة كلما كان النظام مهمًّا من الناحية الإستراتيجية وقريبًا من منابع النفط ومحاذيًا لإسرائيل.

ولذلك؛ كلما ابتعد بلدٌ عربي عن المناطق الغنية بالنفط وعن جبهة الصراع مع إسرائيل، قلّ احتمال تدخّل العوامل الدولية السلبي في عملية الانتقال الديمقراطي خشيةً على "الاستقرار"، والمثال الأبرز على ذلك هو الحالة التونسية حيث كانت هامشية تونس الجيوستراتيجية والاقتصادية في صالح نجاح التحول الديمقراطي فيها. أما أهمية مصر الجيوستراتيجية فكانت عاملًا مهمًّا في تدخّل قوى أجنبية (إسرائيل، والولايات المتحدة، والسعودية، والإمارات) تعتبر الديمقراطية بحد ذاتها في العالم العربي حالة من عدم الاستقرار، وتخشى تأثير الرأي العام ووصول قوى إلى الحكم لا تأخذ مصالحها في الاعتبار.

لقد شمل الحرص على استقرار الأنظمة حتى نظامًا مثل نظام معمر القذافي الذي يحكم بلدًا غنيًا بالنفط. وذلك مع أنّ القذافي ناصب السياسات الأميركية والأوروبية العداء فترة طويلة واعتبر داعمًا للإرهاب. لكنه بدأ في تعديل سياسته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقُبِل في نادي الدول التي يحرص الغرب على علاقات معها لأسباب، مثل الحرص على تدفق النفط ووقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وحين وقع تدخّل دولي في ليبيا بقيادة الناتو فإنما فرضته ثورة شعبية تحولت إلى حرب أهلية. وبعد تردد، فضّلت بعض الدول الغربية أن تسهم في حسمها لصالح فصائل الثورة والمجلس الوطني المؤقت، لا سيما أن دولًا عربية صديقة للغرب أسهمت في دعم الثورة لأسباب متعلقة بالعلاقات العربية البينية. ولا تزال الولايات المتحدة نادمة على خطوتها بالتدخل عسكريًا إلى حدٍ بعيد لأنها تفضّل الاستقرار في ظل القذافي على الفوضى التي نشأت[32]. ولم تقم الولايات المتحدة بعد الحرب بأي خطوة لتعزيز الديمقراطية الوليدة. لقد انجرت إلى التدخل ضد النظام الليبي في القصف من الجو، ولكنها أدركت بسرعة أنّ البديل كان عدم الاستقرار، وانتشار قوى إسلامية. وتركت الساحة للدول الأوروبية.

جرى التعامل مع الأنظمة التي اتخذت مواقف معادية للولايات المتحدة والسياسات الغربية في المنطقة عمومًا مثل النظامين السوري

30 Bellin, p. 148.

31 David D. Kirkpatrick, *Into the Hands of the Soldiers: Freedom and Chaos in Egypt and the Middle East* (New York: Viking, 2018).

32 Ben Rhodes, *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House* (New York: Random House, 2018); Jeffrey Goldberg, "The Obama Doctrine," *The Atlantic* (April 2016), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2DbyDgY; "Exclusive: President Barack Obama on 'Fox News Sunday'," *Fox News*, April 10, 2016, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2Z36odw

والليبي، ببراغماتية بعد الحرب الباردة، إذا أخضعت سياستها لقضايا إستراتيجية في الإقليم، وكانت جاهزة للتنسيق الأمني معها في قضايا الحرب على الإرهاب وغيرها، لا سيما في الحالات التي بينت هذه الأنظمة فيها للولايات المتحدة أنها في حاجة إليها، كما في حالة دعم سورية في مراحل معينة مقاومة الوجود الأميركي في العراق، بفتح الطرق أمام الجهاديين للوصول إلى العراق ودعم بعض الجماعات المسلحة. ولكن الولايات المتحدة لم تمانع سقوط هذه الأنظمة عندما تحركت الشعوب ولاحت الفرصة. أما في سورية فقد تفاءلت السياسة الأميركية بدايةً بالثورة وقدمت بعض الدعم السياسي والمالي، ولكنها ترددت لاحقًا خشية انعدام الاستقرار على حدود إسرائيل، وتخوّفًا من الصعود الخطير لحركات سلفية جهادية. وفي المقابل، اعتبر الروس الذين دخلوا بقوة إلى المنطقة، في سياق استعادة دورهم العالمي عن طريق الشرق الأوسط، كلَّ تحول ديمقراطي تمددًا للنفوذ الغربي ونموذجه في الحكم، واعتبروا أن هذا في الحقيقة ما جرى في شرق أوروبـا ومنعوا حصوله بصعوبة في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة.

2. تصدير الأوتوقراطية

منذ انهيار الشيوعية لم يعد ثمة نموذج عالمي لنظام الحكم يشمل القيم وأساليب الحكم قابل للتسويق عدا النظام الديمقراطي. على المستوى العالمي، لم يعد لروسيا والصين نماذج للتصدير، لكنهما بقيتا تخشيان التحولات الديمقراطية، كما أنهما تميلان إلى الأنظمة السلطوية مع تفضيل للأنظمة الديماغوغية الوطنية، ولكن ذلك ليس بالضرورة. وثمة اعتبارات متعلقة بالنفوذ (الاقتصادي في حالة الصين)، وأخرى متعلقة بالتنافس الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، بوجود قناعة عميقة مفادها أن تمددًا للديمقراطية هو تمدد للنفوذ الغربي. وقد تبنّت روسيا رسميًا خطابًا يضع التقاليد والقيم الغربية في مقابل القيم الروسية والأوروآسيوية، والليبرالية العابرة للحدود في مقابل الوطنية والقومية وغيرها. وصرح الرئيس الروسي بوتين عن الثورات في العالم العربي وبعض دول أوروبا الشرقية قائلًا: "كانت هناك سلسلة من الثورات "الملونة". ومن الواضح، أن شعوب هذه الدول، التي شهدت تلك الأحداث، كانت قد اكتفت من الطغيان والفقر، ومن فقدان الأفق. لكنّ هذه المشاعر استُغلّت بخبث. وفُرضت معايير على هذه الشعوب لا تتلاءم مع طريقتها في الحياة، وثقافتها وتقاليدها. ونتيجة لذلك، وبدلًا من الديمقراطية والحرية، نشأت فوضى، واندلع العنف وانتفاضات متعددة. وتحوّل الربيع العربي إلى شتاءٍ عربيّ. ونشأت حالة شبيهة في أوكرانيا. في عام 2004، حين حاولوا [يقصد الغرب] الدفع بمرشح معيّن للانتخابات الرئاسية [...] نفهم أن هذه العمليات كانت موجهة ضد أوكرانيا وروسيا وضد الاندماج الأوروآسيوي. حدث كل هذا عندما كانت روسيا تسعى للدخول في حوار مع زملائنا في الغرب"[33]. نلاحظ أن بوتين جمع بين الاعتبارات المتعلقة بالصراع على النفوذ في مناطق يعتبرها مناطق نفوذ روسي، والاعتبارات المتعلقة بالثقافة مستخدمًا حججًا كانت تعتبر يمينية محافظة وعنصرية في أوساط اليسار العربي (التي يتعاطف بعضها حاليًا مع بوتين)، لناحية العلاقة العضوية بين جواهر ثقافية للشعوب والنظم السياسية الملائمة لها.

ومع أنَّ أنظمة مثل النظامين السعودي والإماراتي من جهة والإيراني من جهة أخرى واصلت التأثير في محيطها فإنه ليس لديها نموذج للتصدير، لكنها صدرت ثقافة سياسية من نوع معين، كما دعمت أنظمة سلطوية تختلف عنها جذريًا، إمّا لأسباب جيوستراتيجية متعلقة بالنفوذ، وإمّا لإعاقة تمدد النظام الديمقراطي خشية تأثيره فيها. وقد قامت السعودية بدور حاسم في إعاقة التحول الديمقراطي في اليمن بفرض المبادرة الخليجية ومساندة قوى غير ديمقراطية، ثم قامت إيران بدور في إعاقة تطبيق مخرجات الحوار الوطني بدعم الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، وما لبث اليمن أن أصبح مسرحًا لحرب إقليمية ضروس بتدخل سعودي - إماراتي مباشر. كما أن الصراع الإيراني - السعودي في العراق يستمر في إعاقة تطور الديمقراطية، حتى بعد الانتقال من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في الانتخابات العراقية؛ فهذا الدعم يروم النفوذ، ويسهم في التشظي الطائفي وليس في نشر قيم المواطنة الديمقراطية. وينطبق الأمر ذاته على لبنان أيضًا.

يتواصل النشاط السعودي والإماراتي الذي يستخدم الدعم المالي في ترسيخ نظام السيسي وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوّه الثورات العربية وتحمّلها المسؤولية عن نكبات سورية واليمن وليبيا مبرِّئةً الأنظمة العربية من مسؤوليتها، كما تدعم قوى سياسية سلفية متعصبة من المدرسة التي تدعو إلى طاعة وليّ الأمر وترفض التدخل في السياسة، وأيّ قوى سياسية أخرى تساند السلطوية وترفض الديمقراطية.

لقد اتخذ دعم الاستبداد في العالم أشكالًا دولية وإقليمية، كما تضمّن الدعم العسكري والعلاقات التجارية. وفي مقابل انتشار الدراسات حول دعم الديمقراطية خارجيًا، لم تحظَ فكرة تعزيز الأوتوقراطية من

33 "Address by President of the Russian Federation: Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin," The Kremlin, Moscow, March 18, 2014, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/1U4FWps

الخارج Autocracy Promotion بالاهتمام الكافي[34]. وقد ظهرت بعض الأدبيات في العقد الأول من هذا القرن تُشير إلى أن الحكم الاستبدادي أو شبه الاستبدادي في ازدياد، وكذلك احتمالات تأثيره دوليًا. ومن هذه الأدبيات آخر الاستطلاعات السنوية التي أجرتها مؤسسة فريدوم هاوس حول الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، إضافة إلى كتاب روبرت كاغان[35]، الذي اقتُبس بشكل واسع في هذا المجال، والذي يُشخّص فيه التنافس الجيوسياسي بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، لا سيما مع نهاية الحرب الباردة وصعود منافسين للديمقراطية الليبرالية من قوى غير ديمقراطية واستبدادية[36]. وقد ظهرت دراسات تتناول حالات بعينها، مثل تلك التي تُركز على نمو القوة الناعمة للصين ودور نموذجها الاقتصادي السياسي في جذب بعض البلدان النامية[37].

وصدرت دراسات أخرى تناولت تدخلات بوتين في دول آسيا الوسطى وأوكرانيا وجورجيا وبيلاروسيا، والمحاولات الروسية لتقويض مساعي مراقبة الانتخابات التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[38]. ويمكن حاليًا أن تضاف سورية وأوكرانيا إلى القائمة.

والحالة السورية تهمنا خاصة لأن التدخل الروسي فيها كان عسكريًا مباشرًا وحاسمًا في تحقيق هدفين: الحفاظ على النظام السوري، ومضاعفة التأثير الروسي في المنطقة العربية. وقد كانت راية التدخل الروسي الحفاظ على السيادة الوطنية ضد التدخل الغربي الذي يجري من دون إذن الأنظمة الاستبدادية المعنية التي ترحب، في المقابل، بتدخله لصالحها بالطبع. وهنا جرت الاستعانة بالشرعية الدولية ومفهوم السيادة. وتحت راية الحفاظ على السيادة الوطنية، تُمرّر العقيدة الدموية أنّ من حق أي نظام أن يفعل بشعبه ومواطنيه ما يشاء وأن يستدعي التدخل الأجنبي ضد التحول الديمقراطي، على نحو يضع مواثيق القانون الدولي المتعلقة بحماية سيادة الدول في مواجهة مواثيق حقوق الإنسان.

ومن الأمثلة الدالة على تدخلات الأنظمة غير الديمقراطية في دفاعها عن الحكم الاستبدادي، أشار بورنيل إلى سعي منظمة شنغهاي للتعاون The Shanghai Cooperation Organisation، ومنظمة الدول المستقلة The Commonwealth of Independent States، التي تأسست بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي تضم في عضويتها عددًا من جمهوريات سوفياتية سابقة، في دفاعهما عن الاستبداد عبر تقديم الدعم المتبادل بين هذه الدول، فضلًا عن دور الصين في مساعدة السعودية وفيتنام في حجب المواقع الإلكترونية التي لا ترغب في أن يقرأها مواطنوهما[39]. وقد قامت الصين وروسيا[40] مؤخرًا بعرض المساعدة على السعودية بعد أزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي (في قنصلية بلاده في إسطنبول يوم 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، وذلك عبر التسليح وتقوية العلاقات التجارية حين كانت الحملة على الممارسات السعودية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في أوجها في الغرب، والتي لم تؤثر في دعم إدارة ترامب للسعودية على كل حال.

لقد طرح الروس عقيدة تبنّتها أنظمة الاستبداد في المنطقة تتلخص في رفع السيادة الوطنية بوصفها مبدأً يتفوق على أي مبدأ آخر في السياسة الدولية. وتقلّص مفهوم السيادة من سيادة الدولة بما فيها الشعب ليقتصر على سيادة النظام الحاكم، بما يشمل حرية التصرف الكاملة لأي نظام مع شعبه باعتبارها تعبيرًا عن السيادة. فشعبه هو شأنه، أما التدخل الخارجي فيتاح إذا طلبه

34 Peter J. Burnell, "Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation," *Journal of Politics and Law*, vol. 3, no. 2 (2010), pp. 3-4, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2QGKnfS

35 Robert Kagan, *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Barnes & Noble, 2008).

36 نشرت مجلة **فورين أفيرز** مقالات كثيرة متشائمة بشأن مستقبل الديمقراطية لكن مقالتَي توم كاروثرز وكل من ريتشارد يونج وكريستوفر كاروثرز تشيران إلى المؤشرات الإيجابية في هذه المرحلة الصعبة، انظر:
Thomas Carothers & Richard Youngs, "Democracy Is Not Dying," *Foreign Affairs*, April 11, 2017, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/2GLrZyZ; Thomas Carothers & Christopher Carothers, "The One Thing Modern Voters Hate Most Charges of Corruption are Toppling Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics," *Foreign Affairs*, July 24, 2018, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/2mKUgfn

37 Naazneen Barma & Ely Ratner, "China's Illiberal Challenge: The Real Threat Posed by China isn't Economic or Military it's Ideological," *Democracy: A Journal of Ideas*, no. 2 (Fall 2006), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2KfhbKM; Carola McGiffert (ed.), *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World*, CSIS Report (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2009), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2Q5Ycrd

38 Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union* (Aldershot: Ashgate, 2009).

39 Burnell, p. 5.

40 Henry Foy, "Russia-Saudi Arabia Rapprochement Reshapes more than the Oil Market," *Financial Times,* October 30, 2018, accessed on 6/5/2019, at: https://on.ft.com/2J1oubb; Richard Hall, "Jamal Khashoggi: Russia refuses to Criticise Saudi Arabia in Wake of Journalist's Murder," *The Independent,* October 23, 2018, accessed on 6/5/2019, at: https://ind.pn/2DRI4CG; "Putin says can't Justify Spoiling Saudi Ties Over Khashoggi Affair," *Reuters,* October 18, 2018, accessed on 6/5/2019, at: https://reut.rs/2LnTm7G; "MbS to Visit China Seeking 'Greater Development of Sino-Saudi Relations," *The New Arab,* February 15, 2019, accessed on 6/5/2019, at: http://bit.ly/2WpxM3z; Michael Standaert, "Saudi Arabia Strikes $10bn China Deal," Al Jazeera, February 22, 2019, accessed on 6/5/2019, at: http://bit.ly/2GZST6c.

النظام الشرعي، ألا وهو النظام القائم والممارس للسيادة بحسب تعريفهم. كما أصبح نموذج بوتين في الحكم الفردي السلطوي بغطاء انتخابي، وتوسيع صلاحيات الرئيس المحاط بنخبة أمنية واقتصادية موالية، والقادر على قمع معارضيه بأدوات الدولة، نموذجًا جذابًا لأنظمة الاستبداد، وحتى لبعض القادة المنتخبين في أنظمة ديمقراطية ناشئة حديثًا والطامحين إلى المزيد من السلطة وإلى تأبيد وجودهم فيها.

لم يعد ممكنًا تجاهل مدّ الشعبوية السياسية اليمينية القومية المعادية للديمقراطية الليبرالية الذي شهدته الولايات المتحدة وأوروبا عشية انتخاب ترامب وبعدها، وتصاعد تأثير سياسات الهوية والسياسات الثقافوية والإثنية، وتأثيره في تعزيز ثقة الأنظمة الاستبدادية بنفسها في المشرق، لا سيما أن الديمقراطية تشهد أزمة في "بلادها"، وهذه القوى تستخدم بعض مفردات الأنظمة الاستبدادية العربية الأثيرة[41].

خلاصة

بيّنا في هذه الدراسة ما يلي:

1. لا يمكن تجاهل العامل الدولي في تفاعله مع الظروف الداخلية عند إطاحة نظام سلطوي وبدء عملية التحول الديمقراطي.
2. تبقى الأولوية للعوامل الداخلية (غالبًا)، ولا سيما إذا لم يقع تدخل أجنبي عسكري مباشر. فقضية الانتقال إلى الديمقراطية هي قضية داخلية قبل كل شيء.
3. يصعب على العامل الدولي إحباط التحول الديمقراطي في حالة ثورة شعبية إذا كان هناك توافق عليه بين النخب السياسية.
4. ثمة فرق بين فعل العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وفعله في ترسيخ الديمقراطية.
5. قد يكون العامل الخارجي حاسمًا في حالة انهيار الاستبداد في الدول التابعة.
6. ما يسمى موجات عالمية للتحول الديمقراطي هو غالبًا موجات إقليمية.
7. لم تصبح الولايات المتحدة داعمة للديمقراطية والتحولات الديمقراطية بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل اكتراثًا بحماية حلفائها السلطويين. والصيغة الترامبية لهذا التحول تتلخص في طلب مقابل للحماية.
8. في حالة المنطقة العربية ظلت قواعد الحرب الباردة قائمة إلى حد بعيد في السياسات الأميركية.
9. تُعلي الدول الغربية مسألة تدفق النفط ومنع الهجرة وحماية أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، ولم تقتنع بعد بأهمية الديمقراطية في هذا السياق. نظرًا إلى تخوّفها من نتائج صناديق الانتخابات الحرة على مصالحها تلك.
10. تزداد فرص الدولة العربية التي تمر بتحول ديمقراطي في تحييد العرقلة من الخارج كلما كانت الدولة غير منتجة للنفط وبعيدة عن إسرائيل.
11. مع استعادة روسيا والصين دورهما العالمي فإن تأثيرهما يتجه إلى تفضيل أنظمة الاستبداد، وفي غياب نموذج للتصدير لديهما، تستخدم هاتان الدولتان خطابًا يتقاطع مع ثقافة اليمين الشعبوي في الدول الديمقراطية أو تلك المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية.

---

41 مثلًا، وصل الأمر إلى أن يدافع عبد الفتاح السيسي عن تطبيق عقوبة الإعدام، في حق معارضين سياسيين، في بلاده بزعمه أن حكم الإعدام هو من "ثقافة المنطقة العربية". ففي ردّه على سؤال بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر، في ختام فعاليات القمة العربية الأوروبية المنعقدة في مدينة شرم الشيخ، قال السيسي إن "الأولوية في البلدان الأوروبية تتمثل في تحقيق الرفاهية لمواطنيها، خلاف الأولويات في المنطقة العربية، والتي تتمثل في الحفاظ على الدولة من السقوط والانهيار والخراب، كما ترون في دول كثيرة مجاورة لنا". وأضاف: "أنتم تتحدثون عن عقوبة الإعدام، ونقدر ذلك. ولكن أرجو ألّا تفرضوا علينا أمرًا، فعندما يقتل مواطن بعمل إرهابي، تطالب أسرته بالقصاص له، ولو طالبنا الدول الأوروبية أن تراجع نفسها وتراجع عقوبة الإعدام لديها، فهذا يعني أننا غير متفهمين للوضع في أوروبا"، مستطردًا "أنتم مش ها تعلمونا إنسانيتنا، فلدينا إنسانيتنا وأخلاقياتنا كما لديكم، وعليكم أن تحترموها كما نحترمها لديكم"، انظر: "السيسي مدافعًا عن عقوبة الإعدام: لدينا إنسانيتنا ولكم إنسانيتكم"، **العربي الجديد**، 2019/2/25، شوهد في 2019/4/29، في: http://bit.ly/2X7Tr0d، وسابقًا، كان بشار الأسد قد صرّح، في مقابلة له، مطلع عام 2011 لصحيفة **ذي وول ستريت جورنال**، بأن الطريقة التي ينظر بها إلى الإصلاح مختلفة عن طريقة الغرب، مضيفًا أن "المشكلة مع الغرب أنهم يبدؤون بالإصلاح السياسي في اتجاه الديمقراطية. إذا كنت تريد المُضي نحو الديمقراطية، فإن أول أمر يجب أن تفعله هو إشراك الشعب في صنع القرار لا أن تقوم بإصدار القرار. هذه ليست ديمقراطيتي كشخص، بل هي ديمقراطيتنا كمجتمع. إذًا كيف تبدأ؟ تبدأ بخلق حوار. كيف تخلق حوارًا؟ نحن لم يكن لدينا في الماضي إعلام خاص ولم يكن لدينا إنترنت أو جامعات أو مصارف خاصة. كل شيء كانت الدولة تتحكم فيه. لا يمكنك أن تخلق الديمقراطية التي تسأل عنها بهذه الطريقة. لديك طرق مختلفة لخلق الديمقراطية"، انظر:
"Interview with Syrian President Bashar al-Assad," *The Wall Street Journal*, January 31, 2011, accessed on 29/4/2019, at: https://on.wsj.com/2KKK2L0

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. **ثورة مصر. الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب.** الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

الأجنبية

Ágh, Attila. "Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the context of Europeanization." *Communist and Post-Communist Studies*. vol. 32, no. 3 (September 1999). at: http://bit.ly/2NbPAuC

Ambrosio, Thomas. *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*. Aldershot: Ashgate, 2009.

Anderson, Lisa. "Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East." *Annual Review of Political Science*. vol. 9, no. 1 (2006). at: http://bit.ly/2wcZSDi

Ashour, Omar. "Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt." Brookings Papers (March 2015). at: https://brook.gs/2RF7pn4

Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (January 2004).

Berger, Morroe. *The Arab World Today*. New York: Doubleday, 1964.

Burnell, Peter J. "Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation." *Journal of Politics and Law*. vol. 3, no. 2 (2010). at: http://bit.ly/2QGKnfS

Carothers, Thomas & Christopher Carothers. "The One Thing Modern Voters Hate Most Charges of Corruption are Toppling leaders at a Growing Clip. That's a Good thing for Global Politics." *Foreign Affairs*. July 24, 2018. at: https://bit.ly/2mKUgfn

Carothers, Thomas & Richard Youngs. "Democracy Is Not Dying." *Foreign Affairs*. April 11, 2017. at: https://bit.ly/2GLrZyZ

Carothers, Thomas. *Revitalizing U.S. Democracy Assistance*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

Clinton, Hillary Rodham. *Hard Choices*. New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014.

Gates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Goldberg, Jeffrey. "The Obama Doctrine." *The Atlantic* (April 2016). at: http://bit.ly/2DbyDgY

Kagan, Robert. *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Barnes & Noble, 2008.

Kirkpatrick, David D. *Into the Hands of the Soldiers: Freedom and Chaos in Egypt and the Middle East*. New York: Viking, 2018.

Krauthammer, Charles. *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World*. Washington, D.C.: The AEI Press, 2004. at: http://bit.ly/2PQ25Av

Lawson, Marian L. & Susan B. Epstein. "Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance." *Congressional Research Service*. January 4, 2019. at: http://bit.ly/2v3FLY2;

Levitsky, Steven & Lucan A. Way. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Lewis, Anthony. "The Kissinger Doctrine." February 27, 1975. *The New York Times*. at: https://nyti.ms/2VyekEW

O'Donnell, Guillermo & Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule*. Four Volumes. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

Rhodes, Ben. *The World as It Is*: *A Memoir of the Obama White House*. New York: Random House, 2018.

Stephan, Maria J. & Erica Chenoweth. "Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict." *International Security*. vol. 33, no. 1 (Summer 2008). at: https://bit.ly/2CXKiSq

Weyland, Kurt. "Limits of US Influence: The promotion of Regime Change in Latin America." *Journal of Politics in Latin America*. vol. 10, no. 3 (2018).

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization*: *Europe and the Americas*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Mann, Michael. *The Dark Side of Democracy*: *Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

McGiffert, Carola (ed.). *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States*: *Competition and Cooperation in the Developing World*. CSIS Report. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2009. at: http://bit.ly/2Q5Ycrd

McGowan, Patrick. "African Military Coups d'Etat, 1956–2001: Frequency, Trends and Distribution." *The Journal of Modern African Studies*. vol. 41, no. 3 (2003).

Naazneen Barma & Ely Ratner. "China's Illiberal Challenge: The Real Threat Posed by China isn't Economic or Military it's Ideological." *Democracy*: *A Journal of Ideas*. no. 2 (Fall 2006). at: http://bit.ly/2KfhbKM

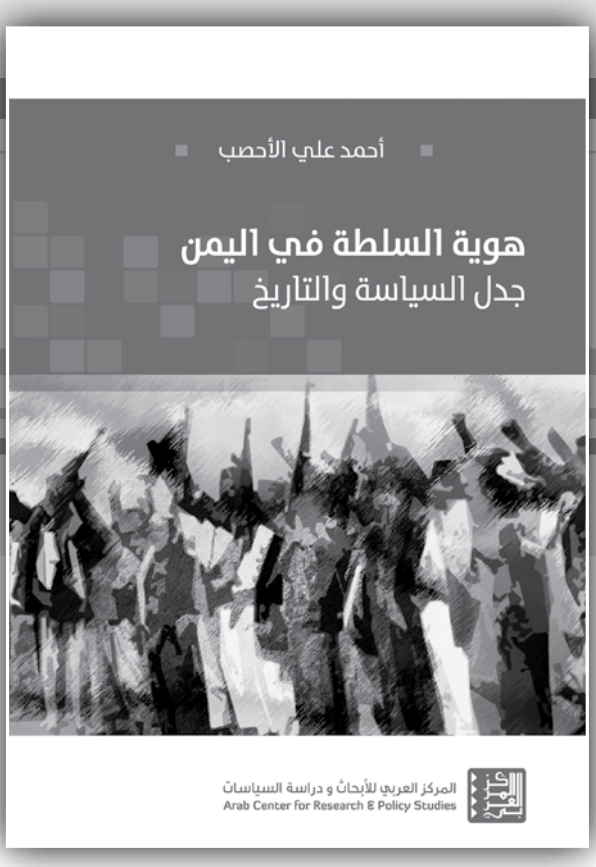

صـدر حديـثًا

تأليف: أحمد علي الأحصب.

هوية السلطة في اليمن: جدل السياسة والتاريخ

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب أحمد علي الأحصب **هوية السلطة في اليمن: جدل السياسة والتاريخ**. ويتناول الكتاب، السلطة بصفتها محورًا رئيسًا تدور حوله الصراعات السياسية والاجتماعية في اليمن، الظاهرة منها أو الخفية. ويهدف إلى التعرف إلى توزيع السلطة بين الهويات المحلية المختلفة في هذا البلد، وما إذا كان ثمة هوية معيَّنة تستأثر بهذه السلطة، وفقًا لما تقول الدعاوى التي يرفعها الجدل الهوياتي الناشط حول هوية السلطة. كما يهدف إلى تفسير هذا الجدل؛ بالتعرف إلى سياقاته، واستكشاف أسبابه ومحركاته وأهدافه، وصولًا إلى استشراف مستقبله وآفاق تقاسم السلطة في اليمن. يتألف الكتاب (240 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من أربعة فصول، وهو مذيل باستنتاجات المؤلف.

علي الجرباوي | Ali Jarbawi*
ولورد حبش | Lourdes Habash**

النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية

Realist Theory in the Face of International Unipolarity

تعالج الدراسة تداعيات تحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية الدولية على النظرية الواقعية؛ حيث تستعرض وتحلل الكيفية التي تعامل بها الواقعيون في الرّد على هذا التحدي الخارجي. وتستعرض أيضًا الردّ التقليدي على "الهجمة" تجاه الواقعية، والذي جاء في محاولة للحفاظ على مرتكزاتها الأساسية. وتشرح بعد ذلك التوجهات التعديلية – التجديدية المختلفة التي قام بها منظّرون من هذه المدرسة في محاولة منهم لمواءمة أسس هذه النظرية ومرتكزاتها مع أحادية القطبية. تتطرق الدراسة إلى أربع محاولات تعديلية: توازن التهديد، والتوازن الناعم، وتوازن المصالح، والتوازن خارج المجال. أخيرًا تسعى الدراسة لتقديم إضافة جديدة، جاءت بعنوان "التوازن من الداخل"، وإن كان هذا العنوان مستلًا من النظرية الليبرالية المناوئة للواقعية، إلا أنه يأتي بتكييف واقعي، لطول أمد حقبة أحادية القطبية الحالية.

كلمات مفتاحية: الواقعية، توازن القوى، أحادية القطبية الدولية، التعديلية.

This paper addresses the implications of the transformation of the international system from a bipolar to a unipolar system for realist theory. The paper demonstrates and analyzes how realists react to this external challenge. The paper demonstrates the traditional response to the "attack" on realism, in an attempt to preserve its basic premises. It then proceeds to explain the different revisionist orientations undertaken by the theorists of this school in an attempt to harmonize the foundations of this theory with unipolarity. The study deals with four revisionist approaches: "balance of threat", "soft balance", "balance of interests" and "external balancing". This paper presents a new addition, "internal balancing" which, while derived from the liberal theory opposed to realism, comes with a realist adaptation to explain the length of the current unipolar era

Keywords: Realism, Balance of Power, International Unipolarity, Revisionism.

* أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
* Professor of Political Science and International Studies, Birzeit University, Palestine.
** أستاذة العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
** Professor of Political Science and International Studies, Birzeit University, Palestine.

مقدمة

يمتاز حقل العلاقات الدولية بوجود عدة نظريات متنافسة في تقديم تفسيراتها لبنية العلاقات الدولية ومنظومتها، وكيفية صنع السياسات من جانب الفاعلين الأساسيين داخل الساحة الدولية، والذين تختلف النظريات بشأن عددهم وأهمية ومحورية تحكمهم أو تدخلاتهم في إدارة الشؤون الدولية. من أهم هذه النظريات النظرية الواقعية التي دخل مُنظّروها خلال العقود الماضية في سجالٍ مهم مع أقطاب النظرية الليبرالية، التي تعتبر منافِستها الرئيسة في الرؤية والتفسير لكيفية حياكة السياسات والعلاقات الدولية. ومع أن هذا السجال الممتد عبر السنين كان الأهم في أثره في الحقل، وأدى إلى تعميق فهم جوانب متعددة ومتداخلة ضمنه، وكذلك تطوير مناحٍ جديدة في النظريتين المتنافستين، فإنه لا يمكن إغفال أثر نظريات أخرى تشابكت معهما في تقديم تفسيرات من زوايا مختلفة، كالنظرية البنيوية، والماركسية، والتبعية، والنسوية. كل هذه النظريات ومحصلة تفسيراتها المختلفة، المتحاورة حينًا والمتباينة أحيانًا، أغنت حقل العلاقات الدولية وفتحت داخله رحابًا ومسالك منهجية متعددة للباحثين والدارسين.

كان لتفكك الكتلة الشرقية، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، الأثر الكبير لاحقًا ليس في مسار المجريات الفعلية للسياسة الدولية فقط، بعد تحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، ولكن في ما انتاب أيضًا البعد النظري المواكب لهذا التحول داخل حقل العلاقات الدولية. جرى هذا السجال المهم بين أوساط الواقعيين والليبراليين على خلفية انقضاض الليبراليين على النظرية الواقعية، استغلالًا لفرصة اعتقدوا أنها مواتية لإلحاق الهزيمة بهذه النظرية المنافسة وتحقيق الانتصار الحاسم عليها. ولكنّ الواقعيين انتصروا لنظريتهم وقاموا بما يلزم للدفاع عن كينونتها؛ وذلك من خلال التمترس خلف مرتكزاتها التقليدية، أو بتقديم تعديلات مهمة عليها بهدف تطوير الفَهْم المنهجي الذي تقدمه هذه النظرية للحالة الدولية الجديدة. تأتي هذه الدراسة لسبر غور آثار هذا السجال، وما أدى إليه من تحولات داخل النظرية الواقعية.

في عام 1988، تنبأ كينيث والتز، أحد أهم منظّري المدرسة الواقعية الجديدة في السياسة الدولية، بأن الحرب الباردة ستستمر؛ لكونها "متجذّرة بقوة في هيكل السياسات الدولية بعد الحرب (العالمية الثانية)، وستبقى ما دام الهيكل الدولي مستمرًا"[1]. ولكن هذا التنبؤ خاب، إذ لم يمض عام عليه إلا والحرب الباردة قد انتهت.

فقد أدّى الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، إلى حدوث تحوّل جذري في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب معاهدة وستفاليا في عام 1648. فأول مرّة منذ ذلك الحين يقطع النظام الدولي استناده إلى مُرتكز تنظيم العلاقة بين أكثر من لاعب؛ دولٌ تُشكّل أقطابًا في هذا النظام، إما على نحو تعددي كما كانت الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وإما بثنائية قطبية نتجت من تلك الحرب، وأنتجت الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية مقابل الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي. وبفعل غياب أحد القطبين الرئيسين ابتداءً من عام 1991، انتقل النظام الدولي إلى حالة جديدة لم يعهدها من قبل؛ حالة ترتكز على أحادية القطبية الدولية التي انبثق منها نظام دولي جديد يقوم على هيمنة دولة عظمى واحدة وتفرّدها، هي الولايات المتحدة.

على الصعيد العملي، أربك هذا التغيّرُ المفاجئُ في النظام الدولي العالمَ. وقد أدى انفراط منظومة سياقاته التي كانت مألوفة ومتعارفًا عليها، حتى ظنّها بعضهم مثل كينيث والتز مستقرة وثابتة وراسخة، إلى إفقاد العالم ركيزة انضباطه؛ على نحوٍ أدى إلى حدوث خلخلة واختلالات في بنيته التقليدية، نجم عنها سلسلة من الاضطرابات والصراعات والحروب عصفت بمناطق مختلفة فيه، ولا زالت آثارها تتفاعل حتى الآن.

لم يقتصر حدّ الاضطراب على هذا الصعيد العملي فقط، بل تجاوزه ليضرب في عمق البعد النظري المُفسِّر لماهية عمل النظام الدولي وكيفيته، وبالتحديد من وجهة نظر المدرسة الواقعية. فهذه المدرسة التي ظهرت وانتشرت وعلا شأنها بعد الحرب العالمية الثانية، ارتكزت في أسسها وتفسيرها للسياسة الدولية على ضرورة وجود أكثر من قطب على رأس هرم النظام الدولي. ولذلك، عندما أصبح هذا النظام أحادي القطبية، بوغِت مُنظِّرو هذه المدرسة بواقع جديد لم يكونوا يتوقعونه فحسب، وإنما جاء خارج نطاق منظومة وسياقات فهمهم للسياسة والعلاقات الدولية بالأساس.

تفاوتت ردّة فعل هؤلاء المنظرين على هذا التغيّر غير المتوقع. فبينما تمسّك بعضهم بأسس النظرية الواقعية كما هي، واعتبروا أحادية القطبية الدولية حدثًا طارئًا لن يُخلّف أثرًا، ولن يُعمّر طويلًا، بل سيزول سريعًا ويعود النظام الدولي إلى سابق عهده[2]، طرح البعض

1 Kenneth N. Waltz, "The Origins of War in Neorealist Theory," *The Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), p. 628.

2 لمزيد من الاطلاع حول حتمية عودة توازن القوى، انظر:
Christopher Layne, "This Time it's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana," *International Studies Quarterly*, vol. 56, no. 1 (March 2012), pp. 202–213; Waltz, "Structural Realism after the Cold War," *International Security*, vol. 25, no. 1 (Summer 2000), pp. 5–41; Kenneth N. Waltz, "The United States: Alone in the World," in: I. William Zartman, (ed.), *Imbalance of Power: US Hegemony and International Order* (London: Lynne Rienner Publishers, 2009), pp. 27-36.

في الجهة المغايرة ضرورة إخضاع أسس النظرية الواقعية لإعادة تقييم، معتبرين أن حقبة أحادية القطبية ليست طارئة أو مؤقتة، بل ستستمر طويلًا[3]. وبين هذين الاتجاهين الفكريين، قدّم العديد من المنظّرين الواقعيين أطروحات تعديلية متعددة؛ في محاولات لمواءمة الأسس النظرية لمدرستهم مع التغيرات الحاصلة في العالم[4]. لقد أربكت أحادية القطبية الدولية النظرية الواقعية ومنظّريها، وتركتهم يحاولون إيجاد المخارج التكييفية التي يمكنها أن تحافظ لهم على نظرية كانت سائدة طوال نصف قرن مضى. المهم في الأمر أن تفتّت محاولاتهم واختلاف طروحاتهم قد يكونان أسهما في إنعاش نظريتهم بضخّ مواءمات جديدة لواقعٍ قد تغيّر، وقد تكون أدّت عن غير قصد إلى زيادة حدّة الإرباك وتعميق حالة التشتت الواقعة بين صفوفهم.

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة التي نجمت ردّاتِ فعلٍ داخل المدرسة الواقعية على مباغتتها بأحادية القطبية الدولية، وتقييم جدوى كل منها في فتح آفاق جديدة للنظرية الواقعية تمكّنها من التأقلم والتطور لأجل فهمٍ واستيعابٍ للمتغيرات المؤثرة والتغيرات الحاصلة في بنية عمل النظام الدولي الجديد وآليته. وأثناء القيام بذلك، تحاول الدراسة أيضًا تقييم الأثر الذي تركته هذه المتغيرات في تماسك النظرية الواقعية وفاعليتها، وفحص مدى قدرتها بصفتها نظرية على الاستمرار في تفسير التغيرات المقبلة والتنبؤ بها. وأخيرًا، تتضمن هذه الدراسة ما نعتقد أنه يمثّل مساهمة جديدة لأجل فهمٍ وتفسير لاستمرارية وجود نظام أحادي القطبية من وجهة النظر الواقعية.

أولًا: الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية

غالبًا ما توصف الواقعية بأنها النظرية السائدة في مجال العلاقات الدولية؛ لكونها تقوم على أسس منهجية واضحة ويسيرة، على نحو يجعلها توفّر للباحثين والمهتمين مسارات تحليلية تُسهّل عليهم فهم مقتضيات السياسة الدولية ومجرياتها وتعقيداتها، وتمنحهم المداخل التي تُقدّم أكثر الإجابات مباشَرةً وأقلها تعقيدًا لكيفية عمل النظام الدولي. وهذا ما جعل الواقعية حاضرة على مدار النصف الثاني من القرن العشرين في كل النقاشات التي دارت في مجال العلاقات الدولية[5]، وأدى إلى كونها إحدى أهم النظريات الدائمة، والمسيطرة، والمثيرة أيضًا للجدل في مجال دراسة السياسة الدولية[6].

تطورت النظرية الواقعية تدريجيًا بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال سلسلة أعمال لعدد من المنظّرين، ابتداءً من هانز مورغنثاو، وحتى وقتنا الحالي. وخلال هذه الفترة المديدة، عمل عدد كبير من المختصين على شحذ أسس هذه النظرية وتطويرها، وتوسيع رؤاها وتفسيراتها. وهذا ما دعا ستيفن والت، أحد أهم منظّري هذه المدرسة، إلى اعتبار أنّ الواقعية لا تشكّل نظرية واحدة فقط[7]، وجعل جاك دونللي يصفها بأنها "توجه عام"[8]، وقاد كولين إيلمان أيضًا إلى مشاركتهما الرأي بوصفه للنظرية الواقعية بـ "الخيمة الكبيرة" التي تُظلّ تحتها عددًا من النظريات المختلفة[9]، كما اعتبرها روبرت جلبين "توجهًا فلسفيًا" ومجموعة من الافتراضات عن العالم، عوضًا عن النظر إليها على أنها نظرية "علمية" بالمعنى الدقيق للكلمة[10].

تقوم النظرية الواقعية على مجموعة من الأسس المترابطة والمحبوكة جيدًا، وتنبثق من رؤية محدّدة للإنسان وللعالم الذي يعيش فيه. هذه الرؤية هي بالأساس تشاؤمية، تنطلق من النظرة الهوبزيّة للطبيعة البشرية، بأن الإنسان أناني واستحواذي، وذو نزعة عدوانية تجاه الآخرين. ومن ثمّ، فإن الصراع، وليس التعاون، هو ما يحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات، وبالنتيجة بين المجتمعات والدول عندما يتعلق الأمر بالاستحواذ على المصادر المحدودة. ويعتقد الواقعيون أن أفضل طريقة للحفاظ على حالة السلم والاستقرار في النظام الدولي، الذي يعيش في خضمّ العلاقات الصراعية الدائمة والفوضى العارمة، هي في إيجاد توازن بين الأطراف يردع تعدّي بعضها على بعض. لذلك يُعتبر مبدأ توازن القوة، والحفاظ عليه، المنطلق والهدف الأساسيين

3 يعتبر وليم ويلفورث المدافع الأول عن استمرار نظام أحادي القطبية وعدم إمكانية موازنة الولايات المتحدة. لمزيد من المعلومات، انظر:
William C. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 5-41; Stephen G. Brooks & William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy* (Princeton: Princeton University Press, 2008).

4 لمزيد من الاطلاع على الأطروحات التعديلية، انظر:
Stephen M. Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: W. W. Norton & Company, 2006); Robert A. Pape, "Soft Balancing Against the United States," *International Security*, vol. 30, no. 1 (Summer 2005), pp. 7-45; T.V. Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy," *International Security*, vol. 30, no. 1 (Summer 2005), pp. 46–71.

5 Colin Elman, "Realism," in: Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction* (London; New York: Routledge, 2007), p. 11.

6 Michael C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 1.

7 Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," no. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (spring 1998), pp. 29-32, 34-46.

8 Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, Series Themes in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 6.

9 Ibid.

10 Robert Gilpin, "The Richness of the Tradition of Political Realism," *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 289-290.

اللذين يجتمعان ليشكّلا المرتكز الأساسي لهذه النظرية. ومن دون هذا المبدأ، تفقد النظرية الواقعية مرتكزها وبوصلتها[11].

> تقوم النظرية الواقعية على مجموعة من الأسس المترابطة والمحبوكة جيدًا، وتنبثق من رؤية محدّدة للإنسان وللعالم الذي يعيش فيه. هذه الرؤية هي بالأساس تشاؤمية، تنطلق من النظرة الهوبزيّة للطبيعة البشرية، بأن الإنسان أناني واستحواذي، وذو نزعة عدوانية تجاه الآخرين

من هذا المنطلق، وعلى أساس هذا المرتكز، تبني الواقعية بنيانها النظري على ما يحدده ميلر ولين - جونز بستة مبادئ مترابطة وهي:

- اعتبار أن الدول هي الركائز الرئيسة للنظام الدولي والفواعل الأساسية في السياسة الدولية.
- أن الفوضى هي السمة الطاغية على الحياة والسياسة الدولية.
- أن الدول تسعى دائمًا لتعظيم قوتها وضمان أمنها.
- أن الدول في سعيها لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، تتصرف دائمًا وفقًا لحسابات عقلانية.
- أن الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها.
- أن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الأساسي لأنماط السياسة الخارجية لهذه الدول، والسياسة الدولية في النظام الدولي[12].

تعكس هذه المبادئ الستة واقع الافتراض الأساسي للواقعيين، وهو أن الصراع يُشكّل السمة الأساسية الحاكمة داخل النظام الدولي؛ ما يؤدي إلى عدم الاستقرار بسبب التناحر والتنافس الذي لا بدّ أن يحصل بين "اللاعبين"، وخصوصًا الأساسيين منهم. يؤمن الواقعيون بأن الدولة هي حجر الأساس و "اللاعب" الرئيس في عمل النظام الدولي وبنيته. ومن ثمّ، فإن هذا النظام يقوم على أساس التعامل بين الدول. أما الفواعل الأخرى من غير الدول، فتأثيرها بالنسبة إلى الواقعيين ثانوي في أفضل الأحوال. وتدفع مركزية الدولة في النظرية الواقعية إلى الواجهة قوة عنصر سيادتها الذي يرتكز عليه استقلالها، وهو الذي يعني امتلاكها حق السيطرة الداخلية المطلقة، والحرية الخارجية الكاملة. فالدولة السيادية هي وحدها مالكة الحق والقرار بشأن كيفية التعامل مع قضاياها الداخلية والخارجية، وهي التي تحدد طبيعة علاقاتها بـ "الآخرين"، إن كان من خلال الدخول في أحلاف، أو تعظيم القوة الذاتية، أو تقييد تصرفات الذات[13].

باختصار، لا سلطان على الدولة إلا نفسها، وما يفرضه عليها واقع البنية الدولية التي تتشكل من دول مثلها؛ ولكن مع تفاوت عنصر القوة بينها. وفي واقع صراعي - تنافسي، وليس توافقيًا - تعاونيًا، وبغياب سيطرة قوة مركزية ذات سلطة أعلى من سلطة الدولة، أي عدم وجود "حكومة عالمية" تمتلك الحق والقدرة على فرض سيطرتها على أفعال الدول، وتستطيع كبح جماحها وتنظيم علاقاتها فيما بينها، بما يُحقق استقرار النظام الدولي، ويجلب "السلام الدائم" للعالم، فإن العالم يتحوّل إلى "غابة" تحكمها الفوضى. وفي عالم الفوضى يسود بين الدول مناخ عام يقوم على الريبة والشكّ في نيات كل منها. ومن دون وجود الضوابط الفاعلة والملزمة لفرض الانضباط على تصرفات الدول، تسود حالة خوف الكل من الكل[14]. هذه الصورة السوداوية لعلاقات الدول فيما بينها، وفقًا لرؤية الواقعيين، هي التي تقود جون ميرشايمر، وهو مُنظّر الواقعية الهجومية الجديدة، في اتجاه اعتبار أن النظام الدولي "مجال وحشيّ تبحث فيه الدول عن فرص للاستفادة بعضها من بعض، ما يؤدي إلى غياب ما يُبرر الثقة فيما بينها"[15].

في خضم هذه الصورة السوداوية لفوضى العالم العارمة من جرّاء الصراع الدائم، والتي تحفّ الدولَ بالمخاطر من جرّائها، لا مناص أمام كل دولة من السعي للحفاظ على ذاتها، فتصبح حماية نفسها أولى أولوياتها. وقد عبّر عن ذلك والتز، حين أكّد أنه "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها"[16]. وقد أعاد هنري كيسنجر هذا التأكيد حين اعتبر أن المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الدولة تتمثل في الحفاظ على بقائها، وشدّد على أن هذا الهدف

11 علي الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، **سياسات عربية**، العدد 31 (آذار/ مارس 2018)، ص 9.

12 Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, "Preface," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), *Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security* (Cambridge: MIT Press, 1995), p. ix.

13 Moisés Silva Fernandes, "An Assessment of the Major Assumptions of Realism," Repositório Comum, pp. 41-55, accessed on 16/5/2019, at: http://bit.ly/2HrYti6

14 Gilpin, p. 290.

15 John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994/1995), p. 10.

16 تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 243.

غير خاضع للمساومة. من هذا المنطلق، تشدد النظرية الواقعية على ضرورة استشعار الدولة بأهمية الحفاظ على أمنها بصفته أولوية تسبق غيرها من الأولويات[17].

إذا كان الحفاظ على الوجود وضمان الأمن هو الدافع المُحفّز لنشاط الدولة، فإن ذلك هو ما أنتج في النظرية الواقعية افتراضًا أساسيًا مفاده أن الدولة كائن عقلاني، يحكم تصرفاتها حسابات الربح والخسارة، ويقودها السعي الدائم لتعظيم المكاسب، وتقليص الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة[18]. هذه الحسابات المُدركة والمُرشّدة تحظى دائمًا بأسبقية وأهمية على الاعتبارات المبدئية والأخلاقية. فما يُحرّك الدولة عند الواقعيين هو تحقيق مصالحها وأهدافها، كيفما تأتّى ذلك، حتى وإن كان على حساب القيم والمعتقدات[19]. في هذا الشأن، الواقعيون ميكافيليون، و "الغاية" عندهم تبرّر "الوسيلة". والدولة كي تحقق غاياتها، عليها واجب الاعتماد المطلق على الذات. ولذلك فإن تعظيم قوتها واجب أساسي يقع عليها، إذ عليها ألا تعتمد إلا على نفسها في حماية وجودها وملاحقة مصالحها[20]. وعند الحديث عن الدولة في هذا السياق، فإن الواقعيين يعتبرون أنها في علاقاتها بالآخرين تُشكّل وحدة واحدة موحدّة، بغضّ النظر عن الخلافات الداخلية بين مكوناتها. فعندما يتعلق الأمر بشأن خارجي، تتوحد مكونات الدولة خلفها، تسند مواقفها وتدعمها[21].

إن انشغال الدولة بتعظيم قوتها، مبدأ واقعي أساسي، فالقوة هي العملة الوحيدة الرائجة عند الواقعيين. فهم يرون أن الدول تتنافس باستمرار فيما بينها لتجميع مختلف عناصر القوة، لتحولها جميعًا في نهاية المطاف إلى قدرة عسكرية؛ ثم "قوة صلبة" يجري دائمًا إعدادها وتطويرها، ليس فقط لمواجهة تحدي المنافسين عندما يلزم ذلك، وإنما لتحقيق الانتصار اللازم عليهم بالأساس. عند الواقعيين أيضًا، ليس مفيدًا للدولة الاعتماد على غيرها من الدول، أو التعاون مع الغير، إلا بما يحقق لها الفائدة المُطلقة، وليس الفائدة النسبية؛ بمعنى القبول بإفادة الغير ما دامت هي مستفيدة. فالنظرية الواقعية لا تؤمن بأن تحقيق الفائدة للدولة يسمح لها بأن تدع غيرها من الدول يستفيد، بل إن العلاقة في هذا المجال بين الدولة والدول الأخرى قائمة على المنافسة، ويجب أن تُبنى على القاعدة الصفرية، فأي ربح لجهة أخرى، حتى وإن كان ضئيلًا مقارنة بحجم المكاسب المتحققة للدولة يُعتبر خسارةً لها، ومصدر خطرٍ عليها.

17 المرجع نفسه، ص 244.

18 Fernandes, p. 44.

19 Gilpin, p. 290.

20 Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Massachusetts; California; Amsterdam: Addison-Wesley, 1979), p. 118.

21 Fernandes, p. 44.

وقد لخّص ألكسندر وندت كل ما سبق بصورة مكثفة ودقيقة: إن المجال الدولي يُعتبر بطبيعته مجالًا فوضويًا يتكون من وحدات مستقلة تسمى دولًا، وأن الدول هي الفواعل الرئيسة التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية تجعل بعضها خطـرًا على أمن بعضها الآخر، وأن هذه الدول تعاني معضلة الشك الدائم في نيات بعضها تجاه بعض، وأن الحافز المحرّك لسلوك هذه الدول هو الرغبة في البقاء والمحافظة على سيادتها، وأن هذه الدول عقلانية في تصرفاتها وسلوكها وتفكر بطريقة إستراتيجية حول بقائها وأمنها[22].

كيف يمكن في مثل هذه البيئة الصراعية - التنافسية التي تنشغل فيها كل دولة بتعظيم قوتها، وتتربّص فيها الدول بعضها ببعض، أن تُضبَط الفوضى ويُمنع الانفلات، ويُحَدّ من المواجهات والحروب، وينعم النظام الدولي بالاستقرار؟ سؤال مركزي مهم، واجهه الواقعيون باللجوء إلى معادلة إحداث التوازن في القوة بين الفرقاء؛ لأن ذلك هو الوسيلة الكفيلة والضمانة الفعّالة الوحيدة لردع توجهاتهم العدوانية بعضهم تجاه بعض. فالتفاوت في القوة هو الذي يُحرّك عدوانية دولة على أخرى. في المقابل، توازن القوة بين دولتين هو الذي يضبط عدوانيتهما ويردعهما عن مهاجمة بعضهما بعضًا. باختصار، الدول متوازنة القوة لا يحارب بعضها بعضًا.

توازن القوة إذًا أصبح يُمثّل للواقعيين الغلاف الواقي الذي يمنع النظام الدولي من الانهيار، ويحافظ على ثباته واستقراره. بصيغة أخرى، لا يمكن للنظام الدولي، بالنسبة إلى الواقعيين، أن يستمر كما هو، ولا يمكن فهم مجريات السياسة الدولية، إلا من خلال وجود توازن قوى، إن كان على نحو تعددي كما طرح مورغنثاو، أو بصورة ثنائية القطبية الدولية كما أشار والتز وميرشايمر[23]. أما هيمنة قوة واحدة وتفرّدها، دولة عظمى وحيدة، بالنظام الدولي، فقد كان ينظر إليها الواقعيون، حتى منذ أيام ثيوسيديوس، على أنها الوصفة الجالبة لخراب هذا النظام. فالنظرية الواقعية لا تؤمن بإمكانية "تقعيد" النظام الدولي على "رِجْلٍ" واحدة، بل لحاجته إلى "أرجل" عدّة (اثنتين أو أكثر) ليتحقق له الارتكاز. لذلك، استقر الرأي الواقعي على أن وقوع أي اختلال بتوازن القوى في النظام الدولي، من جرّاء وقوع حربٍ على سبيل المثال، يؤدي إلى إطاحة قوى رئيسة وازنة، لا بد من أن يتبعه بصورة تلقائية وسريعة إعادة تشكيل للتوازن من جديد. فمن دون التوازن ينهار هذا النظام. وهذا هو أساس النظرية الواقعية.

22 ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2006)، ص هـ-و.

23 لمزيد من الاطلاع على نقاش هذا الموضوع، انظر: ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي؛ دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).

ثانيًا: مفاجأة انهيار ثنائية القطبية الدولية

كان تشارلز كراوثامر، الباحث والصحافي الأميركي، أول من أعلن عن تغيّر بنية النظام الدولي، حين صاغ في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشرقية، مصطلح "لحظة أحادية القطبية"[24]. منذئذٍ، مثّل غياب أحد طرفي معادلة توازن القوى الدولي، وتربّع قوة عظمى وحيدة على هرم النظام الدولي، معضلةً كبرى للنظرية الواقعية؛ ليس فقط لكونها لم تكن قادرة قبل وقوع الأمر على التنبؤ به، وإنما لأنها بالأساس لم تكن تؤمن بإمكانية وقوعه، أولًا، واستمراريته، ثانيًا. فمنذ "لحظة أحادية القطبية"، أدى غياب التوازن عن بنية النظام الدولي إلى ارتفاع حدّة الأصوات المناوئة للواقعية - وهي كانت موجودة منذ البداية - واشتداد وتيرة حملة النقد الموجهة ضدها. وبدأت التساؤلات تتوارد وتتعالى: أتكون الواقعية نظرية قائمة على أسس علمية تمنحها قدرة تفسيرية، أم أنها وجهة نظر رؤيوية تستند إلى مجموعة من التكهنات الافتراضية؟ وهل في إمكان نظام أحادي القطبية أن يستمر من وجهة النظر الواقعية؟ وكيف يمكن هذه النظرية أن تتعامل مع مثل هذا الوضع إن استمر من دون أن يُعيد النظام الدولي توازنه؟ وهل ستبقى النظرية قادرة على التحوّل وتقديم رؤية جديدة لواقع أحادية القطبية؟ وبالمجمل، هل ما زال للنظرية الواقعية أهمية تُذكر في حقبة ما بعد توازن القوى الدولية؟

أسئلة صعبة واجهها الواقعيون، ولكنها مُحقّة. فقد واجهت النظرية الواقعية امتحانًا عصيبًا بانهيار منظومة توازن القوى واستمرارية أحادية القطبية. وكان على مختصيها ليس فقط تقديم الإجابات، وإنما القيام أيضًا بما يلزم من مواءمات لاستيعاب المتغيرات الجديدة. لقد كانت المفاجأة صادمة، وأشعلت جدالات وأنعشت نقاشات داخلية بين الواقعيين، وأتت بطيف من الردود المتنوعة التي أضافت إلى النظرية أبعادًا جديدة، ومنحتها جرعة متجددة من الحيوية.

1. رد الفعل التقليدي

كان من المتوقع أن يأتي ردّ فعلٍ من داخل نواة الواقعيين الصلبة على حملة الانتقادات وجملة التساؤلات التي تعرضت لها النظرية الواقعية، وأن يكون هذا الردّ دفاعيًا، يحامي إيجابيًا عن التأصيل التقليدي لهذه النظرية، وعن بنيتها ورؤيتها، وخصوصًا ما يتعلق بمرتكزها المحوري القائم على أساسية توازن القوة. وكان من المتوقع أيضًا أن يكون كينيث والتز على رأس هؤلاء المدافعين؛ كونه أحد أهم أعمدة النظرية الواقعية، والمُنظّر الرئيس لتوجهها الدفاعي الجديد تحديدًا.

منذ البداية أرسى والتز رؤيته بشأن السياسة والعلاقات الدولية على ضرورة توازن القوة بين الدول ومحوريته، وهي الوحدات الأساسية التي يتشكل منها، وبسببها، النظام الدولي الفوضوي. هذه الوحدات، وبغضّ النظر عن تفاوت القوة فيما بينها، تتشابه في كيفية تصرفها فيما بينها، يقودها دائمًا قلقها المستمر على وجودها، وسعيها الدائم لتعزيز أمنها. ولكن، بالرغم من هذا التشابه، آمن والتز، وهو في ذلك على رأي مورغنثاو نفسه، بأن الدول الكبرى هي التي تتحكم في سياق النظام الدولي؛ ما يعني أن توازن القوة فيما بينها أساس الحفاظ على استمرار هذا النظام واستقراره، والذي اعتقد، بخلاف مورغنثاو، أن ثنائية القطبية وليس تعدديتها هي البيئة الأفضل لتحقيق ذلك.

> بعد انهيار ثنائية القطبية، واختفاء الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عن الخريطة السياسية للنظام الدولي، واختلال معادلة توازن القوى لمصلحة قوة عظمى وحيدة متبقّية، هي الولايات المتحدة، جاء موقف والتز متوقعًا: سيعيد النظام الدولي توازنه من جديد، ولو بعد حين

يأتي استقرار النظام الدولي، بالنسبة إلى والتز، من استقرار حالة التوازن فيه. لذلك عندما يختل التوازن، فإن الوحدات الأساسية في النظام، وهي الدول الكبرى تحديدًا، تتخذ ما يلزم من مواقف وإجراءات لإعادة تشكيل حالة التوازن من جديد. على هذا الأساس، فإن النظام الدولي لا يمكن أن يكون ثابتًا وجامدًا، بل هو في حالة حراك دائم لأن "توازنات القوة تتشكل فيه بشكل مستمر"[25]. أما ما يدفع الدول للاستمرار في هذا الحراك فهو خوفها وقلقها من نياتها وأفعالها، ما يجعلها دائمة المراقبة لغيرها، وتتصرف بصورة دفاعية. فهي في العادة لا تسعى لتعظيم قوتها، وإنما تستهدف منع الدول الأخرى من تحقيق ذلك. فإذا استشعرت دولة أن أخرى تقوم

24 لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر:
Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 1, America and the World (1990/91), pp. 23-33.

25 Waltz, *Theory of International Politics*, p. 128.

بتعظيم قوتها لتهيمن على النظام الدولي، فإن ردّ الفعل المتوقع منها هو إما السعي الجاد لتعظيم قوتها الذاتية (التوازن الداخلي)، وإما الاصطفاف مع دول أخرى (التوازن الخارجي)، لموازنة ذلك. ومن ثمّ، فإن الانخراط في التحالفات لا يتم لزيادة قوة الدولة، وإنما لكبح جماح زيادة قوة دولة أخرى. هذا هو أساس توازن القوى عند والتز: منع الآخرين من زيادة قوتهم إلى درجة تهدد الاستقرار الدولي.

بعد انهيار ثنائية القطبية، واختفاء الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عن الخريطة السياسية للنظام الدولي، واختلال معادلة توازن القوى لمصلحة قوة عظمى وحيدة متبقّية، هي الولايات المتحدة، جاء موقف والتز متوقعًا: سيعيد النظام الدولي توازنه من جديد، ولو بعد حين. فأمر مسألة إعادة التوازن كان بالنسبة إليه محسومًا بصفته حتمية تاريخية، تدلّل عليها أمثلة ما حدث لآل هابسبورغ ونابليون وهتلر. فالطبيعة "تكره الفراغ، لذلك فإن السياسة الدولية تكره القوة غير المتوازنة. وفي مواجهة القوة غير المتوازنة، تحاول بعض الدول زيادة قوتها الخاصة، أو تتحالف مع الآخرين لجعل التوزيع الدولي للقوة متوازنًا"[26]. أما بالنسبة إلى توقيت عودة التوازن مجددًا للنظام الدولي، فلم يكن والتز بدرجة اليقين نفسها ليتنبأ بموعد محدد لتحقق ذلك، بل ترك الأمر مفتوحًا ومعتمِدًا على كيفية تصرف الولايات المتحدة، من جهة، والدول الأخرى المقابلة لها، من جهة أخرى[27].

للاسترشاد بإشارات على طريق عودة توازن القوى للنظام الدولي، نوّه والتز إلى ضرورة مراقبة الكيفية التي ستتصرف بها الولايات المتحدة بعد أن أضحت الدولة العظمى المهيمنة على النظام الدولي. فالتحلي بدرجة عالية من الاعتدال وضبط النفس في تعاملاتها الدولية، يمكن أن يطيل من أمد تربّعها على قمة الهرمية الدولية. أما إذا اتسمت تصرفاتها بالعدائية والتوسعية، وبدأت في التمدد المفرط خارج حدودها، فإنها، وبالتوافق مع طروحات بول كيندي حول أسباب سقوط القوى العظمى، ستستهلك طاقتها وتبدّد مواردها بسرعة، وستفشل في صدّ رد فعل الدول الأخرى، كألمانيا والصين واليابان، التي توقع لها أن تصبح دولًا كبرى، وتأتلف في السعي لتقليص قوة الولايات المتحدة، وإعادة التوازن للنظام الدولي من جديد[28].

باعتماده مبدأ والتز الأساسي بأن بنية النظام الدولي الفوضوي - الصراعي تُحتّم، لتحقيق استقراره، ضرورة توازن القوى داخله، اعتبر كريستوفر لاين هيمنة دولة عظمى واحدة على هذا النظام، أي أحادية القطبية الدولية، ظاهرةً عابرةً لا يمكن أن تستمر. ومن هذا المنطلق شنّ هجومًا قاسيًا على أصحاب نظرية استقرار الهيمنة، لكونهم يعززون الآمال الزائفة بإمكانية استمرار تفرّد الولايات المتحدة وتصدّرها النظام الـدولي، من ناحية، واستقرار هذا النظام على هذه الوضعية طوال القرن الحالي، من ناحية أخرى[29].

في "وهم أحادية القطبية"، وهو عنوان لمقالة نشرها عام 1993، قدّم لاين أطروحته الدفاعية عن النظرية الواقعية، معتبرًا أن أحادية القطبية ليست سوى "لحظة" تُعبّر عن "فترة جيوسياسية فاصلة" سوف تعود وتستسلم للتعددية القطبية في الفترة 2000-2010. فأحادية القطبية الدولية حالة تحتوي بذور فنائها لسببين: الأول، أن هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي تُقلق الدول الأخرى على مكانة قوتها النسبية داخل النظام، ما يخلق البيئة المحفّزة لهذه الدول كي تسعى لموازنة هذه الهيمنة، ويؤدي بالمحصّلة لبزوغ دول عظمى جديدة. والثاني، أن دخول دول عظمى جديدة للنظام الدولي، ومنافستها للدولة المهيمنة عليه، لا بد من أن يؤدي إلى تآكل القوة النسبية لهذه الدولة، من خلال إعادة توزيع القوة بين الدول داخل النظام، ومن ثمّ إلى إنهاء تفوّق الدولة المهيمنة عليه. فالدول المؤهلة والقادرة على المنافسة لا بد من أن تتحدى فردانية القوة العظمى في نظام أحادية القطبية؛ لأن استكانتها وعدم قيامها بذلك سيُعرّضانها لوطأة الخضوع رهينة لاستغلال الدولة المهيمنة. لذلك فإن عملية كبح انحراف منحنى القوة الذي يميل في اتجاه الدولة المهيمنة لا بد من أن يتمّ، ويؤدي إلى حتمية عودة التوازن للنظام الدولي، على هيئة تعددية قطبية جديدة[30].

من خلال استحضار أمثلة تاريخية تدلّل على "لحظية" أحادية القطبية، يستنتج لاين أن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تفرّدها وهيمنتها على النظام الدولي ستكون محدودة وستفشل في نهاية المطاف. فدول مؤهلة ستنافسها، وتوقّع أن تكون اليابان في مقدمتها، وستسعى لأن تصبح دولًا عظمى تحقق التوازن معها، وتنهي هيمنتها التي لن يتجاوز بقاؤها، وفقًا لتوقعاته حينئذٍ، عام 2010[31]. ولكن في عام 2006، عاد لاين في مقالة جديدة حول الموضوع نفسه ومدّد الموعد المرتقب لانتهاء الأحادية القطبية لما بعد عام 2010، ولكن بما لا يتجاوز عام 2030، مؤكدًا أطروحته

26 Waltz, "Structural Realism after the Cold War," p. 28.

27 Ibid.

28 Ibid., pp. 27-28.

29 لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر:
Christopher Layne, "The Unipolar illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security*, vol. 17, no. 4 (Spring 1993), pp. 5-51.

30 Ibid., pp. 7-8.

31 Ibid., pp. 7, 51.

السابقة بشرحٍ مفصلٍ حول نواحي تآكّل القوة النسبية لهيمنتها على النظام الدولي[32].

وفي مقالة جديدة نشرها عام 2018، عاود لاين هجومه على دعاة استقرار الهيمنة الذين ما فتئوا يبشّرون بديمومة بقاء الولايات المتحدة قوةً عظمى وحيدة على رأس هرم النظام الـدولي، أو باستمرارية سيطرة "العهد الأميركي" Pax Americana على مقدّرات النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين، حتى في حالة تراجع القوة النسبية للولايات المتحدة. ومن خلال استعراض واقع تراجع الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والاقتصادية والمؤسساتية، وفي حيوية قوتها الناعمة وجاذبيتها، بيّن لاين هشاشة موقف مُنظّري استقرار الهيمنة، وعبّر عن قناعته بأن الصين ستكون المنافس الذي لن يقبل باستمرار "العهد الأميركي" على حاله، وإنما ستقوم باستخدام أسسه، والنفاذ من داخله، لتحقيق أمر تقويضه، وإيجاد نظام دولي جديد تكون لاعبًا رئيسًا فيه[33].

انطلاقًا من ذلك، يرى لاين أن الحفاظ على الهيمنة الأميركية سياسة لم تعد تستحق العناء، بل قد يكون لها نتائج عكسية تُسرّع نهاية الهيمنة، لأنها ستحفّز منافسة الدول الأخرى لها، وتزيد من وتيرة سرعة قوة هذه المنافسة وعنفوانها. فالتغيير قادم لا محالة، بطريقة سلمية أو بالحرب، وستكون منطقة شرق آسيا مسرح الصراع بين الصين والولايات المتحدة. وفي مثل هذا الواقع التنازعي على القيادة الدولية في العقود المقبلة، يعتقد لاين أن على الولايات المتحدة، كي تحافظ لنفسها على موقع متقدم في النظام الدولي الجديد الناشئ، ألّا تستمر في الإصرار على التفرّد، وتقف معانِدة وعدائية لفكرة التشارك، بل أن تقوم هي، ومن خلال اتّباع منهجية ضبط النفس، بالإشراف، والدفع في اتجاه إشراك القوى الأخرى، وتحويل النظام الدولي إلى التعددية القطبية. فعوضًا عن أن يجرفها التغيير نحو ذلك، من الأفضل لها أن تسيطر عليه وتقوده هي إلى ذلك[34].

2. التحدي من الداخل

على العكس من لاين، وفي مواجهة منظّري التيار المركزي التقليدي نشر وليم وولفورث في عام 1999 مقالة، كانت مهمة ومثيرة في آن واحد. تكمن أهمية هذه المقالة في أنها مثّلت المَعْلَم الأبرز لتحدي النظرية الواقعية من داخلها؛ من بين صفوف أتباعها الذين كان وولفورث أحدهم. فحتى ذلك الحين، كانت النظرية الواقعية، بعامة، تواجه منتقديها الخارجيين، من الليبراليين والبنائيين وغيرهم، بمتانة خطوط دفاعها الذي كان يُعبّر عنها وحدة أتباعها وتماسكهم الذين كانوا يدافعون بقوة عن مرتكزاتها وافتراضاتها الأساسية. ولكن، بهذه المقالة من وولفورث بدأت هذه الخطوط الدفاعية في التشقق، ليس بفعل الهجمات الخارجية، وإنما بسبب الانشقاق الداخلي.

كانت المقالة مثيرة؛ لأن وولفورث تحدّى فيها الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية، وخاصة مرتكزها الأساسي المتمثل بحتمية توازن القوة بين المكونات الرئيسة للنظام الدولي، أي الدول الكبرى، للحفاظ على استقراره، ومن ثمّ استمراره. ففي هذه المقالة يعارض وولفورث التنبؤ الواقعي التقليدي بعدم إمكانية استقرار نظام أحادي القطبية الدولية، ويختلف مع الافتراض بأن النظام الدولي كفيل بأن يعيد بنفسه التوازن الداخلي لذاته، من خلال العودة إلى التعددية القطبية (الثنائية أو المتعددة). باختصار، يُقوّض وولفورث في مقالته، وهو واقعيّ التوجه، المستند الأساسي لنظريته، ولكن مع استمرار الادعاء بأنه لا يقوم بذلك، كون الواقعية، بالنسبة إليه، نظريةً "حمالة أوجه" متعددة. وقد أثار رأيه هذا نقاشًا داخليًا عميقًا استمر حتى الآن بين أقطاب النظرية الواقعية، وأعطى مناوئيها مدخلًا ملائمًا لمحاولة النيل منها.

ارتكز رأي وولفورث حول "استقرار عالم القطب الواحد" على فكرة أساسية مفادها "أن الأحادية القطبية بنية تتعاظم فيها مقدّرات إحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى على موازنتها"[35]. ينبع هذا العجز من التكلفة الباهظة التي على القوة، أو القوى، التي ستحاول موازنة الدولة المهيمنة، أن تتحملها للقيام بفعل التوازن، وهي تكلفة أكبر من قدرة المنافسين المحتملين على تحمّلها. إن "فجوة القوة الشاملة"[36] التي تتمتع بها الدولة المهيمنة، القطب الواحد، على جميع مَن سواها من القوى المنافسة، تؤدي بهؤلاء إلى التحسّب من مواجهتها وتجنّب تحدي مكانتها المهيمنة، وذلك من باب حفاظ هذه القوى على مصالحها الذاتية، والتي تقوم بالأساس على حسابات الربح والخسارة. فالمواجهة في ظل الاختلال الكبير في ميزان القوة تجعل مواجهة الدولة المهيمنة أمرًا خاسرًا، لذلك لن تقوم بها الدول الأخرى. بل هي ستسعى، من باب الحفاظ على مصالحها، إلى مهادنة، ومسايرة، والسير في ركاب الدولة المهيمنة، كي لا تستثير عداءها، بل

32 Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States Unipolar Moment," *International Security*, vol. 31, no. 2 (Fall 2006), p. 39.

33 لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر:
Christopher Layne, "The US–Chinese power shift and the end of the Pax Americana," *International Affairs*, vol. 94, no. 1 (2018), pp. 89-111.

34 Layne, "The Unipolar Illusion Revisited," p. 41; Layne, "The US–Chinese power shift," p. 111.

35 وليم وولفورث، **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة دراسات عالمية 36 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 11.

36 المرجع نفسه، ص 33.

تستأثر برضاها[37]. بمعنى آخر، إن فرق القوة الهائل لمصلحة الدولة المهيمنة هو ما يؤدي بالدول الأخرى إلى القبول بهيمنتها، وعدم الدخول في محاولة خاسرة لموازنتها. فـ "التفوق الواضح لدولة في الصدارة تتوافر لها عناصر القوة الشاملة من شأنه أن يستأصل أي تنافس يرمي إلى إحراز التفوق"[38].

بانحسار خيارات الدول الأخرى للمنافسة أمام سطوة الدولة المهيمنة، وطالما استطاعت هذه الدولة الحفاظ على اتساع فجوة سطوتها، يستنتج وولفورث أن أحادية القطبية لا تُشكّل "لحظة فانية"[39] في سيرورة النظام الدولي. بل يؤكد أن من الخطأ "أن نتوقع العودة إلى سياسات توازن القوى على طريقة الأقطاب المتعددة، وذلك لسبب بسيط هو "أننا نعيش في أول نظام قطبية أحادية يشهده العالم الحديث"، وهو نظام "شديد الرسوخ، وله مقومات الديمومة لعقود كثيرة"[40]. لقد بشّر وولفورث في عام 1999 بأن النظام أحادي القطبية الذي تقبع على رأسه الولايات المتحدة سيستمر فترة ممتدة، أطول بكثير مما تنبأ به دعاة التعددية القطبية الناجمة حُكمًا عن حتمية توازن القوة لضمان استقرار النظام الدولي. فأميركا، وفقًا له، "هي أول قائدة في التاريخ الدولي الحديث يتحقق لها تفوق حاسم في كل ركائز القوة، أي الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيوسياسية"[41]. كما أن لديها ميزة الجغرافيا التي تمنحها أربعة حلفاء هم "الأكثر وثوقًا، كندا والمكسيك والمحيط الأطلسي والمحيط الهادي"[42]. وفي ضوء هذه الميزة، واستمرار القدرة على الحفاظ على اتساع فجوة القوة، يتوقع وولفورث بقاء الهيمنة الأميركية على النظام الدولي فترة طويلة مقبلة. فأحادية القطبية الدولية جاءت، بالنسبة إليه، لتبقى وتُعمّر.

في مواجهة الانتقادات المستمرة التي تعرّض لها بسبب رأيه، والتي تدفقت عليه من منظّري الواقعية التقليديين، استمر وولفورث في التنظير لوجهة نظره "الجديدة" الوافدة على النظرية الواقعية من رحمها. وفي هذا السياق، نشر في عام 2007 مقالة مشتركة مع ثمانية باحثين آخرين، تم فيها استعراض ثماني حالات قديمة في تاريخ النظام الدولي. وكانت نتيجة دراسة هذه الحالات إثبات عدم حصول عمليات توازن في نظم دولية سابقة كانت متعددة الدول، بل استقرار هذه النظم بوجود دولة مهيمنة في كل حالة من تلك الحالات[43]. وكان الاستخلاص أن نظام أحادي القطبية هو "نسق تاريخي موجود"[44]، وليس "أمرًا طارئًا من ناحية تاريخية، أو مدهشًا من ناحية نظرية"[45].

في عام 2008 عاد وولفورث، في كتاب مشترك نشره مع ستيفن بروكس، عنوانه "عالم خارج التوازن"، ليؤكد مجدّدًا افتراضه الأساسي بإمكانية استقرار نظام أحادي القطبية واستمراره[46]. في هذا الكتاب، يتم تقديم مقاربة جديدة ومهمة بشأن النظرية الواقعية وافتراضها الرئيس المتعلق بتوازن القوة. تقوم هذه المقاربة على أن هذا التوازن المطروح بصفته أساسًا للنظرية الواقعية يتعلق بالتنبؤ أن الدول ستحاول منع صعود دولة ما لمكانة الهيمنة على النظام الدولي؛ ولكن هذا التنبؤ لا يشمل ما الذي سيحصل بعد أن تحقق دولة ما مكانة الهيمنة على النظام الدولي[47]. يبدو من هذا التفريق كأن وولفورث وبروكس يقبلان إمكانية تفاعل عامل توازن القوّة للحدّ من احتمال وصول دولة ما إلى مكانة الهيمنة الدولية، ولكنهما ينفيان أثر هذا العامل بعد أن تُحقق دولة ما هيمنتها على النظام الدولي. في الحالة الثانية، يكون أمر الهيمنة قد حُسم لمصلحة الدولة المهيمنة، ولا تتوافر، وفقًا لهما، إمكانية للحدّ من هذه الهيمنة بموازنتها من جانب دول أخرى. في هذا الوضع لا تتحقق هيمنة هذه الدولة على النظام الدولي فحسب، وإنما تكون مرشّحة للاستمرار؛ وذلك لأن تكلفة موازنتها من جانب دول أخرى ستكون مرتفعة جدًا، وستشكّل عبئًا ليس بمقدور هذه الدول أن تتحمله. فليس بمقدور دولة وحدها أن تتحمل تكلفة تعظيم قوتها لتحقيق التوازن الداخلي مع الدولة المهيمنة[48]. كما أن تحقيق التوازن الخارجي، الذي يعتمد بالأساس على تعاضد عدة دول وتعاونها للتصدي للدولة المهيمنة، يصبح صعبًا أيضًا؛ لأن كل دولة ستحاول تمرير المواجهة لغيرها كي لا تُغضب الدولة المهيمنة، على نحوٍ يجعل إقامة تحالف مضاد ضد هذه الدولة أمرًا مستبعدًا، إن لم يكن مستحيلًا[49].

بناءً على ما سبق، أكّد الباحثان حينذاك أن مكانة الولايات المتحدة، من حيث هي دولة مهيمنة على النظام الدولي أحادي القطبية، أمر راسخ وبائن. فالولايات المتحدة تقبع على قمة هذا النظام، في وضعٍ متفرد لا إمكانية لمضاهاته، فهي فائقة القدرة وعظيمة القوة؛ ما

37 المرجع نفسه، ص 29.
38 المرجع نفسه، ص 30.
39 المرجع نفسه، ص 9.
40 المرجع نفسه، ص 44.
41 المرجع نفسه، ص 9.
42 المرجع نفسه، ص 33.
43 William Wohlforth et al., "Testing Balance-of-Power Theory in World History," *European Journal of International Relations*, vol. 13, no. 2 (June 2007), p. 160.
44 Ibid., p. 176.
45 Ibid., p. 179.
46 لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر:
Brooks & Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*.
47 Ibid., p. 35.
48 Ibid., p. 38.
49 Ibid., pp. 36-37.

يجعل تكلفة موازنتها من جانب الآخرين أعلى من أي وقت شهده النظام الدولي عبر التاريخ[50].

وبعد مرور حوالى عقد من الزمن على هذا الاستنتاج، عاد الباحثان لفحص صحّة ادعائهما في ضوء الصعود الصيني المتسارع، وخصوصًا في المجال الاقتصادي، الذي أثار تكهنات بتغيّر طبيعة النظام الدولي في اتجاه ثنائية القطبية الدولية. ففي كتاب جديد صدر لهما عام 2016، بعنوان "أميركا في الخارج"، فحص بروكس وولفورث قوة الصين من جوانب متعددة مقارنة بالولايات المتحدة. وجاء استنتاجهما الجديد متوائمًا مع القديم، مع تعديل جزئي مفاده أن "لدى الصين وحدها (من بين الدول الكبرى) إمكانية أن تصبح في يوم من الأيام قوة عظمى مساوية للولايات المتحدة"، ولكن مع الاستدراك بأن ذلك "لن يحصل في المستقبل المنظور"[51].

ثالثًا: التوجهات التعديلية: محاولات لتكييف التوازنات

في ضوء استمرار هيمنة الولايات المتحدة قوةً عظمى على النظام الدولي، وتحوّل أحادية القطبية من "لحظة عابرة" إلى ما يبدو أنه أصبح وضعية مستمرة، وعلى خلفية ما تعرضت له النظرية الواقعية من انتقادات خارجية وداخلية، انبرى عدد من الواقعيين للدفاع عنها. لم يكن هذا الدفاع تقليديًا، يتمترس في خنادق المرتكزات الأساسية لنظريتهم، خصوصًا ما يتعلق بمبدأ توازن القوة، بل جاء الدفاع تحديثيًا، ومن خلال إدخال تعديلات تحويلية في هذا المبدأ لتحيط بمجرى المتغيرات الجارية في النظام الدولي؛ ما يمكّن النظرية الواقعية من تقديم تفسير مواكب لصمود أحادية القطبية الدولية فترة أطول مما كان يتوقعه الواقعيون التقليديون. لقد جاءت هذه المحاولات لضخّ مدلولات جديدة في النطاق النظري للواقعية؛ وذلك بهدف توسيع مدى قدرتها التفسيرية لواقع لم تكن تتوقعه، أو تقدر على تفسيره، وفقًا لمرتكزاتها التقليدية.

حافظ التعديليون على مفهوم التوازن مبدأً أساسيًا في النظرية الواقعية، ولكنهم قاموا بتحوير دلالاته من خلال إضافة مفاهيم جديدة إليه، مثل "توازن التهديد" و"التوازن الناعم" و"توازن المصالح" و"التوازن خارج المجال"، وذلك ليفتحوا أمام هذا المبدأ آفاقًا جديدة للتحليل، ويمنحوا النظرية الواقعية قدرة إضافية ومتجددة على التفسير.

50 Ibid., p. 23.

51 Stephen G. & William C. Wohlforth, *America Abroad: Why the Sole Superpower Should Not Pull Back from the World* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 47.

1. توازن التهديد

مع وجود مؤشرات عديدة تدلّل، وفقًا للنظرية الواقعية، على ضرورة قيام دول أخرى بمحاولات لموازنة الولايات المتحدة بعد تشكّل أحادية القطبية، إلا أن ستيفن والت، أحد أهم منظّري الواقعية الجديدة، يلحظ أن "لا أحد يقوم بجهد جدّي لتشكيل تحالف ضدها"[52]. وفي محاولته تفسير ذلك، اختلف والت مع رؤى أخرى حاولت القيام بذلك. فهو لم يوافق وولفورث الرأي بأن الحائل أمام التوازن هو الهيمنة الطاغية والتفوق الشاسع للولايات المتحدة على غيرها من الدول التي لا تستطيع، بل تخشى، الدخول في محاولة توازن مع القوى العظمى[53]. كما لا يقبل برأي جون أكنبري القائل بأن المانع يتمثل بمتانة علاقة الولايات المتحدة بحلفائها، على نحو يجعل من التحالف الغربي "حالة فريدة" من تشابك القيم والمعتقدات وترابط المؤسسات. وهذا ما يجعل الدخول في عملية توازن أمرًا غير مرغوب لدى المشاركين في التحالف، وغير مقدور عليه لمن هم خارج هذا التحالف[54]. ولا يوافق والت على رأي ثالث يقول بأن قلق دول عديدة من إمكانية انسحاب الولايات المتحدة من مناطقها، وتركها تواجه التحديات الإقليمية والدولية بمفردها، هو ما يدفع هذه الدول إلى عدم الدخول في محاولة لموازنة الولايات المتحدة، بل اللحاق بركبها والقبول بقيادتها المتفرّدة للنظام الدولي[55]. ففي أبحاثه يستنتج والت أن الدول، مهما كانت ضعيفة، لا تفضّل تذييل نفسها لغيرها من الدول الأقوى منها؛ لأن ذلك سيكلّفها أكثر مما لو واجهتها وحاولت التوازن معها[56].

كيف يُفسّر والت إذًا استمرار أحادية القطبية الدولية، وعدم وجود محاولات جادّة من دول كبرى لموازنة الولايات المتحدة المتفرّدة حاليًا في قيادة النظام الدولي، وهو النظام الذي يُفترض أن يرتكز، وفقًا للنظرية الواقعية، على مبدأ توازن القوة؟ وبمعنى آخر، كيف يُدافع الواقعي عن استمرار أهمية مبدأ التوازن في العلاقات الدولية، والنظام الدولي الحالي غير متوازن، بل مستمر على أساس أحادية القطبية الدولية؟

منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، انبرى والت للدفاع عن النظرية الواقعية التي وُوجِهَت منذ انتهاء الحرب الباردة بانتقادات بشّرت

52 Stephen Walt, "Keeping the World 'Off-Balance': Self-Restraint and U.S. Foreign Policy," in: G. John Ikenberry (ed.), *America Unrivaled: The Future of the Balance of Power*, Cornell Studies in Security Affairs (New York; London: Cornell University Press, 2002), p. 126.

53 Ibid., p. 128.

54 Ibid., pp. 129-130.

55 Ibid., p. 132.

56 Kenneth N. Walt, "Alliances in a Unipolar World," *World Politics*, vol. 61, no. 1 (January 2009), pp. 108-109.

بـ"شطبها" لانعدام صلاحياتها أن تكون أداةً تحليليةً ناجعة للسياسة الدولية. وصف والت الاستنتاج الناجم عن هذه الانتقادات بـ "الادعاء المتسرّع"[57]، مُعربًا منذ ذلك الحين عن اقتناعه باستمرارية حيوية النظرية الواقعية وقدرتها على تقديم تفسيرات مفيدة للعلاقات بين الدول، حتى في ضوء أحادية القطبية الدولية. ولتأكيد ادعائه هذا، استند والت إلى تعميق دراسته لدوافع إقامة التحالف بين الدول، والاستدلال من خلال استعراض أنواعها ليس على أهمية مبدأ التوازن في رسم العلاقة بين الدول الكبرى فقط، وإنما أيضًا إلى تقديم تفسير واقعي لاستمرارية الأحادية القطبية، وذلك بواسطة إجراء تعديلي سحب مبدأ التوازن من محيط "القوة" وانتقل به إلى دائرة "التهديد". فقد عاد والت إلى التكييف الذي كان قد قدّمه في ثمانينيات القرن الماضي، وأحلّ من خلاله مبدأ "توازن التهديد"، ليصبح المرتكز الأساسي للواقعية السياسية مكان "توازن القوة"، واستخدم ما منحه ذلك التعديل من توسعة للفسحة التفسيرية للنظرية الواقعية، لتقديم مقاربة تجمع بين أمرين يبدوان متناقضين: استمرار أهمية مبدأ التوازن الذي ترتكز عليه النظرية الواقعية، من جهة، واستطالة أمد أحادية القطبية الأميركية، من جهة أخرى.

في كتابه "أصل التحالفات"[58]، الصادر عام 1987، قدّم والت صورة مستفيضة عن معالم نظريته الجديدة "توازن التهديد"، والتي اعتبرها لاحقًا "استكمالية"[59] وليست استبدالية لنظرية "توازن القوّة" لكينيث والتز. أكد والت في كتابه أن تحقيق التوازن هو النزعة المسيطرة على تصرفات الدول، وخصوصًا الكبرى، في السياسة الدولية[60]. بالنسبة إلى والتز كان هذا التوازن يتحقق من خلال توزيعٍ وإعادة توزيع للقوة بين الدول. والقوة في هذا السياق كانت تعني القوة الصلبة، المُعبَّر عنها بالقدرات المادية المتوافرة للدولة، من عدد السكان، والقدرة العسكرية والاقتصادية، والمهارة التكنولوجية، والتماسك السياسي[61]. تخشى الدولة، إذًا، زيادة القوة لدى الدول الأخرى، فيراقب بعضها بعضًا باستمرار، بشكٍّ وريبة. فإن تحققت دولة من أن أخرى منافسة لها تُعاظم من قدراتها المادية، بصورة ذاتية أو من خلال الدخول في تحالف، فإن الدولة الأولى تسارع إلى موازنتها بتعظيم مقابل لقدراتها المادية، بصورة ذاتية أو من خلال الدخول في تحالف مضاد، وهكذا، فإن السياسة الدولية، من منظور والتز، تتمثل بالمراقبة المستمرة والسباق الدائم لتعظيم قوة الدولة والحدّ من قوة الدول الأخرى المنافسة.

جاءت وجهة نظر والت مغايرة لتلك التي كان والتز قد قدّمها في نظريته عن "توازن القوة"، والتي أصبحت أساسًا للرؤية الواقعية للسياسة الدولية. بالنسبة إلى والت، فإن الدول تسعى دائمًا لتحقيق التوازن، ولكن الجديد الذي جاء به يتعلق بأن ما يثير السعي لتحقيق هذا التوازن هو ليس عامل القوة، بعناصرها المادية، فقط، وإنما أثر عامل "التهديد" بالأساس. فالدول تخشى تهديد بعضها بعضًا أكثر مما تخشاه من تفوق قوة بعضها على بعض. وما يدخل في تشكيل عامل التهديد هو عناصر مختلفة عن تلك التي تدخل بصفتها مكوّنات في عامل القوة. فالدول بالنسبة إلى والت تقلق من مقدار القوة، ومدى القرب الجغرافي، وامتلاك القدرة الهجومية، والانطباع حول النيات العدائية. هذه هي العناصر التي تُشكّل تهديد الدول بعضها بعضًا، والقوة ليست سوى عنصر واحد منها فقط[62].

اعتبر والت أن الدول يوازن بعضها بعضًا، وتختار التحالفات، لتواجه بالأساس التهديدات التي تتعرض لها، وليس لإعادة توزيع القوة مع غيرها[63]. ومن وجهة نظر الدولة، وفي حساباتها، ليس شرطًا أن يكون التهديد الذي تتعرض له من دولة، أو دول أخرى، حقيقيًا وفعليًا؛ إذ يكفي أن يتشكّل لديها الانطباع بكونه كذلك[64]. وينجم هذا الانطباع عن كيفية تقييم هذه الدولة سلوك غيرها من الدول. فإن تكوَّن لديها الانطباع بعدائية نيات دولة ما، أو تحالف من الدول، ضدها، فإن ذلك يقلقها ويستحثها على السعي لحماية نفسها. وعلى الأغلب أن يأتي ردّ الفعل الوقائي في اتجاه سعي الدولة نحو تحقيق التوازن مع الجهة التي يتكوّن لديها انطباع بأنها تُشكّل تهديدًا لها، وذلك إما من خلال السعي لتعظيم قوتها الذاتية، وإما الدخول في حلف مضاد[65]. ومما يزيد من قوة أثر هذا الانطباع عند الدولة التي تشعر بالتهديد هو مدى القوة والقدرة الهجوميتين اللتين تمتلكهما الجهة المهدِّدة، ومدى قربها الجغرافي من تلك الدولة. فالدول الأقرب يكون تهديدها أكبر، ويتصاعد كلما زادت قوتها المادية[66].

استحضر والت نظريته حول "توازن التهديد"، والتي كان طوّرها في نهاية مرحلة ثنائية القطبية، بعد انهيار تلك الثنائية. فهو يرى أن

57 Walt, "International Relations: One World, Many Theories," p. 35.

58 للمزيد، انظر:
Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 1987).

59 Walt, "Keeping the World 'Off-Balance'," p. 134.

60 Walt, *The Origins of Alliances*, p. 276.

61 Ibid., p. 265.

62 Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia," *International Organization*, vol. 42, no. 2 (Spring 1988), p. 281.

63 Walt, "Keeping the World 'Off-Balance'," p. 133.

64 Walt, *The Origins of Alliances*, p. 264.

65 Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security*, vol. 9, no. 4 (Spring 1985), p. 13.

66 Walt, "Keeping the World 'Off-Balance'," p. 136.

الدولة التي تتربع على قمة أحادية القطبية يمكن أن تمثّل في نظر الدول الأخرى انطباعًا بأنها "قوة فائقة"، وتصبح مصدرًا للتهديد؛ ما يستدعي ضرورة مواجهتها، والسعي لموازنتها[67]. من هذا المنطلق، كان من المتوقع أن تقوم الدول الكبرى بمحاولة موازنة تفرّد الولايات المتحدة بالأحادية القطبية، وإعادة النظام الدولي سريعًا إلى ثنائية أو تعددية القطبية، كما كان والتز قد توقّع. هذا التوقع، بالنسبة إلى والت، كان يمكن أن يكون صحيحًا لو أن التوازن بقي منحصرًا في التفسير الذي تعطيه نظرية توازن القوة، والذي يقوم على أساس أن الدول تقوم بعملية التوازن لإعادة توزيع القوة. لكن الدول، وخصوصًا الكبرى منها، لم تقحم نفسها في عملية إعادة التوازن لنظام أحادي القطبية؛ لأن الدولة التي تقبع على رأس هذا النظام هي الولايات المتحدة. والأخيرة، مع قوتها المتفرّدة، لا تسبّب قلقًا للدول الأخرى، كونها بعيدة جغرافيًا، ولا يوجد انطباع عنها بأنها عدائية، لذلك لا تُشكّل تهديدًا بارزًا يستدعي من الدول الأخرى الإسراع في الانخراط في عملية لموازنتها. لهذا لم تسعَ أي دولة أخرى لتعظيم قوتها لمواجهة الولايات المتحدة، أو الدخول في حلف مضاد لها. فهي "أقوى دولة في العالم، ولكنها لا تُشكّل تهديدًا كبيرًا لمصالح معظم الدول الكبرى الأخرى"[68].

يستنتج والت أن مكانة الولايات المتحدة على قمة نظام أحادي القطبية ستبقى مستقرة، ما دام انطباع الدول الأخرى عنها بأنها غير عدوانية أو توسعية باقيًا؛ فهي في تلك الحالة لا تُمثّل خطرًا على وجود هذه الدول، أو تهديدًا لمصالحها. أما إذا غيّرت من تصرفاتها، وتغيّر هذا الانطباع عنها، فإن الدول الكبرى ستدخل حينئذٍ في عملية محمومة لمواجهتها وتحقيق التوازن معها. وعلى هذا الأساس، في عام 2009 نصح والت الولايات المتحدة بعدم التهور في سياساتها تجاه الدول الأخرى، بل ممارسة قدرٍ عالٍ من "ضبط النفس" على الصعيد الدولي؛ كون ذلك يمثّل المدخل والضمانة لاستمرار ريادتها وقيادتها النظام الدولي. وكانت رؤيته أنَّ أخْذَ الولايات المتحدة بهذه النصيحة سيقود إلى أن تُركّز الدول الأخرى جهودها ليس في اتجاه فتح مواجهة شاملة لتحقيق "التوازن الصلب" معها، أي موازنتها عسكريًا، بل التركيز على اتباع وسائل "التوازن الناعم" الذي تؤثر هذه الدول من خلاله في سياسات الولايات المتحدة بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وسيؤدي ذلك إلى أن تستعيض هذه الدول عن سباق "التوازن الصلب" مع الولايات المتحدة بتحقيق "التوازن الإقليمي" فيما بينها. ويُلخّص والت رؤيته هذه كالتالي: "إذا كانت الدولة المهيمنة بعيدة جغرافيًا، تضبط نفسها بطريقة معقولة في الطموحات والسلوك، والأهم أنها لا تحاول احتلال الآخرين، فمن المُرجح ألّا تواجه أكثر من حالات محددة من التوازن الناعم، ومن الممكن أن تجتذب حلفاء كُثرًا يقدّرون ما يمكن الدولة المهيمنة أن تقدمه من حفاظ على النظام، ومن الإسهام بقوتها في معالجة القضايا المهمة لهم"[69].

وعاد والت بعد ذلك بعامين، أي في 2011، وأشار إلى أن اقتراف العديد من الأخطاء على صعيد السياسة الخارجية الأميركية أدّى إلى أن يحلّ "عصر الانحطاط الأميركي قبل أوانه"[70]. وطالب بأخذ العبر لتفادي الوقوع في المزيد من الأخطاء، مُشدّدًا على ضرورة تركيز السياسة الأميركية على "إعادة التوازن في الأعباء الدولية والتركيز على الضرورات المحلية"[71].

لقد مثّلت نظرية "توازن التهديد" المنفذ الملائم لوالت، لإنعاش النظرية الواقعية في حقبة أحادية القطبية الدولية. فقد وظّف تفسيره لعدم الحاجة إلى تحقيق التوازن مع التفرد الأميركي في أحادية القطبية الحالية، للدفاع عن استمرارية أهمية مبدأ التوازن في السياسة الدولية وحيويته.

2. التوازن الناعم

استعار والت مفهوم "التوازن الناعم"، المُشار إليه، من مُنظّرين واقعيين جدد، مثل روبرت پـابي وت. ڤـي. بول، ليرفد تفسيره لاستمرارية أحادية القطبية الأميركية، ويُبيّن من خلاله الطريقة المحتملة، لتصرف الدول الكبرى تجاه الولايات المتحدة المتربعة على قمة النظام الدولي. وكان پـابي وبول قد قاما في العقد الأول من هذا القرن، كل على حدة، باستنباط هذا المفهوم وتقديمه مدخلًا نظريًّا تعديليًّا جديدًا على النظرية الواقعية، ليمكنها من درء قصورها في تفسير استمرارية عدم التوازن المرافق لأحادية القطبية الأميركية[72]. ويرجع السبب في استحداث هذا المفهوم إلى السياسات التي اعتمدتها إدارة جورج بوش الابن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من إقرار للحرب الاستباقية ولبرنامج الدرع الصاروخي، واعتبرها العديد من الواقعيين سياسات مثيرة ستؤدي إلى تململ دول من الصفّ الثاني كانت مستكينة وقابلة بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

67 Ibid., p. 135.

68 Ibid., p. 139.

69 Walt, "Alliances in a Unipolar World," p. 120.

70 ستيفن والت، **الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية**، ترجمة وتعليق محمد العربي، سلسلة أوراق 4 (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2012)، ص 19.

71 المرجع نفسه، ص 2.

72 للمزيد من الاطلاع، انظر: Pape; Paul.

يؤكد پـابي أن أحادية القطبية الدولية تتحقق عندما تتوافر للدولة المهيمنة قوة لا تملكها أي دولة أخرى، خاصة في المجال العسكري الصلب. ومن ثمّ، لا تستطيع أي دولة من قوى الصف الثاني النجاح بموازنتها بصورة أحادية، أو من خلال تشكيل تحالف ناجز للقيام بذلك. فالدول لا ثقة بينها، ولن تدخل في حلف غير مضمون أن تلتزمه الدول الأخرى، ويُغضب الدولة المهيمنة. تستقر الدولة العظمى في موقعها المتفرد، وتستطيع أن تحافظ على هيمنتها، ما لم تتَّبِع سياسات عسكرية عدائية تثير غيرها من الدول، وتفرض عليها، حتى وإن لم تكن هذه الدول راغبة أو قادرة، ضرورة الشروع في تحقيق التوازن الصلب معها. يستهدف السعي لتحقيق هذا التوازن، في هذه الحالة، منع الدولة المهيمنة من استخدام أفضليتها العسكرية للهجوم على غيرها، أو تقليص إمكانية إحرازها النصر في الحرب، على أقل تقدير[73].

على الأغلب ألّا تتمكن دول الصف الثاني من مجابهة الدولة العظمى المهيمنة عسكريًا، أي بتحقيق توازن صلب، لأنها ستخسر. كما أنها لا تستطيع التغاضي والصمت على السياسات العدائية التي تبديها هذه الدولة؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي بها إلى الوقوع فريسة لهجوم عسكري من هذه الدولة، يؤدي إلى احتلالها وإفقادها، كما يؤكد بول، سيادتها[74]. لذلك، وعوضًا عن اللجوء إلى التوازن الصلب غير المقدور عليه، تتجه هذه الدول في محاولتها كبح جماح قوة الدولة المهيمنة إلى استخدام أسلوب التوازن الناعم، أي بمواجهتها بصفة غير مباشرة، وبما لا يؤدي إلى تحمّل هذه الدول تكلفة عالية لو هي اختارت التوجه إلى التوازن الصلب المباشر مع الدولة المهيمنة، في ظل الاختلال الكبير في توازن القوى بينهما.

بخلاف التوازن الصلب الذي يسعى لتحويل ميزان القوة، ويعتمد على تعظيم الدول لقدراتها العسكرية في مواجهة الدولة العظمى، يرمي التوازن الناعم إلى فتح الإمكانية أمام هذه الدول، لتؤثر في اتجاه ضبط سلوك هذه الدولة، وتقييد تفرّدها والحدّ من هيمنتها. ولا يتأتى ذلك من خلال اتّباع وسائل عسكرية تُدخل الدول الكبرى من مستوى الصف الثاني في مواجهة مباشرة ومفتوحة، وعلى الأغلب غير مرغوبة، مع الدولة المهيمنة، بل من خلال توظيف هذه الدول لطرق مبطّنة، واستخدامها لوسائط غير مباشرة، لإحباط سطوة هذه الدولة عليها، وعلى النظام الدولي، وإعاقتها وعرقلتها. التوازن الناعم، إذًا، هو الوسيلة المتاحة أمام الدول الأضعف لكبح جماح تغوّل الدولة الأعظم. ولتحقيق ذلك تلجأ هذه الدول إلى اتّباع مزيج من الأساليب، والوسائل المؤسسية، والدبلوماسية، والاقتصادية[75]. فيمكنها أن تتعاون وتناور دبلوماسيًا لعرقلة السياسات التي تحاول الدولة العظمى تمريرها داخل المؤسسات الدولية، وخصوصًا تلك المتعلقة بشنّ الحرب؛ ما يؤدي إلى تقليص عنصر المفاجأة، ومنح الطرف المستهدف وقتًا للاستعداد، أو يُقلّل مع مرور الوقت من أهمية التوجه إلى الحرب ويدفع في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية. كما يمكّن هذه الدول، ثانيًا، أن تنسق فيما بينها لإيجاد شراكات اقتصادية، قد تكون إقليمية، يقام من خلالها تكتلات تجارية تستثني مشاركة الدولة العظمى؛ ما يؤثر سلبيًا في نموّها الإجمالي وقوّتها الاقتصادية مع مرور الوقت. وثالثًا، يمكن استهداف الدولة العظمى وتقليص قدرتها العسكرية من خلال ممارسة الحرمان الإقليمي عليها، والذي يتضمن عدم منح حقوق القواعد العسكرية التي تتمتع بها الدولة العظمى في دول أخرى أو إنهاءَها، وعدم السماح لها بالوصول إلى أراضي دول عبر المرور بأراضي دول أخرى. في إمكان أي من هذين الإجراءين التأثير سلبيًا في النشاطات العسكرية للدولة العظمى، ويزيد من تكلفة تدخلاتها عبر العالم. ويمكن أيضًا أن تمارس الدول التوازن الناعم عن طريق تقديم المساعدة لخصوم الدولة العظمى وتدعيم مواجهتهم لها[76].

يؤكد باپـي أن ممارسة التوازن الناعم، بالإجراءات سابقة الذكر، يمكن إن تمّت بصورة منظّمة ومنتظمة، أن تكون فعّالة في تأثيرها السلبي في الدولة العظمى؛ إذ يتوقع أن تؤدي إلى تقليص ما تتمتع به سياساتها من تأييد، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتزيد من الأعباء الملقاة عليها. كما أن التنسيق بين الدول المشاركة في التوازن الناعم، يمكن أن يوطد العلاقة ويزيد الثقة المتبادلة بينها، خاصة كلما امتد فترة زمنية أطول؛ ما يؤدي إلى تعميق التعاون فيما بينها. وهذا يزيد من ثقتها بقدرتها على مواجهة الدولة العظمى، والتي إن تمادت في هيمنتها، فإن تفاعل العاملَيْن من الممكن أن يقود في اتجاه تحوّل التوازن الناعم إلى توازن صلب[77]. معنى ذلك أن أهمية التوازن الناعم لا تكمن فقط في قدرته التأثيرية الكابحة لتمدد هيمنة الدولة العظمى على الدول الكبرى في الحاضر، بل تمتد أيضًا لتصل إلى إمكانية تغيير سياق هذه العلاقة من خلال زيادة قدرة هذه الدول على حساب تراجع قوة الدولة العظمى في المستقبل.

ولكن ما الـذي يعنيه كل ذلك للنظرية الواقعية التي اعتبر خصومها أنها لم تعد صالحة لتفسير السياسة الدولية في حقبة

73 Pape, pp. 11-18, 38.

74 Paul, p. 47.

75 Pape, p. 10; Paul, p. 58.

76 Keir A. Lieber & Gerard Alexander, "Waiting for Balancing: Why the World is Not Pushing Back," *International Security*, vol. 30, no. 1 (Summer 2005), p. 126.

77 Pape, pp. 36-42.

أحادية القطبية؟ وما الجديد الذي يضيفه مفهوم التوازن الناعم لإنعاش هذه النظرية التي تعرضت لنكسة بسبب غياب التوازن المتوقع مع الدولة العظمى، واستمرارها وحيدة متفرّدة على رأس النظام الدولي؟

يتفق بابي وبول على أن المواجهة المباشرة من جانب الدول الكبرى، والهادفة إلى تعديل ميزان القوة مع الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة، لم تحصل بالصورة الانسيابية والحتمية التي توقعها والتز وأتباعه. ولكن من الواضح أن كُلًّا منهما لم يقبل بالاستنتاج المتسرع والقاضي بأن النظرية الواقعية فقدت قدرتها التفسيرية في حقبة أحادية القطبية، وبسبب استمرارية هذه الأحادية. يوافق الاثنان على آراء من سبقهما من واقعيين تعديليين بشأن صمود فكرة التوازن، وخصوصًا الإضافة التمديدية التي استحدثها والت على نظرية توازن القوة بضخّ توازن التهديد عليها. وبالاعتماد على مفهوم التوازن هذا عند والت، يستنتج بابي أن الولايات المتحدة استمرت متفرّدة قوةً عظمى وحيدة لأنها ليست عدائية، ولم تعطِ الدول الكبرى سببًا للدخول في مواجهة معها[78]. يؤيد بول ذلك، ويؤكد أن الولايات المتحدة "مهيمن منضبط"[79].

هذا الانطباع الخارجي عن عدم عدائية الولايات المتحدة، بل انضباطيتها بصفتها دولة عظمى تحترم القواعد الأساسية للتشاركية الدولية، وليس عدم رغبة الدول الكبرى أو قدرتها على الموازنة، هو ما يقف، بالنسبة إلى بابي وبول، وراء استمرارية أحادية القطبية الدولية. فالدول بعامة، والكبرى منها بخاصة، تدافع باستمرار عن بقائها ومصالحها، وهي على استعداد دائم للدخول في عملية موازنة مع غيرها إذا اقتضت الضرورة ذلك. هي على استعداد للدخول مباشرة من الباب الرئيس في مواجهة توازن صلب إن توافرت لديها القدرة، وإن لم تتوافر فستدخل من الباب الخلفي في عملية توازن ناعم يمكن أن يتحول مع الوقت واكتساب القدرة إلى سعي لتحقيق التوازن الصلب. الأمر إذًا لا يتعلق بالدولة المتوقع منها ردّ الفعل، وإنما بالانطباع الذي تتركه تصرفات دولة الفعل، أي الدولة العظمى في هذه الحالة، عن نفسها عند الآخرين المتوقع منهم ردّ الفعل. لذلك يرى بابي أن سياسات إدارة بوش المتجهمة ذات الطابع العدائي هي المسؤولة عن تغيّر الانطباع الإيجابي السابق للدول الكبرى عن الولايات المتحدة، والسبب الذي استدعى دخول هذه الدول في عملية توازن ناعم معها. لذلك ينصح بابي تلك الإدارة بضرورة إحداث تغيير سريع على سياساتها، كي يُستعاد الانطباع الإيجابي السابق عند الدول الأخرى عن الولايات المتحدة، ما يُنهي الدافع لمواجهة الآخرين لها بتوازن ناعم يمكن أن يتحول مع الوقت إلى مواجهة صلبة، ويضمن لها استمرارية تبوُّئِها قمة هرم أحادية القطبية الدولية[80].

الاستخلاص، إذًا، من ضخّ مفهوم التوازن الناعم لتفسير عدم حصول التوازن التقليدي القائم على إعادة توزيع القوة بين الدول الكبرى والدولة العظمى المهيمنة في حقبة أحادية القطبية، هو تأكيد أن مبدأ التوازن في فهم السياسة الدولية والعلاقات بين الدول وتفسيرها، لا يزال قائمًا وضروريًا في هذه الحقبة، كما في سابقاتها. ومن ثمّ، لم تفقد النظرية الواقعية حيويتها التفسيرية المستندة إلى هذا المبدأ، وإنما اكتسبت من خلال ضخّ مفهوم التوازن الناعم مرونة إضافية وديناميكية جديدة لفهم الواقع المتغير في الساحة الدولية.

3. توازن المصالح

اقترح راندال شويلر، في سياق نقده نظرية توازن التهديد لستيفن والت، إضافة جديدة إلى مجال تشكيل التحالفات وتحقيق التوازنات في إطار النظرية الواقعية، أطلق عليه تعبير "توازن المصالح". اعتقد شويلر أن والت غالى في اعتقاده أن دول الصف الثاني تسعى دائمًا لتحقيق التوازن مع الدولة الأقوى منها، وليس تذييل نفسها لهذه الدولة[81]. كانت وجهة نظر والت تفيد أنّ لحاق دول الصف الثاني بالتحالف الذي تقوده الدولة المهيمنة لا يحقق لهذه الدول الفائدة المرجوّة. فدوافع اختيار تذييل هذه الدول لنفسها تقوم على تحقيق الأمن لهذه الدول من سطوة الدولة المهيمنة، إما بقبول الاستسلام للجهة الأقوى وإلحاق نفسها بها استرضاءً ووقاية من أن تتعرض لهجوم هذه الجهة عليها، وإما لضمان الاقتتات على البقايا عند توزيع الغنائم بعد تحقيق الدولة المهيمنة الانتصار على أعدائها[82]. لا يجد والت في هذه المبررات ما يكفي لذهاب دول الصف الثاني في اتجاه التذييل؛ كونه لا يضمن تحقيق أمنها، بل يجادل بأن أمن هذه الدول لا يمكن أن يتحقق إلا بمواجهة الدولة المهيمنة من خلال مواجهتها بحلف مضاد. لذلك فإن تحقيق التوازن، بالنسبة إلى والت، وليس قبول تذييل دول الصف الثاني لنفسها، هو الخيار الأسلم والمُفضّل لهذه الدول في سعيها لدرء الخسارة عن نفسها[83].

لا يشارك شويلر والت الرأي أن التذييل يتم فقط من باب الاضطرار والإرغام، فيفرض نفسه فرضًا على دول الصف الثاني، والتي ستخسر

78 Ibid., p. 20.

79 Paul, p. 53.

80 Pape, pp. 44-45.

81 Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in," *International Security*, vol. 19, no. 1 (Summer 1994), p. 79.

82 Ibid., pp. 94-95

83 Ibid., p. 74.

في حال ذهبت في اتجاهه. بل هو يجادل بأن التذييل يمكن أن يكون خيارًا مفتوحًا، وليس اضطراريًا، تختاره دول الصف الثاني برغبة ورضا منها، ليس فقط سعيًا للحفاظ على أمنها، وإنما لكونها تجد فيه منفذًا لتحقيق مصالحها. من هذا المنطلق تُفضّل هذه الدول في الكثير من الأحيان تذييل نفسها للدولة المهيمنة على تحقيق التوازن معها[84]. وفي هذا ما يمكن أن يُفسّر استمرارية نظام أحادي القطبية الدولية؛ إذ إن "توازن مصالح" الدول من الصف الثاني هو الذي يحدّ من توجهها نحو مواجهة هيمنة الدولة العظمى والسعي للتوازن معها. أي إنّ المنافع التي تحصل عليها هذه الدول، من قبول استمرارية هيمنة دولة القطب الواحد، تفوق تلك التي من الممكن أن تحصل عليها هذه الدول في حال اختارت مواجهة الدولة المهيمنة، والتصدي لها بحلف مضاد. باختصار، لا تُحقق استمرارية نظام أحادي القطبية مصلحة الدولة العظمى المهيمنة عليه فقط، وإنما مصالح الدول الكبرى الملتحقة بها أيضًا. وعندما ينهار "توازن المصالح" هذا، يبدأ نظام أحادي القطبية في مواجهة تحدي موازنته من جانب الدول الكبرى المنضوية فيه.

بيّن شويلر لاحقًا، بالاشتراك مع زياوو بو، أن تحقيق التوازن في ظل أحادية القطبية الدولية أمر ليس باليسير، بل يتطلب الكثير من جهد القوى المواجِهة للدولة العظمى. أما السبب في ذلك فيعود، بالنسبة إليهما، إلى أن تحقيق التوازن في النظام الأحادي القطبية يتطلب من الدول التي تواجه الدولة العظمى أن تدخل في عملية مقارعة جذرية لتغيير النظام الدولي برمّته، وليس لإحداث تغيير ضمني داخله فقط. معنى ذلك أن التوازن، كي يتحقق، يجب أن ينمّ عن اتّباع سياسة تحويلية للنظام، وليس العمل من داخل الوضعية القائمة للنظام. وهذا أمر يتطلب الدخول مع القوة العظمى المهيمنة في مواجهة تستهدف نزع الشرعية عن استمرار هيمنتها، أولًا، و"فكفكة" مصادر قوتها، ثانيًا؛ وذلك لإحلال نظام دولي جديد وفق أسس توازنية مختلفة عن تلك التفرّدية للدولة العظمى. باختصار، يتطلب تحقيق التوازن في ضوء أحادية القطبية الدولية إطاحة هذه الأحادية واستبدالها بتعددية قوى جديدة. وبالطبع، هذا ليس بالشأن اليسير في ضوء الممانعة والمقاومة اللتين ستبديهما القوة العظمى للحؤول دون فقدان مكانتها المتفرّدة؛ على نحو سيؤدي إلى صبّ جام غضبها على الدولة (أو الدول) التحويلية، واستهدافها بإجراءات متعددة يمكن أن تصل إلى شنّ الحرب عليها[85].

يعتقد شويلر وبو أن إمكانية حصول هذا الاستهداف لن تؤدي إلى توقف الدول الكبرى عن محاولات إحداث الموازنة وتغيير طبيعة النظام أحادي القطبية. وهما يعتقدان أن العديد من الدول تتجرّأ على مكانة الدولة العظمى، من خلال اتّباع أساليب "التوازن الناعم"، و"المقاومة اليومية"، و"المقاومة الصحيحة"[86]؛ وذلك لسبر غور قوة هذه الدولة وامتحان قدرتها على مجابهة تحديها لهيمنتها المتفرّدة. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لا تزال في مهدها، فإنهما يجدان في الصين قوة تحويلية أساسية ستقوم مع مرور الوقت وتراكم القوة لديها بمواجهة الولايات المتحدة وإحداث التوازن معها، وهذا يعني السير في اتجاه تغيّر طبيعة النظام الدولي إلى التعددية القطبية، التي ستحلّ محل أحادية القطبية الحالية في إطار "توازن عالمي جديد للقوة"[87].

4. التوازن خارج المجال

لم يكن كريستوفر لاين، كما بيّنا سابقًا، من هواة أحادية القطبية الدولية، أو من المعجبين بنظرية استقرار الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، أو الداعين لاستمرار فرض الهيمنة على العالم. بل كان من الواقعيين المؤمنين بأن توازن القوة هو مُستَقر النظام الدولي، وحمل رؤية تقوم على أن مطالع القرن الحادي والعشرين ستشهد انتهاء حقبة أحادية القطبية والعودة إلى التعددية الدولية، مطالبًا الولايات المتحدة بأن تقود العالم في هذا الاتجاه، أفضل من أن تقاد إليه وتخسر من جرّاء ذلك ما تتمتع به من قوة نسبية.

من هذه الخلفية الفكرية استنبط لاين، في عام 1997، مفهوم توازن تعديلي جديد، أطلق عليه تعبير التوازن خارج المجال، وطالب بأن يصبح هذا التوازن هو أساس الإستراتيجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، كي تبقى الولايات المتحدة قوية ولا تتورط في حروب لا طائلة منها[88]. يقوم مفهوم التوازن خارج المجال، وفقًا للاين، على أساس ضرورة إنهاء "التوسع المفرط" في الدور الذي تأخذه الولايات المتحدة على عاتقها في السيطرة على الشؤون الدولية؛ إذ يعتقد أنه دور مكلف وضار بالمصالح الأميركية، إذ يراكم اعتمادية حلفائها عليها، ويزيد الأعداء الساخطين عليها[89].

في التوازن خارج المجال تنتهي الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، ويستعاض عنها بإستراتيجية توازن القوة في عالم تعددي الأقطاب. في ضوء التوازن خارج المجال تتوقف الولايات المتحدة عن سعيها

84 Ibid., p. 106.

85 Randall L. Schweller & Xiaoyu Pu, "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline," *International Security*, vol. 36, no. 1 (Summer 2011), pp. 46-47.

86 Ibid., pp. 48-51.

87 Ibid., p. 45.

88 Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," *International Security*, vol. 22, no. 1 (Summer 1997), p. 87.

89 Ibid., p. 98.

لتصدير الديمقراطية وتشكيل النظم السياسية على شاكلتها، وحماية الدول الفاشلة، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، واستخدام القوة العسكرية للتدخلات ذات الطابع الإنساني[90]. فهذه شؤون بالنسبة إلى لاين لا تخدم المصالح الأميركية، بل تزيد العبء على الولايات المتحدة من دون تحقيق المرجو من المردود. فالجهود يجب أن تتركز على اهتمام الولايات المتحدة بشؤونها الداخلية، وليس على رعاية الولايات المتحدة للشؤون الدولية. "أميركا أولًا" هو الشعار الذي يجب أن تتبناه الإستراتيجية الأميركية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وبناء عليه يجب أن تقلص الولايات المتحدة تدخلاتها الخارجية، وأن تركز مساعيها على الاهتمام بتحسين أوضاعها الداخلية[91]. هذا لا يعني أن لاين يتبنى ويدعو من خلال مفهوم التوازن خارج المجال إلى اتّباع سياسة أميركية انعزالية، بل على العكس من ذلك فهو يريد من الولايات المتحدة أن تفتح المجال لغيرها من الدول لمشاركتها الأعباء الدولية، وقبولها تبعًا لذلك بتعددية القطبية الدولية.

ركّز لاين في تحليله على أن أوروبا وشرق آسيا هما المنطقتان الحاويتان للمصالح الأميركية. وجادل بأنه بدلًا من أن تقوم الولايات المتحدة بحماية مصالحها من خلال الوجود العسكري فيهما لإسناد حلفائها، ومنع ظهور مهيمن محتمل، عليها أن تنسحب من هاتين المنطقتين، وتترك للدول فيهما مهمة موازنة بعضها بعضًا. أما دورها هي، فيتقلص للقيام بدور الموازنة من الخارج، إذ يقع عليها للحفاظ على التوازن داخل الإقليم أن تقوم دائمًا بالاصطفاف إلى جانب الجهة الأضعف في الموازنة الإقليمية؛ ما يعنيه ذلك انتهاء دور التحالفات الدائمة، والانتقال إلى مرحلة التحالفات المرحلية المؤقتة. ولا تتدخل الولايات المتحدة عسكريًا مباشرة على الأرض، إلا في حالات الضرورة القصوى، لتقوم بمنع سيطرة قوة مناوئة على الإقليم، وذلك من خلال القيام بعملية تدخل سريع، تنتهي بالخروج مجددًا منه[92]. باختصار، تحافظ الولايات المتحدة من خلال التوازن خارج المجال على مصالحها في العالم عن بعد، وليس من خلال الانخراط المباشر والدائم في الهيمنة على شؤونه والإنهاك المستمر في ترتيب أوضاعه ورعايتها.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وشن الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، عاد لاين ليؤكد ضرورة أن تتبنى الولايات المتحدة إستراتيجية التوازن خارج المجال، وأعطى هذه الإستراتيجية أبعادًا إضافية لما كان مستندًا إليه سابقًا[93]. فبعد أن أعاد تأكيد أنه من الجيد أن تكون الدولة قوية داخل النظام الدولي، رأى أن زيادة قوتها أمر غير محبذ لكونه يؤدي بالضرورة إلى تشكل حلف مضاد لها[94]. لذلك يجد أنه من الأنسب للولايات المتحدة عدم الاستمرار في اتّباع سياسة تدعيم هيمنتها على النظام الدولي، بل أن تقوم بعد الانتهاء من الحرب على الإرهاب بانتهاج سياسة التوازن خارج المجال، والتي تقوم على قبولها بظهور قوى عظمى أخرى تقبل بأولوية الولايات المتحدة في الساحة الدولية، ولكن مع وجود مصالح لها في أقاليمها. أما مهمة تحقيق التوازن داخل كل إقليم فتُترك لدول الإقليم ذاته، على نحوٍ يزيل عن كاهل الولايات المتحدة تحمّل تكلفة عبء الموازنة الإقليمية، ويحولها إلى داخل الإقليم؛ ما يعطي الدول العظمى الجديدة إمكانية تحقيق مصالحها داخل أقاليمها، ولكن من دون المساس بمكانة الولايات المتحدة ومصالحها في العالم. باختصار، فإن إستراتيجية التوازن خارج المجال تقوم، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على تحويل الأعباء، وليس تقاسمها، داخل النظام الدولي؛ ما يتيح لها إطالة أمد سيطرتها عليه[95].

في مرحلة لاحقة، التقطت الواقعية الدفاعية ممثلة بستيفن والت، والواقعية الهجومية بمنظّرها جون ميرشايمر، أهمية مفهوم التوازن خارج المجال، إذ تبنى كلٌّ منهما هذا المفهوم، ودفعا به ليشكّل أساس الإستراتيجية الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما، وخصوصًا بعد إخفاقات السياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس بوش الابن. فقد ارتأى والت أن الموقع الجغرافي الحصين للولايات المتحدة، الذي يحميها من تهديدات جيران محتملين، يخوّلها أن تتبع إستراتيجية التوازن خارج المجال، وخصوصًا أن التدخلات الأميركية في تسيير شؤون دول أخرى لم تكن ناجحة أو مفيدة للولايات المتحدة، وليست ضرورية أو تنمّ عن سياسة حكيمة[96]. أما ميرشايمر، فقد نادى بضرورة أن تتبع إدارة الرئيس أوباما إستراتيجية التوازن خارج المجال أساسًا لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، وأن تترك لدول المنطقة مسؤولية موازنة بعضها بعضًا، ولا تتدخل إلا في حالة الضرورة القصوى. فالولايات المتحدة، من وجهة نظر ميرشايمر، لا تحتاج إلى أن تسيطر على المنطقة، وإنما إلى أن تمنع غيرها من السيطرة عليها. لذلك عليها أن تنهي بسرعة الحرب على العراق، وأن تتوصل إلى تفاهمات مع إيران، وأن تُخرِج قواتها من المنطقة، وتتركها لدولها تتصارع لتحقيق الموازنة الإقليمية،

90 Ibid., p. 112.

91 Ibid., p. 124.

92 Ibid., p. 116.

93 Christopher Layne, "Offshore Balancing Revisited," *Washington Quarterly*, vol. 25, no. 2 (Spring 2002), pp. 233-248.

94 Ibid., p. 237.

95 Ibid., pp. 245-247.

96 Stephen M. Walt, "Offshore Balancing: An Idea Whose Time Has Come," *Foreign Policy*, 2/11/2011, accessed on 20/1/2019, at: https://bit.ly/2TBGlXW

وتكون هي مستعدة فقط للتدخل العسكري، والخروج بسرعة إذا اقتضت الضرورة ذلك، أي في حال حاولت دولة من دول المنطقة الهيمنة على الإقليم[97].

من أجل المحافظة على "الريادة الأميركية أمدًا بعيدًا في المستقبل"، دعا ميرشايمر ووالت في مقالة مشتركة نشراها عام 2016 إلى ضرورة أن تتوقف الولايات المتحدة عن اتباع سياسة "الهيمنة الليبرالية" التي تحاول من خلالها فرض رؤيتها وتحكمها في النظام الدولي، وأن تستبدل ذلك بإستراتيجية التوازن خارج المجال التي تتجنب إهدار الموارد على "حملات صليبية" مُضرّة[98]. فتحقيق المصالح الأميركية لا يتطلب "حراسة" الولايات المتحدة للعالم، وإنما منح المبادرة لدولٍ في الأقاليم الثلاثة المهمة للولايات المتحدة؛ أوروبا، وشرق آسيا، والخليج العربي، لتقوم بـ "عرقلة" محاولات القوى الصاعدة للهيمنة على هذه الأقاليم[99]. أما مكانة الولايات المتحدة فلن يضيرها انسحابها من هذه الأقاليم، والتدخل فقط عند الـضرورة؛ لأن مكانة هيمنتها الدولية تتأتى بالأساس من "الحفاظ على الهيمنة في القسم الغربي من العالم"، وهو أمر لا ينازعها عليه أحد. من هذا المنطلق، على الولايات المتحدة، ومن خلال توظيف إستراتيجية التوازن خارج المجال، أن تسعى لضرورة احتواء الصين في آسيا، وأن تترك أوروبا للأوروبيين، وأن تساعد دول الخليج العربي في سعيها للتوازن مع إيران. كل هذا يجب أن يتم مع تقليص الوجود العسكري الأميركي في الخارج، وإعادة ترتيب الأولويات الأميركية للتركيز في جميع الأوقات والأحوال على السياسات الداخلية، لا على الترويج للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان خارجيًا[100].

يمكن الاستنتاج أن التوازن خارج المجال كان يُمثّل عند لاين الوسيلة الأفضل للدفع في اتجاه العودة إلى تعددية القطبية الدولية، وإنهاء الهيمنة الأميركية على النظام الدولي الحالي. أما بالنسبة إلى ميرشايمر ووالت فإن المفهوم نفسه يمكن أن يُوظّف إستراتيجيًا لإطالة أمد أحادية القطبية الدولية من خلال تقليص تمدد الولايات المتحدة خارج إقليمها الحيوي، وترك الآخرين يتصارعون تحت رقابتها ورعايتها على تحقيق الموازنة في الأقاليم المختلفة.

5. التوازن من الداخل

كما بيّنا، تركزّت المحاولات التعديلية لـ "تحديث" النظرية الواقعية وملاءمتها مع حقبة أحادية القطبية الدولية على ضخّ تفسيرات جديدة لعلاقة التوازن بين الـدول. بقيت هذه المحاولات أمينة للمبادئ الأساسية التقليدية التي تقوم عليها رؤية النظرية الواقعية للسياسة والعلاقات الدولية. فهي تنبثق من استمرار الارتكاز على أن الدول هي البنى الأساسية للنظام الدولي، وأن العلاقة بين كبرياتها هي التي تُشكّل ماهية النظام الذي يحتاج إلى توافر نوع من أنواع التوازن في العلاقة بين هذه الدول لاستمرار استقراره. لهذا السبب حاول التعديليون، كل من زاوية، تقديم إضافة جديدة، ولكن لا تزال قائمة على مرتكز التوازن بين الدول، لتفسير حقبة أحادية القطبية واستمرارية تربّع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي.

قد تكون هذه الزوايا التعديلية أدّت، كما يُصرّ منتقدوها، إلى "تمييع" النظرية الواقعية. ولكن مما لا شكّ فيه أن كل واحدة من هذه الزوايا أضافت قدرة تفسيرية إلى النظرية الواقعية، ومنحتها حيوية متجددة من خلال فتح مسارب جديدة لتعميق فهم مكنونات السياسة الدولية والعلاقات بين الدول. نحن في هذه الدراسة نريد أن نطرح إضافة زاوية جديدة قد تُسهم في تفسير استمرارية أحادية القطبية فترة أطول مما كان متوقعًا في النظرية الواقعية التقليدية. الجديد في هذه الزاوية أنها لا ترتكز على مبدأ تحقق التوازن بين الدول، ولا تبحث عن صيغة مستجدة لهذا التوازن. بل هي تستند في تفسيرها لاستمرارية أحادية القطبية الدولية إلى أن الدولة المتربّعة على قمة النظام الدولي حاليًا، أي الولايات المتحدة، هي من النوع الذي يرتكز نظامه السياسي على وجود توازن داخلي. هذا التوازن الداخلي، والذي هو سمة النظام الديمقراطي، هو الذي يمنح الولايات المتحدة حتى الآن القدرة على استمرارية التفرد. فهو يعطيها أطيافًا من المناعة أمام الدول الأخرى، والتي تستخدم هذا التوازن الداخلي للنظام السياسي الأميركي مدخلًا لتحقيق مصالحها، من دون الاضطرار إلى الدخول في عملية مواجهة مُكلفة مع الولايات المتحدة لتحقيق الموازنة الصلبة معها. ونعتقد أن التفرد الأميركي سيستمر ما دام التوازن الداخلي للنظام السياسي الأميركي يبقى فعالًا، وحيويًا، ومستجيبًا لإمكانيات التأثير فيه من خارجه، أي من الدول الأخرى على وجه التحديد.

من الممكن أن يُظّن أن ما نحاول إضافته هنا حول "التوازن من الداخل" يأتي من صميم مرتكزات النظرية الليبرالية المنافسة للنظرية الواقعية، وأن هذه الإضافة تتكئ على النظرية الليبرالية من أجل

97 John J. Mearsheimer, "A Return to Offshore Balancing," *Newsweek*, 30/12/2008, accessed on 20/1/2019, at: https://bit.ly/2UOjcl5

98 John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt, "The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 4 (July 2016), pp. 71, 78.

99 Ibid., pp. 71-72.

100 Ibid., pp. 81-83.

إعطاء نفحة حياة مستجدة للنظرية الواقعية. ولكن يجدر التشديد على أن ما يبدو عليه الأمر من تماهٍ من خلال الاستعارة ليس سوى شكل مظهري لا يلحق الاختلاف المنهجي بين النظريتين. يتعلق مدخلنا في طرح هذا التعديل الجديد بالعدسة التي تنظر وتقيّم من خلالها الدول الأخرى ماهية الدولة المتربعة على قمة النظام الدولي أحادي القطبية، واستغلال هذه الماهية لاتباع المسار الأقل تكلفة من ناحية، والأكثر نجاعة لها في تحقيق أهدافها في مواجهة الدولة العظمى، من ناحية أخرى. ما يعنيه ذلك أن الآليات الداخلية لعمل النظام السياسي الديمقراطي للولايات المتحدة يمكن أن تكون المدخل الأسلم لدول أخرى، لتلافي المواجهة المفتوحة معها، والتي يمكن أن تكون مكلفة وغير ناجعة لهذه الدول في آن، والاستعاضة عن ذلك إما باستغلال مفاتيح النظام الأميركي ومفاعيله لإحداث التغيير الذي تتوخاه هذه الدول، وإما بالاحتمال والصبر عليها؛ توقعًا لحدوث هذا التغيير.

يجدر التنويه أن الموضوع المتعلق بنوعية النظام السياسي للدولة العظمى، وأثره في استمرارية قدرتها على التربع على قمة النظام الدولي، ليس موضوعًا جديدًا. فقد وردت حوله إشارات عدد من منظّري الواقعية، ولكن المثير للانتباه، وربما للدهشة أيضًا، أن تلك الإشارات بقيت مقتضبة ومفككة، ولم يلتقطها أحد حتى الآن ويحوّلها إلى إطار تفسيري ناظم لما يمكن أن يُكسبه التوازن الداخلي للدولة العظمى من مناعة أمام التحديات الواردة عليها من الدولة الأخرى.

في عام 2009، التقط روبرت جيرفز أهمية نوع النظام السياسي ومواصفات القيادة للنظام الأحادي القطبية. وقد أشار إلى أن العالم، ونظامه الدولي، كان سيختلف عمّا هو عليه الآن لو أن الولايات المتحدة هي التي انهارت وليس الاتحاد السوفياتي الذي اعتبره "دكتاتورية" كان تفردها سُينتج "كوارث" في السياسة الدولية[101]. أما جون أكنبري فقد كان سبقه في طرح أهمية تأثير المنظومة الليبرالية في ممارسة القوة[102]. فقد بيّن أن المؤسسات السياسية الأميركية "منفتحة، وشفافة، ومنظمة في إطار القانون"، وهذا يُسهّل على الآخرين توقع تصرفاتها، ويُقلّص من عنصر مفاجأتهم بقراراتها. ومن ثمّ تستطيع الدول الأخرى استنباط المواقف والتوجهات الأميركية، وبناء مواقفها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة تبعًا لذلك، مع توافر إمكانية التأثير الخارجي في السياسة الأميركية نظرًا إلى انفتاح النظام السياسي ولامركزية العملية السياسية في الولايات المتحدة[103]. وفي إشارة عابرة، ذكر ستيفن والت أن طبيعة النظام السياسي الأميركي تتيح لمجموعات المصالح إمكانية التأثير في صنع السياسات. وبالنتيجة، فإن نظامًا أحادي القطبية تقبع على قمته الولايات المتحدة لا بدّ أن يكون أكثر انفتاحًا أمام المؤثرات، واستجابة للضغوط التي يمكن أن تُمارس عليه من الخارج[104].

بالتقاط هذه الإشارات وتجميعها والإضافة إليها يمكن استخراج سياق يقوم على أساس أن التوازن الداخلي الذي يتمتع به النظام السياسي الأميركي يُشكّل عاملًا أساسيًا، ليس فقط في استقرار التفرد الأميركي الحالي على الساحة الدولية، وإنما أيضًا في اعتبار أن وضعية أحادية القطبية الأميركية هي حالة فريدة قد لا تتكرر في مستقبل النظام الدولي.

النظام السياسي الأميركي هو نظام ديمقراطي رئاسي؛ ومن ثمّ ينجم عن هذا ثلاث مواصفات مهمة لأحادية القطبية الدولية:

- أن هذا النظام يتشكّل من ثلاث سلطات، ليست فقط منفصلة بعضها عن بعض، وإنما متوازنة فيما بينها؛ ما يعني أن القرار السياسي مُفتّت بينها، ولكي يمرّ يجب أن يُجمّع، الأمر الذي يحتاج إلى توافقات، خصوصًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. هذا النظام المتوازن داخليًا، أفقيًا في العلاقة بين سلطاته الثلاث، وعموديًا في علاقة سلطاته بأطراف وأطياف مجتمعية متنوعة ومتعددة، مفتوح لتأثير وسائل الإعلام والرأي العام، والسياسة الداخلية تؤثر فيه، كما تؤكد المدرسة الليبرالية المنافسة للمدرسة الواقعية، على السياسة الخارجية. وهكذا، فإن المواقف الأميركية تجاه الدول الأخرى والقضايا الدولية تتأثر بمؤثرات داخلية لا سلطان لمركز القرار السياسي عليها. وهذا يعني أن النظام السياسي الأميركي مفتوح أمام التأثيرات الداخلية.
- أن هذا النظام ليس مفتوحًا فقط للتأثيرات الداخلية، وإنما هو عُرضة أيضًا للتأثيرات الخارجية. فمجموعات الضغط الداخلية والخارجية، على السواء، تستطيع السعي لتحقيق

101 Robert Jervis, "Unipolarity: A Structural Perspective," *World Politics*, vol. 61, no. 1, International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity (January 2009), pp. 204-205.

102 G. John Ikenberry, "Power and Liberal Order: America's Postwar World Order in Transition," *International Relations of the Asia-Pacific*, vol. 5, no. 2 (January 2005), pp. 133-152.

103 Ibid., p. 140.

104 Walt, "Alliances in a Unipolar World," p. 119.

مصالحها من خلال ممارسة الضغط المُشرّع والمنظم قانونيًا. من هذا المنطلق تستطيع الدول المختلفة، إن هي أرادت، أن تُمارس ضغوطها، وممارسة التأثير لتحقيق مصالحها من داخل "الشقوق" القانونية المسموح بها في النظام السياسي الأميركي، ولدرجة توظيف "وكـلاء" أميركيين للقيام بهذه المهمة، وإيجاد "لوبيات" لتحمل مصالحها وتحميها. هذا الانفتاح الذي يوفره التوازن الداخلي للنظام السياسي الأميركي من ناحية فعلية، والانطباع الذي يتركه عند الدول الأخرى، يمكن أن يكون لهما بالغ التأثير في كبح رغبتها في السعي لتحقيق التوازن الصلب مع الولايات المتحدة، وهو أمر مُكلف؛ لكونه يضع من يحاول ذلك في مواجهة مباشرة مع القوة العظمى في العالم. سيكون أسهل وأقل تكلفة على الدول المعنيّة أن تقوم عوضًا عن المواجهة بممارسة التأثير من خلال العمل من داخل النظام الأميركي نفسه لتغيير السياسات والمواقف الأميركية لصالحها.

- يتسم النظام السياسي الأميركي بكونه نظامًا رئاسيًا، والمدّة التي يقضيها الرئيس وإدارته محدودة ومحددة دستوريًا بفترتين على أقصى تقدير. معنى ذلك أن الرئيس لا يمكن أن يستمر في الحكم مدة تتعدى الثماني سنوات. هذه المحدودية الزمنية لها دور بالغ الأهمية في تشكيل الانطباع حول السياسة الأميركية عند الدول الأخرى، وبالتحديد في اتجاه أن السياسات الأميركية ليست بالضرورة ثابتة، وإنما هي عرضة للتحول المستمر المرتبط بتغيّر الرؤساء والإدارات. فإن كانت السياسات الأميركية تجاه دولة ما غير مواتية في عهد رئيس وإدارة مُعينيْن، فإن من الممكن أن يتغير ذلك في عهد رئيس وإدارة جديديْن. وبحساب التكلفة، يمكن بسهولة أن تجد الدول أن من الأجدى لها ألّا تواجه الولايات المتحدة ذات القوة الفائقة، بسبب سياسات رئيس بذاته، بل أن تنتظر حتى يُنهي فترته وتأتي إدارة جديدة قد تكون ذات سياسات مختلفة تأتي لمصلحتها. وعندما تستقي هذه الدول العبرة من دراسة التاريخ السياسي الأميركي الحديث، تجد أن تغيّر الإدارات الأميركية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية جلب دائمًا معه إمكانية حدوث تغيّر في التوجهات والسياسات. وهذا ما يمنح الدول المختلفة أملًا في تغير السياسة الأميركية، كل منها لمصلحته، ولا يدفعها للعمل مع الرئيس والإدارة الموجودين في الحكم حينئذٍ فقط، بل مع من يمكن أن يأتي بعد ذلك أيضًا لتغيير هذه السياسة.

لنأخذ في هذا السياق، مثلًا، إدارة الرئيس ترامب حاليًا، التي تمارس على دول عديدة، حليفة كانت أم منافسة، حملات ضغطٍ مفتوحة، خصوصًا فيما يتعلق مثلًا بتعديل ميزان التبادل التجاري لمصلحة الولايات المتحدة، وتحمّل الدول الأخرى نسبة إضافية من التكاليف المادية لاستمرار التحالفات التقليدية معها، والـخـروج من معاهدات ومواثيق دولية، والتحلل من التزام قواعد القانون الدولي ونواظمه وتقليص التعاون مع الدول الأخرى داخل الهيئات والمنظمات الدولية. السؤال الذي يحتاج إلى تفسير هو: لماذا لم تؤدِّ هذه السياسات ذات النزعة الهجومية - العدائية تجاه العديد من الدول، والتي تثير الاضطراب الشديد على صعيد العلاقات الدولية، إلى استنفار عند متلقيها، والاندفاع نحو تشكيل تحالف مضاد يواجه هذه الإدارة ويسعى لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة؟ قد يكمن الجواب، أو بعضٌ منه، في أن هذه الإدارة الأميركية ستكون عابرةً كغيرها من الإدارات، قد تذهب بعد انتهاء فترتها الأولى الممتدة أربع سنوات فقط، وقد تمتد لولاية ثانية فقط. بعدها قد تأتي إدارة جديدة بتوجهات وسياسات مختلفة. لذلك لا داعي لفتح مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة بسبب إدارة رئاسية مؤقتة.

ما يتسم به النظام السياسي الأمـيركي من وجود عوامل عديدة تعمل مجتمعةً لضمان سمة التوازن الداخلي لهذا النظام تعطي الآخرين خارجه، خصوصًا الدول الأخرى، الانطباع بتوافر الإمكانية لديهم بالتأثير في هذا النظام. فالسياسة الأميركية وصناعة السياسات ليست ثابتة، نهائية، وقطعية، بل متغيّرة تعمل وفق مبدأ تحرُّك "بندول" ساعة الحائط الذي يستمر في التأرجح يمينًا ويسارًا. هذا التأرجح، وإمكانية استغلاله للتأثير الخارجي، يمكن أن يعطي الدول الأخرى، حتى الكبرى منها، بديلًا أشدّ ملاءمةً من الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، والذهاب في اتجاه القطيعة معها. وقد يكون في هذه الميزة ما يطيل أمد تفرد الولايات المتحدة على قمة هرم نظام أحـادي القطبية، ولحين تضافر عوامل خارجية مختلفة تسمح لدولة كبرى أو لمجموعة دول بمواجهتها بصفة مباشرة في مسعى استعادة توازن القوى على الصعيد الدولي.

خاتمة

عالجت هذه الدراسة طبيعة المأزق الذي واجهته النظرية الواقعية عندما تفككت الكتلة الشرقية وانهار الاتحاد السوفياتي، مخلّفًا نظامًا دوليًا جديدًا، لم تكن هذه النظرية تتوقعه أو مؤهلة لتفسيره، ألا وهو نظام أحادي القطبية. بعد خلفية عالجت المرتكزات الأساسية للواقعية، بحثت هذه الدراسة في ردّ الفعل التقليدي الذي جاء سريعًا، بل متسرعًا، بعد انهيار ثنائية القطبية الدولية، وبشّر بضرورة العودة القريبة لتوازن القوى على الساحة الدولية، ويُسرها. وعندما لم يتحقق ذلك بالسرعة المتوقعة، بدأت النظرية الواقعية تتعرض لوابل من الانتقادات من مناوئيها، وحتى من داخل صفوفها، واعتُبرت في "ورطة"[105]؛ على نحو دفع عددًا من الواقعيين لتطوير منافذ تعديلية لمواءمة القدرة التفسيرية لنظريتهم مع طول بقاء أحادية القطبية الدولية. لهذا الغرض تم استعراض "توازن التهديد" و"التوازن الناعم" و"توازن المصالح" و"التوازن خارج المجال". وقد قمنا بإضافة تعديل جديد نعتقد أنه يُشكّل إضافة تفسيرية لاستمرارية أحادية القطبية، وهو "التوازن من الداخل".

> طرأ تغيّر جذري على النظام الدولي بعد انهيار ثنائية القطبية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتم توجيه العديد من الانتقادات إلى النظرية الواقعية، غير أن هذه النظرية تستمر في كونها إحدى أهم النظريات في مجال العلاقات الدولية

طرأ تغيّر جذري على النظام الدولي بعد انهيار ثنائية القطبية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتم توجيه العديد من الانتقادات إلى النظرية الواقعية من جرّاء ذلك، غير أن هذه النظرية تستمر في كونها إحدى أهم النظريات في مجال العلاقات الدولية. فقد تمتعت الواقعية بقدرة تفسيرية عالية لمجريات ما شهده العالم سابقًا من نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن ثم ثنائي القطبية. وهي الآن تشهد تطورات وتحولات داخلية عميقة، تفتح أمامها الآفاق لفهم مكنونات حالة أحادية القطبية الدولية، وتقديم التحليلات المُفسرة لاستمرارية هذه الأحادية.

لا تزال النظرية الواقعية مفعمة بالنشاط ومليئة بالحيوية، وسيستمر لها شأن كبير، وأثرٌ قوي في مجال دراسة السياسة والعلاقات الدولية.

105 Jeffrey W. Legro & Andrew Moravcsik, "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), p. 5.

المراجع

العربية

بيليس، جون وستيف سميث (محرران). **عولمة السياسة العالمية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

الجرباوي، علي. "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن". **سياسات عربية**. العدد 31 (آذار/ مارس 2018).

ليتل، ريتشارد. **توازن القوى في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي؛ دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

والت، ستيفن، **نهاية العصر الأميركي**. ترجمة وتعليق محمد العربي. سلسلة أوراق 4. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2012.

ونت، ألكسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**. ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي. الرياض: جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، 2006.

وولفورث، وليم. **استقرار عالم القطب الواحد**. سلسلة دراسات عالمية 36. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

الأجنبية

Brooks, Stephen G. & William C. Wohlforth. *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*. Princeton: Princeton University Press, 2008.

_____. *America Abroad: Why the Sole Superpower Should Not Pull Back from the World*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Brown, Michael E., Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.). *Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security*. Cambridge: MIT Press, 1995.

Donnelly, Jack. *Realism and International Relations*. Series Themes in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

_____. "The US–Chinese power shift and the end of the Pax Americana." *International Affairs*. vol. 94, no. 1 (2018).

Legro, Jeffrey W. & Andrew Moravcsik. "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*. vol. 24, no. 2 (Fall 1999).

Lieber Keir A. & Gerard Alexander. "Waiting for Balancing: Why the World is Not Pushing Back." *International Security*. vol. 30, no. 1 (Summer 2005).

Mearsheimer, John J. "The False Promise of International Institutions." *International Security*. vol. 19, no. 3 (Winter 1994/1995).

Mearsheimer, John J. & Stephen M. Walt. "The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy." *Foreign Affairs*. vol. 95, no. 4 (July 2016).

Pape, Robert A. "Soft Balancing Against the United States." *International Security*. vol. 30, no.1 (Summer 2005).

Paul, T.V. "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy." *International Security*. vol. 30, no.1 (Summer 2005).

Schweller, Randall L. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in." *International Security*. vol. 19, no. 1 (Summer 1994).

Schweller, Randall L. & Xiaoyu Pu. "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline." *International Security*. vol. 36, no. 1 (Summer 2011).

Walt, Stephen M. "Alliance Formation and the Balance of World Power." *International Security*. vol. 9, no. 4 (Spring 1985).

_____. *The Origins of Alliances*. Cornell Studies in Security Affairs. New York: Cornell University Press, 1987.

Gilpin, Robert. "The Richness of the Tradition of Political Realism." *International Organization*. vol. 38, no. 2 (Spring 1984).

Griffiths, Martin (ed.). *International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction*. London; New York: Routledge, 2007.

Ikenberry, G. John (ed.). *America Unrivaled: The Future of the Balance of Power*. Cornell Studies in Security Affairs. New York; London: Cornell University Press, 2002.

_____. "Power and liberal order: America's postwar world order in transition." *International Relations of the Asia-Pacific*. vol. 5, no. 2 (January 2005).

Jervis, Robert. "Unipolarity: A Structural Perspective." *World Politics*. vol. 61, no. 1. International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity (January 2009).

Krauthammer, Charles. "The Unipolar Moment." *Foreign Affairs*. vol. 70, no. 1. America and the World (1990/1991).

Layne, Christopher. "The Unipolar illusion: Why New Great Powers Will Rise." *International Security*. vol. 17, no. 4 (Spring 1993).

_____. "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy." *International Security*. vol. 22, no. 1 (Summer 1997).

_____. "Offshore Balancing Revisited." *Washington Quarterly*. vol. 25, no. 2 (Spring 2002).

_____. "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States Unipolar Moment." *International Security*. vol. 31, no. 2 (Fall 2006).

_____. "This Time it's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana." *International Studies Quarterly*. vol. 56, no. 1 (March 2012).

_____. "Structural Realism after the Cold War." *International Security*. vol. 25, no. 1 (Summer 2000).

Williams, Michael C. *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

_____. "The United States: Alone in the World." in: I. William Zartman (ed.). *Imbalance of Power: US Hegemony and International Order*. London: Lynne Rienner Publishers, 2009.

Wohlforth, William C. "The Stability of a Unipolar World." *International Security*. vol. 24, no. 1 (Summer 1999).

Wohlforth, William C. et al. "Testing Balance-of-Power Theory in World History." *European Journal of International Relations*. vol. 13, no. 2 (June 2007).

_____. "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia." *International Organization*. vol. 42, no. 2 (Spring 1988).

_____."International Relations: One World, Many Theories." no. 110. Special Edition: Frontiers of Knowledge (spring 1998).

_____. *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy*. New York: W. W. Norton & Company, 2006.

Waltz, Kenneth N. "Alliances in a Unipolar World." *World Politics*. vol. 61, no. 1 (January 2009).

_____. *Theory of International Politics*. Massachusetts; California; Amsterdam: Addison-Wesley, 1979.

_____."The Origins of War in Neorealist Theory." *The Journal of Interdisciplinary History*. vol. 18, no. 4 (Spring 1988).

غسان الكحلوت | Ghassan Elkahlout*

اللاجئون في الدول المستضيفة: تحديات وفرص، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن

Challenges and Opportunities for Refugees in Host Countries: Jordan as a Case Study

تسبّبت الحرب في سورية في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وقد كان للأردن نصيب في استقبال عدد كبير منهم، فأدى ذلك إلى استنزاف موارد الحكومة الأردنية، ما كان له تأثير كبير في المجتمع الأردني في النواحي كافة. تحلّل هذه الورقة أثر تدفق اللاجئين في الأردن، وتسلّط الضوء على كل من التحديات والفرص الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت المجتمع الأردني وتوافرت لديه مع وصول السوريين. تميل الورقة إلى الرأي القائل إن اللاجئين إن توافرت لهم الظروف يمكن أن يكونوا إضافة مهمة إلى البلدان المستضيفة، وأن يساهموا مساهمة إيجابية في ميادين شتى، منها الاقتصاد والتنمية.

كلمات مفتاحية: الأردن، سورية، اللاجئون السوريون، الدول المستضيفة.

The war in Syria caused many people to flee the country, a large proportion of which entered Jordan as refugees. This has depleted the resources of the Jordanian government, and significantly impacted upon Jordanian society in all respects. This paper analyses the impact of the influx of refugees into Jordan and highlights the humanitarian, economic and social challenges and opportunities their arrival presented to Jordanian society. The paper suggests that refugees can be an important addition to host countries, making a positive contribution to the economy and development.

Keywords: Jordan, Syria, Syrian Refugees, Host Countries.

* أستاذ دراسات العمل الإنساني، برنامج دراسات النزاع والعمل الإنساني، معهد الدوحة للدراسات العليا.

* Professor of Humanitarian Work Studies, Conflict Management and Humanitarian Action Program, Doha Institute for Graduate Studies.

مقدمة

مع اندلاع ثورات الربيع العربي، شهدت المنطقة موجات كبيرة من اللجوء والنزوح، حيث أضحى اللجوء من أهم المعضلات التي تواجه البلاد العربية في يومنا هذا، مع ملايين من السوريين والعراقيين والفلسطينيين واليمنيين والليبيين، وآخرين صاروا لاجئين أو نازحين أو هاربين ينتظرون فرصة لعبور البحر للهجرة. هناك انطباع متناقَل، هو أن اللجوء دائمًا ما يكون عبئًا على الدولة المستضيفة، فهو حِمل غير مخطط له على البنية التحتية والاقتصاد والموارد والخدمات. لكن هناك من يعتقد أن اللاجئين هبة للأوطان المستضيفة، إن حسُن استثمارها ساهمت في البناء الاقتصادي لهذه الدول.

بعد عقود طويلة من الاستقرار الزائف، سقطت سورية في براثن حرب مدمرة، مثبتةً أن تبعاتها لا تعرف حدود السيادة الوطنية؛ إذ تجاوزت آثار الحرب الجغرافيا السورية لتشمل كل الدول المجاورة. كان للأردن نصيب كبير من تداعياتها، وفي ذلك ألقى إمام الحضرة الهاشمية وقاضي قضاة الأردن، أحمد هليل، في كانون الأول/ ديسمبر 2016 خطبةً حذّر فيها من انهيار الأردن، موضحًا أن الأردنيين "ضاقت الأخطار حولهم واشتدت"[1]، حيث تراكمت الصعاب على الدولة ذات السياق المعقد جيوسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وتاريخيًا.

فرضت الحرب في سورية على الأردن تحدّيات متعددة المستويات، وضاعفت من معاناة الدولة في نواحٍ كثيرة، فقد أصبحت الحكومة تتحمّل نفقات أمنية وعسكرية متزايدة لمواجهة تهديدات الجماعات المسلحة. كما ضغط اللاجئون بشدة على قطاع الإسكان والمرافق والبنى التحتية، والخدمات، خصوصًا الكهرباء والماء والنفايات والصرف الصحي، وكان للتعليم والصحة أيضًا نصيب من هذه الضغوط، إضافة إلى التنافس العالي في سوق العمل بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين، فضلًا عن المكاسب الضائعة من جرّاء توقّف حركة المرور والتبادل التجاري بين الشمال الأردني والجنوب السوري. أضافت أعباء الأزمة حملًا على أحمال؛ وهذا ما دفع الملك الأردني، عبد الله الثاني، في لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إلى القول إن البلاد "وصلت إلى نقطة الغليان، وإنه عاجلًا أو آجلًا سوف ينهار السد"[2]. وعلى الرغم من هذا، هناك آراء تتبنّى وجهة النظر أن اللجوء السوري في الأردن كان مفيدًا له من نواحٍ متعددة أيضًا؛ فالسوريون ساهموا بـرؤوس أموالهم وعمالهم وخبراتهم وحِرفهم في تحفيز عجلة التنمية والتطوير. وبناءً عليه، تهدف هذه الورقة إلى اختبار إلى أي مدى كان أثر اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية إيجابيًا أو سلبيًا؟

للإجابة عن السؤال البحثي، زار الباحث شمال الأردن زيارات متكررة بين عامَي 2013 و2018، مستطلعًا آراء ممثلي المجتمع والبلديات، شملت ملاحظات مكثّفة ومقابلات ومناقشات غير رسمية قدّمت رؤى معمقة حول وجهات النظر لممثلي المجتمعات المحلية والسلطات البلدية. تمكّن الباحث من الوصول إلى المعلومات على نحو أيسر كونه استشاريًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين في المواطنين الأردنيين في بداية أزمة اللجوء السوري. اعتمد الباحث أيضًا على المصادر الثانوية، فأجرى مراجعة أدبية شملت عددًا من المقالات الأكاديمية والتقارير التقنية والإعلامية التي عالجت أزمة اللجوء السوري في الأردن.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور، يستعرض أولها الأدبيات التي ناقشت الفرص والتحديات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات المستضيفة للاجئين. ثم يقدّم ثانيها تاريخ الأردن مع اللجوء منذ نشأته بوصفه من أهم الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة. ويختتم ثالثها بتحليل الآثار السلبية للجوء السوري والفوائد التي تمكّن الأردن من حصدها منذ بداية الأزمة.

أولًا: اللجوء: فرص وتحديات: مراجعة أدبية

وفق إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يضطر يوميًا 44400 شخص إلى الفرار من ديارهم، لتبلغ أعداد النازحين اليوم 68.5 مليون شخص، منهم 40 مليون نازح داخليًا، و25.4 مليون لاجئ، و3.1 ملايين طالبو لجوء حول العالم، بنسبة واحد لكل ثلاثة عشر شخصًا، من هؤلاء 10 ملايين شخص بدون جنسية. 57 في المئة من اللاجئين يأتون من دول ثلاث، هي: سورية وأفغانستان وجنوب السودان. وتتصدر تركيا وباكستان وأوغندا ولبنان وإيران قائمة البلدان الأكثر استضافة للاجئين[3].

أما وصف اللاجئ، وفقًا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فيطلق على كل "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي

1 "قاضي قضاة الأردن يستقيل في أعقاب 'تحذيره' لحكام دول الخليج بخطبة الجمعة: 'أين هي أموالكم وثرواتكم؟'"، CNN بالعربية، 2017/1/22، شوهد في 2019/3/21، في: https://goo.gl/nDAp2h

2 "Syria Conflict: Jordanians 'at Boiling Point' over Refugees," BBC News, 2/2/2016, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMigf

3 "68.5 مليون نازح قسريًا حول العالم"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018/11/30، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMcz4

سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد"[4].

تقع مسؤولية حماية اللاجئين على الحكومات المستضيفة بصفة أساسية، خصوصًا الموقّعة منها اتفاق اللجوء عام 1951 وعددها 139 دولة. وعلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التزام قانوني بمراقبة تنفيذ الدول لبنود ذلك الاتفاق، أما الدول غير الموقّعة فإنها ملزمة بحماية اللاجئين وفقًا لمعايير الحماية الأساسية الواردة في القانون الدولي العام، تحديدًا مبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد أيضًا في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[5].

لا يوجد اتفاق بين الأدبيات حول تقييم أثر اللجوء في الدول المستضيفة، وفي حين يسعى بعض الباحثين لإثبات أن اللجوء يمثّل حافزًا لعجلة التنمية والتطوير والتنوع في بعض السياقات، فإن دي غروت أثبت أن اللجوء يعدّ معضلة يصعب على أغلب الدول تحمّل أعبائها[6]، وعادة ما يحكم ذلك تفاصيل خاصة بكل سياق، منها الموقع الجغرافي، والأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة قبل موجة اللجوء وأثناءها، وغيرها من الحيثيات. فالبديهي أننا لا نستطيع المقارنة بين الدول الغربية المتقدمة مع الدول النامية بمشاكلها البنيوية المزمنة والبيئة المؤسساتية الضعيفة. فالأولى تتميز بأن لديها مؤسسات راسخة لاستقبال المهاجرين مدعومة باقتصادات قوية ومجتمعات مستقرة فعالة، في حين تعاني الثانية أوجه قصور اقتصادية وسياسية وبيروقراطية شديدة[7]. على سبيل المثال، تستطيع دول مثل ألمانيا والسويد، مثلًا، أن تتحمّل استقبال أعداد من اللاجئين من دون أن تتكبد خسائر على المستوى الاقتصادي والديموغرافي والبيئي.

الراسخ في الأذهان أن اللاجئين يشكّلون عبئًا ثقيلًا على عاتق البلدان المستضيفة من ناحية التكاليف الاقتصادية والمالية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والبيئية. تتحمّل الدول تكاليف مالية مباشرة لتوفير نظام اللجوء والمأوى المؤقت، والرعاية والإعالة، وإعادة اللاجئين المرفوضة طلباتهم. كما تواجه المجتمعات المستضيفة أزمات اللجوء المزمن أو الطويل الأمد مثل الأفغان في باكستان والصوماليين في كينيا، فتكون العواقب وخيمة، بسبب البيئة الخصبة لتغذية عدم الاستقرار والتوترات وحتى الصراعات. من السهل تجنيد أعداد كبيرة من السكان المهملين والمحبطين، ما يهدد الوضع الاجتماعي والسياسي للبلد المستضيف والمنطقة. في بعض الأحيان، تتضخم هذه التوترات ويعززها القادة السياسيون الذين يتوقعون الاستفادة من موقف صارم تجاه القادمين غير المرغوب فيهم. تساهم الاختلافات الثقافية واللغوية للسكان المقيمين أو الممارسات الاجتماعية والثقافية الغريبة في خلق التوترات للقادمين الجدد[8].

يعتقد باحثون آخرون مثل ميستات وفيروميب أن اللاجئين يمكن أن يكون لهم أثر إيجابي في بلاد اللجوء[9]؛ بحيث يمكن للاجئين أن يساهموا اقتصاديًا في المجتمعات التي ترحّب بهم في نواحٍ عديدة: كعمال ورواد أعمال ودافعي ضرائب ومستهلكين ومستثمرين. على سبيل المثال سيرجي برين Sergey Brin، الذي وصل إلى الولايات المتحدة طفلًا لاجئًا من الاتحاد السوفياتي وشارك فيما بعد في تأسيس عملاق التكنولوجيا "غوغل"[10]، وأصبح لي كا شينغ الذي كان من بين الصينيين الذين لجؤوا إلى هونغ كونغ، التي كانت تديرها بريطانيا، بعد الثورة الشيوعية في عام 1949، أغنى رجل في آسيا[11]. كما يمكن أن تساعد جهود اللاجئين في خلق فرص العمل، ورفع إنتاجية العمال المحليين وأجورهم، ورفع عوائد رؤوس الأموال، وتحفيز التجارة والاستثمار، وتعزيز الابتكار. كما قد يساعد اللاجئون في المهن التي لا يقبل السكان المحليون إشغالها مثل الأعمال الحرفية وأعمال التنظيف ورعاية المسنين، والأعمال التي تتطلب مجهودًا بدنيًا شاقًا. من جهة أخرى، يقال إن استضافة اللاجئين تؤدي إلى زيادة حجم التمويل الدولي والمعونات الإنسانية والاقتصادية المقدمة لهذه الدولة، وهذا يعتبر فرصة لتعزيز قدرتها على جميع المستويات وتطوير البنية التحتية، وإطلاق مشاريع جديدة من شأنها المساهمة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر ... إلخ، وهكذا يستفيد المواطنون المحليون واللاجئون على حد سواء[12].

4 "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMcAa

5 المرجع نفسه.

6 Olaf J. De Groot, "The Spillover Effects of Conflict on Economic Growth in Neighbouring Countries in Africa," *Defence and Peace Economics*, vol. 21, no. 2 (April 2010), pp. 149-164.

7 Idean Salehyan, "The Externalities of Civil Strife: Refugees as A Source of International Conflict," *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 4 (October 2008), pp. 787-801.

8 Margarita Puerto Gomez, Asger Christensen & Yonatan Yehdego Araya, "The Impacts of Refugees on Neighboring Countries: A Development Challenge," World Bank (July 2011), accessed on 21/3/2109, at: https://bit.ly/1YiJsR9

9 Jean-François Maystadt & Philip Verwimp, "Winners and Losers among a Refugee-hosting Population," *Economic Development and Cultural Change*, vol. 62, no. 4 (July 2014), pp. 769-809.

10 Philippe LeGrain, "Welcoming Refugees Makes Good Economic Sense, too," International Trade Centre, *International Trade Forum*, no. 3 (2016), p. 22.

11 Anthony B. Chan, "Creating Wealth in Twenty-first Century China: Li Ka-shing and his Progenies," *Asian Affairs: An American Review*, vol. 34, no. 4 (Winter 2008), pp. 193-209.

12 انظر: عمر ضاحي، "أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية"، **نشرة الهجرة القسرية**، العدد 47 (أيلول/ سبتمبر 2014)، ص 11.

أوضحت إحدى دراسات الأمم المتحدة أن الآثار الإيجابية لاستضافة اللاجئين السوريين في لبنان كانت حاضرة، فمقابل كل دولار ينفق على الاستجابة الإنسانية للاجئين السوريين، يضاف نصف دولار آخر إلى الاقتصاد اللبناني من خلال الآثار المضاعفة. وعلى هذا النحو، يؤدي إنفاق نحو 800 مليون دولار سنويًا على اللاجئين إلى تأثير إيجابي إجمالي قدره 1.2 مليار دولار. وتشير الدراسة إلى أن المساعدات الإنسانية تضيف 1.3 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللبناني سنويًا[13]. وقد ساهمت استضافة اللاجئين السوريين في تشغيل المنظمات الإنسانية، إذ كانت قبل اندلاع الحرب في عام 2011 لا تضمّ سوى عدد قليل من الموظفين، فأصبحت تضمّ مئات الموظفين وتوفّر فرص عمل للبنانيين، إضافة إلى زيادة التمويل النقدي في صورة مساعدات غذائية، ما خلق فرصًا تجارية للشركات المحلية. وبهذا نما الاقتصاد اللبناني بنحو 2 في المئة في عام 2014 مقارنة بـ 0.9 في المئة في عام 2013. إذًا، نستطيع القول إن اللجوء ليس كله شرًا كما يعتقد البعض؛ فهو قد يكون الضارة النافعة للبلد المستضيف.

ثانيًا: الأردن: محطة تاريخية للجوء

تاريخيًا، أدى العديد من حركات الهجرة من الأردن وإليها وعبرها دورًا رئيسًا في تشكيل الهيكل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي للدولة[14]، ويعزى ذلك إلى وجود الأردن في تقاطع طرق بين منطقتين رئيستين من مناطق عدم الاستقرار والنزاعات الطويلة، جعلها وجهةً للعديد من موجات الهجرة القسرية من فلسطين ولبنان والعراق وأخيرًا من سورية[15]. تأثر الأردن بكل الحروب التي خاضها العرب مع الكيان الصهيوني، وكذلك أدت الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب الأهلية في لبنان، والغزو العراقي للكويت، والحرب الأميركية على العراق، وثورات الربيع العربي إلى موجات تهجير كبيرة للاجئين إلى الأردن. إضافةً إلى ذلك، فإن الأردن يؤوي لاجئين من الصومال والسودان وليبيا واليمن.

أدى الرعب الواقع في سورية والتدهور الحادث في الوضع الإنساني فيها إلى هروب الملايين من السوريين واللجوء إلى الدول المجاورة. استقبل الأردن عددًا كبيرًا من اللاجئين، مثله في ذلك تركيا ولبنان ومصر والعراق. يقدّر عدد السكان في الأردن بنحو 10 ملايين نسمة، يزيد عدد اللاجئين والمقيمين على 2.9 مليون، بنسبة واحد لكل شخصين ونصف. يشكل غير الأردنيين ثلث السكان، أغلبهم لاجئون، العراقيون 129349، واليمنيون 30791، والليبيون 22429، والمصريون الوافدون 636270، بينما تجاوز السوريون 1247296[16]، في حين يقارب عدد الفلسطينيين المسجلين في الأونروا 2.1 مليون لاجئ[17]. وعليه، يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنةً بعدد المواطنين، وخامس أكبر عدد من اللاجئين من حيث القيمة المطلقة[18].

> أدى العديد من حركات الهجرة من الأردن وإليها وعبرها دورًا رئيسًا في تشكيل الهيكل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي للدولة، ويعزى ذلك إلى وجود الأردن في تقاطع طرق بين منطقتين رئيستين من مناطق عدم الاستقرار والنزاعات الطويلة، جعلها وجهةً للعديد من موجات الهجرة القسرية من فلسطين ولبنان والعراق وأخيرًا من سورية

أما اللاجئون السوريون فيستقر أغلبهم في شمال الأردن، ويعود ذلك إلى حقيقة أن عددًا كبيرًا من السكان في تلك المنطقة لهم صلات قرابة وزيجات متبادلة مع أبناء الجنوب السوري، بالأخص منطقة "وادي حوران" التي تمتد بين البلدين. هذا إلى جانب حركة التجارة القوية والسفر المستمر بين البلدين عبر الحدود في تلك المنطقة. يتركز أغلب اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية، إذ 20 في المئة فقط منهم يقيمون في المخيمات؛ وأغلبهم من سكان مخيم الزعتري للاجئين البالغ عددهم 80 ألف لاجئ[19]. وطبقًا للأرقام

13 Shereen Hamadeh, "A Critical Analysis of the Syrian Refugee Education Policies in Lebanon Using a Policy Analysis Framework," *Journal of Education Policy*, vol. 34, no. 3 (September 2018), pp. 1-20.

14 "Jordan: The Demographic-economic Framework of Migration: The Legal Framework of Migration: The Socio-political Framework of Migration," European University Institute & Migration Policy Centre (June 2013), accessed on 21/3/2109, at: http://bit.do/eMdLd

15 Ibid.

16 دائرة الإحصاء العامة الأردنية، **الإسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة (2015-2050)**، (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/2HApcvi

17 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "أين نعمل"، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMijU

18 ألكساندرا فرانسيس، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (تموز/ يوليو 2015)، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/2HToh8m

19 آمال محمد الزغلول ولبنى مخلد العضايلة، "المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري: دراسة ميدانية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني: "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 142.

الصادرة عن دائرة الإحصاء الأردني، فإن توزيع السوريين المقيمين في الأردن كما يلي: 435578 يعيشون في العاصمة الأردنية عمان، 343479 في إربد، 207903 في المفرق، 175280 في الزرقاء، ويتوزع باقي اللاجئين على بقية المحافظات الأخرى، مع ملاحظة ارتفاع عدد السكان في بعض المحافظات بنسبة 30 في المئة خلال السنوات القليلة الماضية[20]. ومن الجدير بالذكر أنه دائمًا ما تشوب الأرقام العديد من الإشكاليات من ناحية دقتها، في حين يعتبر تضارب الأرقام محطّ نزاع بين الدوائر الحكومية والمنظمات والوكالات الدولية. قد يفسَّر هذا التضارب برغبة الحكومة الأردنية في تعظيم الأرقام للحصول على مساعدات دولية، وربما كان للجوء غير الرسمي والمسجل دور في ذلك الفرق؛ فعدد المسجلين لدى وكالات الأمم المتحدة يقارب 630 ألف لاجئ، بينما ضعف الرقم، أي ما يزيد على 1.2 مليون، موجود على الأراضي الأردنية[21].

ثالثًا: اللجوء السوري في الأردن: الفوائد والتكاليف

1. تكاليف اللجوء السوري على الأردن

خلال زيارات متكررة قام بها الباحث إلى شمال الأردن بين عامَي 2013 و2018، استطلع فيها آراء ممثلي المجتمع والبلديات، وشكاوى المواطنين أنفسهم الذين حمّلوا اللاجئين السوريين أسباب الأزمة، بما يوحي أنها أزمة اللجوء الأكثر مشقةً على عاتق الأردن. وقد أقرت مجلة "إيكونوميست"[22] فعلًا هذه الشكاوى، معللة أن التدفق الكبير للاجئين من سورية فاقم الصراع على أماكن العمل والموارد. ويمكن أن نصنف أسباب الضيق التي وصفها الأردنيون بأنها كثيرة شاملة مجالات عدة، كما يلي:

أ. أزمة السكن

باتت أزمة السكن تمثّل مشكلة كبيرة في الأردن نتيجة التضخم الشديد الحاصل في أسعار الإيجارات مع حدوث انخفاض مماثل في مدى توافر المساكن، بسبب الطلب المتزايد للسوريين الذين شغلوا المساكن الفارغة بسرعة، ما أدى إلى حدوث تضخّم في أسعار الإيجارات بنسبة وصلت إلى أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب. في بعض المناطق، عادت الأسر الأردنية إلى قراها الأصلية، أو تجمّعت في مساكن واحدة من أجل تأجير منازلها للاستفادة من الإيجارات المرتفعة[23]. ويقول الأردنيون إن العائلات السورية غالبًا ما تتجمع معًا وتستأجر المسكن نفسه، حيث تقوم تلك الأسر بتجميع مواردها معًا للمساعدة في دفع الإيجارات، ما يساعدهم على التمكن من دفع الإيجارات الغالية. وفي حين أن السوريين يتلقّون الدعم من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني الدولية، يشتكي الأردنيون من أنهم اضطروا إلى الخروج من أسواق الإسكان بسبب ارتفاع الأسعار[24]. فعلى سبيل المثال، العديد من الرجال الأردنيين، في الكثير من الحالات، لا يمكنهم تحمّل ثمن تأجير أو شراء المساكن، ما يؤدي إلى تأخير سن الزواج أو الحيلولة دون حدوث ذلك. وإضافةً إلى ذلك، فإن أسعار الإيجارات المتزايدة للعقارات الحالية تجبر العائلات على تحويل جزء كبير من دخلها الشهري للوفاء بمتطلبات السكن[25]. وهذا الارتفاع في أسعار الإيجار، لم يصاحبه وفرة في الرزق أو زيادة في فرص العمل.

ب. وقف التبادل التجاري

ضربت الحرب التجارة البينية في مقتل بسبب إغلاق الحدود ومسارات التجارة. وقد أثر ذلك في مختلف قطاعات الاقتصاد في الشمال الأردني، على وجه الخصوص القطاع غير الرسمي وقطاع النقل[26]. ومن المعروف أن التجارة المتداولة بين سورية والأردن كانت تتركز في شمال الأردن، والتي يمكن القول إنها المنطقة الأكثر تأثرًا بالحرب في سورية. وتشير التقديرات إلى أن 80 في المئة من مكونات هذه المدن، والتي كانت تشارك في التجارة بين الدولتين قد تعرضت للانهيار بفعل الأزمة. ومع ارتفاع معدلات البطالة بالفعل في المناطق الريفية، خصوصًا بين النساء (بما يصل إلى 23.3 في المئة)[27]، ونقص فرص العمل، تصبح المشكلة الاقتصادية أشد حدة.

---

20 "الإسقاطات السكانية".

21 "Jordan Census Counts 1.2 Million Syrians," *Voice of America*, 31/1/2016, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMdML

22 "Jordan: At Boiling Point: The Country is Stable, but it will not be Easy to Keep it that Way," *The Economist*, 6/2/2016, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMeXf

23 Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan & United Nations, "Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan," UNDP (November 2013), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMeXF

24 Maira Seeley, "Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities," Generations for Peace Institute, *Programme Research*, no. 25, (May-December 2015), pp. 4-104.

25 "Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities: Preliminary Impact Assessment," REACH Initiative (January 2014), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMeZt

26 "Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan," Mercy Corps (October 2012), accessed on 21/3/2019, at:http://bit.do/eMeZD

27 **التقرير السنوي لعام 2015** (عمّان: وزارة العمل، 2015)، ص 33-36، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMfSP

ج. انخفاض الحد الأدنى للأجور

اعتاد الأردنيون أيضًا الشكوى من أن العمال السوريين يقبلون أجورًا أقل من المستوى السائد في السوق، خاصةً في قطاعات الزراعة والبناء والمبيعات/ التجزئة والخدمات الغذائية[28]. يشير سفاين إريك ستيف وسولفيه هيلسوند إلى التغيير الحادث في المهن الصناعية بين الأردنيين، والمتمثل بأن قرابة 30 في المئة من العاملين الذين يعملون في مجال البناء والزراعة قبل الحرب مباشرة في سورية لم يعودوا يعملون في هذه المجالات اليوم، في حين أن النسب المقابلة لذلك في كل المجالات الصناعية الأخرى تراوح بين 0 و20 في المئة. وإضافةً إلى ذلك، فإن حصة الرجال الأردنيين من الفئة العاملة والعاملين في مجال البناء انخفضت من 9 إلى 7 في المئة من آذار/ مارس 2011 إلى آذار/ مارس 2014، وفي تلك الفئة، فإن الانخفاض الرئيس يظهر في الفئة العمرية 15-25 عامًا، وهناك زيادة في النسبة الإجمالية من العاملين من اللاجئين السوريين في مجال البناء، ويوضح ذلك أن الأردنيين يخرجون من صناعة البناء لصالح اللاجئين السوريين. كما يضيفان أن هناك مؤشرات منافسة مشابهة مع الأردنيين تظهر في مجالي البيع بالجملة والبيع بالتجزئة، ويقولان إن نسبة 23 في المئة من العاملين من اللاجئين السوريين خارج المعسكرات قد عثروا على أعمال لهم[29].

د. تدهور القطاع الزراعي والحيواني

امتد تأثير الأزمة السورية إلى فلاحي الأردن والعاملين في قطاع الزراعة، والذي مثّل نحو 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للأردن[30]. اعتادت المدن والقرى الحدودية الاستفادة من البذور والأسمدة والمبيدات وعلف الحيوانات التي كانت تدعمها الحكومة السورية عبر التجارة أو التهريب عبر الحدود، وهذا لم يعد متاحًا الآن، فارتفعت تكلفة الإنتاج على المزارع الأردني. وقد تكبّد القطاع الزراعي الأردني خسائر تصل إلى 280 مليون دولار، نتيجة انخفاض الصادرات الزراعية بنحو 50 في المئة منذ اندلاع الحرب في سورية[31]. امتد الأثر إلى قطاع الإنتاج الحيواني، حيث تسبب النقص في منتجات تربية الدواجن الرخيصة التي اعتاد الأردنيون استيرادها من سورية بثمن رخيص، إضافةً إلى زيادة أسعار علف الحيوانات وزيادة الأمراض المنقولة عبر الحيوانات بسبب الرقابة على الحدود، إلى ارتفاع أسعار الدجاج والبيض عدة مرات خلال السنوات الماضية[32]. لم يكن هذا القطاع استثناءً، فعمال الزراعة الأردنيون يشتكون من أن وجود التنافس مع اللاجئين السوريين الراغبين في العمل في قطاع الزراعة أدى إلى تقليل أجورهم عما كانت عليه في السابق[33].

ه. ضعف الخدمات الحكومية وأثره في خطاب الكراهية تجاه السوريين

عبّر الأردنيون الذين قابلهم الباحث عن تذمّرهم من التدهور الحاصل في الخدمات البلدية والحكومية، على رأسها الصحة والتعليم، ونقص المياه وارتفاع أسعار الطاقة من كهرباء ووقود ارتفاعًا غير مبرر، أدى ذلك بدوره إلى توتر دائم بين الأسر الأردنية والسورية، والذي يتجلى في الصدامات المتكررة في المدارس بين التلاميذ من كلا البلدين، حيث أصبحت المدارس، على وجه الخصوص، من النقاط الساخنة بين الطلاب السوريين والأردنيين[34]، فأكثر من نصف اللاجئين السوريين في الأردن أقل من 18 عامًا، ما يؤدي إلى زيادة الضغط بشدة على القدرات التعليمية في الدولة[35].

ومع زيادة الازدحام في المدارس العامة بدرجة متفاقمة، اعتاد الأردنيون الشكوى من تقصير أوقات الحصص وزيادة عدد الطلاب في كل فصل، إضافة إلى جعل المدارس تعمل على فترتين. ويقال إن أولياء الأمور السوريين سحبوا أطفالهم من المدارس بسبب مخاوف من تعرضهم للتحرش أو الهجوم[36]. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن "61% من الأردنيين و44% من السوريين قالوا إن الوصول إلى التعليم كان سببًا في التوتر في المجتمعات التي يقيمون بها، وإن الفصول المختلطة وسوء الإدارة لخدمات التعليم والازدحام الشديد في الفصول والعنف في المدارس كانت أسبابًا أضافت المزيد إلى

28 Philip Haunschild, "Examining Their Impact on the Refugee Crisis in Jordan," Values and capitalism, *Special Economic Zones* (2017), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.ly/2Jhq4pl

29 Svein Erik Stave & Solveig Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market: Findings from the Governorates of Amman, Irbid and Mafraq* (Geneva: ILO, 2015).

30 "الأردن - الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة"، Trading Economics، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMggT

31 "القطاع الزراعي الأردني يخسر 280 مليون دولار"، **رأي اليوم**، 2014/7/24، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMgij

32 Paul Cochrane, "Syria Crisis Hits Jordanian Meat Market," *Global Meat News*, 23/11/2015, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgj4

33 Salem Ajluni & Mary Kawar, "The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Market in Jordan: a Preliminary Analysis," International Labour Organization (2014), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgmZ

34 "Seeking Stability: Evidence on Strategies for Reducing the Risk of Conflict in Northern Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees," Mercy Corps (2014), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMhTA

35 "Syria Regional Refugee Response," UNHCR (2017), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMhTV

36 فرانسيس.

التوترات"[37]. في عام 2014، أعلنت وزارة التعليم عن الحاجة إلى بناء 72 مدرسة إضافية لدعم اللاجئين[38].

وعلى صعيد آخر يقول الأردنيون الذين قابلهم الباحث إن المشكلات التي يواجهونها في قطاع المياه تتمثل بزيادة الطلب، بسبب قدوم اللاجئين السوريين، وقِدم شبكة توزيع المياه وتهالكها، ما يزيد مستوى الفاقد من المياه وعدم كفاية المياه التي يتم توفيرها، مرة كل أسبوع ولعدة ساعات فقط، حيث يتم تدوير توصيل المياه بحسب المناطق والمجاورات. إضافةً إلى حالات العجز المتكررة في المياه وضعف ضغط المياه، ما يؤدي إلى الحاجة إلى شراء المضخات وتركيبها، والتي بدورها ينتج منها زيادة التكلفة على المجتمعات الفقيرة وزيادة الأسعار في فواتير الكهرباء، إضافةً إلى تدهور الجودة وكون المياه مالحة وتحتوي على الطين في الكثير من الحالات[39]. وتفرض الزيادة المفاجئة في الطلب الناجم عن الأسر المنخفضة الدخل في الأردن، والتي تعاني مسبقًا ضعفًا في مواردها، تحدّيًا على القائمين على التخطيط لشبكات الطاقة، خصوصًا في قطاعي الطاقة والمياه، كما أنها تزيد من قيمة فاتورة الدعم التي تدفعها الحكومة[40]. وهناك دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشارت إلى أن التأثير في قطاع النفايات الصلبة يمكن ملاحظته في زيادة الأطنان من النفايات وعدم كفاية المركبات والحاويات أو تلفها، وعدم كفاية عدد العاملين (بسبب مشكلات تتعلق بسوء الأداء والالتزام بالعمل)، وقد أدى ذلك إلى زيادة التلوث وانتشار مظاهر التردي في البيئة[41].

أدت المنظمات غير الحكومية الدولية والأردنية دورًا سلبيًا في تجذير الشعور بعدم الأمان. فقد أدت الممارسات التي تقوم بها هذه المنظمات إلى تحوّل اجتماعي اقتصادي قوي في شمال الأردن. وباستثناء عدد قليل من المستفيدين المحليين، فإن العديد من الأردنيين تم تهميشهم. كما زادت برامج العمل الإنساني المخصصة للسوريين من الإحباط بين المواطنين الأردنيين، الذين يرون أن توزيع الخدمات والمعونات لا يكون بالتساوي بين السوريين والسكان المحليين[42]؛ إذ إن ما نسبته 84 في المئة من الأردنيين يرون أن المعونة المالية تفضّل السوريين[43]. وقد خصّصت المنظمات الدولية والأردنية موارد ضخمة لمساعدة اللاجئين على حساب المجتمعات المضيفة. ويرى الأردنيون أن المعونات لم يتم توزيعها توزيعًا متساويًا، ويقولون إن منظمات المعونة الدولية والمحلية تتجاهل احتياجات المجتمع الأردني.

يلوم فقراءُ الأردنيين السوريين باعتبارهم السبب في تحويل الانتباه والموارد المخصصة للمعونات، بحيث لا يكون في إمكانهم الحصول عليها، بما في ذلك الأموال والغذاء والملابس للأطفال والمدافئ في فصل الشتاء. ويقولون إن تلك المنظمات المحلية التي اعتادت توفير المساعدة لهم كانت تقول لهم بصفة عامة إنهم يقومون الآن بخدمة السوريين[44]. إن الأشياء تتحول إلى الأسوأ منذ أن قلّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وهما أكبر موفرين للمعونات في الأردن، من نشاطاتهما في عام 2015، وقد أدى تقليل المدفوعات إلى سوء حالة توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة بدرجة كبيرة[45]، خصوصًا في مجالات التعليم والصحة وسبل العيش والمياه وغيرها من مجالات ما زالت تعاني إلى يومنا هذا[46].

و. تكاليف مالية إضافية على الحكومة

وضع وجود السوريين أعباء شديدة وهائلة على الحكومات الأردنية التي أبدت إحباطها تجاه تحمّل تكلفة معيشة اللاجئين، عندما أشار الملك عبد الله الثاني إلى أن الدولة تستضيف لاجئًا واحدًا مقابل 5 أفراد من مواطنيها، وأشار إلى "إننا ننفق ربع ميزانيتنا القومية في التكاليف المتعلقة باللاجئين"[47]. قدّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني التكلفة الناجمة عن دعم إمدادات المياه والكهرباء بأن كل لاجئ سوري في الأردن يكلّف الحكومة 3000 دولار كل سنة[48].

37 Shelly Culbertson & Louay Constant, *Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan*, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015), p. 16, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgqz

38 Ibid.

39 Laurence Hamai et al., "Integrated Assessment of Syrian Refugees in Host Communities: Emergency Food Security and Livelihoods; Water, Sanitation and Hygiene; Protection," OXFAM (March 2013), pp. 9-11, accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/2HJYyPX

40 Glada Lahn, Owen Grafham & Adel Elsayed Sparr, "Refugees and Energy Resilience in Jordan," Chatham House (April 2016), accessed on 21/3/2019, at: https://goo.gl/mMVEWq

41 "Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities," UNDP, *Municipal Needs Assessment Report* (2014), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgoA

42 فرانسيس.

43 المرجع نفسه.

44 "Analysis of Host Community-Refugee."

45 Orla Guerin, "Aid Cuts Driving Jordan's Syrian Refugees to Risk all," BBC News, 11/9/2015, accessed on 21/3/2019, at: https://bbc.in/2ulMj4b

46 Jay A. Bowman, Jennifer Compton & Colette Salemi, "Services for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan: Forced Displacement, Foreign Aid, and Vulnerability," The Economic Research Forum, *Working Paper Series*, no. 1188 (April 2018), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgt9

47 "Leaders Summit on Refugees," UN Web TV, 20/9/2016, min. 33:30, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgum

48 Taylor Luck, "In Jordan, Tensions Rise Between Syrian Refugees and Host Community," *The Washington Post*, 21/4/2013, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgyR

وتشير وزارة الصحة الأردنية إلى أنها تنفق نصف ميزانيتها السنوية على الرعاية الصحية للسوريين فقط، وأنها تحتاج إلى نحو 350 مليون دولار تمويلًا إضافيًا من أجل الحفاظ على استدامة نظام الرعاية الصحية العامة في الدولة[49]. وتضع الكيانات الحكومية الأخرى في الدولة تقديرات ومؤشرات مختلفة، بما يعني أن كل لاجئ يكلّف الحكومة الأردنية 3750 دولارًا (2500 دينار أردني) لاستضافته كل عام[50]. وهناك رأي آخر يقول إن الأزمة تكلّف الأردن أكثر من 2.5 مليار دولار كل عام، وهذا الرقم يعادل 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، أو ربع الإيرادات السنوية للحكومة[51]. وفي ظل هذا الموقف، تواجه الحكومات الأردنية صعوبة بالغة في مواصلة توفير خدمات الرعاية للسوريين، إذ إن قدرًا كبيرًا من ميزانية الدولة في الأردن المخصصة لمجالات التنمية والخدمات يتم توجيهها في الفترة الراهنة إلى مساعدة اللاجئين، ونتيجة لذلك، يشعر الأردن بالضغط الشديد الواقع على موارده.

ز. الخطر الأمني

لم تقتصر تداعيات الأزمة السورية على أثر اللاجئين، بل تعدّتها إلى تنامي الخطر الأمني. يشترك الأردن مع سورية في الحدود على طول 375 كلم[52]. ودخل إلى الأردن عبر هذه الحدود العديد من اللاجئين السوريين محمّلين بالأسلحة فارين من جحيم الحرب. ويضاف إلى ذلك، أن التزام الأردن تجاه التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سورية يؤدي إلى زيادة المخاوف من تعرّض البلاد لهجماته ومن الإرهاب الذي ينمو في الداخل؛ فقد زادت الجماعات الإسلامية في الأردن من حيث الأعداد وتحوّلت لتصبح أشد عنفًا. ويشير تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي من أوائل عام 2015 إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الجهادية الأخرى لديه ما بين 5 إلى 15 ألفًا من الأنصار الأردنيين، وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الأردنيين الذين يوالون معتقدات سلفية جهادية قد عبروا إلى سورية للانضمام إلى فصائل المتمردين[53]. يقرّ الملك الأردني عبد الله الثاني بوجود هذه المخاوف الأمنية، فصرح مرةً قائلًا: "إن حركة طالبان الجديدة، التي سيتعيّن علينا التعامل معها، سوف تكون هذه المرة في سورية. حتى في حالة اعتلاء حكومات أفضل للسلطة في دمشق، فسيظل لزامًا علينا أن نُبقي على حدودنا آمنة طوال عامين أو ثلاثة أعوام كي لا نسمح لهم بالتسلل إلى أراضينا"[54]. ويقدّر المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي أن هناك 1500 مواطن أردني يقاتلون في سورية والعراق. وتشير سبيكهارد إلى أن عدد الجهاديين الأردنيين بلغ 315 من مقاتلي داعش وهو رقم عالٍ مقارنة بعدد السكان في الأردن[55]، إذ يُعد الأردن من الدول التي تسهم بدرجة رئيسة في صفوف مقاتلي "داعش" من حيث النسبة لكل فرد. وينحدر هؤلاء الجهاديون من مناطق محرومة اقتصاديًا مثل معان والزرقاء وإربد[56]. وأشارت بعض التقارير الإخبارية الصادرة مؤخرًا إلى أن الأردن بدأ في اتخاذ إجراءات تحسبًا لأي سيناريوهات قد يقدم عليها تنظيم الدولة، حيث زاد الأردن المدرعات العسكرية على الضفة الأردنية لنهر اليرموك، ما يوحي باستعدادية الجيش لأي طارئ.

2. فوائد اللجوء السوري وفرصه للأردن

كما عرف الأردن مصاعب ناتجة من أزمات اللجوء، لمس أيضًا محاسنه. ساهم اللاجئون الفلسطينيون تاريخيًا في إعمار الأردن، وشكّلوا "العمود الفقري للقطاع الخاص الأردني، وساهموا في تحفيز الاقتصاد. ووفّر اللجوء العراقي للأردن بعد 2003 حجمًا هائلًا من الاستثمار الأجنبي العراقي للأردن، دعم انتعاشه الاقتصادي حينها واستمر سنوات بعد 2003"[57]. والأمر نفسه قد ينطبق على اللاجئين السوريين.

عادة ما تُذكر المصاعب التي أوجدها اللجوء السوري على المملكة، بينما تتعرض سردية فوائد اللجوء السوري لكثير من نقد المراقبين وتشكيكهم. لكن الأداء الاقتصادي الأردني لم يكن سيئًا في سنوات أزمة اللاجئين السوريين؛ فالأردن تعوّد أن يعيش في ظل مشكلاته

49 "Jordan Says Health Services Overstretched to Capacity, Seeks Urgent Support," World Health Organization, 16/6/2013, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgwz

50 "The Economic Effects of War and Peace," World Bank, *MENA Quarterly Economic Brief*, no. 6 (January 2016), p. 15, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgwa

51 Ibid.

52 سفيان توفيق، "الرؤية الأردنية للأزمة السورية"، **مجلة البيان**، 2018/3/1، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMgxH

53 Mona Alami, "The New Generation of Jordanian Jihadi Fighters," Carnegie Endowment for International Peace, *Sada* (February 18, 2014), accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgw6

54 Christopher Dickey, "Jordan's King Abdullah: 'The New Taliban Are in Syria'," *The Daily Best*, 25/1/2013, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMgxn

55 Anne Speckhard, "The Jihad in Jordan: Drivers of Radicalization into Violent Extremism in Jordan," International Center for the Study of Violent Extremism, *ICSVE Research Reports*, 25/3/2017, accessed on 21/3/2019, at: http://bit.do/eMiea

56 Ibid.

57 "تقرير أردني يتحدث عن أهمية الاستفادة من الوجود السوري وتحويل اللاجئين لمنتجين 'على غرار الفلسطينيين'.. وأرقام صادمة: 99% من السوريين في الأردن يعملون في قطاعات غير منظمة"، **رأي اليوم**، 2015/9/6، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMgz4

الاقتصادية المزمنة. تؤكد بيانات وزارة المالية الأردنية الانطباع بأن الاقتصاد ليس في أفضل حالاته متمثلًا في ارتفاع الدين العام وعجز الموازنة وتباطؤ معدلات النمو وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ الأولويات التنموية[58].

أ. تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

هناك بعض المؤشرات الإيجابية، فالأردن سجّل ارتفاعًا مطّردًا منذ عام 2011، حين كان الناتج القومي الإجمالي يقارب 29 مليار دولار، وصل إلى أعلى مستوياته عام 2018؛ قرابة 40 مليار دولار[59]. وشهد العجز في الأردن منذ بداية اللجوء السوري تحسنًا مطّردًا منذ عام 2012، عندما سجل 12.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض معدل العجز بعد ذلك ليصل إلى 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ازدياد المساعدات الخارجية المرتبطة بتوظيف أزمة اللاجئين[60]، فالمساعدات المالية الكبيرة التي قدّمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الأردن في السنوات الماضية لم تكن أمرًا محدود التأثير. وفي عام 2016، تصدّرت المملكة الأردنية الهاشمية قائمة الدول العربية المتلقية للمساعدات الأميركية[61]. زادت المساعدات الدولية إلى الأردن، ففي عام 2018 فقط كان نصيب الأردن من المساعدات 1.09 مليار دولار أميركي، تنوعت مصادرها بين منح اعتيادية وهي تأتي من داعمين قدامى للمملكة، وقروض ميسّرة جاءت من البنك الدولي والبنوك الإقليمية المقرضة، ومنح إضافية قدّمت للاستجابة للأزمة السورية. وقد وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية خطة إستراتيجية للتعامل مع ملف اللجوء السوري، تضمنت ضخّ أموال مساعدات اللاجئين ضمن ثلاثة محاور متداخلة، النصيب الأكبر يذهب إلى دعم اللاجئين بنسبة 39 في المئة من إجمالي النفقات، و34 في المئة لدعم المجتمعات المضيفة، و27 في المئة لدعم الموازنة العامة[62].

ب. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط القطاع الخاص

رغم الإرهاق الذي سبّبه اللاجئون السوريون، فإنه كان للأردن فرصة جيدة للاستفادة من اللاجئين. يقول سيلبي وتادروس إن البطالة لم ترتفع بين الأردنيين منذ الأزمة، ولكنها فعليًا انخفضت بسبب انتقال بعض من رؤوس الأموال السورية إلى الأردن، كما أن السوريين لا ينافسون الأردنيين في نوعية أعمالهم، حيث يغلب على اللاجئين الطابع المهني في حرفهم مثل النجارة وغيرها من الأعمال غير الرسمية، وبذلك فهم ينافسون فئات أخرى من العاملين على رأسهم الوافدون المصريون[63]. التأثير الجيد لأيدي العمل السورية، فضلًا عن كونها غير منافسة للأردنيين، يكمن في أنها شجعت الأردنيين على العمل في القطاع الخاص، وبهذا ساعد السوريون على التخفيف من حدة "ثقافة العيب" لدى الأردنيين، والتي كانت تحدّ من عملهم في مهن أو حرف معينة، على سبيل المثال، يمتنع الأردنيون في العقبة من العمل في وظائف الصرف الصحي على الرغم من أن الأجور لهذه المهن قد تصل إلى ألف دينار أردني. قد تؤكد هذه الفرضية إمكانية إنشاء مجتمع متنوع ومتجانس ويمكنه تبادل المنفعة. كما أن التنافس زادت حدته في مجالات التسويق الجزئي التي تقاطع بها السوريون مع الأردنيين، ما أدى إلى رفع جودة الخدمات المقدمة. الاقتصاد الأردني استفاد أيضًا من تفكيك المصانع السورية، وعملت المنتجات الأردنية على سد النقص في بعض من الأسواق من أهمها الخليج، وفي مرحلة ما تحوّل الأردن من مستورد للخضار والفاكهة السورية إلى التصدير، وقد حصل الأردن على امتيازات أخرى على شكل مساعدات للوصول إلى أسواق عالمية، من أهمها أوروبا[64]. أدى إنشاء ما يقرب من اثني عشر مصنعًا في محافظة إربد إلى خلق المزيد من فرص العمل. وقد ازدهرت التجارة في مدينة المفرق نتيجة لافتتاح 160 متجرًا مملوكة للسوريين[65].

ج. تحسينات في قطاع الخدمات

أصبح اهتمام المانحين أكثر باستقرار الأردن، فنجد دعم المانحين بين مؤسسات الأمم المتحدة التنموية والإنسانية، وبين دعم حكومات رسمية. ومن أشهر المانحين الوكالة الألمانية للإنماء، وبنك الإعمار الألماني، والحكومة الكندية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج

58 "95.6%" نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي"، وزارة المالية الأردنية، 2018/4/1، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMiaK

59 "World Bank Open Data: Jordan," World Bank (2019), accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/2TOCypo

60 Victoria Kelberer, "Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan," *Middle East Policy*, vol. 24, no. 4 (Winter 2017), pp. 148-165.

61 Julian Pecquet, "Lobbying 2016: Jordan Tops List of Arab Aid Recipients," *Al-monitor*, 22/8/2016, accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/2HPePTH

62 وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، "تقرير المساعدات الخارجية"، 2018، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMgAT

63 Jan Selby & Mariz Tadros, "Ruptures and Ripple Effects in the Middle East and Beyond," *Institute of Development Studies Bulletin*, vol. 47, no. 3 (May 2016), at: http://bit.do/eMh45

64 سارة إليزابيث ويليامز، "الأردن يتطلع إلى تحويل أزمة اللاجئين إلى نعمة اقتصادية"، The New Humanitarian، 2017/3/21، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMhXQ

65 معاذ فريحات، "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص"، حوكمة، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/2U68FRu

الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والحكومة الهولندية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجمهورية الصين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[66]. الجدير بالذكر أن القروض الميسرة والمنح الاعتيادية أُنفق 70.7 في المئة منها على الموازنة العامة، وتوزّع الباقي على منح ومشاريع لتمكين المرأة والخدمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، وإدارة النفايات والطاقة والنقل والحماية الاجتماعية والتعليم والتشغيل والزراعة والبحث العلمي والبيئة والطرق والبنية التحتية والمياه والصرف الصحي، في حين توزعت أموال منح الاستجابة على السكن والخدمات البلدية والحماية الاجتماعية والتشغيل، وتحسين سبل العيش والصحة والتعليم والطاقة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي. وبما أن السياسة الأردنية لا تسعى لتوطين اللاجئين السوريين أو حتى إبقائهم مدةً طويلة من الوقت، فإن عائد جميع المساعدات الدولية وخصوصًا ما تم إنفاقه على البنى التحتية والخدمات سيكون أثره للمواطنين الأردنيين.

زادت المؤسسات الدولية العاملة في مجال دعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في الأردن إلى 50 مؤسسة، إذ ساعدت هذه الزيادة في تطوير المجتمعات المحلية. كما ساهمت دوائر تقديم المعونة الدولية والحكومة الأردنية في معالجة بعض الأزمات المزمنة في المجتمعات المستضيفة للاجئين. فعلى سبيل المثال: مشكلة المياه تفاقمت مع زيادة عدد السكان المستخدمين للشبكة، ما لفت نظر المانحين الدوليين، فقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع وزارة المياه والري وشركة اليرموك للمياه بمشاريع متعددة في المجتمعات المستضيفة لإصلاح البنية التحتية[67].

لم تكن هذه المبادرة الوحيدة أو الأخيرة، بل قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزير المياه والري الأردني بتوقيع اتفاقية جديدة في آذار/ مارس 2019 بشأن إعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية للمجتمعات المضيفة بقيمة 25 مليون دولار، لتنفيذ مشاريع جديدة لخدمة عشرات الآلاف من المواطنين في المجتمعات المستضيفة واللاجئين خلال العام الحالي من خلال إدخال مصادر مائية جديدة. تشمل المشاريع التي سيتم تنفيذها إعادة تأهيل أنظمة التزويد ومحطات الضخ والآبار واستبدال المضخات العاملة بمضخات حديثة ذات تقنيات تتوافق مع توفير الطاقة وبناء خزانات وشبكات رئيسة بما يحسن من التزويد المائي[68].

أما في مجال التعليم فقد ساعد اللجوء السوري على تفعيل عملية إصلاحية للقطاع، إذ تم ضخ ما قيمته 200 مليون دولار في عام 2017 لتوسيع قاعدة المستفيدين من التعليم في مراحل الطفولة المبكرة، وتحسين ظروف التدريس والمدارس بالمملكة، استفاد منها 700 ألف طالب أردني وسوري، و30 ألف معلم ومعلمة حول المملكة[69].

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من الحكومة الكندية وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ومجلس الخدمات المشتركة في إربد، بإعادة تأهيل مكبّ الإكيدر، ثاني أكبر مكب نفايات في المملكة، وذلك بتمويل من الحكومة الكندية[70]. كما قامت الحكومة اليابانية بالتعاون مع وزارة الصحة الأردنية بدعم مشاريع تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدّمة في المراكز الصحية الفرعية من خلال تحسين كفاءة المراكز الصحية الفرعية للأردنيين واللاجئين السوريين.

د. التطوير الحضري والثقافي

ساهم اللاجئون أيضًا في التطوير الحضري لمدن المملكة. على سبيل المثال، كانت المفرق مدينة صغيرة قبل وصول السوريين، لكنها أصبحت اليوم من مدن المملكة الرئيسة، وتوسّع نموها الحضري توسعًا كبيرًا منذ عام 2011[71]. في محافظة إربد، شهدت القرى والأرياف توسعًا خدميًا وبنيويًا ملحوظًا منذ قدوم السوريين[72]. كما وصل اللاجئون إلى مناطق في الجنوب لم تعرف التطور منذ الاستقلال، إذ ساعد وجودهم في الأردن في الوصول إلى المناطق العشوائية والمهمشة، وإيصال معاناتها، كما ساعد الاحتكاك في انفتاح المجتمعات المغلقة في الأرياف والبوادي الأردنية في وقت كانت تعيش أغلب المحافظات، باستثناء عمان وإربد والعقبة والزرقاء، في عزلة شبه تامة مقطوعة عن تواصل الحكومة واهتمامها. كما وظّفت تلك الأموال في تنمية المجتمعات المهمشة والعشوائية بقدر كبير، وغيّر من تركيبتها الثقافية والديموغرافية نوعًا ما. علاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من العمال الأجانب في مختلف أنحاء المملكة وفّر فرصًا للوعي الثقافي، إضافةً إلى خلق تأثير إيجابي غير مباشر في قطاعي السياحة والتنمية[73]. كما استقرت فئة من اللاجئين السوريين الذين يشكّلون جزءًا من المشهد الفني

66 ويليامز.

67 "Jordan: Water Projects for Host Communities in Northern Badia," ICRC, 11/2/2016, accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/1TlARwV

68 "وزارة المياه: اتفاقية لتنفيذ مشروعات جديدة بقيمة 25 مليون دولار"، **وكالة الأنباء الأردنية**، 2019/3/5، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/2U9QOx8

69 "البنك الدولي: 200 مليون دولار لتطوير برامج تعليم الأطفال الأردنيين والسوريين"، صحيفة **الدستور**، 2017/12/6، شوهد في 2019/3/21، في: https://bit.ly/30kBM7S

70 محمد الفاعوري، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم 13 آلية ثقيلة لمكب الإكيدر"، صحيفة **الدستور**، 2016/4/6، شوهد في 2019/3/21، في:https://bit.ly/2UUCBRU

71 فرانسيس.

72 محمود الكيلاني، "هجرة الاقتصاد السوري: انعكاس إيجابي على الأردن"، نون بوست، 2015/6/10، شوهد في 2019/3/21، في: http://bit.do/eMhW9

73 عبد الرحمن المصري، "في الحرب، فنانون وكتّاب سوريون يصنعون طريقهم على هامش اللجوء في الأردن"، حبر، 2014/8/25، شوهد في 2019/3/21، في http://bit.do/eMFAK

والثقافي في سورية في الأردن وبدأت تتفاعل مع أقرانها الأردنيين. ومن المعروف أن هذه الفئة، التي ازدهرت في الإنتاج التلفزيوني والفنون الأخرى، تعتبر عمان قاعدة لها وقد أثّرت في الساحة الثقافية العامة في الأردن وتأثرت بها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة عدد الفعاليات الثقافية والفنية في الأردن[74].

وأخيرًا يمكننا القول إن الأردن استثمر الأزمة السورية لتحسين وتقديم صورة جيدة للأردن في المجتمع الدولي، كدولة مستقرة محدودة الموارد والإمكانيات، وهي رغم ذلك تحارب الإرهاب في سورية والعراق ودول الجوار، وتساعد اللاجئين، وتحاول رفع مستويات التنمية لمواطنيها. يقول تقرير أعدّته مؤسسة راند حديثًا "يمكن للاجئين السوريين أن يساهموا بشكل أفضل في الاقتصاديات المحلية" لو تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار تصاريح العمل، وتسكينهم في أماكن قريبة من المناطق الصناعية وتدريبهم وضخ استثمارات وتشجيع القطاع الخاص للاستفادة من وجود العمال المهرة[75].

خاتمة

أظهرت الدراسة أن اللجوء السوري في الأردن ساهم في كشف تحديات كانت موجودة مسبقًا وتفاقمها، وعلى رأس تلك التحديات المياه والإسكان والبطالة وتراجع مستويات الصحة والتعليم والبنى التحتية. ضاق الحال بالمجتمعات المستضيفة إلى درجة إلقاء اللوم على اللاجئين السوريين في كل المشكلات التي يواجهها الأردن، وتُبنى المبالغات حول تأثير أزمة اللجوء السوري في الأردن. لكن ما من شك في أن الأزمة قد تكون تضاعفت بحكم أزمات مزمنة عاناها الأردن مثل الاقتصاد المتعثر. تتبنّى الدراسة أن اللاجئين السوريين كان لهم تأثير إيجابي شمل مشاركتهم الاستثمار الاقتصادي وهجرة رؤوس الأموال والعمال المهرة والمزارعين وتطوير المدن والقرى، وزيادة اهتمام المانحين وإنفاقهم لتخفيف أثر أزمة اللاجئين، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة مثل المياه والصحة والتعليم والصرف الصحي وإعادة تدوير النفايات الصلبة. إن الأثر الإيجابي للاجئين السوريين يجعل عودتهم إلى بلادهم ذات تبعات تنموية واقتصادية على المجتمعات المستضيفة.

74 Wa'ed Alshoubaki & Michael Harris, "The Impact of Syrian Refugees on Jordan: A Framework for Analysis," *Journal of International Studies*, vol. 11, no. 2 (April 2018), pp. 154-179.

75 Krishna B. Kumar & Shelly Culbertson, "Syrian Refugees in Turkey, Jordan and Lebanon Can Add Value to Local Economies," RAND Corporation, 13/12/2018, accessed on 21/3/2019, at: https://bit.ly/2HHQ9NE

المراجع

العربية

التقرير السنوي لعام 2015. عـمّان: وزارة العمل، 2015. في: http://bit.do/eMfSP

توفيق، سفيان. "الرؤية الأردنية للأزمة السورية". **مجلة البيان**. 2018/3/1. في: http://bit.do/eMgxH

الزغلول، آمال محمد ولبنى مخلد العضايلة. "المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري: دراسة ميدانية". ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني: "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة". مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك. الأردن، 2017.

ضاحي، عمر. "أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية". **نشرة الهجرة القسرية**. العدد 47 (أيلول/ سبتمبر 2014).

فرانسيس، ألكساندرا. "أزمة اللاجئين في الأردن". مركز كارنيغي للشرق الأوسط (تموز/ يوليو 2015). في: https://bit.ly/2HToh8m

الأجنبية

Ajluni, Salem & Mary Kawar. "The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Market in Jordan: a Preliminary Analysis." International Labour Organization (2014). at: http://bit.do/eMgmZ

Alami, Mona. "The New Generation of Jordanian Jihadi Fighters." Carnegie Endowment for International Peace. *Sada* (February 18, 2014). at: http://bit.do/eMgw6

Alshoubaki, Wa'ed & Michael Harris. "The Impact of Syrian Refugees on Jordan: A Framework for Analysis." *Journal of International Studies*. vol. 11, no. 2 (April 2018).

"Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan." Mercy Corps (October 2012). at: http://bit.do/eMeZD

Bowman, Jay A., Jennifer Compton & Colette Salemi. "Services for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan: Forced Displacement, Foreign Aid, and Vulnerability." The

Socio-political Framework of Migration." European University Institute & Migration Policy Centre (June 2013). at: http://bit.do/eMdLd

Kelberer, Victoria. "Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan." *Middle East Policy*. vol. 24, no. 4 (Winter 2017).

Kumar, Krishna B. & Shelly Culbertson. "Syrian Refugees in Turkey, Jordan and Lebanon Can Add Value to Local Economies." RAND Corporation. 13/12/2018. at: https://bit.ly/2HHQ9NE

Lahn, Glada, Owen Grafham & Adel Elsayed Sparr. "Refugees and Energy Resilience in Jordan." Chatham House (April 2016). at: https://goo.gl/mMVEWq

LeGrain, Philippe. "Welcoming Refugees Makes Good Economic Sense, too." International Trade Centre. *International Trade Forum*. no. 3 (2016).

Maystadt, Jean-François & Philip Verwimp. "Winners and Losers among a Refugee-hosting Population." *Economic Development and Cultural Change*. vol. 62, no. 4 (July 2014).

Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan & United Nations. "Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan." UNDP (November 2013). at: http://bit.do/eMeXF

"Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities." UNDP. *Municipal needs assessment Report* (2014). at: http://bit.do/eMgoA

Salehyan, Idean. "The Externalities of Civil Strife: Refugees as A Source of International Conflict." *American Journal of Political Science*. vol. 52, no. 4 (October 2008).

"Seeking Stability: Evidence on Strategies for Reducing the Risk of Conflict in Northern Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees." Mercy Corps (2014). at: http://bit.do/eMhTA

Economic Research Forum. *Working Paper Series*. no. 1188 (April 2018). at: http://bit.do/eMgt9

Chan, Anthony B. "Creating Wealth in Twenty-first Century China: Li Ka-shing and his Progenies." *Asian Affairs*: *An American Review*. vol. 34, no. 4 (Winter 2008).

Culbertson, Shelly & Louay Constant. *Education of Syrian Refugee Children*: *Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015. at: http://bit.do/eMgqz

De Groot, Olaf J. "The Spillover Effects of Conflict on Economic Growth in Neighbouring Countries in Africa." *Defence and Peace Economics*. vol. 21, no. 2 (April 2010).

"Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities: Preliminary Impact Assessment." REACH Initiative (January 2014). at: http://bit.do/eMeZt

Gomez, Margarita Puerto, Asger Christensen & Yonatan Yehdego Araya. "The Impacts of Refugees on Neighboring Countries: A Development Challenge." World Bank (July 2011). at: https://bit.ly/1YiJsR9

Hamadeh, Shereen. "A Critical Analysis of the Syrian Refugee Education Policies in Lebanon Using a Policy Analysis Framework." *Journal of Education Policy*. vol. 34, no. 3 (September 2018).

Hamai, Laurence. et al. "Integrated Assessment of Syrian Refugees in Host Communities: Emergency Food Security and Livelihoods; Water, Sanitation and Hygiene; Protection." OXFAM (March 2013). at: https://bit.ly/2HJYyPX

Haunschild, Philip. "Examining Their Impact on the Refugee Crisis in Jordan." Values and capitalism. *Special Economic Zones* (2017). at: http://bit.ly/2Jhq4pl

"Jordan: At Boiling Point: The Country is Stable, but it will not be Easy to Keep it that Way." *The Economist*. 6/2/2016. at: http://bit.do/eMeXf

"Jordan: The Demographic-economic Framework of Migration: The Legal Framework of Migration: The

International Center for the Study of Violent Extremism. *ICSVE Research Reports*. 25/3/2017. at: http://bit.do/eMiea

Stave, Svein Erik & Solveig Hillesund. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*: *Findings from the Governorates of Amman, Irbid and Mafraq*. Geneva: ILO, 2015.

"The Economic Effects of War and Peace." World Bank. *MENA Quarterly Economic Brief*. no. 6 (January 2016). at: http://bit.do/eMgwa

Seeley, Maira."Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities." Generations for Peace Institute. *Programme Research*. no. 25 (May-December 2015).

Selby, Jan & Mariz Tadros. "Ruptures and Ripple Effects in the Middle East and Beyond." *Institute of Development Studies Bulletin*. vol. 47, no. 3 (May 2016).

Speckhard, Anne. "The Jihad in Jordan: Drivers of Radicalization into Violent Extremism in Jordan."

عبد القادر بوطالب | Abdelkader Boutaleb*

الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي

Youth and Politics: The Decline of Party Membership in Moroccan society

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة انحسار انتماء الشباب إلى الأحزاب السياسية في المجتمع المغربي، وتحاول فهم أسباب تراجع انخراطهم في هذه الأحزاب، وذلك من خلال التركيز على طبيعة العلاقة بين الشباب والأحزاب السياسية، ونظرة الشباب إلى الأحزاب، وتقييمهم للعمل السياسي، وتقييم تعامل الأحزاب معهم. تستند الدراسة إلى المنهج الكيفي لفهم الظاهرة وتفاعلاتها، مع التركيز على الملاحظة بشتى أنواعها، والمقابلات الشخصية. وقد قسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء؛ في الأول تلقي الضوء على التمثلات الاجتماعية للشباب، وفي الثاني تناقش مسألة الشباب وظواهر القطيعة والاستمرار، وفي الثالث تتحدث عن الوعي السياسي والالتزام الحزبي، وتخصص الرابع لتمثلات الشباب بوصفها انعكاسًا للأحزاب، وتتناول في القسم الخامس الشباب بين رهاب السياسة وفقدان الثقة والإحباط.

كلمات مفتاحية: الشباب، الجيل، الأحزاب السياسية، المغرب.

This study examines the decline of youth membership to political parties in Moroccan society and seeks to understand the reasons for this decreased involvement by focusing on the nature of the relationship between the youth and political parties. Study is based on a qualitative approach, with emphasis on various types of observation and interviews. The study is divided into five parts the social assimilation of young people; youth and the essence of politics; political awareness and party commitment; and finally the political frustration of the youth.

Keywords: Youth, Generations, Political Parties, Morocco.

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

* Professor of Sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.

مقدمة

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من افتراض مركزي، مفاده أن ظاهرة انحسار انتماء الشباب إلى الأحزاب السياسية في المجتمع المغربي تجد تفسيرها في التمثلات السلبية التي اقترنت بهذه الأحزاب. ومن ثمّ، فإنّ الإشكالية المركزية تتمحور حول فهم عوامل انحسار انخراط الشباب في الأحزاب السياسية؛ إذ يمثّل ذلك أحد أهم المداخل التي من خلالها يمكن البدء في البحث عن الآليات الضرورية التي من دونها لا يمكن الحديث عن تمكين سياسي فعلي وواقعي للشباب.

أما تساؤلات الدراسة فتتوزع على النحو التالي: ما طبيعة العلاقة بين الشباب والأحزاب السياسية؟ وكيف ينظر الشباب إلى الأحزاب السياسية؟ وكيف يقيّمون العمل السياسي عامة، والعمل الحزبي خاصة؟ وما القضايا التي تثير اهتمام الشباب أكثر من غيرها؟ وكيف تتعامل الأحزاب السياسية معهم؟ وما المنطق الذي يحكم علاقتها بهم؟ وهل يمتلك الشباب الوعي اللازم الذي يُخوّلهم العمل السياسي والانخراط في الأحزاب السياسية؟ وما تمثلاتهم للسياسي والأحزاب السياسية؟ وهل تحكم هذه التمثلات مواقفهم وسلوكاتهم وأفعالهم السياسية؟ وما محتوى تمثلاتهم؟ وكيف تشكلت هذه التمثلات؟

استندت منهجية الدراسة إلى المناهج والتقنيات الكيفية أساسًا، خصوصًا الملاحظة بشتى أنواعها والمقابلة. فتبنّينا المقابلة غير الموجهة بوصفها أسلوبًا لجمع المعلومات والمعطيات؛ لأن هذه التقنية تتميز بالمرونة، إذ ليس هناك ضبط أو توجيه للأسئلة؛ ما يسمح للباحث بالحصول على إجابات أشد عمقًا وتفصيلًا. أما عينة الدراسة، فشملت 27 شابًّا جلّهم يتابعون دراساتهم الجامعية، إذ أنجزنا 27 مقابلة، استغرقت كل مقابلة بين 30 دقيقة وساعتين، أي بمعدل 45 دقيقة في المقابلة الواحدة.

توزعت أسئلة المقابلة بين أسئلة مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتوخّت الأسئلة المباشرة الاطلاع على مدى معرفة الشباب بالأحزاب السياسية، وعلاقتهم بها ومواقفهم منها، وتقييمهم دورها في المجتمع والحياة السياسية، وعمليات التغيير التي حصلت أو التي يمكن أن تحصل في المستقبل القريب. أما الأسئلة غير المباشرة، فكانت الغاية منها اختبار درجة الوعي السياسي عند الشباب، ومن ثمّ فإنها انفتحت على أسئلة تهم الالتزام السياسي وطرائق التعبير عنه وتجسيده في الحياة اليومية، فمثّل ذلك أهم مدخل لفهم طبيعة المشاركة السياسية لدى الشباب، خصوصًا فهم عوامل انحسار ظاهرة انخراط الشباب في الأحزاب السياسية وتفسيرها.

استغرقت المقابلات التي أجريناها نحو شهرين، واكتملت أطوارها في أيار/ مايو 2017، وشملت فئات متقاربة من حيث نسب تمثيلية الذكور والإناث ومن حيث السن، فقد راوحت أعمارهم بين 19 و27 سنة، وتوزعوا على تخصصات وشعب متنوعة ومختلفة. وهم ينحدرون من أهم المدن الرئيسة في شمال المغرب؛ ذلك أن مجريات البحث في معظمها تمّت في رحاب جامعة عبد المالك السعدي التي تستقبل شبابًا من مدن وأقاليم تقع شمال المغرب، وذلك من أجل متابعة دراساتهم الجامعية.

ومن جانب آخر، فإن عينة الدراسة تمثلت في العينة القصدية؛ بحيث إن المستجيبين هم أساسًا شباب لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي، أو على الأقل هكذا قدموا أنفسهم. أما من الناحية المنهجية، فلقد تبنّينا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوخى الوصف الدقيق للظاهرة أو الظواهر المراد دراستها، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، فالدراسة لا تقتصر على وصف الظاهرة كما هي في الواقع فقط، وإنما تتوخى الوصول إلى نتائج وخلاصات تساهم في فهم الواقع وتفسيره بغية تطويره وتغييره.

لا تزعم النتائج التي أمكننا التوصل إليها من خلال هذه المقابلات أنها تمثيلية للشباب المغربي؛ فالأمر في تقديرنا يتعلق فقط بعينة اختبارية، كان الهدف منها تجميع معطيات مؤشرات تسمح لنا بتحديد توجهات الشباب ومواقفهم من السياسي عامة والأحزاب السياسية خاصة. فقد انطلقنا من اعتماد التمثلات المرتبطة بالأحزاب السياسية لدى الشباب عاملًا مفسرًا لضعف انخراطهم في الأحزاب السياسية ومحدوديته. وبناء عليه، كانت المعطيات والمعلومات التي تم تجميعها متنًا، انطلقنا منها أساسًا لفهم تمثلات الشباب ورسم طبيعتها ومحتواها فيما يخص الأحزاب السياسية.

اقتضت إعادة بناء هذه التمثلات ترتيب كل المعطيات والمعلومات وتصنيفها، ثم تحديدها ضمن مفاهيم تسمح بالانتقال من التعقيد الواقعي والتداخل إلى مرحلة التبسيط والوضوح. وتم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة التـأويل والفهم، من دون أن يعني ذلك قطيعة مع هذا المتن؛ بحيث كنا نعود إليه باستمرار للوقوف على منطوقه ولغته وألفاظه.

إذا كان مفهوم الشباب يبدو في كثير من الأحيان عامًّا وفضفاضًا، ويُحيل إلى حقائق ووقائع متعددة ومتناقضة، فإننا، انطلاقًا من هذا الاعتبار، حاولنا الاقتصار على الشباب الجامعي من الناحية الإجرائية. وبالفعل، فلقد مثّل الشباب الجامعيون الإطار المرجعي لتعريف الشباب خلال السنة الدولية للشباب سنة 1985، على الرغم من الملاحظات الوجيهة التي تعرض لها هذا التحديد؛ إذ أدى إلى إقصاء عدد من الفئات الشبابية[1]. غير أن توظيفنا مفهوم الشباب يستعين بمفهوم الجيل بالمعنى

1 Janina karla Szpakowska, *Jeunes gens: Essai de systématisation des connaissances spécifiques à la classe d'âge 13-25 ans* (Montréal: École de bibliothéconomie et des sciences de l'information, Université de Montréal, 1988), pp. 19-20.

الذي يحيل على الجانب الاجتماعي للمراهقة الذي يقترن بالحيوية والنشاط واكتمال القوة والنضج، ويقوم على قاعدة تجاوز جيل لآخر[2]. وفي الوقت نفسه، فإن هذا المفهوم ينفتح على مفهوم التغير الاجتماعي؛ نظرًا إلى مركزيته في عمليات التجديد والتحول والانتقال[3].

أولًا: التمثلات الاجتماعية بوصفها آلية لتحديد الموقف والفعل

يقوم الجزء الأكبر من حياة الأفـراد والجماعات على التمثلات الاجتماعية؛ فهي تقترن باليومي والمعيش، وتتشكل من مجموعة من العناصر التي تمتلك قدرة فائقة على توجيه إدراك الفاعل ومختلف معارفه وتصوراته، على النحو الذي تحيل فيه أيضًا على الواقع بكل تجلياته وتفاصيله. فهي بهذا المعنى تبدو منغرسة عميقًا في التركيبة الاجتماعية[4]؛ لكونها تتميز بالعمومية والانسجام والثبات والديمومة[5]، بوصفها معرفة عملية تربط الفاعل بالموضوع. "فكل تمثّل يشكّل في العمق تصورًا شاملًا وموحدًا لموضوع معيّن، وفي الوقت ذاته بالنسبة إلى الفاعل. وكل تمثّل يعيد بناء الواقع ليكون في الإمكان دمج الخصائص المجردة للموضوع والتجارب السابقة للفاعل مع نسق القيم والمعايير التي يؤمن بها"[6].

يوجه محتوى التمثلات سلوك الفاعلين ومواقفهم، ويحدد آراءهم وأفعالهم؛ "فالتمثلات ترشدنا إلى الطريقة التي تحدد مختلف الجوانب التي تهم واقع الحياة اليومية، وتشير كذلك إلى الكيفية التي من خلالها نؤوّل هذه الجوانب، ونحكم عليها ونقيمها، وإذا لزم الأمر اتخاذ موقف منها والدفاع عنه"[7]. يقول موسكوفيتشي: "تشير التمثلات إلى مجموعة من المفاهيم والبيانات والإيضاحات التي تنبع من الحياة اليومية، فهي تعادل الأساطير ونسق القيم في المجتمعات التقليدية، بل يمكن عدّها بمنزلة النسخة المعاصرة للحس المشترك"[8].

تشتغل التمثلات الاجتماعية كنسق من التأويلات المرتبطة بالواقع، فتنظم علاقات الأفراد بمحيطهم الطبيعي والاجتماعي وتعمل على تحديد سلوكاتهم وممارساتهم. فالتمثل بمنزلة مرشد في كل ما يتعلق بالأفعال؛ إذ إنه يوجّه الأفعال والعلاقات الاجتماعية، ويشكّل نسقًا أوليًا لفك شيفرات الواقع؛ لذلك فهو يعمل على تحديد مجموعة من التنبؤات أو التكهنات والانتظارات[9].

لا يمكن مقاربة التمثلات إلا بصفتها صيرورة، وفي الوقت نفسه حصيلة عمليات يتداخل فيها الاجتماعي والنفسي؛ إذ إن المشكلة لا تكمن في الكشف عن الواقع في حد ذاته، وإنما في التعرف إلى الكيفيات التي سمحت بامتلاك المجموعات الاجتماعية لهذا الواقع[10]. وهذا بالفعل ما مثّل محور اهتمامنا. انطلاقًا من هذه التصورات المرتبطة بالتمثلات في العلوم الاجتماعية، خصوصًا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حاولنا اقتفاء أثر تمثلات الشباب حول الأحزاب السياسية، وقد اعتبرناها مؤشرًا أساسيًا في تحديد الموقف والسلوك السياسيين. وفي هذا السياق، مثّل **المؤشر العربي** الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مدخلًا مهمًا لبناء جزء من إشكاليات هذا البحث وفرضياته.

قدّم **المؤشر العربي 2016** كمًا هائلًا ومتنوعًا من المعطيات والحقائق. وخلص التقرير إلى أن الانتساب إلى الأحزاب في المجتمعات العربية يتّسم بالضعف والمحدودية؛ فأكثر من نصف المستجيبين أكدوا أنهم لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي، وفي الوقت نفسه لا يرون أن هناك حزبًا في إمكانه أن يمثلهم[11]؛ ما يطرح ضرورة التساؤل حول تمثلات الشباب بصدد السياسي عامة والأحزاب السياسية خاصة، ومن ثمّ التعرف إلى العوامل المتحكمة في ذلك.

ثانيًا: الشباب بين السياسي وظواهر القطيعة والاستمرارية

1. السياسة وجوهر السياسي

يختلف استخدام مفهوم السياسي عن مفهوم السياسة في هذه الدراسة؛ لأننا حينما نتكلم عن السياسي فإننا نقصد صيرورة وعملية ومجالًا غير مستقر وغير ثابت، فهو في حالة من التحول والتغير، أو هو بعبارة أخرى في حالة من البناء وإعادة البناء، فجوهر السياسي

2 Maurice Debesse, *L'adolescence* (Paris: PUF, 1979), p. 12.

3 المنجي الزيدي، "أهمية مفهوم الجيل في دراسة قضايا الشباب العربي"، **الحياة الثقافية**، السنة 27، العدد 134 (نيسان/ أبريل 2002)، ص 4-16.

4 Pierre Mannoni, *Les représentations sociales: Entre préjugés et stéréotypes*, 5ème ed. (Paris: PUF, 2010), p. 5.

5 Edgar Morin, *La connaissance de la connaissance: Anthropologie de la connaissance* (Paris: Seuil, 1986).

6 Jean–Claude Abric, *Pratiques sociales et représentations*, 4ème ed. (Paris: PUF, 2003), p. 13.

7 Denise Jodelet, "Représentations sociales: un domaine en expansion," in: *Les représentations sociales*, 7ème ed. (Paris: PUF, 1989), p. 31.

8 Jodelet, p. 82.

9 Abric, p. 11.

10 Ibid., p. 17.

11 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2016** (الدوحة: آذار/ مارس 2017)، شوهد في 2018/4/4، في: https://goo.gl/h6fJ1w

هو صراع من أجل السلطة[12]، يتشكل في علاقات بين عدد كبير من الفاعلين الذين تنظمهم مجموعة من الممارسات والأفعال والمعايير والقيم. لذلك، فإن هذه المقاربة تتجاوز البعد المؤسساتي، لتستحضر علاقات السلطة التي تفترض استحضار نقاط التفاعل بين مختلف الفاعلين، وعلاقة ذلك بمختلف الإستراتيجيات والممارسات والمصالح المختلفة والمتضاربة، بحيث تتعدد الأبعاد وتتداخل، ويتمايز من السياسة بصفتها مجالًا محدودًا وضيقًا، يرتبط بممارسة قد تتم في إطار مؤسساتي، فتكون الدولة أحد تجلياتها، في حين أن السياسي هو مجال العلاقات الاجتماعية التي يمكن اختزالها في علاقات الهيمنة والتحكم وعلاقات الخاص والعام وعلاقات العدو والصديق والمعارض والمؤيد[13].

تسمح دراسة طبيعة التمثلات عبر استحضار السياسي بمقاربة أوجهه المختلفة والمتنوعة، والكشف عن عوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، ومن ثمّ توضيح حدود السياسي الممكنة التي تترجم في صراع من أجل الحفاظ على أشكال السلطة والنفوذ والتحكم فيها. وهذا في العمق ما يشكل أحد أوجه الحياة السياسية؛ ذلك أن إقامة حدود للسياسي تسمح لبعض الفاعلين بوضع علاقات السلطة موضوع تساؤل جدي. وقد تعني بالنسبة إلى آخرين محاولة تقوية مصادر السلطة، كما تسمح، من جانب آخر، بمقاربة أشكال الهيمنة الممكنة وطرائق الاحتجاج عليها.

2. الشباب والجيل وظواهر التغيير

يعيش الشباب المغربي وضعًا استثنائيًا يضعهم في صلب كل التحولات والتغيرات التي عرفها مجتمعهم. فالمغرب يمر في المرحلة الراهنة بفترة مفصلية وحاسمة من تاريخه، ونحن إزاء وضع يتميز بهيمنة عنصر الشباب على الأقل من الناحية الديموغرافية. وفي الوقت نفسه، نعاين تشكّل قطائع واضحة ومتجذرة بين جيلين: جيل ارتبط بالحركة الوطنية والكفاح من أجل التحرر وبناء الدولة المستقلة، وجيل آخر، هو الجيل الحالي الذي يمكن أن نربطه بفترة تولي محمد السادس مقاليد الحكم؛ إذ يمكن الإقرار بموت الجيل الأول أو نهايته[14].

تقتضي هذه التحولات في المشهد السياسي تغييرًا في الأسس التي قام عليها الخطاب السياسي وأسس الشرعية التي شُيّد عليها العمل السياسي؛ ما لا يبدو متحققًا في مستوى النخب السياسية، سواء في المستوى المحلي أو الوطني. وفي الوقت نفسه، يجد الشباب أنفسهم خارج أي تأطير سياسي أو مجتمعي؛ إذ يبدو التباعد وعدم التلاؤم كبيرين، ويصلان إلى حد الانفصال بين الجيلين؛ ذلك أن نهاية جيل الحركة الوطنية لم تؤد إلى إنتاج الشروط الموضوعية والذاتية التي في إمكانها أن تساعد على تشكّل نخب جديدة تتمتع بأسسها المختلفة في شرعية العمل السياسي، وتمتلك مصادرها الخاصة في السلطة والتأثير.

> يعيش الشباب المغربي وضعًا استثنائيًا يضعهم في صلب كل التحولات والتغيرات التي عرفها مجتمعهم. فالمغرب يمر في المرحلة الراهنة بفترة مفصلية وحاسمة من تاريخه، ونحن إزاء وضع يتميز بهيمنة عنصر الشباب على الأقل من الناحية الديموغرافية

يموقع هذا الوضع الشباب في صلب عمليات التغيير، خصوصًا إذا ما استحضرنا أن فترة الشباب هي المرحلة التي يكون فيها الفرد في قمة طاقاته، وتكون الرغبة في التحرر والاكتشاف لديه في أعلى درجاتها. فهذه المرحلة تؤرخ بدايات بناء الهوية الخاصة التي من خلالها تنتظم كل العلاقات مع الذات والمجتمع؛ إذ يمكن عدّها المرحلة الأهم في كل لحظات التغيير. وهو الأمر الذي يفسر انحياز الشباب إلى المواقف والآراء والقناعات التي تكون على النقيض من تلك التي يتبناها الجيل السابق[15].

انطلاقًا من التصنيف الذي تبنّيناه في السابق، والذي يميز بين جيلين: جيل الحركة الوطنية والجيل الحالي الذي يمثله جيل الملك الحالي محمد السادس وزملائه في الدراسة الذين يشكلون ما اصطلح عليه بالنخبة المولوية المرتبطة بالملكية، يمكن أن نفهم - وإن كان ذلك لا يتعلق بما هو جوهري وعميق - كثيرًا من التغيرات التي أحدثها محمد السادس بوصفها تعبيرًا عن جيل جديد، والتي تستجيب لبعض من تطلعاته؛ إذ تبدو منسجمة مع المعطيات الديموغرافية والاجتماعية، خصوصًا إظهار زوجه إلى العموم، وتجسيده صورة الشاب المتماهي مع طموحات الشباب وأحلامهم، خاصة فيما يتعلق بالمظهر واللباس. غير أن ذلك يتم في إطار من الاستمرارية التي تفرضها ضرورات السلطة واستمراريتها.

12 Jean William Lapierre, "Le pouvoir politique," in: *Encyclopaedia Universalis*, vol. 13, 9eme ed. (Paris: Encyclopaedia Universalis S. A., 1977).

13 Julien Freund, *L'essence du politique* (Paris: Sirey, 1965), pp. 32-45.

14 Jacques Palazzoli, "La mort lente du mouvement national au Maroc," *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 11 (1972), pp. 233-251.

15 Richard Braungart & Margaret Braungart, "Les générations politiques," in: Jean Crête & Pierre Favre (sous-direction), *Génération et politique* (Paris: Les Presses de l'Université LAVAL/ Economica, 1986), p. 14.

تعدّ المقاربة المبنية على دورة الحياة الشبابَ أهم فاعل في حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، وتفسر مشاركتهم المكثفة في كل حراك يستهدف إحداث التغيير من خلال التحولات والتطورات التي تحصل خلال مرحلة الشباب، والتي تتوافق مع الميولات والاحتياجات التي تخص هذه المرحلة، وتؤثر في القيم والتصورات والمواقف السياسية[16].

برز الشباب المغربي خلال السنوات الأخيرة الماضية بوصفه قوة وفاعلًا في المشهدين السياسي والاجتماعي، وذلك على الأقل في محطتين أساسيتين: تمثلت المحطة الأولى في حركة 20 فبراير التي صاحبت اندلاع ثورات الربيع العربي. أما المحطة الثانية، فانطلقت مع موت بائع الأسماك محسن فكري في شاحنة جمع النفايات، والذي نتج منه ما أصبح يعرف بالحراك الاجتماعي في الريف المغربي، ويعني مدينة الحسيمة والبلدات المجاورة لها.

تشكّلت حركة 20 فبراير في عمومها الأعظم من الشباب، وكانت تعبيرًا عن سياق سياسي واجتماعي، جمع بين الاحتجاج والمطالب السياسية والاجتماعية من جهة، والانفتاح على العالم الخارجي من جهة أخرى، وذلك عبر التوظيف المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في كل أشكال التعبئة والحراك، خصوصًا الفيسبوك واحتلال الميادين العمومية[17]. بيد أن النهاية التي آلت إليها جعلت منها رأسَ مال رمزيًّا يبدو حاضرًا في التمثلات، وقابلًا للتوظيف في كل لحظة، وعلامة فارقة في مسار السير الذاتية لمعظم الشباب. ومن ثمّ لم تعد حركة 20 فبراير تقترن بفعل يتحرك ويحرك الشارع، وإنما تحولت إلى شبح يتقمصه بعضهم لإخافة آخرين، أو لتمايز بعضهم من بعض؛ وذلك لأنها لم ترتبط بأي حزب سياسي، فكانت ملكًا للشعب بأكمله، خاصة الشباب منه.

3. الشباب وأفق البحث عن جيل سياسي

تشترك حركة 20 فبراير والحراك الاجتماعي في الريف المغربي في كثير من الخصائص؛ فقد كان الشباب الفاعل الأبرز والأساسي فيهما. غير أن العوامل التي تحكمت في الحراك الاجتماعي في الريف كانت عوامل داخلية بامتياز (بدأت مع موت محسن فكري طحنًا داخل حاوية نفايات)، وتمثلت في انتشار البطالة وضعف البنى الأساسية كالصحة والتعليم، تمامًا كما هو الشأن بالنسبة إلى الثورة التونسية التي اندلعت مع موت البوعزيزي حرقًا لذاته؛ فانحصر الحراك في مدينة الحسيمة والبلدات القريبة والمجاورة لها، بينما كانت حركة 20 فبراير انعكاسًا لحالة عربية اجتاحت كثيرًا من البلدان العربية.

> تميز الحراك الاجتماعي في الريف ببروز مجموعة من الرمـــوز المرتبطة به والمعبرة عنه، فبـــدا متحررًا من أي إطار سياســـي محدد، بل على العكس من ذلك، تضمن ما يمكن عـــدّه نوعًا من الإدانة والرفض لكل الأحزاب السياسية

تميز الحراك الاجتماعي في الريف ببروز مجموعة من الرموز المرتبطة به والمعبرة عنه، فبدا متحررًا من أي إطار سياسي محدد، بل على العكس من ذلك، تضمن ما يمكن عدّه نوعًا من الإدانة والرفض لكل الأحزاب السياسية. فكل التمثلات التي تشكلت حوله تميل إلى عدّه دليلًا على فشل كل الأحزاب، ما يبرر تمركزه في مدينة الحسيمة والنواحي القريبة منها ضمن إيقاع خاص له مفرداته وخطاباته ورموزه؛ إذ يبدو منفصلًا وليس انفصاليًّا، ما سمح ببروز رموز وقادة يعبّرون عن هذا الحراك في ظل فراغ رهيب عنوانه غياب الثقة بين الشباب ومختلف الفاعلين أحزابًا ودولة؛ ما عقّد كل عمليات التواصل والتحاور والتفاوض. وبالفعل، نحن إزاء جيل يمتلك طاقات كبيرة، غير أن تمثلاته المرتبطة بكثير من القضايا المصيرية يلفها كثير من الغموض والالتباس، ولا تسمح له بابتكار أفق جديد أو تطويره، يقود إلى تبنّي التغيير وإحداثه، ومن ثمّ بروز جيل جديد يدافع عن مشروعه الخاص.

لا يتعلق الأمر، إذًا، بجيل بالمعنى السياسي على الأقل في المدى القريب؛ ذلك أن الجيل السياسي يقوم على تعبئة كل طاقاته وتجنيدها، ويتوخى إحداث التغيير والانتقال من وضع إلى آخر على المستوى السياسي والاجتماعي، فالسن بوصفه عاملًا محددًا ينبغي أن تترافق مع سلوك ومواقف جماعية[18]. "فكلما كانت التغييرات الاجتماعية متسارعة وسريعة، وكانت الأجيال تطور مواقفها وأجوبتها الخاصة بصدد المجتمع والسياسة بالسرعة ذاتها، فإن التجارب الاجتماعية تؤثر تأثيرًا حاسمًا في عقول الشباب المرنة؛ بحيث يدركون أن نظرتهم إلى المجتمع والسياسة تختلف عن الجيل السابق. ونتيجة ذلك، يمكن

16 Ibid., p. 17.

17 Sylvie Floris, "Les jeunes, ces anti-héros du printemps arabe," Institut Européen de la Méditerranée (2012), accessed on 28/2/2018, at: https://goo.gl/9Mv6Qn

18 Braungart & Braungart, p. 9.

أن يتشكل وعي جيلي يعطي الأسس لانبثاق حركة جيل وبداية الصراعات البين - جيلية"[19].

إن المفردات والمصطلحات والعناصر التي تدخل في تشكيل العلاقة بين التغيير والجيل من جهة، وبين الشباب والأحزاب السياسية من جهة أخرى، تكشف أن تمثلات الشباب المغربي هي خليط متناقض ومتعارض، يلفّه في كثير من الأحيان الغموض والالتباس. فهي وإن كانت تحيل على جيل، فإن ذلك لا يعني أننا بصدد جيل جديد؛ فمفردات التعبير عن التغيير والتحول ليست بالوضوح التام؛ إذ إن التمايز عن الجيل السابق يبدو عندما يتعلق الأمر بالتعابير الجسدية والذوق واللباس وفي كثير من السلوكات والمواقف، لكنه لا يعلن عن أي قطيعة أو صراع مع الجيل السابق، فهو يتماهى مع كثير من رموزه، كالإشادة بمنجزات والده الحسن الثاني وبرجالات الحركة الوطنية، فتبدو عائقًا لتحرره وانعتاقه، بحيث لا يمكن تصور الحاضر والمستقبل من دون هذه الرموز، على الرغم من أنها لا تشكل امتدادًا له في السلوك والفعل؛ ما يعني أننا إزاء حالة من السكون والجمود لا تدفع إلى التغيير ولا تشجعه.

يتم التعبير عن علاقة الشباب بالأحزاب بمفردات تحيل على الإقصاء والتهميش؛ ما يعني أن قنوات التنشئة السياسية تتم خارج المؤسسات الرسمية، والتي تشير، إضافة إلى ذلك، إلى أن الحركات الاحتجاجية ليست محكومة أو موجهة بوعي سياسي مؤسساتي، أو في الإمكان أن يصبح كذلك مع تطور الأحداث واكتمالها. لذلك ليس مستغربًا أن تصل كل الاحتجاجات إلى أفق مسدود، أو أنها تنطلق من هذا الأفق المسدود، بحيث ترسم مخارجه في تدخّل الملك، أو أنها تستند إليه مسبقًا، سواء على نحو معلن أو ضمني، وهي بذلك تستنسخ بغير وعي الآليات نفسها التي اعتمدتها الأجيال السابقة[20].

تؤكد الوقائع والمعطيات الميدانية أن نهاية جيل الحركة الوطنية ترك – ولا يزال يترك - فراغًا متعدد الأبعاد، وأن تجديد النخب لا يتم وفق آليات تسمح باحترام قواعد انتقائها كما هو الشأن في المجتمعات الديمقراطية[21]؛ الأمر الذي أنتج نخبًا أكثر حذرًا وأشد تخوفًا من المستقبل، وتعيش وفق تعاقد ضمني؛ إذ مقابل الولاء المطلق للملكية تتمتع هذه النخب بهامش محدود من السلطة، فيفرض هذا الوضع عليها العيش في بنية من الجمود والمحافظة[22].

19 Ibid., p. 14.

20 John Waterbury, *Le commandeur des croyants: Monarchie marocaine et son élite* (Paris: PUF, 1975), pp. 101-115.

21 Pierre Birnbaum, *Dimensions du pouvoir* (Paris: PUF, 1984), p. 211.

22 عبد القادر بوطالب، "اللامركزية كهندسة لمجالات الصراع والتنافس: السلطة المركزية وآليات إنتاج النخب المحلية"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2002، ص 102.

لا يقترن ارتفاع عدد الشباب وازديـاد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية بحدوث تغيرات سياسية حاسمة؛ ما يفرز حالة من الإحباط تقود نحو تكريس مزيد من الجمود. وليس ذلك بسبب غياب الوعي السياسي، ولكن نتيجة عدم تشكّل وعي جديد يرتبط بجيل جديد بالمعنى السياسي، يمكن أن ننعته بجيل ما بعد جيل الحركة الوطنية. يمكن أن نتكلم عن مفهوم الأجيال في كل المجالات باستثناء المجال السياسي، فأقرب توصيف يمكن تبنّيه أننا إزاء "جيل ضائع" لا ينقصه الوعي السياسي، ولكن تنقصه روح المبادرة والتجديد؛ وذلك نتيجة ارتباط نخب الأجيال السابقة بالمؤسسة الملكية، واستمرار إنتاج النخب وانتقائها خارج أي إطار مؤسساتي؛ ما نتج منه نخب تتميز بالسلبية المطلقة وتعيش وضع الرهينة، لدى السلطة المركزية أو لدى ممثليها على الصعيد المحلي[23].

ثالثًا: الشباب بين الوعي السياسي والالتزام الحزبي

يتمظهر جزء كبير من أزمة علاقة الشباب بالسياسي في غياب المشاركة السياسية، فالخطاب السياسي الرسمي والحزبي لا يتوقف عند دعوة الشباب إلى المشاركة في الحياة السياسية؛ ما يعني وجود أزمة حقيقية تقتسمها الأحزاب والدولة بدرجات متفاوتة، وتجعل ممارسة السياسة سواء بالنسبة إلى الدولة أو بالنسبة إلى الأحزاب تتم على نحو ناقص، وتفتقد الشرعية.

تبدأ أزمة المشاركة السياسية عند الشباب بالامتناع عن الدخول الرسمي في السياسة، ويتمثّل في رفض التسجيل في اللوائح الانتخابية والتصويت في الانتخابات، وتنتهي بانعدام أي نوع من الالتزام السياسي، ويتمظهر ذلك بالأساس في ضعف انخراطهم في الأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات المدنية والحقوقية.

تُمثّل اللحظة الأولى علامة فارقة في بداية انخراط الشباب في الحياة العامة. أما اللحظة الثانية، فتمثل بداية اهتمامهم بالسياسي وتشكل وعيهم السياسي. غير أن اللحظة الأولى لا تعني عدم الاهتمام بالسياسة؛ فالشباب يهتمون بالسياسة على طريقتهم الخاصة، ويتبنون جملة من المواقف والآراء، وينشغلون بالعالم الذي يحيط بهم[24].

تندرج ضمن هاتين اللحظتين جملة من العناصر والمكونات المتباعدة والمتداخلة التي قادتنا إلى تصنيف معطيات المقابلات التي أجريناها

23 المرجع نفسه، ص 315-317.

24 Anne Muxel, *L'expérience politique des jeunes* (Paris: Presses de Sciences Po, 2001), p. 47.

مع الشباب وترتيبها وإعادة بنائها، على نحو يسمح بالإلمام بعلاقة الشباب بالسياسي. لذلك ميزنا بين بعدين رئيسين: الالتزام السياسي والانتساب الحزبي. فإذا كان الالتزام يرتبط بالوعي السياسي، فإن الانتساب الحزبي لا يعني نوعًا من الالتزام السياسي ولا يترتب عليه بالضرورة. ومن ثمّ، قد ننظر إليه على أنه لحظة مكملة للحظة الدخول الرسمي في الحياة العامة؛ ويرجع ذلك إلى أن الالتزام السياسي قد يتشكل خارج الأحزاب السياسية، بل إن المعارضة الحقيقية بدورها أصبح وجودها الفعلي خارج الأحزاب[25].

إذا كان الخطاب الرسمي يختزل المشاركة السياسية للشباب في العمليات الانتخابية المتمثلة في التسجيل في اللوائح الانتخابية والتصويت، ثم الانخراط في الأحزاب السياسية، فإن كثيرًا من الأبحاث والدراسات وجدت في هذا الأمر نوعًا من التبسيط؛ ذلك أن الشباب كانوا على الدوام منخرطين في السياسة ومتفاعلين مع الأحداث والقضايا السياسية[26]. وبالفعل، فقد تمكنّا، من خلال المقابلات التي أجريناها، من الوصول إلى الخلاصة التالية، وهي أن الشباب يتميزون في أغلبهم بنوع من الالتزام السياسي الذي يظهر في مختلف أشكال التعبير السياسي، سواء اتخذت طابعًا فرديًّا أو جماعيًّا، والتي أبانت عن درجة عالية من الوعي المدني؛ بحيث بدا ذلك بالوضوح الكافي في أساليب الاحتجاج والتظاهر والتعبير عن المواقف، من خلال الوقفات والمسيرات والاعتصامات. ومثّلت في هذا الصدد حركة 20 فبراير والحراك الاجتماعي في الريف علامتين بارزتين؛ إذ مثّل الشباب قاعدتهما الأساسية، من دون أن تكون للأحزاب السياسية أي علاقات تنظيمية أو سياسية بهما.

فرضت مقاربة الانتساب الحزبي من خلال تمثلات الشباب للأحزاب السياسية معالجة مسألتين أساسيتين:

المدة الزمنية التي في الإمكان أن يستمر خلالها شاب ما منخرطًا في حزب من الأحزاب الموجودة في المشهد السياسي.

الدوافع والحوافز التي تفسر انخراط بعض الشباب في الأحزاب السياسية.

أكدت النتائج المتعلقة بهاتين المسألتين أن انخراط الشباب في الأحزاب السياسية غالبًا ما يكون عرضيًّا ومحدودًا وموسميًّا، ويرتبط بمواعيد انتخابية أو بمؤتمرات حزبية محلية أو جهوية أو وطنية؛ ما يكشف طبيعة الدوافع الحقيقية المتحكمة في هذا الانخراط، إذ لا يتحدد بالبعد الأيديولوجي أو البرنامج السياسي والحزبي، بل يكون وسيلة لتحقيق بعض المنافع المادية، خصوصًا البحث أو المساعدة على الحصول على منصب عمل، أو ما شابه ذلك.

يبدو أن الانتساب إلى الأحزاب بصفة تطوعية ونضالية، والذي ينبني على القناعة السياسية والالتزام السياسي، محدود ولا يشكل قاعدة. ويعكس هذا جزءًا من تمثلات الشباب حول الأحزاب السياسية التي تظهر بوصفها وسيلة لتحقيق بعض المكاسب والغايات المادية التي ما إن تتحقق أو يحدث العكس تنتهي وتختفي كل روابط الشباب بالأحزاب السياسية. فالانتساب إلى الأحزاب يظهر بوصفه موضوعًا قابلًا للمبادلة أو التبادل. فمقابل انخراط ظرفي ومحدود، يحصل الشباب على وعود بتحقيق بعض المكاسب المادية، أو أنهم ينخرطون وفي نياتهم تحقيق هذه المكاسب، كالتمتع ببعض التسهيلات التي تسمح بالحصول على منصب عمل أو التسجيل في الماجستير أو الدكتوراه.

يتسم معظم الشباب المستجيبين بنوع من الالتزام السياسي الذي ينمّ عن وعي كبير. وتظهر مؤشراته في الموقف من الأحزاب السياسية ذاتها؛ فضعف الانخراط الحزبي ومحدوديته يعبّران عن موقف من هذه الأحزاب وطبيعتها، ومن ثمّ فنحن إزاء وعي سياسي بالمشهد السياسي العام وبمختلف ملابساته وخيوطه. بيد أن هذا الوعي ينفلت انفلاتًا كليًّا من أي تحديد أو التزام حزبي؛ فمعظم الشباب يظهرون التزامًا سياسيًّا بكثير من القضايا الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية، ويجسدون ذلك عبر أشكال متعددة ومتنوعة من وسائل التعبير السياسي، كالاحتجاج عبر التظاهرات والوقفات والمسيرات التي أصبحت بالنسبة إليهم تقترن بالفاعلية والجدوى، بعكس الأحزاب التي أصبحت مرادفًا للجمود والسكون. ومن ثمّ ترسخ لدى أغلبية الشباب أن التغيير لا يمكن أن يحدث من خلال الأحزاب السياسية، بل أصبح ينظر إليها بوصفها معطلة للحقل السياسي[27].

رابعًا: تمثلات الشباب بوصفها انعكاسًا لطبيعة الأحزاب السياسية

يكشف تاريخ الأحزاب السياسية المغربية أنها ارتبطت من الناحية التنظيمية بزعيم واحد، يحتكر وحده كل النشاطات السياسية التي ميزت تاريخ الحزب؛ فهو الحزب، وهو الذي يجسده، وإقالته أو عزله من منصبه بوصفه أمينًا عامًا أو رئيسًا للحزب لا يتم إلا بموته

25 Thierry Desrues & Miguel Hernando de Larramendi, "S'opposer au Maghreb," *L'Année du Maghreb*, vol. V (2009), accessed on 28/2/2018, at: https://goo.gl/uXrBJF

26 Saloua Zerhouni, *Jeunes et participation politique au Maroc* (Rabat: IRES, 2009), accessed on 28/2/2018, at: https://goo.gl/D4DU3M

27 Desrues & Larramendi, pp. 7-36.

الطبيعي. بعد موته يستمر زعيمًا، يحكم من خلاله وخلفه آخرون، وتقام مؤسسات تحمل أسماءهم، وتجسد علاقة الأموات بالأحياء في الفعل السياسي؛ فالفعل السياسي لا يكون فعالًا ما لم يستند إلى الأموات[28]. هكذا ارتبط حزب الاستقلال بعلال الفاسي، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعبد الرحيم بوعبيد، وحزب الشورى والاستقلال بمحمد حسن الوزاني، وحزب التقدم والاشتراكية بعلي يعته، والمعطي بوعبيد بحزب الاتحاد الدستوري، وأرسلان الجديدي بالحزب الوطني الديمقراطي.

كرست - ولا تزال تكرس - القوانين التنظيمية للأحزاب السياسية المغربية هيمنة الأمين العام؛ فهو عضو في كل الهيئات القيادية، يرأس المجلس الوطني واللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب. وعلى الرغم من كل الخطابات السياسية المعلنة وكل التعديلات والتغيرات في القوانين الحزبية، فإن الأمين العام يظل الشخصية المحورية في الحزب، يحدد كل القرارات ويوجه كل اللجان والأجهزة الحزبية، ويوجه الإعلام الحزبي، بل في بعض الأحيان هو الذي يديره، فهو الذي يربط العلاقات بالمنظمات السياسية الوطنية والدولية. وباختصار، هو الذي يتحكم في كل شيء ويقرر كل شيء.

فرضت هذه الخصائص التنظيمية والسياسية المميزة لواقع الأحزاب السياسية تهميشًا وإقصاءً لفئة الشباب المغاربة، ومن ثمّ لم يحدث أي استيعاب أو تفهّم لطبيعة الأجيال الحالية. فأمام استحالة أي نوع من الحراك السياسي الداخلي، أصبحت الأحزاب السياسية المغربية تعيش ضمن دوائر مغلقة، كرّست قطيعة متجذرة مع المجتمع. فالشباب الذين أسسوا الأحزاب الوطنية أصبحوا كهولًا، وبدؤوا يختفون شيئًا فشيئًا، ولكنهم لم يستطيعوا أن يخلقوا جسورًا مع الأجيال الحالية التي كان من المفروض أن تخلق دينامية تسمح بتكريس التلاؤم بين التحولات الاجتماعية والانتظارات السياسية للأجيال الجديدة التي لم تعش أسئلة التحرير وأسئلة البناء المرتبط بدولة الاستقلال، ولكنها وجدت نفسها خارج السياسي وضمن واقع يقصيها من جميع النواحي اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا. لذلك فنهاية الشرعية التاريخية والوطنية لم تسمح بتأسيس أسس جديدة لشرعيات أخرى، تمكن من استيعاب أسئلة أجيال الشباب وانتظاراتها، والتي ليست شبيهة بتلك التي ميزت الجيل السابق، ولن تكون كذلك.

أصبحت الأحزاب السياسية المغربية، نتيجة هذا الوضع، تعيش حالة من الجمود والسكون، وتكونت حولها صورة سلبية، ارتبطت في أذهان معظم الشباب بأنها أبعد ما يكون عن التجديد والتحديث، ولا يمكن التعويل عليها في قيادة التغيير وإحداثه. ويمثل هذا الحكم، بالنسبة إليهم، قمة الوعي السياسي الذي يؤسس ضعف انخراطهم في الأحزاب السياسية ومحدوديته.

بدأ تاريخ الأحزاب في المجتمع المغربي بثلاثة أحزاب؛ هي حزب الشورى والاستقلال، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي. أما اليوم، فإن عددها أصبح يقارب 36 حزبًا. ويرجع تناسل الأحزاب بهذه الوتيرة إلى اعتبارات متعددة، غير أن أهم ما يترتب عليها أنها تقوي سلطة الملك وشرعيته، وتضعف موقف الأحزاب؛ بحيث تصبح التعددية إطارًا يضعف القدرة التفاوضية للنخب الحزبية وتأثيرها السياسي[29]. وبغضّ النظر عن القراءات المتعددة للتعددية الحزبية وتباينها، يمكن أن نسجل أن أغلب الأحزاب السياسية المغربية نشأت متمحورة حول شخصية رئيسة، ونادرًا ما تسمح بوجود شخصيات متنافسة؛ وهو الأمر الذي يضطر هذه الشخصيات إلى خلق كيانات حزبية منافسة[30]، بحيث يظهر تاريخ الأحزاب السياسية المغربية تاريخ انشقاقات بامتياز. وتأخذ ظاهرة الانشقاقات بعدين أساسيين:

- البعد الأول: يمكن عدّه ضرورة داخلية وذاتية، فرضتها طبيعة الأحزاب المغربية التي لا تسمح بتاتًا بتبادل الأدوار وتجديد الهياكل والقيادات؛ ما يؤدي إلى تشكيل حزب جديد من داخل الحزب القائم، ويبدأ حركة احتجاجية، فحركة تصحيحية، ثم يصبح حزبًا موازيًا للحزب القائم.
- البعد الثاني: وتتحكم فيه عوامل خارجية؛ ففي كثير من الحالات عملت الأجهزة المرتبطة بالدولة على تشجيع الانشقاقات في بعض الأحزاب، وذلك بهدف خلق نوع من الدينامية والحيوية السياسية التي قد تعطي الانطباع بالتجديد والانفتاح ومواكبة التغيير والإصلاح.

ينعكس تعدد الأحزاب السياسية في تمثلات الشباب بصورة سلبية، خصوصًا أنها تقترن بظاهرة الانشقاقات التي لا تؤدي إلى تمايز واضح بين أقطاب وتوجهات سياسية. فكل الأحزاب السياسية تتشابه وتتطابق؛ فالفروق لا ترتبط بمشاريع مجتمعية أو برامج سياسية أو ثقافية.

---

28 عبد القادر بوطالب، "صورة الزعيم بالمجتمع المغربي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 1995/ 1996، ص 46.

29 Jean-Claude Santucci, "Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un 'pluralisme contrôlé' et les dilemmes d'un 'pluripartisme autoritaire'," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, no. 111-112 (Mars 2006), accessed on 29/6/2017, at: https://goo.gl/C7SZb3; Jean-Claude Santucci, "Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle," *Remald*, no. 24 (2001).

30 محمد شقير، "أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب"، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 11-12 (1990)، ص 68-76.

يؤثر هذا الوضع في الممارسات السياسية للشباب إجمالًا؛ فيجعل انتسابهم إلى الأحزاب السياسية لا ينبني على الاقتناع السياسي، ولا يترتب عليه الالتزام السياسي؛ ما يفسر الترحال السياسي عامة، ويجعل الانتساب الحزبي عرضيًّا وموسميًّا في حياة الشباب، ويدفعهم إلى تغيير انتماءاتهم سريعًا وباستمرار.

لا تكتمل هذه الصورة إلا من خلال الطبيعة التي يفترضها الشباب للحزب السياسي، فهي تبدو غامضة ومن دون ملامح واضحة، وتحيل على أشخاص أكثر مما تحيل على تصورات أو مواقف. وتتجسد هذه الصورة سلسلةً متدرجة، تبدأ من قيادات مشخصنة، ترتبط بمدينة أو قرية أو جهة، وتنتهي بالأمين العام للحزب أو الرئيس؛ ما يعني أن جزءًا مهمًّا من تمثلات الأحزاب السياسية يمكن البحث عنه من خلال إعادة بناء صورة قادة الأحزاب السياسية. تربط جل الأحزاب بأشخاص محددين، ومن ثم فإن تمثلات الشباب بصدد الأحزاب تميل إلى تكريس نوع من التماهي بين الحزب وقيادته، وهو الأمر الذي سنحاول إبرازه في الفقرات التالية.

خامسًا: الشباب: من رهاب السياسة إلى فقدان الثقة والإحباط

أوضحت كل المؤشرات التي أمكننا تجميعها من خلال المقابلات التي أجريناها أن تحولًا عميقًا حدث فيما يتعلق بتمثلات الشباب حول السياسي أو السياسة بصفة عامة؛ فلم نعد نلمس تلك الصورة السلبية التي انطبعت في ذاكرة معظم المغاربة حول السياسي، إذ كانت موضوع خوف وحذر ورهبة، ذلك أنها كانت تستدعي استحضار مواجهة المخزن بكل التمثلات والتصورات التي تكونت عنه في الأذهان والمخيال[31]، والذي يجد تفسيره في سنوات الرصاص وما رافقها من تعذيب وقمع وتنكيل. أما اليوم، فنجد معظم الشباب يبدون رغبة كبيرة في الحديث في كل المواضيع ذات الصلة بالسياسة ولا يشعرون بالخوف، ولا يُبدون أدنى تردد أو ارتباك.

حاولنا أن نطرح جملة من الأسئلة غير المباشرة لفهم هذا التحول، وإن كانت غاية ما نصبو إليه فهم التمثلات المرتبطة بالأحزاب في علاقتها بالانتساب الحزبي، فتوصلنا إلى خلاصتين أساسيتين هما:

- الخلاصة الأولى، وتكمن في الدور الذي أدّته وسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت في تحرر الشباب من ثقل رقابة عدد من المؤسسات والتابوهات، واختزلت المسافات بينهم أفرادًا ومجموعات، واكتملت وسيلةً تكرس التحرر من الرقابة مع اندلاع ثورات الربيع العربي؛ فتشكلت نزعة قوية لدى معظم الشباب، اقتضت ضرورة الوجود على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهم الحقيقية أو تلك المفترضة، وجسدت هذه النزعة المثل الشعبي الذي أصبح متداولًا بين الشباب حول الفيسبوك ("الفيسبوك عندك يغلبوك"، "الفيسبوك، احذر أن تغلب أو تهزم").

فرض هذا الواقع الجديد انخراط الشباب في الفضاء العام، وأصبحوا أهم فاعل فيه؛ ما يفسر هذا التعامل الإيجابي للشباب مع السياسي، بعيدًا عن الخوف والحذر، بحيث تشكل لدى معظمهم في هذا الفضاء نوع من الأمن والحماية. إضافة إلى ذلك، وارتباطًا بانعكاسات الثورات العربية، تشكّل نوع من الفرز السياسي المبني على قاعدة الولاء للنظام أو معارضته؛ إذ برز في المغرب مفهوم "العيّاشة" للدلالة على أنصار النظام، أي هؤلاء الذي يرددون: "عاش الملك". فتعبير العياشة أُخذ من كلمة عاش.

نتيجة هذا الفرز السياسي الذي لا يرتبط بتوجهات سياسية أو حزبية، أصبح الشباب المغاربة قادرين على تحديد مواقفهم وآرائهم السياسية؛ فهم إما مع حزب العيّاشة وإما مع حزب الشعب. فأنصار الحزب الأول يرددون: "عاش الملك"، أما أنصار الحزب الثاني فيرددون: "عاش الشعب"؛ ما ساهم في تحرر الشباب من الخوف والتردد، فسيطر هذا الفرز السياسي على كل أنواع الفرز السياسي الأخرى، وخصوصًا تلك التي تقوم على الانتماءات الحزبية، وجعل مواقف الشباب من الأحزاب السياسية تتجه نحو مزيد من السلبية، وتتميز بالوضوح والقوة، بل بالشجاعة والجرأة.

- الخلاصة الثانية التي تبدو أكثر إقناعًا، تتمثل في غياب الذاكرة القوية والواضحة عند الشباب المستجيبين؛ ذلك أن معظمهم يفتقرون إلى الإلمام بالتاريخ القريب لمجتمعهم وبالأحداث والوقائع التي ميزت هذا التاريخ. فمعلوماتهم تبدو عامة وفضفاضة، لا تسمح لهم بتكوين رؤية شاملة ومتكاملة عن هذا التاريخ. ويرجع ذلك إلى تشكّل قطيعة بين جيل الحركة الوطنية والأجيال الحالية، لم تسمح بخلق روابط بينهما ضمن مشروع مجتمعي يصل الماضي بالحاضر ويتوجه نحو المستقبل. فجيل الحركة الوطنية احتكر لحسابه الخاص الرمزية التاريخية والنضالية، وبموته ونهايته أصبح من الصعب إيجاد نخبة جديدة قادرة على تعبئة الأجيال الراهنة والتعبير عن تطلعاتها وأحلامها. لذلك فعلى الرغم من الوعي السياسي، فإن الشباب يبدون منفصلين عن تاريخهم ومن دون ذاكرة قوية؛ ما يفسر جزءًا من أزمة الهوية التي يتخبط فيها الشباب.

31 عبد القادر بوطالب، **طبيعة السلطة السياسية وآليات التغيير بالمجتمع المغربي** (تطوان: مطبعة الحمامة، 2014)، ص 33-46.

1. اقتران صورة الأحزاب السياسية بانعدام الثقة وغياب الصدقية

تكاد الصورة نفسها تتكرر عند معظم الشباب؛ فنجد انعدام الثقة وغياب الصدقية القاسم المشترك الذي يحدد صورة الحزب في أذهانهم، فهم يتصورون الحزب إطارًا يسمح بتجميع المصالح والدفاع عنها. ومن ثمّ، يعدّون كل أفعال زعماء الأحزاب السياسية وسلوكاتهم مندرجة في إطار مناورات مدروسة، الغاية منها تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح المقربين منهم.

وبالفعل، فإن التوصيف الذي انتشر في الحراك الاجتماعي في الريف، والذي يعدّ الأحزاب السياسية بمنزلة دكاكين، يختزل على نحو كامل ومتطابق محتوى مقابلاتنا مع الشباب المستجيبين، وإن كان لا يصل إلى توصيفها بالدكاكين، إلا أنها تظهرها مجالًا للبيع والشراء. يقول أحد الشباب المستجيبين: "كل الأحزاب لا تخدم المصلحة العامة؛ فزعماء الأحزاب يفكرون في مصالحهم ومصالح أقاربهم ... إلخ. ولو كانوا يخدمون مصالح الشعب، فلِمَ يؤسسون هذا العدد الكبير من الأحزاب، ولِمَ لا يتحدون في حزب واحد أو حزبين أو ثلاثة أحزاب؟ فكل من له مصالح يؤسس حزبه الخاص به، أو ينشق عن حزب موجود ليخدم مصالحه بشكل مباشر من خلال حزبه"[32].

يعكس مضمون المقابلات مع الشباب المستجيبين حقيقة واحدة يشترك فيها كل قادة الأحزاب السياسية، وهي خدمة مصالحهم والتنافس من أجل الفوز بالمناصب لهم أو لأقاربهم؛ ما كرّس فقدان الثقة بهذه الأحزاب وجرّدها من الصدقية، وأصبحت خطاباتها تقترن بالأكاذيب والأوهام التي تستهدف التضليل والخداع.

يقول أحد الشباب المستجيبين: "لم أعد أثق بالأحزاب، الكلام نفسه يقال ويعاد، ودائمًا الشعب هو الضحية. يبيعون الأكاذيب والوهم، فليس هناك إنسان شريف في هذه الأحـزاب. يكذبون علينا، ويعتقدون أننا لا نعرف حقيقتهم، ويعيدون الأكاذيب نفسها، ويعتقدون أننا نصدقهم [...] لا أحد يصدق ما تقوله الأحزاب أو يصرح به المسؤولون عنها"[33].

يشكك معظم الشباب المستجيبين في جدوى المشاركة السياسية التي تتم من خلال المؤسسات السياسية الرسمية، ويعدّون الانخراط في الأحزاب السياسية غير مؤثر على الإطلاق، ولا يمكن أن يكون حاسمًا في إحداث التغيير في السياسة والمجتمع. كما أن الأحكام التي يصدرها الشباب حول زعماء الأحزاب السياسية تتسم بالسلبية؛ فهم لا يمتلكون زمام المبادرة، ولا يمكنهم أن يفعلوا إلا ما يؤمرون به. ومن ثمّ فإن الشباب المستجيبين غير راضين عن زعماء هذه الأحزاب، ويرون أن ما يقوم به هؤلاء الزعماء لا يؤدي إلى نتائج ملموسة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ ما يعني أنه لا يمكن التعويل عليهم في إحداث التغيير بالنسبة إلى أوضاعهم بصفتهم شبابًا، ويعني أيضًا أنهم ليسوا على استعداد للانخراط في أحزاب يقودها زعماء على هذه الشاكلة.

2. الأحزاب السياسية ونظام الخدمات

طور الشباب موقفًا يتسم بنوع من العقلانية تجاه الأحزاب السياسية، فالصورة السلبية التي تشكلت حول هذه الأحزاب جعلت أغلبيتهم عازفين عن الانخراط فيها والتزام النضال في صفوفها. ولكنّها أدت في الوقت نفسه إلى بروز فئة من الشباب على استعداد للتعامل مع هذه الأحزاب، بل إن بعضها يتوفر على بطاقات العضوية فيها، فهي كل ما يربطهم بالحزب. قد يبدو في الأمر كثير من التناقض مع الخطابات التي طوّرها الشباب حول الأحزاب السياسية، لكنّ تحليلًا متأنيًا لهذه الخطابات وإستراتيجية هؤلاء الشباب يكشف أن الأمر يتعلق بحسابات عقلانية، وليست متناقضة مع تمثلاتهم؛ إذ تعدّ بمنزلة "عمل" يستنسخ الإستراتيجيات نفسها التي ينتهجها زعماء الأحزاب السياسية.

يقول أحد الشباب: "انخرطت في حزب [...] بهدف تحقيق بعض من مصالحي الشخصية. الكل يفعل ذلك. وعندما أحقق مصالحي أمزق بطاقة العضوية. المسؤولون في كل الأحزاب يفعلون الشيء نفسه. يبحثون عن مناصب لأولادهم وعائلاتهم [...] فأنا معهم وبمجرد أن يتحقق مرادي، حتى صوتي في الانتخابات لن يفرحوا به"[34].

لا يترتب على الانتساب الحزبي في هذه الحالة أي نوع من الالتزام السياسي، وحتى فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات، وإن كان ذلك يفرض عليه جملة من الأدوار والمهمات التي يؤديها بالمعنى المسرحي، كما توضح إحدى شهادات أحد المستجيبين: "لا تربطني بالحزب أي صلات حقيقية، فأنا في وادٍ، وهم في وادٍ آخر. كل ما أقوم به أعدّه مجرد شغل أو عمل أبتغي منهم توطيد علاقاتي مع أشخاص ومسؤولين كي أحقق أهدافي، ثم مدبرها حكيم [...] فأنا حينما أختلي في المعزل، أضع ورقة فارغة"[35].

أمكننا من خلال تحليل إستراتيجية هذه الفئة من الشباب فيما يتعلق بالانخراط في الأحزاب السياسية أن نستنتج أن الأمر يتعلق

32 طالب إجازة في الحقوق، 23 سنة، مقابلة شخصية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، أيار/ مايو 2017.

33 طالب، إجازة في علم الاجتماع، 22 سنة، مقابلة شخصية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، أيار/ مايو 2017.

34 طالب في الأدب العربي، السنة الثانية، 21 سنة، مقابلة شخصية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، أيار/ مايو 2017.

35 طالب، إجازة في الأدب الفرنسي، 23 سنة، مقابلة شخصية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، أيار/ مايو 2017.

بحسابات عقلانية، تفترض ضمنيًّا نوعًا من الاتفاق اللامعلن بين الشباب والمسؤولين في هذه الأحزاب، والذي يقتضي مقابل انخراطهم في الحزب والقيام بجملة من المهمات والأدوار أن يحصلوا على مجموعة من الخدمات، أو التي في إمكانهم أن يقدّموها للآخرين في إطار الدعاية الانتخابية والحزبية؛ ما يسمح لهم بربط علاقات تمكنهم من تحقيق بعض المكاسب، كالحصول على عمل أو التسجيل في الماجستير أو الدكتوراه.

تخضع هذه الإستراتيجيات لحسابات دقيقة ومحكمة؛ إذ طور الشباب وعيًا كبيرًا بطبيعة هذه الأحزاب، وبالكيفيات التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم وغاياتهم. فهم يميزون في إطار الأحزاب السياسية بين تلك ما يسمح منها بتحقيق هذه العينة من الأهداف أو تلك، وما لا يمكن التعويل عليه مطلقًا؛ ذلك أن الانخراط في بعض الأحزاب قد ينطوي على مخاطر معيّنة، ومن ثمّ قد يكون عائقًا أمام تحقيق أهداف الشباب. وهكذا فطبيعة الأهداف هي التي تحدد طبيعة الحزب الذي يجب الانخراط فيه. فالبحث عن العمل يقتضي، في غالب الأحيان، الانضمام إلى الأحزاب التي تصنف على أنها يمينية أو إدارية. أما متابعة الدراسة في الماجستير أو الدكتوراه فتوجب الانضمام إلى أحزاب المعارضة؛ إذ تقدّم لهم جملة من التسهيلات من خلال علاقات الزبونية التي يؤمنها أعضاؤها وأنصارها عبر شبكات من العلاقات التي ينسجونها مع مختلف المصالح الإدارية.

في كلتا الحالتين، نحن إزاء إستراتيجيتين مختلفتين ومتباينتين؛ ففي الحالة الأولى ينبغي للشباب أن يظهروا نوعًا من الولاء الكامل. وفي الحالة الثانية عليهم إظهار نوع من الالتزام والوعي السياسي الذي يفترض استثمارًا في الوقت أكبر على عكس الحالة الأولى، بحيث يكون عامل الوقت حاسمًا، ومن ثمّ فالانخراط يكون محدودًا في الزمان، ويتوخى استغلال الفرص واستثمار الظروف المواتية.

إن هذا التوليف الصعب بين التمثلات السلبية حول الأحزاب السياسية والقبول النسبي لنظام الخدمات التي توفرها أو يعتقد أنها توفرها يعكس علاقة جديدة بهذه الأحزاب، والتي تنظر إليها بوصفها أداة مجردة من أي طابع أخلاقي أو قيمي، ومجالًا تنتعش فيه الزبونية والمحسوبية.

فرضت هذه الوضعية على الشباب إعادة رسم الحدود بين كل العناصر المتناقضة، لكنها لم تبعدهم عن الاهتمام بالسياسي ولم تجردهم من الوعي السياسي، وإنما طورت لديهم إستراتيجيات متعددة تحاول استغلال نظام الخدمات المفترض عند الأحزاب السياسية؛ فقد دفعت بعضهم إلى الهجرة، ودفعت آخرين إلى ابتكار حلول أخرى، كما دفعت آخرين إلى الانحراف والتطرف والجريمة.

خاتمة

تتسم نظرة الشباب إلى الأحزاب السياسية بكثير من السلبية، لكن ذلك لا يترتب عليه غياب الوعي السياسي، والتزام قضايا المجتمع والوطن، والقضايا الكبرى في العالم العربي والإسلامي وفي العالم بأسره؛ فتمثلاتهم لا تقيم أي فوارق بين الأحزاب بوصفها أجهزة وزعمائها، بحيث يبدو كل حزب امتدادًا طبيعيًّا للزعيم السياسي، فيصعب التمييز بين الزعيم والحزب ومختلف هيئاته وأجهزته؛ ما يجعل من الحزب في أذهانهم وسيلة فحسب، تخوّل الزعيم والمقربين منه خدمة مصالحهم والتفاوض من أجلها. ويعدّ ارتفاع عددها مؤشرًا على ذلك، فكلٌّ يدافع من موقعه عن مصالحه ومصالح الفئات المرتبطة به، لذلك يغيب الموقف السياسي والخط السياسي والبرنامج الحزبي المميز للأحزاب، فكل الأحزاب تتشابه وتتماثل، وتنتج الخطاب نفسه وتعيد الوعود والأقاويل نفسها.

يترتب على إعادة بناء تمثلات الشباب حول الأحزاب السياسية القول إن الأمر يتعلق فعلًا بوعي سياسي، يبرز بوصفه فهمًا لطبيعة هذه الأحزاب ودورها وحدودها في عمليات التغيير. وبالفعل، أبان الشباب، من خلال المقابلات المطولة التي أجريناها معهم، وعيًا كبيرًا بالقضايا الكبرى التي تعنيهم بصفتهم شبابًا، أو تعني محيطهم الوطني والعربي والإسلامي والعالمي. وتجسّد ذلك في الحركات الاحتجاجية والمسيرات والوقفات التي انخرطوا فيها، ولعل أبرزها حركة 20 فبراير والحراك الاجتماعي في الريف المغربي؛ فبرز بجلاء أن أهم خاصية لانخراط الشباب في العمل السياسي أنه يتخذ طابع احتجاجٍ جماعي، ويوظف المسيرات والوقفات والاعتصامات والإضرابات، ولا يرتبط بالأحزاب السياسية مباشرة، بل قد يتضمن في كثير من الحالات نوعًا من الإدانة لها[36].

أما ثاني أهم خاصية، فتكمن في أن انخراط الشباب في العمل السياسي يعكس واقع التهميش والإقصاء الذي يعانونه. ومن ثمّ، فهم يستجيبون لأشدّ القضايا ارتباطًا بالحياة اليومية للمواطن المغربي كالصحة والتعليم والعمل. لذلك نجد أن كل أشكال الاحتجاج لا تأخذ بعدًا راديكاليًّا، ولا تستند إلى أي مشروع مجتمعي يربط هذه القضايا بتوجه سياسي أو توجهات سياسية تتجه نحو المستقبل. فالشباب يناضلون من أجل شعارات كبرى، تتجسد في الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية، فيشكّل ذلك إطارًا يسعون من خلاله لتحسين شروط حياتهم واندماجهم الاجتماعي والسياسي، من دون أن يقترن ذلك بوضع النظام القائم موضع تساؤل جدي؛ فذلك قد يفتح بالنسبة إليهم الباب على المجهول، وهذا ما يخشاه الجميع. ويبقى السؤال الذي يطرح بإلحاح: كيف يمكن تجاوز حالة الجمود

36 برز بقوة في الحراك الاجتماعي وصف الأحزاب السياسية بالدكاكين.

والسكون التي تترافق مع أقصى درجات التوتر والتصدع، والتي لا تسمح للأحزاب السياسية بأن تكون فاعلًا مركزيًّا في كل عمليات التحول والتغيير بوصفه انتقالًا تنخرط فيه كل الفئات الاجتماعية، وفي طليعتها الشباب، خصوصًا خلال هذه المرحلة الراهنة؟

المراجع

العربية

بوطالب، عبد القادر. "صورة الزعيم بالمجتمع المغربي". بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد بن عبد الله. فاس، 1995/ 1996.

_____. "اللامركزية كهندسة لمجالات الصراع والتنافس: السلطة المركزية وآليات إنتاج النخب المحلية". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد بن عبد الله. فاس، 2002.

_____. **طبيعة السلطة السياسية وآليات التغيير بالمجتمع المغربي**. تطوان: مطبعة الحمامة، 2004.

الزيدي، المنجي. "أهمية مفهوم الجيل في دراسة قضايا الشباب العربي". **الحياة الثقافية**. السنة 27. العدد 134 (نيسان/ أبريل 2002).

شقير، محمد. "أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب". **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**. العدد 11-12 (1990).

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2016**. الدوحة: آذار/ مارس 2017. في: https://goo.gl/h6fJ1w

الأجنبية

Abric, Jean–Claude. *Pratiques sociales et représentations*. 5ème ed. Paris: PUF, 2003.

Birnbaum, Pierre. *Dimensions du pouvoir*. Paris: PUF, 1984.

Crête, Jean & Pierre Favre (sous-direction). *Génération et politique*. Paris: Les Presses de l'Université LAVAL/ Economica, 1986.

Debesse, Maurice. *L'adolescence*. Paris: PUF, 1979.

Desrues, Thierry & Miguel Hernando de Larramendi. "S'opposer au Maghreb." *L'Année du Maghreb*. vol. V (2009). at: https://goo.gl/uXrBJF

Encyclopaedia Universalis. vol. 13. 9ème ed. Paris: Encyclopaedia Universalis S. A., 1977.

Floris, Sylvie. "les jeunes, ces anti- héros du printemps arabe." Institut Européen de la Méditerranée. (2012). at: https://goo.gl/9Mv6Qn

Freund, Julien. *L'essence du politique*. Paris: Sirey, 1965.

Jodelet, Denise (ed.). *Les représentations sociales*. 7ème ed. Paris: PUF, 2003.

Mannoni, Pierre. *Les représentations sociales: Entre préjugés et stéréotypes*. 5ème ed. Paris: PUF, 2010.

Morin, Edgar. *La connaissance de la connaissance: Anthropologie de la connaissance*. Paris: Seuil, 1986.

Muxel, Anne. *L'expérience politique des jeunes*. Paris: Presses des Sciences Po, 2001.

Palazzoli, Jacques. "La mort lente du mouvement national au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. 11 (1972).

Santucci, Jean-Claude. "Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle." *Remald*. no. 24 (2001).

_____. "Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un 'pluralisme contrôlé' et les dilemmes d'un 'pluripartisme autoritaire'." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* [En ligne]. (mars 2006). at: https://goo.gl/C7SZb3

Szpakowska, janina karla. *Jeunes gens: Essai de systématisation des connaissances spécifiques à la classe d'âge 13-25 ans*. Montréal: École de bibliothéconomie et des sciences de l'information, Université de Montréal, 1988.

Waterbury, J. *Le commandeur des croyants: Monarchie marocaine et son élite*. Paris: PUF, 1975.

Zerhouni, Saloua. *Jeunes et participation politique au Maroc* (Rabat: IRES, 2009). at: https://goo.gl/D4DU3

مهدي بنسليمان | Mehdi K. Benslimane*

الإعلام والسُّلطة: مقاربة مفاهيمية جديدة، مجلة "لوجورنال" نموذجًا

Media and Power: A New Conceptual Approach, "Le Journal" as a Case Study

تبقى الدراسات الإعلامية الحلقة الأضعف في البحث السياسي والاجتماعي الذي عُني بدراسة الواقع العربي، وإن وُجد بحث في هذا المجال، فإنه يظل مقتصرًا ومحدودًا في إشكاليات تظل مرتبطة بسؤال الحرية من جهة، وبموقف دفاعي يفتقد إلى التجديد من جهة أخرى. تسلط هذه الدراسة الضوء على الصحافة السياسية، بالتركيز على مجلة لوجورنال (وهي مجلة مغربية فرنكوفونية)، التي صدرت خلال الفترة 1997–2010. وتهدف إلى تقديم مقاربة مفاهيمية جديدة لسلطة الإعلام، مفادها أن هذه السلطة تتبلور في إطار شبكة مترابطة من المفاهيم التي يدعم بعضها بعضًا، والمتمثلة بمفهوم الكفاءة والاستقلالية والقيادة. وتفترض أن التحرر الإبستيمولوجي المنهجي يعطي نوعًا من الابتعاد عن القراءة المهيمنة للحرية يتبناها الفاعلون (الصحافيون) ويرسخها باحثون في أبحاث أجنبية وغربية في دراسة وسائل الإعلام العربية.

كلمات مفتاحية: الدراسات الإعلامية، حرية التعبير، الصحافة السياسية، سلطة الإعلام.

Media studies remains the weakest link in political and social research dealing with the Arab region. The research that exists in this discipline remains limited in terms of research questions, restricted in some form to the question of freedom, and set in a defensive position lacking any originality. This study sheds light on the political press, focusing on the Moroccan Francophone journal, Le journal, issued from 1997-2010. The study aims to provide a new conceptual approach to the power of the media that crystallized within the framework of a network of interdependent concepts. These include the concepts of efficiency, independence and leadership. The study hypothesizes that epistemological-methodological liberalization evades the dominant reading of freedom adopted by both journalists and researchers in foreign and Western research on Arab media.

Keywords: Media Studies, Freedom of Expression, Political Journalism, Power of the Media.

* باحث في العلوم السياسية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

* Researcher in Political Science, University Institute for Scientific Research, Mohammed 5 Universityy, Rabat.

مقدمة

في خضمّ ثورات "الربيع العربي"، وعلى هامش ندوة دولية عُقدت في الرباط بشأن موضوع "الإصلاحات الدستورية والتحولات السياسية في الوطن العربي"، جرى حوار بيني وبين باحثة فرنسية متخصصة في علوم القانون والسياسة وفي شؤون الوطن العربي، حين قدّمتُ لها موضوع بحثي لرسالة الدكتوراه، الذي كان يتناول علاقة الصحافة المستقلة بالسلطة. سألتني حينئذٍ إن كانت مقاربتي تتعلق بإشكالية حرية التعبير والرقابة الممارَسة على الصحافيين والإعلاميين، فبادرتها بالقول إنني أعتمد نهجًا مختلفًا، ومقاربة بحثية اجتماعية مختلفة تسعى لدراسة المحيط الخارجي للمجلة المبحوث فيها، في علاقة مؤسسيها بالسلطة السياسية، كما في ماهيّة سلطة الإعلام عمومًا، وكذلك في عمل الصحافيين وعلاقة بعضهم ببعض داخل المؤسسة الإعلامية[1]، فبدا لي حينها أن ما قلته فاجأها وأثار استغرابها.

لهذه المفاجأة أسباب موضوعية، يمكن تبيان أصولها في كون الاهتمام البحثي في العلوم السياسية والاجتماعية، سواء كان أجنبيًا أم عربيًا، ظل مُنصبًّا في العقود الأخيرة على دراسة موضوعات وظواهر محددة تشمل، على الرغم من أهميتها[2]، "النخب" و"الأحزاب" و"الإسلام السياسي" و"الانتقال الديمقراطي" و"المجتمع المدني" وموضوع "السياسات العامة" بصورة خاصة، إلى درجة جعلت هذه الموضوعات، على اختلاف تشعبات القطاعات (التعليم، والصحة، والنقل، والأمن ... إلخ) والمسائل المدروسة والإشكاليات المطروحة فيها، في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، الشغل الشاغل لكثير من الخبراء والباحثين[3].

في ضوء ما سبق ذكره، يستطيع المُتتبّع أن يلاحظ أن الإعلام، بوسائطه وفاعليه، يبقى الحاضر في الواقع و"شِبه" الغائب في البحث العربي. تجدر الإشارة إلى أن هذا الغياب يمكن أن يُفسره بعض المتتبّعين بالقول إن دراسة وسائل الإعلام لم تمثّل، إلى مدى قريب، موضوعًا جادًا و"علميًا" في "الغرب" نفسه. لهذا، يرى جون باتيست لوغفر أن الصحافة المكتوبة تحديدًا، ظلت مبحثًا منسيًا[4].

نود أن نبيّن هنا بعض الطبائع/ الاتجاهات الغالبة على الدراسات الإعلامية Media Studies، في شِقيها الأجنبي والعربي معًا؛ فمن جهة، نجد مبحث التفاعلية، إضافة إلى إشكالية بقيت مطروحة منذ سنوات وإلى يومنا هذا، انطلاقًا من أبحاث عالِم الاجتماع الأميركي بول لازارسفيلد عن مدى تأثير Influence الوسائط الإعلامية (المذياع آنذاك) في عموم الجماهير، في سلوكياتهم السياسية واختياراتهم الانتخابية[5]. ومن جهة أخرى، حاولت دراسات عدة ربط تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الجديدة بتطور الممارسة الديمقراطية والسياسية في أزمنة ودول مختلفة[6]. رغم أهمية هذه الدراسات بالنسبة إلى الباحث والمثقف المتتبّع، وهي دراسات عُنيت بوسائل الإعلام، قديمه وجديده (ما اصطُلح عليه "الإعلام الجديد")، فإنها تظل، في غالبيتها، سجينة مجموعة من الموضوعات والمشكلات، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر: الرجوع إلى السياقات التاريخية لنشأتها في البلد الواحد، ومقارنة ذلك بالوضع العربي، وتحليل وضع حرية التعبير والصحافة في القوانين والدساتير العربية، وتعداد الصحف أو الفضائيات العربية وإبراز تنوعها المذهبي واللغوي من عدمه[7]، وجرد "معيقات التطور" و"تحديات المستقبل ورهاناته"، ونقد المحتويات المقدَّمة للمُشاهد العربي، بغضّ النظر عن وجاهة هذا النقد أو عدم وجاهته، وصورة العربي والمسلم في وسائل الإعلام الغربية، وما إلى ذلك. وفي الحقيقة، إنّ إثارة مثل هذه الموضوعات شيءٌ جيدٌ ومثرٍ للإنتاج العلمي، لكن الأمر يمكن أن يصبح عائقًا للتطور المعرفي والمنهجي حين تتّبع دراسات معينة، كيفما كانت، الاتجاه والمنحى نفسيهما[8]. كما أن هذه الأبحاث، العربية منها والأجنبية، تبقى مطبوعة بالغاية الوظيفية Finalité Fonctionnelle لوسائل

---

1 بين جملة من الأطروحات في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية حظيت أطروحة الدكتوراه وطريقة وضع المفاهيم فيها بتنويه خاص من إدغار موران في إطار جائزة *Le Monde* للبحث الجامعي في عام 2016.

2 من باب المقارنة بالتوجه الأنكلوأميركي (الولايات المتحدة وبريطانيا) في دراسة الشرق الأوسط في كلٍّ من العلوم السياسية والأنثروبولوجيا؛ والمراحل التي اتبعتها الأبحاث، من خمسينيات القرن العشرين إلى تسعينياته، في اختيار موضوعاتها. انظر: عبد الفتاح نعوم، "مساهمة الاستشراق الأنغلوأميركي في صعود دراسة المناطق"، **تبيّن**، السنة 3، العدد 9 (صيف 2014)، ص 26.

3 في مسألة التقييم عمومًا، وتطبيقه في دراسة السياسات العامة خصوصًا، انظر: *Cités*, no. 37 "L'Idéologie de l'évaluation, la grande imposture" (Mars 2009).

4 Jean-Baptiste Legavre (dir.), *La Presse écrite: Objets délaissés* (Paris; Budapest; Torino: Editions L'Harmattan, 2002).

5 Elihu Katz & Paul F. Lazarsfeld, *Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications*, with a new introduction by Elihu Katz & a foreword by Elmo Roper, 2nd ed. (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2006).

6 انظر: محمد بنهلال، "الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية: تحليل لاتجاهات عالمية وعربية"، في: مصطفى جاري وإدريس لكريني (تنسيق)، **أي دور للصحافة في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العامة (GRAPP) بتاريخ 21-22 أكتوبر 2010**، سلسلة المؤتمرات والندوات 37 (مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2011)، ص 81–108.

7 يمكن ملاحظة بروز اهتمام بحثيّ في السنوات الأخيرة لا يخلو من الانبهار بقناة الجزيرة الفضائية والتحامل عليها في آن معًا. انظر:
Claire-Gabrielle Talon, *Al Jazeera: Liberté d'expression et pétromonarchie* (Paris: Presses universitaires de France, 2011); Mohamed Zayani (ed.), *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media* (London: Pluto Press, 2005).

8 نضرب مثالًا لهذه الموضوعات المؤلَّف الجماعي: الأميرة سماح فرج عبد الفتاح [وآخرون]، **الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم**، تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي 69 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

الإعلام، بتركيزها على دورها في التنمية والسياسة الخارجية، وفي تقييم السياسات العامة، ونحو ذلك.

على مستوى الكمّ والكيف (أي المنهج)، يبقى، إذًا، سؤال الإعلام، أو لِنقُل الدراسات الإعلامية، الحلقة الأضعف في البحث السياسي والاجتماعي الذي يخصّ دراسة الواقع العربي[9]، ولئن وُجد بحث في هذا المجال، فإنه يظل محدودًا ومقتصرًا على إشكاليات تبقى مرتبطة بسؤال الحرية على هذا النحو أو ذاك. فإن اضطلع باحث بمهمة سبر الأغوار والأصول الإبستيمولوجية للدراسات الإعلامية، مع تباين مؤلفيها وموضوعاتها وإشكالياتها، لَتبيّن له بالملموس أنها تدور حول ثنائية الإعلام والديمقراطية، وفي سؤالين اثنين: ماذا يفعل الإعلام بالديمقراطية؟ وماذا تفعل الديمقراطية بالإعلام؟ وليس من الصعب أن نجد إسقاطاتهما في الفكر والبحث العربيَين في سؤالين مماثلين: ماذا يفعل الاستبداد/ السلطوية بالإعلام؟ وماذا يفعل الإعلام بالاستبداد/ السلطوية؟ وكلاهما، كما ذكرنا، متصلان بسؤال الحرية.

كثيرة هي، إذًا، الأبحاث الإعلامية التي مثّلت الحرية بأشكالها المختلفة (حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة ... إلخ)، عنوانها الأبرز، بحيث يمكن تلخيص توجهاتها الرئيسة في كون غياب الحرية أو محدوديتها يرجع إلى غياب الديمقراطية، أو إلى محدوديتها في الوطن العربي[10]. بناءً عليه، تمثّل ثلاثية الوجود والغياب والمحدودية الخط الناظم لسؤال الحرية في دراسات إعلامية متعددة[11]. وليس من المبالغة القول إن الدراسات الإعلامية، ولا سيما العربية منها، اتسمت بالوصف و"السرد الإعلامي"[12]، وظلت في موقفٍ بحثي دفاعي تابع يفتقد التجديد.

ربما تصبح الحرية، من حيث هي مفهوم، عائقًا معرفيًا، كما تخبرنا بذلك إبستيمولوجيا العلوم، وفي الحصيلة، يجب على الباحث التحرّر منهجيًا من هذا العائق. لكن، كيف السبيل إلى ذلك؟

أولًا: من الشعار إلى المفهوم إلى التجربة أو العكس

اتّبع عبد الله العروي في كتابه **مفهوم الحرية** منهجًا يحرص، كما يكتب، "على البدء بوصف الواقع المجتمعي: آخذين المفاهيم أولًا كشعارات تحدد الأهداف وتنير مسار النشاط القومي. وانطلاقًا من تلك الشعارات، نتوخى الوصول إلى مفاهيم معقولة واضحة من جهة، ونلتمس من جهة ثانية حقيقة المجتمع العربي الراهن [...] رافضين البدء بمفاهيم مسبقة نحكم بها على صحة الشعارات إلى جانب تخلّينا عن لعبة تصور واقع خيالي نعتبره مثلًا أعلى نقيس عليه الشعارات"[13]. إن المسارين المضادين ممكنان معًا، بحيث نستطيع منهجيًا أن نبدأ بالشعار، أو لِنقُل بالواقع البحثي السائد في دراسة وسائل الإعلام العربية، كما رأينا، الذي تأخذ الحرية فيه موضوع بُعدًا مميزًا؛ بحيث تكون البحث، شِعاره وغايته معًا، ثم نذهب بعدها إلى تجربتنا الشخصية التي تتطلع إلى إرساء مقاربة جديدة للفعل الإعلامي في علاقته بالحرية والسلطة.

أما المسار المنهجي العكسي، أي التجربة والمفهوم والشعار، الذي سنتّبعه، فيعني أننا ننطلق من تجربة تاريخية معيّنة (مجلة **لوجورنال** موضوع البحث)، لنمرّ بعد ذلك نحو طرح مفاهيم مبتكَرة، كما سنرى في ما بعد، لكي نصل أخيرًا إلى الشعار/ العنوان: "التحرّر من الحرية"، الذي يمرّ، بدوره، عبر تحرّرٍ ثانٍ، هو "التحرّر الإبستيمي - المنهجي"[14]. وحتى لا يبقى "التحرّر من الحرية" و"التحرّر الإبستيمي - المنهجي" شعارين شفويين فحسب، لا بد من نحت فعلي وإرساء لتلك المقاربة وفق منهج تكاملي مركّب نسمّيه "سوسيوأنثروبولوجيا تاريخية للصحافة السياسية".

لا منهج من دون سياق، ولا منهج من دون تجربة. إذا كانت تجربة **لوجورنال** هي المُنطلق، فإن المنتهى، في البحث، لا حدود له، ومحاولتنا البحثية، تتوخى الغوص في بعض المُمكنات المنهجية والمفاهيمية فقط. وإذا كانت **لوجورنال** هي النموذج المأخوذ، فإن الورقة تسعى لذكر عدد من التجارب الإعلامية المغربية والعربية التي رأت النور قبل نشأة هذه المجلة وبعدها؛ فالمجلة تمثّل في سياقها السياسي والإعلامي تجربة فريدة في المشهد الإعلامي المغربي والعربي. وقد أسّسها ثلة من الشباب الاقتصاديين الطموحين في عام 1997، قبيل بدء تجربة حكومة التناوب التوافقي التي قادها المعارض السابق

---

9 لتأكيد ذلك، يكفي، على سبيل المثال، الاطلاع على عدد الدراسات الإعلامية، مقارنة بزخم الإصدارات في الدراسات الإقليمية والإستراتيجية في عام 2017، على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org، وعددها اثنان فقط.

10 نضرب أمثلة لذلك: فضل طلال العامري، **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية** (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2011)؛ عبد الحافظ أدمينو، "حرية الصحافة وحدودها"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، مج 46، العددان 84-85 (كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 2009)، ص 159-168.

11 انظر: سليمان جازع الشمري، **دراسات في الحرية الإعلامية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012)؛ محمد الإمام ماء العينين [وآخرون]، **حالة حرية الصحافة والإعلام بالبلدان المغاربية غداة ثورات الربيع العربي**، سلسلة التقارير المغاربية 3 (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2013)؛

Khadija Mohsen-Finan (dir.), *Les Médias en Méditerranée: Nouveaux médias, monde arabe et relations internationales* (Arles: Actes Sud; Aix-en-Provence: MMSH; Alger: Barzakh, 2009).

12 كما كان السرد التاريخي الحدثي للوقائع محل نقد عند منظري مدرسة "التاريخ الجديد" وأتباعهم، انظر: وجيه كوثراني، **تايخ التأريخ: اتجاهات – مدارس – مناهج** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 5.

13 عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، ط 5 (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 5.

14 يتساءل العروي: أليس الأنسب هو أن نبدأ بالتجربة ثم نرتقي منها إلى المفهوم، وننهي التحليل بالشعار؟ انظر: المرجع نفسه، ص 9.

للملك الحسن الثاني، الوزير الأول الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي في عام 1998[15].

وجب الربط هنا بين سياق نشأة هذه الأسبوعية المستقلة الناطقة باللغة الفرنسية والسياق السياسي المغربي، في تسعينيات القرن الماضي، التي شهدت انفتاحًا ليبراليًا نسبيًا مثّلت الحرية بمختلف تجلياتها سمتها الأساسية، بحيث أُفرج عن المعتقلين السياسيين، وسُمح لمنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها، كما اتّخذ الخطاب السياسي والإعلامي بشأن حقوق الإنسان طابعًا جديدًا.

بطبيعة الحال، لا يمكن إغفال العوامل الخارجية التي كان لها دور بارز في هذا الانفتاح، نذكر منها تباعًا: سقوط جدار برلين؛ وصدور كتاب **صديقنا الملك** الذي قدّم فيه مؤلّفه الصحافي الفرنسي جيل بيرو نقدًا لاذعًا لوضعية حقوق الإنسان في المغرب وللسجون السرية، وخاصة معتقل تازمامرت الشهير[16]، وتقرير البنك الدولي في عام 1995 الذي جعل الملك الحسن الثاني يعلن في خطاب رسمي احتمال حدوث "سكتة قلبية" على المستوى الاقتصادي.

عدّ كثير من الملاحظين أن النظام الملكي كان في حاجة إلى صحافة "مستقلة" تُلمّع صورته على المستوى الداخلي، تجاه نُخبه من جهة، وعلى المستوى الخارجي، تجاه شركائه الأوروبيين من جهة أخرى. وبناءً عليه، حظيت تجربة **لوجورنال** على نحو خاص بمباركة رمزية من القصر الملكي، فقد كان الملك الحسن الثاني ينظر إليها باعتبارها نموذجًا يجب أن تحتذيه الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تجارب إعلامية متنوعة ظهرت في التسعينيات اتخذت شكل مقاولات إعلامية في إطار تشجيع الدولة للقطاع الخاص من جهة، وسياسة القصر الملكي الذي كان يهدف إلى إضعاف تأثير الأحزاب الوطنية التقليدية عبر إضعافِ صُحفها (**الاتحاد الاشتراكي**، و**العَلم**، و**ليبراسيون**، ... إلخ) من جهة أخرى[17]. نذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر: القناة الإذاعية "ميدي 1" التي استقرت في طنجة منذ عام 1981، ويوميات **ليكونوميست** (1991)، و**الصباح** و**الأحداث المغربية** (1998)، وأسبوعيات **ماروك إيبدو** (1993)، و**لاغازيت دي ماروك** (1997) ... إلخ[18].

رغم كل ما قيل آنفًا، فإن **لوجورنال** اعتمدت خطًا تحريريًا نقديًا جعلها تعالج عددًا من التابوهات (سنوات الرصاص، والمَلَكية، والحكامة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير ... إلخ) بطريقة جريئة ومجددة[19]. وقد جعلها هذا التوجه التحريري في مواجهة مباشرة مع السلطة عبر محطات عدة قادتها إلى المنع وإلى تعريضها لمحاكمات ومضايقات ومقاطعة المُعلنين لها، وأخيرًا، عجّلت في قيام السلطات بإقفالها في عام 2010 بمبرّر سوء تدبيرها وعدم أدائها المستحقات الاجتماعية للعاملين فيها، وهو في الحقيقة أمر واقع باعتراف مؤسسيها.

> إذا كانت الحرية والاستقلالية تعطيان عمل الصحافيين معنى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الباحثين، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف لنا أن نتحرّر من الحرية؟ أو بتعبير أدق: كيف للباحث أن يتحرّر إبستيمولوجيًا ومنهجيًا من قراءة مهيمنة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في موضوع وسائل الإعلام العربية

إذا كانت الحرية والاستقلالية تعطيان عمل الصحافيين معنى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الباحثين، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف لنا أن نتحرّر من الحرية؟ أو بتعبير أدق: كيف للباحث أن يتحرّر إبستيمولوجيًا ومنهجيًا من قراءة مهيمنة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في موضوع وسائل الإعلام العربية التي غالبًا ما تُدرس من زوايا حرية التعبير والصحافة والرقابة والتنوع الثقافي من جهة، أو في علاقتهم بالانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية من جهة أخرى؟ وكيف للباحث أن يمارس قطائع متعددة مع خطاب الفاعلين والباحثين معًا؟ وكيف له أن يمارس قطيعة مع علم اجتماعي نقدي

15 مثّلت تجربة اليومية الإسبانية **إلبايس** *El Pais* التي أُسست في السبعينيات من القرن الماضي، لمواكبة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، نموذجًا بالنسبة إلى مؤسسي **لوجورنال**، وهُم حسن المنصوري، وعلي عمار، وأبو بكر الجامعي.

16 انظر: جيل بيرو، **صديقنا الملك**، ترجمة ميشيل خوري (عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2002).

17 Mohammed El Ayadi & Hassan Rachik (eds.), *Presse écrite et transition. Suivi d'une étude sur Le Journal hebdomadaire, année 2005*, Les cahiers bleus 5 (Salé: Cercle d'analyse politique, 2006), p. 12.

18 انظر: حسين مجدوبي، "الصحافة المستقلة في المغرب: النشأة، الخطاب ومعيقات التطور (2000-2004)"، **وجهة نظر**، العددان 44-45 (ربيع – صيف 2010)، ص 31-34.

19 تناول عدد من المواقع الإلكترونية والصحفية، عبر سنوات، تاريخ المجلة وصراعاتها، انظر مثلًا:

Youssef Chmirou, "Je ne suis plus recherché par le F.B.I.," Maghress, 26/7/2004, accessed on 17/5/2019, at: http://bit.ly/2WwiVYu

فرنسي وغربي عالج الإعلام ووسائطه وفاعليه بطريقة تشكيكية تُدين غالبًا عمل الصحافيين وتُشكّك في نياتهم؟ كيف يمكن، إذًا، للباحث في علوم الإنسان التجرّد من خطابات ومن قراءات تقليدية نمطية لعلاقة الصحافة بالحرية وبالسلطة؟ هذه هي الأسئلة الجوهرية التي انبثق منها البحث. وتتمثل المقاربة المفاهيمية الجديدة التي نقترحها ببلورة مفاهيم، من قبيل "حُسن الفهم" و"سوء الفهم".

إن التنظير لسلطة الإعلام عبر مفاهيم الكفاءة والاستقلالية والقيادة، داخل إطار أدبيات العلوم السياسية وسوسيولوجيا وأنثروبولوجيا الإعلام، يمثّل من منظورنا أفضل جواب عن الأسئلة السابقة، بحيث يستحق أن يكون موضع تساؤل نقدي، مَثَلُه في ذلك مَثل المناهج والعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تنبثق من صُلبها الأسئلة التي نحاول تجاوزها. ولا يخفى على أحد أنّ بلورة مفاهيم، أو نظريات تُترجم الواقع السياسي والاجتماعي اعتمادًا على وسائل وتقنيات بحثية هي عين المنهج وغايته.

تتجلى الفرضية الأساسية في كون التحرّر الإبستيمي - المنهجي يعطي نوعًا من الابتعادية Distanciation-Detachment تجاه قراءة مهيمنة للحرية يعتمدها الفاعلون المستجيبون (الصحافيون) ويرسّخها باحثون في أبحاث أجنبية وعربية تقع ضمن اهتمام دراسة وسائل الإعلام العربية.

بدأنا البحث في تاريخ **لوجورنال** في نهاية عام 2010؛ أي بعد أن أقفلتها السلطات المغربية. لهذا السبب، تعذّر علينا استعمال تقنية الملاحَظة المشاركة التي كان من المفترض أن تضعنا في قلب حياة المقاولة الإعلامية وإكراهاتها وعمل صحافييها. لتجاوز هذا العائق المنهجي، اعتمدنا، بدلًا من ذلك، على أرشيف **لوجورنال**، إضافة إلى مقابلات كثيرة شبه مُوجّهة أجريناها مع مؤسسي المجلة وصحافييها، ومع صحافيين من منابر إعلامية أخرى، وطنية وأجنبية، ومع مناضلين وجامعيين، ومع وزراء اتصال سابقين في الحكومات المغربية المتعاقبة[20]، ووظّفنا وثائق وإحصاءات ومراسلات ومواقع رقمية[21].

وبما أن البحث ينهل من علوم اجتماعية وإنسانية مختلفة عابرة للتخصصات، أعطينا مقاربة البحث تسمية "سوسيوأنثروبولوجيا تاريخية للصحافة السياسية"، وهو ما تتوخى الدراسة التركيز عليه، بسعيها للتوفيق بين دراسة المحيط الخارجي للمجلة (علاقة مؤسسيها بالسلطة) ومحيطها الداخلي (بالتنقيب في عمل الصحافيين داخل المؤسسة الإعلامية). ويتم ربط هذا وذاك بدراسة سؤال سلطة الإعلام عمومًا، وسلطة أسبوعية **لوجورنال** خصوصًا. وإن استطعنا الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تدخل في قلب المقاربة المتّبعة، فلن يكون بمقدورنا التعمق فيها، نظرًا إلى ضيق المُتّسع، لكننا سنسعى، في المقابل، لبلورة إشكالية سلطة الإعلام وماهيتها، والمفاهيم التي طوّرناها في هذا الصدد، مع التركيز على مفهوم الاستقلالية لارتباطه الوثيق بمفهوم الحرية.

ثانيًا: سوسيوأنثروبولوجيا تاريخية للصحافة السياسية

مثّل لغز تدهور العلاقات الاجتماعية التي ربطت مؤسّسي المجلة ببعض المُقرَّبين من المحيط المَلَكي (مستشاري الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس)، في السياق السياسي المذكور سالفًا، اللغز البحثي الأوّلي. وإذا كان تدهور العلاقات الإنسانية ظاهرة اجتماعية يُمكن ملاحظة ملامحها في ميادين عدة (بين الأزواج، والأصدقاء، والموظفين ورؤسائهم ... إلخ)، فإنه يشير، في موضوعنا، إلى العلاقات الملتبِسة التي تجمع الصحافيين من جهة والسياسيين من جهة أخرى. يكتب أحمد قرّان الزهراني: "العلاقة بين الإعلام والسلطة، تحمل دائمًا سِمةً إشكالية، يطغى الصراع عليها في معظم الأحيان، ويسود التساكُنُ في أحيان أخرى، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تتحرك فيه السلطة، وبحسب تفاعل الإعلام معها على المستويَيْن المعروفين في الحياة الإعلامية: النقل والنقد"[22].

دفعتنا الاكتشافات، التي يُفترض أن تُرافق مسلسل البحث الطويل، إلى التعبير عن هذا التدهور العلائقي بمفهومين، عوض السرد التاريخي لوقائعه وحيثياته[23]، بحيث إن التحدي الإبستيمولوجي، إن صحّ القول، الذي حفزنا في هذا العمل المرتبط بالإعلام، ينبع من التساؤل الآتي: كيف للباحث في علمَي السياسة والاجتماع أن يُعيد بناء التاريخ، ليس، فقط، بسرده ما وقع من أحداث، وإنما أيضًا بمنهج يجعله يروي ما وقع اعتمادًا على مفاهيم متكاملة يشدّ بعضها بعضًا؟

في دراستنا للمحيط الخارجي، وفي مقابل مفهوم "سوء الفهم" Malentendu, Misunderstanding، الذي طوّره الفيلسوف

20 وزراء الاتصال هم: خالد الناصري، وإدريس العلوي المدغري، ومحمد العربي المساري.

21 للمزيد حول مبيعات **لوجورنال** خلال الفترة 1999-2000، انظر: عبد الفتاح بنشنّة وإدريس كسيكس ودومينيك ماركيتي، "حالة الصحافة الورقية والإلكترونية في المغرب: اقتصاد سياسي بامتياز"، مركز الجزيرة للدراسات، **دراسات إعلامية**، 2019/2/20، شوهد في 2019/5/30، في: http://bit.ly/2WgqOlx

22 انظر: أحمد قران الزهراني، **السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 113 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 45. ويستعرض المؤلف، هنا، التجربة الإعلامية السعودية.

23 نشر أحد مؤسسي **لوجورنال** كتابًا تناول فيه بداية هذه التجربة ونهايتها، وتطرّق إلى وهم الانتقال الديمقراطي وخيبته في المغرب في عهد الملك محمد السادس، انظر:
Ali Amar, *Mohammed VI: Le Grand malentendu* (Paris: Calmann-Lévy, 2009).

الفرنسي، جانكيليفتش[24]، نحتَنا مفهوم "حُسن الفهم" Bien-Entendu, Understanding، الذي نرى أنه يمكن أن يُعبّر عن بدايات نجاح تجربة **لوجورنال** وتطورها بوصفها مشروع ابتكار في نهاية تسعينيات القرن العشرين المتّسِم بالانفتاح السياسي، علاوة على أن ما يفسّر نجاح هذه التجربة، إلى حد ما، هو نشأتها في المكان والزمان المناسبين مع الأشخاص المناسبين، وهو ما يُميّز الابتكار بحسب الباحثين الاجتماعيين من أهل الاختصاص[25].

في المقابل، يرمز سوء الفهم إلى تدهور وضع المجلة وعلاقات مؤسسيها ببعض رموز السلطة السياسية، في مرحلة لاحقة، اتخذت فيها السلطة، منذ عام 2000، مجموعة من الإجراءات الزجرية تجاهها. المُراد بسوء الفهم اختلاف المعاني والدلالات التي يُعطيها الصحافيون والسياسيون لـ "الانتقال الديمقراطي" في المغرب الأقصى، وللدور المُفترض أن تؤديه الصحافة المستقلة في سياقات مماثلة. ويرمز سوء الفهم، أيضًا، إلى المعاني التي تعنيها حرية التعبير والصحافة للطرفين، وبناء عليه، إلى حدود الحرية المتنازَع فيها.

أما دراسة المحيط الداخلي، فتهدف إلى الغوص في سِير الصحافيين الذين أُتيحت لهم فرصة العمل في مجلة **لوجورنال** ومساراتهم، سعيًا منا لتجاوز غياب/ تغييب دور الصحافيين بوصفهم مُنتجين للفعل الإعلامي في أبحاث عدة.

وجّهت، في هذا الجزء من البحث، ثلاثة أسئلة محورية، يمكن تلخيص عناوينها على النحو الآتي: ما الذي دفع الصحافيين المستجيبين إلى دخول هذه المجلة/ التجربة، والبقاء فيها، ثم الخروج منها؟ وفي الحصيلة، يكتسي الالتزام وفك الالتزام أسئلة محورية في هذا البحث.

أخيرًا، رغم وجود دراسات وأبحاث متنوعة تتناول الإعلام والصحافة من جهة أنهما "سلطة رابعة" أو "سلطة مضادة"، أو تتساءل عن مدى امتلاك الصحافيين سلطة حقيقية، فإن هذا البحث يهدف إلى إحلال مقاربة مفاهيمية جديدة لسلطة الإعلام؛ بحيث ننظر إلى السلطة بوصفها جملة من الإستراتيجيات والعلاقات بين الأفراد، على طريقة ميشيل فوكو، لا بوصفها شيئًا قائمًا بذاته[26]. في هذا الإطار، أصاب عالِم الاجتماع إريك نوفو بحدسه القائل إن سلطة الإعلام والصحافيين تنطوي على شبكة مترابطة Réseau Interdépendant من الفاعلين يدعم بعضُهم بعضًا، إلا أنه لم يذهب أبعد من ذلك، فلم يصل إلى إطار تنظيري ومفاهيمي لسلطة تأثير الإعلام، بل اكتفى في كتاباته بسرد وتعداد لحالات ووقائع تاريخية محددة، تُظهر بعضًا من أوجه تلك السلطة[27].

> رغم وجود دراسات وأبحاث متنوعة تتناول الإعلام والصحافة من جهة أنهما "سلطة رابعة" أو "سلطة مضادة"، أو تتساءل عن مدى امتلاك الصحافيين سلطة حقيقية، فإن هذا البحث يهدف إلى إحلال مقاربة مفاهيمية جديدة لسلطة الإعلام

من جهتنا، نقترح ما مفاده أن سلطة الإعلام تتبلور في إطار شبكة مترابطة من المفاهيم يدعم بعضها بعضًا: الكفاءة، والاستقلالية، والقيادة.

عادة ما تُعرّف الكفاءة بأنها "تمكّنٌ من منطقِ فضاء/ قطاع مُعيّن"؛ فنقول، مثلًا، إن الكفاءة السياسية هي التمكّن من منطق الحقل السياسي، وإن الكفاءة الاقتصادية هي التمكّن من منطق الاقتصاد، وإن الكفاءة الإعلامية هي التمكّن من منطق الفضاء الإعلامي، وهكذا دواليك. ماذا لو نظرنا إلى الكفاءة بطريقة مختلفة، معتبرين إياها سلطة، أو بتعبير أدق "سلطة/ قدرة تأقلمية مع الأوضاع/ الحالات الجديدة"[28]، اعتمادًا على تعريف قدّمه باحثان في علوم التربية بخصوص المساحات المتاحة للمربّين وللأساتذة أثناء عملهم التعليمي اليومي؟ قياسًا بهذا، سنعتبر الكفاءة الصحافية سلطة تقديرية وتأقلمية يمارسها الصحافيون في حالات محددة، على نحو يجعلهم يلمَسون الهوامش المتاحة لهم، في إطار عملهم المهني، تجاه مصادر أخبارهم[29]. تشمل هذه السلطة أربعة أنواع من السلطات

24 Vladimir Jankélévitch, *Le Je-ne-sais-quoi et le presque-rien*, vol. 2: *La Méconnaissance, le malentendu* (Paris: Éditions du Seuil, 1980).

25 في مسألة الابتكار، انظر:
Madeleine Akrich, Michel Callon & Bruno Latour, "A quoi tient le succès des innovations, Premier épisode: L'Art de l'intéressement," *Annales des Mines*, no. 11 (Juin 1988), Serie: Gérer et Comprendre, pp. 4-17.

26 Céline Spector, *Le Pouvoir*, Anthologie de textes philosophiques introduits et présentés (Paris: Flammarion, 1997), pp. 68-73.

27 Erik Neveu, *Sociologie du journalisme* (Paris: La Découverte, 2004), p. 92. ومقاله الأخير في الموضوع نفسه:
Erik Neveu, "Quel pouvoir des médias?" in: Jean-Vincent Holeindre (dir.), *Le Pouvoir. Concepts, Lieux, Dynamiques* (Auxerre: Éditions Sciences Humaines, 2014), pp. 214-222.

28 Domenico Masciotra & Fidèle Medzo, "La Compétence comme pouvoir adaptatif aux situations nouvelles," Document produit pour le ministère de l'Education du Québec dans le cadre de la réforme de l'éducation des adultes, Université du Québec à Montréal (UQAM), Montréal, 2006, pp. 1-17.

29 نبني الأطروحة انطلاقًا من تجربة صحافيَّين مختصَين في مجال المال والأعمال تجاه نخب اقتصادية نافذة، يصعب في هذا الصدد تقديم حيثياتها وتفصيلاتها.

أو القدرات: السلطة على إنشاء الوضعية، والسلطة على التموقع في الوضعية، والسلطة على تغيير الوضعية لمصلحة الفاعل، والسلطة على التفكير عكسيًا وبنوع من الابتعادية في الوضعية المعيشة.

أما في موضوع الاستقلالية، فإن أقررنا بأنها تضفي معنى على عمل الصحافيين ووسائل الإعلام عمومًا، فمِنَ اللازم القول إن الاستقلالية تُمثّل في ذاتها صفة Label ربما تمنحهم دعمًا رمزيًا ومعنويًا إلى حد ما. وتأخذ الكفاءة الصحافية والاستقلالية قوة وتأثيرًا خاصين حين تُربطان بمفهوم القيادة Leadership لمديري الوسائل الإعلامية الذين يتمتع بعضهم بكاريزما وشخصية متميزة تمكنانهم من إبراز صحفهم على المستويين الداخلي والخارجي وإظهارها في منابر وطنية وأجنبية، وهي مسألة تَنبّه إليها ماكس فيبر في عام 1910 في مشروع بحثه عن سوسيولوجيا الصحافة حين تساءل: من يصنع صيت الصحافة والصحف حتى تصير مؤثرة؟ ومن الإعلاميون الذين تروقهم الشهرة؟ ولماذا؟[30]

إن التنقيب في السيرة الذاتية لكاتب افتتاحيات مجلة **لوجورنال** ومدير نشرها هو الحالة المدروسة هنا. وقد صيغ النموذج، المتعلق بماهية سلطة الإعلام وكيف تتركب أجزاؤها، اعتمادًا على تجربة هذه المجلة. سوف نركز في السطور التالية على الاستقلالية، لارتباطها، كما ذكرنا، بمفهوم الحرية، وسنُشير في ما بعد إلى صلة الاستقلالية بمفهومَي الكفاءة والقيادة.

ثالثًا: في التحرّر المنهجي من الاستقلالية: ما معنى أن تكون "مستقلًا"

صارت كلمة "الاستقلالية" مرتبطة بميادين وقطاعات شتى، حتى أضحى من الممكن، بسبب تكرار استعمالها، وصفها بالظاهرة: صرنا نسمع تارة عن مؤسسة أو منظمة مستقلة أو خبراء مستقلين، ونسمع تارة أخرى عن أعضاء مستقلين في المجالس الإدارية للشركات، وعن مركز أبحاث مستقل، وبطبيعة الحال، عن صحف وصحافة مستقلتين.

تُعرّفُ الاستقلالية في القانون وعلم النفس بكونها: "وضعية فرد، أو جماعة، أو وطن يتميزون بعدم خضوعهم لأي قوة خارجية كيفما كانت"[31]. من جهته، يرى طه عبد الرحمن أن الاستقلالية تعني التحرّر من وصاية السلطة، خارجيةً كانت أو داخليةً[32].

في موضوع الإعلام، يدعو بيير بورديو الصحافيين والمؤسسات الإعلامية إلى الكف عن انصياعهم لمنطق السوق، أو الرضوخ لمجموعات صناعية ومالية كبرى، ويقترح عليهم، بدلًا من ذلك، أن يُخِلوا دعم الدولة ومساعدتها لهم محلّ عائدات الإعلانات، غافلًا، بطرح كهذا، عن أننا لن نقوم إلا باستبدال التبعية للسوق بتبعية للدولة[33]. وقد اتّبعت دراسات كثيرة منحى بورديو بتعبيرها تارة عن استحالة استقلالية الحقل الصحافي بسبب خضوعه للحقلين السياسي والاقتصادي[34]، وتارة أخرى بوضع تصنيفات لمستويات صِدقيّة الاستقلالية أوردتها بعض الأبحاث بتعبيراتٍ مثل: "الصحافة المستقلة حقيقة" و"الصحافة المستقلة شُبهة"[35].

انطلاقًا من موضوعنا، نقترح في ما يلي تصنيفًا لمفهوم الاستقلالية اعتمادًا على المقابلات التي أجريناها، والتي تبيّن وجود ثلاثة أصناف:

- **الاستقلالية السياسية:** إن ما يُميّز الصحف الحزبية هو ارتباطها بأحزابها السياسية التقليدية، وبأيديولوجياتها وتوجهاتها ونُخبها. وتتموقع الصحف المستقلة، نظريًا على الأقل، على النقيض من ذلك؛ إذ إن ما يُميّزها هو عدم ارتباطها بأجندات الأحزاب والحركات السياسية عمومًا، وإن أظهرت في بعض الأوقات نوعًا من التعاطف مع بعضها، كما هي حال **لوجورنال** مع رموز أحزاب يسارية راديكالية نحو حِزبي النهج الديمقراطي، واليسار الاشتراكي الموّحد.
- **الاستقلالية الاقتصادية والمالية:** إذا كانت الصحف الحزبية تموَّل من عائدات الأحزاب السياسية، فإن الصحف المستقلة يموّلها، عادةً، الشركاء المؤسسون للمقاولة الإعلامية. وكانت هذه حال **لوجورنال** وفق شهادات صحافييها، بحيث لم تكن المجلة تخضع لإملاءات جهات مانحة، كالمجموعات المالية الكبرى، وكان القسم التحريري فيها مستقلًا عن القسم التجاري، وفي الحصيلة، غير

30 Gilles Bastin, "La Presse au miroir du capitalisme moderne. Un projet d'enquête de Max Weber sur les journaux et le journalisme," *Réseaux*, vol. 5, no. 109 (2001), p. 207.

31 Madeleine Grawitz, *Lexique des sciences sociales*, 8ème éd. (Paris: Dalloz, 2004), p. 220.

32 عبد الرحمن طه، **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 26، 273.

33 يجب ألا ننسى أن منطق بورديو يُفهَم داخل منظومته التاريخية والفكرية، أي في إطار أنظمة أوروبية ديمقراطية توزع، مبدئيًا، دعمًا على نحو شفاف وعادل بين المؤسسات الإعلامية. انظر:
Pierre Bourdieu, "L'emprise du journalisme," *Actes de la recherche en sciences sociales*, vol. 101-102 (Mars 1994), p. 5.

34 Patrick Champagne, "La double dépendance: Quelques remarques sur les rapports entre les champs politique, économique et journalistique," *Hermès*, no. 17-18 (1995), p. 218.

35 "الصحافة المستقلة شُبهة" ترتبط، بحسب واضع التصنيف، بالسلطة السياسية والاقتصادية، أي بالجهات الرسمية، لكن على نحو غير واضح، انظر:
Enrique Klaus, "La presse non partisane marocaine: Enjeux de professionnalisation et d'autonomisation," sous la direction de Vincent Geisser, mémoire du diplôme d'études approfondies: Science politique comparative, option monde arabe et musulman, Institut d'études politiques, Aix-en-Provence, 2003.

خاضعٍ لشروط المُعلِنين. مثّل هذا الأمر في رأيهم شيئًا مفصليًا، إذا علِمنا اليوم أن القسط الأكبر من العائدات المالية لوسائل الإعلام المستقلة يتأتى من الإشهار لا من مداخيل المبيعات التي تمثّل جزءًا يسيرًا منها لا أكثر.

- **الاستقلالية التحريرية:** يحيل هذا الصنف من الاستقلالية إلى حرية التعبير وحرية عمل الصحافيين داخل المقاولة الإعلامية، كما يحيل إلى انعدام الرقابة داخلها. ويظل الصحافيون أحرارًا في اختيار الموضوعات والمقاربة من جهة، وتمثّل اللقاءات اليومية أو الأسبوعية لأعضاء هيئة التحرير فضاءً حرًا لتبادل الآراء ووجهات النظر من جهة ثانية، بعيدًا عن أي قيود أو وصاية يفرضها مديرو التحرير. تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستقلالية التحريرية هي من بين العوامل التي دفعت كثيرين من صحافيي المجلة إلى البقاء داخلها أطول وقت ممكن، وعيًا منهم بأن الحرية المتاحة داخل **لوجورنال** غير متوافرة في التجارب الإعلامية التي مرّوا بها.

نقدّم هنا بعض الشهادات الصحافية التي تُعزز ما سبق ذكره: "في أثناء اجتماعات هيئة التحرير، كنا نُقدم مواضيعنا لمناقشتها، لم يكن أحد يتدخل ليقول لنا لا تتناولوا هذا الموضوع أو لا تكتبوا هذا الشيء أو ذاك. كنا مستقلين حقًا. لم يحدث أن تدخّل الشركاء المساهمون فيما كنا نكتبه، لقد أفسحوا لنا المجال لنشر أشياء ما كان لآخرين أن يسمحوا لنا بنشرها. لم نكن مرتبطين بمجوعة اقتصادية كبرى، بحزب أو بجمعية ما. كان لدينا حقًا شعور بالاستقلالية"[36].

تُحيط بالاستقلالية اليوم هالة من التقديس لدرجة جعلت بعض الباحثين يعتبرون أنها صارت، بالنسبة إلى الصحافيين، في منزلة "الأيديولوجيا المهنية"[37]. وما ابتغيناه من الحفريات في سؤال الاستقلالية هو ملاحظة ما يربط (الروابط) بينها وبين سلطة تأثير الإعلام. ومن ثمَّ، لا نسعى منهجيًا لقياس، إن استطعنا إلى ذلك سبيلًا، مدى استقلالية **لوجورنال** أو مدى ارتباطها بجهات ما مقارنةً بمدى استقلالية، أو ارتباط، صحف ووسائل إعلامية منافسة لها.

أن تكون **لوجورنال** أو أي صحيفة أخرى مستقلة أو لا تكون، أو أن تَدّعي ذلك، فهذا لا يُقدّم شيئًا في موضوع البحث ولا يؤخره؛ بمعنى أن الإجابة بنعم أو بلا عن سؤال الاستقلالية لا تفيد تساؤلات الباحث، فهل نستطيع إذًا، أن نُسائل الاستقلالية بطريقة مختلفة ومبتكرة؟ ماذا لو تساءلنا على النحو الآتي: فيم تُفيد صفة (إيتكيت) الاستقلالية؟ وما معنى أن تكون "مستقلًا"؟

أن تكون مستقلًا، فهذا يعني أن تكون حُـرًا إلى حد ما؛ يكفي لتأكيد ذلك أن نشير إلى أنه غالبًا ما تُنعت الصحافة المستقلة بأنها صحافة حرة[38]؛ فأن تكون جريدة مستقلة فهذا يعني أنك تختلف اختلافًا شديدًا عن الصحافة الحزبية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأحزاب والتكتلات السياسية من جهة، ويعني من جهة أخرى أنك تختلف مع الصحافة الاقتصادية المرتبطة بمجموعات اقتصادية أو بجهات مانحة، كيفما كانت، تمنحها دعمًا ماليًا. أن تكون مستقلًا إلى حد ما أو أن تدّعي ذلك، فهذا يعني أن "الآخرين" غير ذلك، أي إنهم "خاضعون" و"مرتبطون" تجاه جهات (أشخاص، ومؤسسات) معيّنة كيفما كانت.

في هذا السياق، يخبرنا هاورد بيكر أن صفة "فنان" أو "عالِم" أو "باحث" تُمكّن أصحابها من تلقّي أصناف من الدعم المادي والرمزي، ومن المشاركة في ملتقيات، والدخول إلى فضاءات لم يكن ليتسنّى لمن لا يملكون هذه الصفة التمتع بها[39].

من جهة أخرى، إن ما يميّز صفة الاستقلالية ويزيد من قوتها الرمزية هو تداولها الدوراني بين مؤسسات تصِف نفسها بالاستقلالية وتصف الآخرين (المؤسسات، والصحف، والأفراد ... إلخ) بذلك، بمعنى أن من شروط الاستقلالية، المسكوت عنها، هو هذا التداول الدوراني المتعدد الأطراف والأبعاد، الذي يُشبه إلى حدٍ ما نظرية التبادل عند مارسل موس[40]. لاحظنا هذا في تجربتنا، فقد كانت أسبوعية **لوجورنال** تُقدم هيئاتٍ وصحفًا على أنها مستقلة، وفي المقابل، كانت هذه المؤسسات تصف **لوجورنال** بأنها صحيفة مستقلة، معتبرة إياها من بين الصحف المستقلة النادرة في الوطن العربي[41].

تمكنّت **لوجورنال** من الفوز بكثير من الجوائز العالمية في مجالَي حرية التعبير والصحافة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وكانت "جائزة جبران تويني لحرية الصحافة" التي تلقّتها من الاتحاد العالمي للصحف وناشري الأنباء WAN-IFRA في عام 2010 آخر جائزة

36 أحمد وبشرى (أسماء مستعارة لصحافيين)، مقابلات شخصية، الدار البيضاء، آذار/ مارس 2011.

37 Ivan Chupin & Jérémie Nollet, "Jalons pour une sociologie historique des interdépendances du journalisme à d'autres univers sociaux," in: Ivan Chupin & Jérémie Nollet (dir.), *Journalisme et dépendances* (Paris: Editions L'Harmattan, 2006), p. 15.

38 مجدوبي، ص 31.

39 Howard Saul Becker, *Outsiders: Etudes de sociologie de la déviance*, J. P. Briand & J. M. Chapoulie (trad.), préf. de J. M. Chapoulie (Paris: Editions Métailié, 1985), p. 243.

40 يستطيع الباحث أن يُبيّن، ويُقرّ هذا التداول الدوراني لصفة الاستقلالية (أو لصفات أخرى)، لكن يستحيل عليه عمليًا تبيان كيفية دورانها بين أصحابها.

41 انظر، مثلًا، تقارير منظمة "مراسلون بلا حدود" ودعمها للصحافة المستقلة، ومقالات لأكاديميين ومثقفين مغاربة (مثل محمد الساسي ونجيب أقصبي) وأجانب يُعبّرون فيها عن دعمهم للمجلة، انظر: **لوجورنال**، العدد 229 (5-2005/11/11)؛ العدد 243 (18-2006/2/24).

تفوز بها، تقديرًا من القيّمين على الجائزة لاستقلالية المجلة وشجاعة مسؤوليها وصحافييها[42]. ونشير في هذا الإطار إلى أن الجائزة تُمنح لإعلاميين وناشري صحف، يُوافق عملهم روح القيم التي جسّدها الإعلامي اللبناني جبران تويني (الذي اغتيل في عام 2005) والمتمثّلة في التشبث بحرية الصحافة والشجاعة وروح القيادة والطموح والكفاءة الإدارية العالية والمهنية الرفيعة المستوى[43].

يحيلنا هذا إلى المستوى الثالث والأخير من مستويات القوة الرمزية للاستقلالية، وهو وجوب اتصالها وتكاملها Interdépendance مع مفاهيم أخرى تُكسبها، كما ذكرنا، تأثيرًا أقوى: الكفاءة الصحافية والقيادة الإعلامية.

ربما يتساءل أحدهم عن المقاربة المتّبعة عن الرابط بين المحيط الخارجي (حُسن الفهم وسوء الفهم) والمحيط الداخلي (الالتزام وفك الالتزام)، وعلاقة هذا وذاك بمفاهيم الكفاءة والقيادة والاستقلالية التي تُؤسس لسلطة الإعلام نظريًا وعمليًا.

على مستوى المنهج، نعي ضرورة الوصل، بدلًا من الفصل، بين العلوم الإنسانية والمفاهيم النظرية والمحاور البحثية المعبّرة عنها، بحيث ترتبط، من منظورنا، ارتباطًا شديدًا، من بعض أوجهه: يفيدنا المحيط الخارجي في فهم تقلبات المحيط الداخلي، إذ إن تدهور الأول (المحيط الخارجي) بسبب مضايقات السلطة ومقاطعة المُعلنين يشرح تدهور الثاني (المحيط الداخلي)، وكون هذا يؤثر في عمل الصحافيين داخل الجريدة، وربما يدفع بعضهم إلى ترك العمل والخروج من المؤسسة. من جهة أخرى، فإن "الاستقلالية" سلاح ذو حدين، إذ يدافع الصحافيون، تحت رايتها، عن حريتهم وخط تحريرهم وطريقة عملهم، لكن الاستقلالية تستطيع، في الوقت نفسه، أن تستجرّ متاعب لهم حين يرفضون باسمها الانصياع للسلطة الحاكمة، بُغية متابعة عملهم بشجاعة ومهنية.

وتُمكّنهم "كفاءتهم"، إذًا، من تفكيك آليات اشتغال السلطة و"ميكانيزمات"[44] الهيمنة الاقتصادية (ما أثار استياء القصر هو المتابعة التقنية الدقيقة التي قامت بها مجلة **لوجورنال** على مدى سنوات لحيثيات التدبير المالي، وللتداول في بورصة القيم للمقاولات التابعة للمؤسسة الملكية). في المقابل، حين يفكك صحافيون أكفاء آليات الهيمنة، تتخذ السلطة حينها إجراءات قمعية ضدهم وضد الصحف المستقلة التي يعملون فيها. يرجعنا هذا مرة أخرى، في حركة دوران، إلى التأثير السلبي الذي ينتج ويصيب المستويين/ المحيطين الخارجي والداخلي (حسن الفهم ثم سوء الفهم، وفك الالتزام)، وهكذا دواليك.

تؤدي طبيعة شخصية القائد الإعلامي المؤسس دورًا مفصليًا في حركات المد والجزر مع السلطة. ونشير إلى أن أبو بكر الجامعي، مدير تحرير **لوجورنال** وكاتب افتتاحياتها، سليل عائلة وطنية ذات باع طويل في النضال؛ فجدّه بوشتى الجامعي، كان من الوطنيين الموقّعين وثيقة المطالبة بالاستقلال في عام 1944، ووالده خالد الجامعي، شغل، على مدى سنوات، مسؤوليات في المكتب السياسي لحزب الاستقلال، وعمل صحافيًا ثم مسؤولًا عن التحرير في جريدة **لوبينيون**، لسان حال الحزب الناطق بالفرنسية، كما أنه مرّ بتجربة الاعتقال السياسي في السبعينيات. وكان لكل من الجد والأب بالغ التأثير في تنشئته، كما يحكي هو نفسه[45].

لئن أجمع المستجيبون كلهم على نزاهة أبو بكر الجامعي الفكرية، وعلى أهمية دوره نبراسًا وملهمًا لصحافيي **لوجورنال** على امتداد سنوات، فيجب ألا يجعلنا هذا نغفل عن أن في أزمنة الصراع، ربما يُسبب عناد القائد ونرجسيّته وعدم رضوخه لأوامر السلطة، عكس الإعلاميين والصحافيين الآخرين، تعميقًا للهوة بين الوسيلة الإعلامية التي يقودها والسلطة السياسية، أي، بمعنى آخر، يُسبب نوعًا من سوء الفهم. هذا ما أوضحه لنا أبو بكر الجامعي في قوله ضاحكًا إن "السلطة لم تفهم سيكولوجيتنا، وإن آل الجامعي عُنُدٌ في أمزجتهم!"[46].

تخلص الدراسة في آخر المطاف إلى أن ثمة دورًا أدته مجلة **لوجورنال** رغمًا عنها، وبسبب تضافر مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية معًا، هو دور المُساند للعرش، في سياق كانت فيه الملَكية المغربية في تسعينيات القرن الماضي في حاجة ماسة إلى وجود صحافة وإعلام مستقلين تستغلهما من أجل تسويق صورتها في الخارج على وجه الخصوص، كنظام ودولة يسيران على طريق الانفتاح السياسي والديمقراطي، وتسمح لصحافييها بالتعبير عن آرائهم بحرّية ومن دون قيود كبرى.

---

42 تسلّم مدير تحرير **لوجورنال**، أبو بكر الجامعي، الجائزة في بيروت من ناشرة صحيفة **النهار** اللبنانية نايلة تويني.

43 "Moroccan Journalist Wins Gebran Tueni Prize," World Association of Newspapers and News Publishers (WAN-IFRA), 21/12/2010, accessed on 17/5/2019, at: https://bit.ly/2QaOcum

44 يرى تشومسكي أن كل ما يستطيع أن يُقدمه العِلم هو أن يُحدّثنا عن الميكانيزمات، لا أن يُخبرنا بكيفية الفعل بين الفاعلين، انظر:
Noam Chomsky, *Comprendre le pouvoir. L'Indispensable de Chomsky. Deuxième mouvement*, Hélène Hiessler (trad.) (Bruxelles: Édition Aden, 2006), p. 208.

45 انظر: سلسلة الحوارات التي أجراها مع يومية **المساء**، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 2012.

46 أبو بكر الجامعي، مقابلة شخصية، أيكس أون بروفانس، تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

لم يكن لأسبوعية **لوجورنال** خط تحريري واحد طوال فترة وجودها في سوق الصحف المغربية، بل كان لها خطوط متعددة بتعدّد القيّمين عليها وحساسيّاتهم وتوالي السياقات السياسية المختلفة التي تولّى فيها أشخاص عدة مهمات إدارة الجريدة؛ فأبو بكر الجامعي، على سبيل المثال، قام بدور مفصلي خلال السنوات الأولى من تأسيس المجلة، وهو اختيار صحافييها على أساس تكوينهم الاقتصادي والمالي، وأنهم تلقوا تكوينهم برفقته داخل المعهد العالي للتجارة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى علي عمار، الذي كان يركّز في انتقائه الصحافيين على عنصرَي الثقافة العامة والتمكّن اللغوي، غاضًّا الطرف عن إلزامية التكوين الصحافي للصحافيين المُلتحقين بالمجلة والمتخرجين في المعاهد العمومية للصحافة والإعلام، والذين كان يطغى عليهم، بحسب علي عمار، القالب الرسمي للدعاية التي تصب في مصلحة النظام.

رابعًا: علاقات لوجورنال بالفضاء الإعلامي المغربي

كانت علاقات المجلة بالفضاء الإعلامي المغربي متسمة بالتعاون تارة وبالمواجهة والتوجس تارة أخرى؛ إذ كانت الصحافة المنافسة لها، الحزبية و"المستقلة" على حد سواء، تنظر إليها، في الغالب، على أنها تخدم مصالح القصر وأنها وُجدت بعد تجربة التناوب التوافقي لإحباط هذه التجربة. وقد ظهر هذا جليًا من خلال افتتاحيات صحف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي قاد زعيمه آنذاك، عبد الرحمن اليوسفي، حكومة التناوب التوافقي. و"فُضحت" المجلة ومسيِّروها في يومية **الاتحاد الاشتراكي** الناطقة بالعربية و**ليبراسيون** الناطقة بالفرنسية، وهما تابعتان للحزب؛ فكلتا الجريدتين هاجمت تجربة **لوجورنال** بقوة؛ كون مؤسسيها يخدمون مصالح القصر ويعيقون تجربة الاشتراكيين في الحكومة. من جهة أخرى، ظهر نوع من التحامل المنهج على الاشتراكيين وعلى مسار عبد الرحمن اليوسفي تحديدًا في أعداد متتالية من مجلة **لوجورنال** لسنة 2001، بعد صدورها عقب المنع الذي تعرضت له بقرار من الوزير الأول آنذاك، وبعد أن أظهرت في أحد أعدادها تواطؤ أعضاء مهمين داخل حزب الاتحاد الاشتراكي مع بعض القيادات البارزة في الجيش المغربي، في فترة الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال محمد أوفقير في عام 1972.

أغضب هذا التحامل التحريري المتكرّر على الاشتراكيين والملكية على حد سواء، بعض الصحافيين داخل المجلة، ثم أتعبهم نظرًا إلى تشبثهم بمبدأي المهنية والحياد، وأدى ببعضهم إلى مغادرتها بعد نشوب خلافات مع مؤسسيها.

يجرّنا هذا إلى الحديث عن أبو بكر الجامعي الذي لم تكن اختياراته وكتاباته محل إجماع الجميع دومًا، وهو ما دفع بعضهم إلى مغادرة المجلة وتأسيس صحفهم الخاصة بهم، واختيار بعضهم الآخر مزاولة الصحافة بطرق مختلفة وبمهنية أكبر في وسائل إعلامية أخرى، بعيدًا عن الأجواء المُسيّسة والذاتية داخل **لوجورنال** المهووسة، بحسب تعبير بعضهم، وفي موضوعات تصبّ على نحو أو آخر في مصبّ أمور القصر والمَلَكية وأصدقاء المَلك. أما علي عمار، الذي تولّى إدارة المجلة بعد مغادرة أبو بكر الجامعي لها في عام 2007، فلم يكن، بدوره، محل إجماع الصحافيين. ورغم زعمه مواصلة الخط التحريري الذي رسمه الجامعي للأسبوعية، فإنه حاول رسم طريقته الخاصة، مركّزًا على موضوعات جديدة، ومعدِّلًا في شكل المجلة الخارجي، ومنفقًا عليها على نحو لا يتناسب مع وضعها المالي الهش بعد تراكم الديون عليها بسبب سوء تسييرها، فقد كانت فترة رئاسته هيئة التحرير أقل تسيّسًا وأقرب إلى موضوعات الجنس والدين والتابوهات الاجتماعية؛ إذ إنه اتبع في نهجه هذا تجربة مجلة **تيل كيل** *Telquel*، التي كانت آنذاك (في عام 2008) تحتل المرتبة الأولى في المبيعات ضمن صنف المجلات الناطقة بالفرنسية. هذا التوجه الجديد، أزعج بعض الصحافيين الملتزمين سياسيًا ومبدئيًا بالخط السياسي الأصلي للمجلة، فاتهموه بأنه جعل **لوجورنال** تقليدًا لـ **تيل كيل** Telquelisation، وأنه انقلب على هويتها السياسية النقدية الأصيلة.

خامسًا: حدود المقاربة والمفاهيم

إذا كانت مفاهيم الاستقلالية والكفاءة والقيادة تنبثق نظريًا من تجربة **لوجورنال**، وتذهب في الوقت نفسه إلى إبراز تجارب أخرى عربية وأجنبية، فإن هذه المفاهيم ليست كلية مطلقة ولا ثابتة، بل يتفاوت تعميمها وتطبيقها بقدر تفاوت التجارب المعبِّرة عنها وتفاوت سياقاتها السياسية والاجتماعية التي تتفاوت بدورها بتفاوت مستويات الحرية المتاحة فيها. ومن جهة أخرى، يسعى هذا البحث للدفاع عن فكرة أساسية مفادها إمكان دراسة "المعتاد" انطلاقًا من أطرافه؛ لأن المقارنة بين صحيفتَين أو أكثر، إن وُجدت، لا تستطيع أن تُعبّر، من منظورنا، ومهما بلغت من الدقة والرصانة، عن الكل الإعلامي المغربي أو العربي أو العالمي.

حين يتعذر استعمال تقنية الملاحَظة المشاركة بسبب الطابع التاريخي للموضوع (أي بسبب "موت" الشيء المبحوث فيه)، تمنح المقاربة التاريخية اعتمادًا على الأرشيف، ثم على تقنية المقابلة، ابتعادية مزدوجة Double Distanciation، فتضاف ابتعادية الباحث إلى ابتعادية المستجيبين (وهُم الصحافيون في حالتنا هنا)، بمعنى

أننا نفترض أن عامل الزمن (مرور الوقت) يعطي الاثنين المسافة والموضوعية اللازمتين تجاه التجارب المعيشة. وتقوم الابتعادية المتوخاة على شِقين: الأول هو الموضوع والمبحوث فيهم (**لوجورنال**، والصحافيون، والسياسيون)، **والثاني** هو اتخاذ المسافة الضرورية تجاه أنماط بحث الزملاء الباحثين واتجاهاتهم.

في مقارنة بين موضوعية عالِم الاجتماع والصحافي، يرى سيريل لوميو، مثلًا، أن الباحث الاجتماعي بابتعاده عن مستجيبيه الصحافيين يلتزم، أو يقترب، بتعبير أدق، من زملائه الباحثين، أي تجاه مجموعة انتمائه الفكري والمهني. لكن إن أردنا تتبّع هذا المنطق عند لوميو، فإننا لا نرى كيف للباحث أيضًا أن يتخذ مسافة معيّنة تجاه زملائه[47]. في هذا السياق، نُذكّر بأن أحد جوانب مقاربتنا البحثية يركّز على الأنثروبولوجيا التي تُعرَّف بأنها "فن الابتعادية"[48].

ومن الأجدر القول إن على كل عِلم، طبيعيًا كان أم إنسانيًا، أن يكون فنًا للابتعادية والأنثروبولوجيا وحدها.

سادسًا: في التحرّر الإبستيمي - المنهجي

بعد سرد تجربة **لوجورنال** وطرح المفاهيم، نصل أخيرًا إلى الشعار، وهو، للتذكير، المنهج المُتّبع في محاولتنا البحثية. إذا سلّمنا الآن بأن التحرّر من الحرية يمُر عبر التحرّر الإبستيمي - المنهجي، يغدو لزامًا علينا شرح المراد من هذا التحرّر الثاني؛ أي إيضاح بعض حيثياته.

تنادي العلوم الإنسانية الحديثة بـضرورة التحرّر من المعرفة النمطية الجاهزة ومن المسَلّمات والأقوال الشائعة. لكن رغم ذلك، فإن قطاعات واسعة من هذه العلوم صارت تُكرّس أنواعًا جديدة من النمطية تحت لواء التخصص والاستقلالية الشعبوية. ويمكّن التحرّر، من منظورنا، من الحدّ من سلبيات التخصّص المُبالغ فيه Hyperspécialisation والمبكّر، باعتباره، وِفق ألبرت أينشتاين "يقتل العقل ويلغي التطور في علوم المستقبل بمبرّر الفاعلية"[49].

يمثّل التوازن، إذًا وأساسًا، أحد أوجه التحرّر الإبستيمي - المنهجي؛ فهو يعطي الباحث إمكان النهل من علوم ومناهج ومدارس متنوعة. أما التكامل بين علوم الإنسان المختلفة، وهو ما يُسمّيه بعضهم مقاربة متعددة أو عابرة للتخصصات، فإنه ليس في الواقع غاية في حد ذاته، ويجب ألا يكون مظهرًا من مظاهر "الموضة" العلمية. إن هذا النهل من علوم الإنسان والاجتماع هو أحد أوجه التحرّر الإبستيمي – المنهجي المنشود، إذ يمنح الباحثَ شيئًا من الابتعادية تجاه تخصّصه بالدرجة الأولى (علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما من العلوم)، حتى لا يبقى سجينه، وحتى لا يصير متعصّبًا له. والمقصد من هذا التحرّر، أن يذهب بالباحث إلى النبع من علوم إنسانية أخرى شرط ألّا يسقط في "شَرَكِها" هي الأخرى.

على مستوى أعمق، يعني التحرّرُ التجرّدَ من منظور أحادي لمدرسة بعينها، بحيث يمكن أن تكون البنيوية أو البنائية تارة، أو التركيبية تارة أخرى؛ إذ لا تناقض، من وجهة نظرنا وعلى مستوى البحث، في الاستعانة بمفاهيم أو مقولات وظفها بورديو وموران، أو عبد الله العروي وطه عبد الرحمن، على سبيل المثال، ما دامت تخدِم البحث، وإن كان اثنان من كل فريق كما هو معلوم على خلاف واختلاف في الرؤى. نكون بذلك قد وحّدنا الباحثين على ما يجمعهم، وغضضنا الطرف عمّا يفرّقهم، ما دامت أعمالهم كلها تندرج في إطار علوم الإنسان، التي تسعى في النهاية إلى "أن يزداد الإنسان وعيًا بإنسانيّته"[50].

أخيرًا، لهذا التحرّر الإبستيمي - المنهجي وجه آخر أهم بحسب منظورنا: إنه تحرّر الباحث من مفاهيمه الخاصة. والمُراد بهذا القول أنّ ابتكار نماذج Modèles ومفاهيم جديدة من جهة، أو حُسن استخدامها من جهة أخرى، قد يُولّد عند الباحث رغبة (فطرية؟) في تعميمها حتى تُضحي شمولية مطلقة تُفَسّر بها الظواهر كلها، وتصير إطاره النظري الذي تُقرأ في ضوئه أبحاثه اللاحقة؛ فأن يتحرّر الباحث من رؤيته للأشياء ونظرته إليها هو عين التحرّر. هذا الفعل التحرّري والنقدي المتواصل هو المبتغى من عملية التحرّر الإبستيمي - المنهجي المنشود، الذي يطمح، في النهاية، إلى أن يكون أحد أوجه حلّ "أزمة الإنسانيات" التي يلمسها الباحثون في بقاع مختلفة من العالم.

خاتمة

ثمة أسئلة كثيرة تظل معلّقة على مستوى الفكر وعلى مستوى المنهج، وكلاهما مرتبطان: ما مستويات الحرية في مسألة التحرّر الفردي، والجماعي، والوطني، والعربي ... إلخ؟ ما حدود هذا التحرّر؟ وكيف نجعل منه منطلقًا لمسلسل متواصل يُساءَل

47 Cyril Lemieux, "L'objectivité du sociologue et l'objectivité du journaliste. Convergences, distinctions, malentendus," in: Jacqueline Feldman et al., *Ethique, épistémologie et sciences de l'homme* (Paris: Editions L'Harmattan, 1996), pp. 147-163.

48 Roberto Miguelez, "Anthropologie et méthodologie," *Anthropologie et Sociétés*, vol. 13, no. 3 (1989), pp. 10-12.

49 انظر مؤلّفه:
Albert Einstein, *Comment je vois le monde*, Maurice Solovine & Régis Hanrion (trad.) (Paris: Flammarion, 2009), p. 34.
إضافة إلى الفصل المعنون بـ "دراسات علمية" (ص 157-245). من جهة أخرى، يُوجه إدغار موران النقد نفسه إلى هذا التخصص المُبالغ فيه، باعتباره يُلغي النظرة الشمولية إلى الأشياء.

50 فؤاد زكريا، **التفكير العلمي** (الإسكندرية: دار الوفاء، 2004)، ص 191.

باستمرار بلا كَلل أو مَلل؟ في هذا السياق، يَخلص العروي، استنادًا إلى كتاب محمد عزيز الحبابي **من الكائن إلى الشخص**، إلى خلاصة مهمة تتجلى في كون الحرية مفهومًا تامًا ومستقرًا، على عكس "مفهوم التحرّر الناقص والمتطور الذي يُعبّر عن الارتقاء من حالة إلى حالة"[51].

مرّ التحرّر المنشود في هذا البحث عبر مقاربة أطلقنا عليها تسمية سوسيوأنثروبولوجية تاريخية للصحافة السياسية التي تمنح ابتعادية وحرية، إلى حدٍ ما، في التوفيق بين المدارس البنيوية، والبنائية، والتفاعلية، والتركيبية، وتسمح بغضّ الطرف عن الخلافات الإبستيمولوجية والمنهجية تارة، والشخصية تارة أخرى، بين "شيوخ" هذه التوجهات العلمية والفكرية و"مريديها".

غالبًا ما يحارَب التحرّر الإبستيمي - المنهجي بمبرّر عدم تجانس النظريات والمناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية وذريعة لرفضه، بحيث يكفي ملاحظة الفاعلين المستجيبين (أي الإنسان نهاية) لتبيّن أنهم في الوقت نفسه بنيويون، ومتفاعلون، ومركّبون ... إلخ، في آن واحد في فعلهم الدائم، لكن الباحث وحده من يختار بِحكم توجهاته عِلمًا معيّنًا، وتيارًا نظريًا معينًا، ومنهجًا معينًا قد يتنافى وتنوعَ أفعال الإنسان موضوع علوم الإنسان وغايته وتركيبته.

في السعي وراء حريتنا الفكرية والعلمية الفردية، قمنا بمحاولة منهجية نقدية، تُرسي كما رأينا مفاهيم جديدة في موضوع الإعلام والسلطة لتجاوز تناول الحرية من جهة (حرية التعبير والإعلام)، والاستقلالية من جهة أخرى على نحو مكثف في مقالات وأبحاث عدة. كل هذا يؤكد أن "النقاش حول المفهوم (الحرية) يتخذ أبعادًا جديدة مع ظواهر العولمة واتساع السوق الحرة وثورة الاتصال، ما يعطيه مشروعية آنية في كل وقت وإمكانيات جديدة للتفكير والإبداع"[52].

المراجع

العربية

أدمينو، عبد الحافظ. "حرية الصحافة وحدودها". **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**. مج 46، العددان 84-85 (كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 2009).

أمهال، إبراهيم. "الحرية: منعرجات المفهوم". **يتفكرون**. العدد 1 (ربيع 2013).

بنشنَّة، عبد الفتاح وإدريس كسيكس ودومينيك ماركيتي. "حالة الصحافة الورقية والإلكترونية في المغرب: اقتصاد سياسي بامتياز". مركز الجزيرة للدراسات. **دراسات إعلامية**. 2019/2/20. في: http://bit.ly/2WgqOlx

بيرو، جيل. **صديقنا الملك**. ترجمة ميشيل خوري. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2002.

جاري، مصطفى وإدريس لكريني (تنسيق). **أي دور للصحافة في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العامة (GRAPP) بتاريخ 21-22 أكتوبر 2010**. سلسلة المؤتمرات والندوات 37. مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2011.

زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي**. الإسكندرية: دار الوفاء، 2004.

الزهراني، أحمد قران. **السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 113. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

الشمري، سليمان جازع. **دراسات في الحرية الإعلامية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012.

طه، عبد الرحمن. **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.

العامري، فضل طلال. **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية**. القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2011.

عبد الفتاح، الأميرة سماح فرج [وآخرون]. **الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم**. تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز. سلسلة كتب المستقبل العربي 69. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

العروي، عبد الله. **مفهوم الحرية**. ط 5. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.

كوثراني، وجيه. **تايخ التأريخ: اتجاهات – مدارس – مناهج**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ماء العينين، محمد الإمام [وآخرون]، **حالة حرية الصحافة والإعلام بالبلدان المغاربية غداة ثورات الربيع العربي**. سلسلة التقارير المغاربية 3. وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2013.

51 العروي، ص 133.

52 إبراهيم أمهال، "الحرية: منعرجات المفهوم"، **يتفكرون**، العدد 1 (ربيع 2013)، ص 263.

مجدوبي، حسين. "الصحافة المستقلة في المغرب: النشأة، الخطاب ومعيقات التطور (2000-2004)". **وجهة نظر**. العددان 44-45 (ربيع – صيف 2010).

نعوم، عبد الفتاح. "مساهمة الاستشراق الأنغلو-أميركي في صعود دراسة المناطق". **تبيّن**. السنة 3، العدد 9 (صيف 2014).

الأجنبية

Akrich, Madeleine, Michel Callon & Bruno Latour. "A quoi tient le succès des innovations, Premier épisode: L'Art de l'intéressement." *Annales des Mines*. no. 11 (Juin 1988). Serie: Gérer et Comprendre.

Amar, Ali. *Mohammed VI: Le Grand malentendu*. Paris: Calmann-Lévy, 2009.

Bastin, Gilles. "La Presse au miroir du capitalisme moderne: Un projet d'enquête de Max Weber sur les journaux et le journalisme." *Réseaux*. vol. 5, no. 109 (2001).

Becker, Howard Saul. *Outsiders: Etudes de sociologie de la deviance*. J. P. Briand & J. M. Chapoulie (trad.). préf. de J. M. Chapoulie. Paris: Éditions Métailié, 1985.

Bourdieu, Pierre. "L'emprise du journalism." *Actes de la recherche en sciences sociales*. vol. 101-102 (Mars 1994).

Champagne, Patrick. "La double dépendance: Quelques remarques sur les rapports entre les champs politique, économique et journalistique." *Hermès*. no. 17-18 (1995).

Chomsky, Noam. *Comprendre le pouvoir: L'indispensable de Chomsky. Deuxième mouvement*. Hélène Hiessler (trad.). Bruxelles: Édition Aden, 2006.

Chupin, Ivan & Jérémie Nollet (dir.). *Journalisme et dépendances*. Paris: Editions L'Harmattan, 2006.

Cités. no. 37 "L'Idéologie de l'évaluation, la grande imposture" (Mars 2009).

Einstein, Albert. *Comment je vois le monde*. Maurice Solovine & Régis Hanrion (trad.). Paris: Flammarion, 2009.

El Ayadi, Mohammed & Hassan Rachik (eds.). *Presse écrite et transition. Suivi d'une étude sur Le Journal hebdomadaire, année 2005*. Les cahiers bleus 5. Salé: Cercle d'analyse politique, 2006.

Feldman, Jacqueline et al. *Ethique, épistémologie et sciences de l'homme*. Paris: Editions L'Harmattan, 1996.

Grawitz, Madeleine. *Lexique des sciences sociales*. 8ème éd. Paris: Dalloz, 2004.

Holeindre, Jean-Vincent (dir.). *Le Pouvoir. Concepts, Lieux, Dynamiques*. Auxerre: Éditions Sciences Humaines, 2014.

Jankélévitch, Vladimir. *Le Je-ne-sais-quoi et le presque-rien*. vol. 2: *La Méconnaissance, le malentendu*. Paris: Éditions du Seuil, 1980.

Katz, Elihu & Paul F. Lazarsfeld, *Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications*, with a new introduction by Elihu Katz & a foreword by Elmo Roper, 2nd ed. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2006.

Klaus, Enrique. "La presse non partisane marocaine: Enjeux de professionnalisation et d'autonomisation." sous la direction de Vincent Geisser. mémoire du diplôme d'études approfondies: Science politique comparative. option monde arabe et musulman, Institut d'études politiques. Aix-en-Provence, 2003.

Legavre, Jean-Baptiste (dir.). *La Presse écrite: Objets délaissés*. Paris; Budapest; Torino: Editions L'Harmattan, 2002.

Masciotra, Domenico & Fidèle Medzo. "La Compétence comme pouvoir adaptatif aux situations Nouvelles." Document produit pour le ministère de l'Education du Québec dans le cadre de la réforme de l'éducation des adultes. Université du Québec à Montréal (UQAM). Montréal, 2006.

Spector, Céline. *Le Pouvoir*, Anthologie de textes philosophiques introduits et présentés. Paris: Flammarion, 1997.

Talon, Claire-Gabrielle. *Al Jazeera*: *Liberté d'expression et pétromonarchie*. Paris: Presses universitaires de France, 2011.

Zayani, Mohamed (ed.). *The Al Jazeera Phenomenon*: *Critical Perspectives on New Arab Media*. London: Pluto Press, 2005.

Miguelez, Roberto. "Anthropologie et méthodologie." *Anthropologie et Sociétés*. vol. 13, no. 3 (1989).

Mohsen-Finan, Khadija (dir.). *Les Médias en Méditerranée*: *Nouveaux médias, monde arabe et relations internationales*. Arles: Actes Sud; Aix-en-Provence: MMSH; Alger: Barzakh, 2009.

Neveu, Erik. *Sociologie du journalisme*. Paris: La Découverte, 2004.

صدر حديثًا

تأليف: جنى جبور.

تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة

صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة**، وهو ترجمة جان جبور العربية لمؤلف جنى جبور بالفرنسية *La Turquie - L'invention d'une diplomatie émergente*، الذي تتناول فيه مسألة الدول الناهضة وموقعها في النظام الدولي، انطلاقًا من تحليل دقيق للتجربة التركية أنموذجًا، مبتعدة في ذلك عن التحليلات التقليدية التي اختصرت في معظمها فترة حكم حزب العدالة والتنمية بمحاولة إحياء العثمانية الجديدة، أو الانحياز إلى نهج إسلامي في الحكم. يتألف الكتاب (383 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة وعشرة فصول موزعة في ثلاثة أقسام، وخاتمة.

صـدر حديـثًا

تأليف: طيبي غماري

الجندي والدولة والثورات العربية

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب طيبي غماري **الجندي والدولة والثورات العربية**، الذي يعرض فيه بتأن ومنهجية العلاقات العسكرية - المدنية في الوطن العربي خلال مراحل التحول. وقد أسس مقاربته على مسلّمة مفادها أن تشكُّل العلاقات العسكرية - المدنية في دول الربيع العربي يرتبط في الأصل بتاريخية هذه العلاقات في المراحل التي سبقت التحول؛ أي إن تصرّف الجيوش العربية بالأساليب المختلفة ليس إلا نتيجة أعوام طويلة من التسيير المختلف والمتباين للعلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي. وتقصّي الظروف والمظاهر التي تحكّمت في ردات فعل الجيوش العربية في مراحل التحول لفهمها، من خلال شبكة تحليل ربما تكون قادرة على تفكيك العلاقة بين العسكري والمدني؛ على نحو يمكّن من إدراك سبب التباين في ردات الفعل هذه. يتألف الكتاب (216 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

المؤشر العربي

Arab Opinion Index

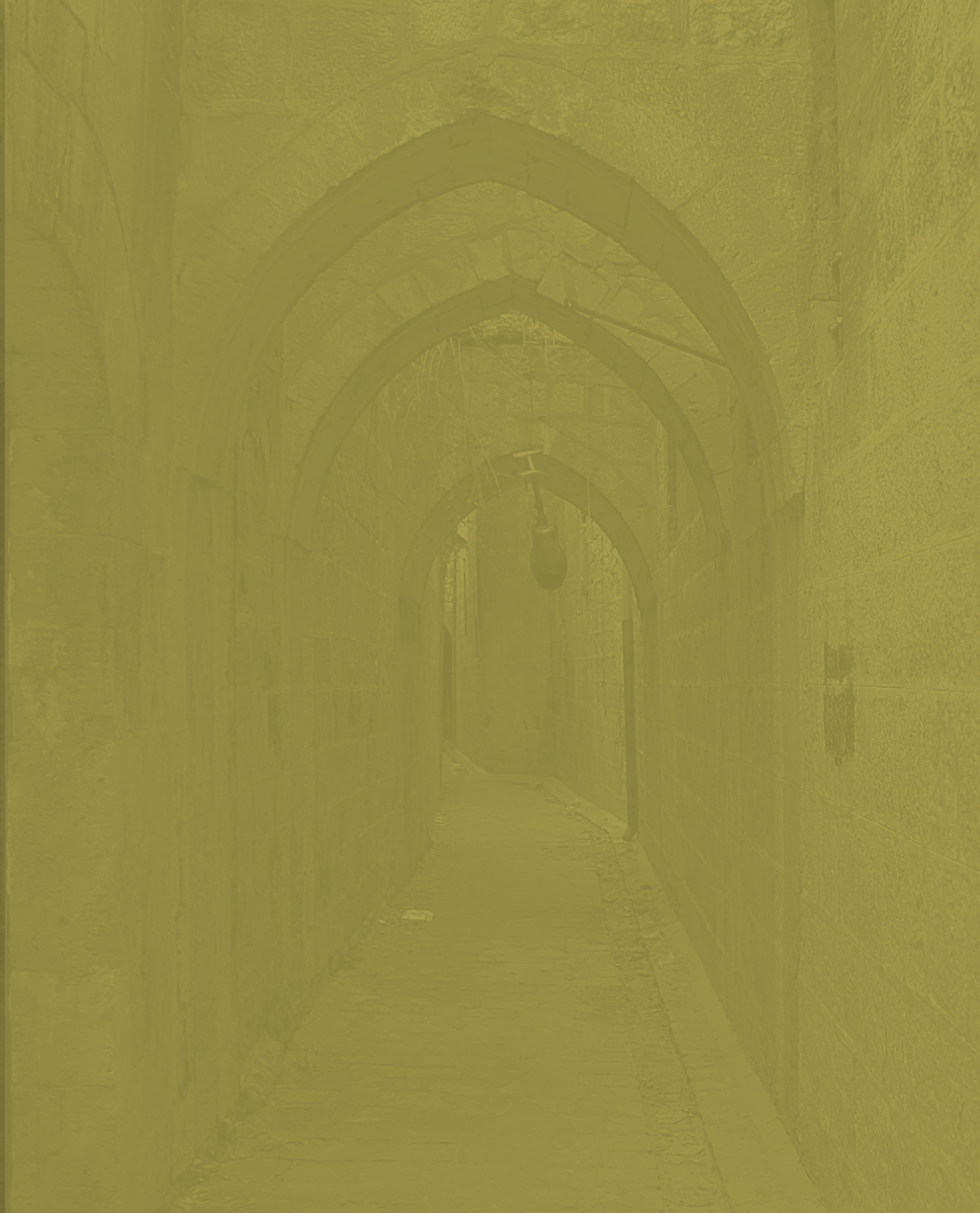

دانا الكرد | Dana El Kurd*
لؤي علي | Luai Ali*

تقييم قوة المجالس التشريعية في ثلاث دول عربية وتصور الرأي العام العربي لها: حالات الأردن والكويت والمغرب

Evaluating the Strength of Legislative Bodies in Jordan, Kuwait and Morocco and their Image in Public Opinion

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قوة المجالس التشريعية وتصور الرأي العام العربي لها. كما تسعى إلى تقييم ما إذا كان مؤشر القوة البرلمانية متسقًا مع تقييم الرأي العام للمجالس التشريعية في الدول الثلاث، وهل يعكس التقييم الرأي العام؟ وهل السلطة الممنوحة للمجالس التشريعية تعكس التأثير الفعلي لها في السياسة، من وجهة نظر المواطن العربي؟ تحاول هذه الدراسة الاستعانة بالأسئلة الموجودة في المؤشر العربي الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول المجالس التشريعية في الدول الثلاث وهي: الأردن والكويت والمغرب.

كلمات مفتاحية: المؤشر العربي، المجلس التشريعي، الأردن، الكويت، المغرب.

This study evaluates the strength of the legislative bodies in three Arab countries both on paper and in public opinion. It utilizes an existent measure, the parliamentary power index, to gauge the strength of parliamentary bodies, before comparing that with public perception. The study asks if the power given to legislative bodies reflects the actual impact on policy from the point of view of Arab citizens. This study uses the questions in the ACRPS Arab Opinion Index on the legislative councils of Jordan, Morocco and Kuwait, in comparison with the parliamentary power index, to make this assessment.

Keywords: Arab Opinion Index, Legislative Bodies, Parliament, Jordan, Kuwait, Morocco.

* باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.
* أستاذ العلوم السياسية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
* Professor the Politics, Doha Institute for Graduate Studies.

مقدمة

يمكن تعريف المجالس التشريعية بأنها المؤسسات التي تُعنى بتشريع القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية. تختلف قوة المجالس التشريعية وتأثيرها من دولة إلى أخرى استنادًا إلى مجموعة من العوامل التاريخية والبنيوية المختلفة. وإذا ما قيّمنا الوطن العربي، الذي يعاني شحًا في الأنظمة الديمقراطية، فإن الافتراض البديهي في معظم الأحيان هو أن هذه المجالس التشريعية لا معنى لها، وتعمل بمنزلة مجلس "مناديب" أو "بصيمة" لا هدف لها سوى تبرير الأنظمة الاستبدادية وشرعنتها عوضًا عن الوظيفة الحقيقية التي من المفترض أن تؤديها، وهي تمثيل مختلف الدوائر الانتخابية والتشريع ومراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها. تتجاهل هذه النظرة المتشائمة الاختزالية العديد من الدراسات الجدّية التي صدرت في آخر عشر سنوات تقريبًا، والتي وجدت أن المجالس التشريعية، حتى في سياق الدول الاستبدادية، يمكن أن تضطلع بدور سياسي مهم غير ديمقراطي بالضرورة، فضلًا عن وجود تباين حقيقي بين الدول العربية فيما يتعلق بقوة المجالس التشريعية في كل منها، وحريتها وطبيعتها.

قد يكون من المستغرب أنه لم يتم إنشاء مؤشر لقياس قوة المجالس التشريعية حتى عام 2009. يقوم مؤشر القوة البرلمانية Parliamentary Power Index, PPI، الذي أنشأه فيش وكروينغ، بقياس قوة المجالس التشريعية في العديد من الدول، بما فيها المنطقة العربية[1]، وقد أنشأ المؤشر من خلال تقييم مجموعة متنوعة من السلطات تتوافر لدى كل مجلس تشريعي. تُقسّم هذه السلطات أربع فئات، وهي: القدرة على التأثير في السلطة التنفيذية Influence over the Executive، والاستقلال المؤسسي للمجلس Institutional Autonomy، والقدرة المؤسسية للمجلس Institutional Capacity، والصلاحيات المحددة للمجلس Specified Powers.

في هذه الدراسة، أردنا تقييم ما إذا كان مؤشر القوة البرلمانية متسقًا مع تقييم الرأي العام للمجالس التشريعية. على سبيل المثال، إذا تم تصنيف المجلس التشريعي لدولة ما في مؤشر القوة البرلمانية على أنه قوي نسبيًا استنادًا إلى السلطات المدرجة في الدستور، فهل يعكس الرأي العام التقييم نفسه؟ وهل هذه السلطات الممنوحة على "الورق" تعكس التأثير الفعلي للمجالس التشريعية في السياسة، من وجهة نظر مواطنيها؟

من أجل القيام بهذه المقارنة على نحو موضوعي، سنستخدم الأسئلة الموجودة في المؤشر العربي حول المجالس التشريعية في ثلاث دول، هي: الأردن والمغرب والكويت. ويُعدّ اختيار ومقارنة هذه الدول الثلاث مفيدَين لسببين رئيسين: أولًا، لقد ثبت بالفعل في الأدبيات ومن واقع التجربة المقارنة بدول عربية أخرى أن البرلمانات في هذه البلدان ليست مؤسسات بلا معنى. ثانيًا، هذه الدول الثلاث قابلة للمقارنة لأنها جميعًا أنظمة ملكية، ما يمكننا تحييد تصنيف النظام كمتغير تفسيري للاختلافات في السلطات التشريعية الممنوحة في هذه الأنظمة.

تفسير مؤشر القوة البرلمانية

يتكون مؤشر القوة البرلمانية من أربعة أجزاء كما أشرنا في المقدمة. الأول هو مؤشر يقيس تأثير الهيئة التشريعية في السلطة التنفيذية، ويتم قياس ذلك عن طريق تقييم عدد السلطات الدستورية الممنوحة للمجلس التشريعي، على سبيل المثال القدرة على عزل الرئيس/ رئيس وزراء، والقدرة على توزير أعضاء المجلس التشريعي، وغير ذلك. المكون الثاني هو مؤشر قياس الاستقلال المؤسسي، ويتم تقييمه أيضًا استنادًا إلى الصلاحيات الممنوحة للمجلس التشريعي رسميًا في الدستور، على سبيل المثال قدرة المجلس التشريعي على التصويت بحجب الثقة عن الحكومة، والحصانة من الحل من قِبل السلطة التنفيذية، وغير ذلك. أما المكون الثالث فيتمثل في حساب الصلاحيات المحددة التي يتمتع بها المجلس التشريعي، مثل القدرة على إعلان الحرب، و التصديق على المعاهدات مع الدول الأجنبية، وتعيين رئيس البنك المركزي، وغير ذلك. في حين يقيس المكون الرابع القدرة المؤسسية، على سبيل المثال، هل يتم عقد جلسات للمجلس التشريعي بانتظام؟ هل لدى المشرّعين موظفون يتمتعون بخبرة سياسية؟ هل مناصب المشرّع والعضوية في المجلس جذابة بما فيه الكفاية بحيث يقوم المشرّع بالنزول إلى الانتخابات باستمرار؟ وغيرها.

1 M. Steven Fish & Matthew Kroenig, *The Handbook of National Legislatures: A Global Survey* (New York: Cambridge University Press, 2009). لا يعني ذلك عدم وجود محاولات سابقة في الأدبيات لتصنيف البرلمانات والمجالس التشريعية. لكن الواقع هو أن معظم هذه التصنيفات لم تتم بطريقة تسهل ترميز البرلمانات وخصائصها من أجل التحليل الكمي كما أن التصنيفات لم تركز بالضرورة على "قوة" البرلمانات فحسب. راجع على سبيل المثال لا الحصر التصنيفات الموجودة في الرابط التالي:
"Literature Review - Comparative Analysis of Parliamentary Impact in the Legislative Process," WordPress, 2014, accessed on 9/7/2019, at: http://bit.ly/2L8p9Zn

الجدول (1)

قيم مؤشر القوة البرلمانية في الأردن والكويت والمغرب في عام 2007-2008*

الدولة	مؤشر القوة البرلمانية	القدرة على التأثير في السلطة التنفيذية	الاستقلال المؤسسي للمجلس	الصلاحيات المحددة للمجلس	القدرة المؤسسية للمجلس
الأردن	0.22	4	0	1	2
الكويت	0.38	3	2	2	5
المغرب	0.31	3	2	1	4

المصدر:

كما نلاحظ من النتيجة النهائية، فإن المجالس التشريعية في الوطن العربي ضعيفة نسبيًا، حتى في الدول الثلاث التي تعتبر فيها المجالس التشريعية الأشد فاعلية نسبيًا في المنطقة العربية. فالدول الثلاث تقييمها أقرب إلى الصفر من 1، بدءًا بالمجلس التشريعي الأردني الأضعف عند 0.22، إلى مجلس الكويت الأقوى عند 0.38، وبينهما مجلس المغرب عند 0.31.

* M. Steven Fish & Matthew Kroenig, *The Handbook of National Legislatures: A Global Survey* (New York: Cambridge University Press, 2009).

يتم دمج هذه المكونات الأربعة لتكوين مؤشر واحد للقوة البرلمانية، يراوح من 0 (الأقل قوة) إلى 1 (الأقوى). وفي الجدول قيم مؤشر القوة البرلمانية في الكويت والأردن والمغرب.

الرأي العام العربي

نقوم في هذا الجزء بمراجعة تصور الرأي العام العربي لهذه المجالس التشريعية، لتقييم مدى تطابق الرأي العام حيال قوة هذه المجالس مع مؤشر القوة البرلمانية. وسنستخدم أحدث بيانات المؤشر العربي لعام 2017/ 2018 لهذا الغرض.

إذا ما قيّمنا ردود المستجيبين في استبيان المؤشر على السؤال التالي: "هل توافق بشدّة، توافق، تعارض، أم تعارض بشدّة على العبارة التالية حول المجلس التمثيلي المنتخب (النواب/ التشريعي/ الشعب): يقوم مجلس النواب بمحاسبة الحكومة على أعمالها وسياساتها؟"، سنجد أن تصور الرأي العام العربي للمجالس التشريعية يتسق مع تقييم مؤشر القوة البرلمانية. فكما نلاحظ في الشكل (1)، تستحوذ الكويت (المقيّم مجلسها التشريعي على أنه الأقوى مقارنة بمجلسي الأردن والمغرب في مؤشر القوة البرلمانية) على أعلى نسبة من المستجيبين الذين يعتقدون أن مجلسهم التشريعي (مجلس الأمة) قادر على محاسبة الحكومة/ السلطة التنفيذية. كما تتسق نتائج المغرب والأردن أيضًا مع مؤشر القوة البرلمانية إلى حد ما، نظرًا إلى أن مجلس النواب الأردني مصنف على أنه أضعف المجالس التشريعية الثلاثة المذكورة. وبناء عليه نلاحظ أن المستجيبين الأردنيين هم الأقل اقتناعًا بقدرة مجلسهم التشريعي (مجلس النواب) على محاسبة الحكومة/ السلطة التنفيذية، حيث إن 24 في المئة منهم مقتنعون بذلك، مقابل 37 في المئة في المغرب، و77 في المئة في الكويت.

وينعكس النمط نفسه عندما يتعلق الأمر بثقة الرأي العام العربي، عمومًا، بمجالسهم التشريعية؛ حيث يتمتع مجلس الأمة الكويتي، الأقوى في المنطقة بحسب مؤشر القوى البرلمانية، بالتقييم العام الأكثر إيجابية، حيث اعتبر 59 في المئة من المستجيبين أن المؤسسة جديرة بالثقة. بينما يرى 32 في المئة من المستجيبين المغاربة أن مجلسهم التشريعي (مجلس النواب) جدير بالثقة، وهو ثاني أقوى

الشكل (1)
تقييم الرأي العام لقدرة المجالس التشريعية على محاسبة الحكومة على أعمالها وسياساتها

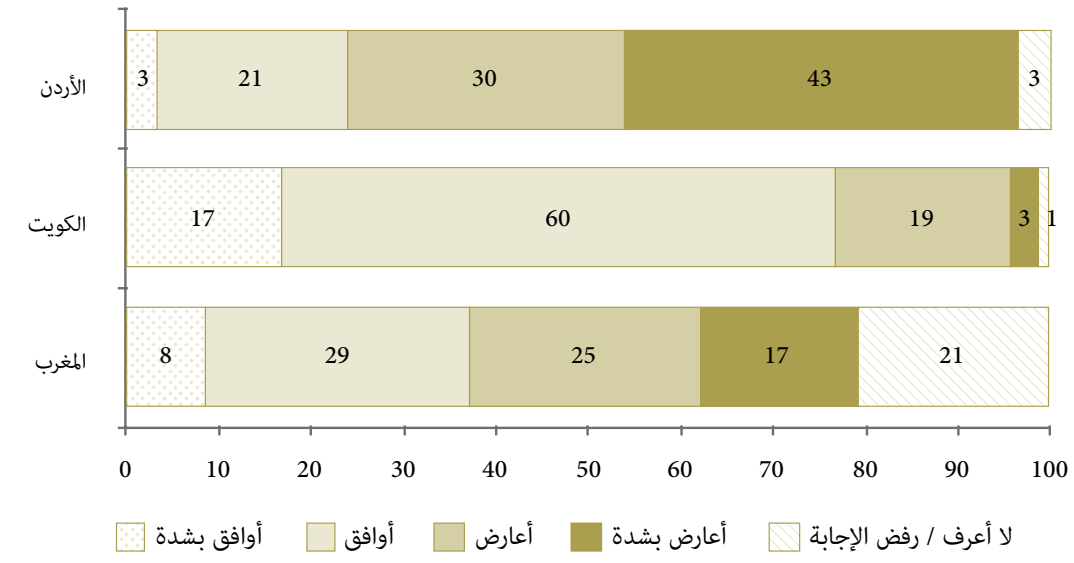

الشكل (2)
تقييم المستجيبين لمدى ثقتهم بمجالسهم التشريعية عمومًا

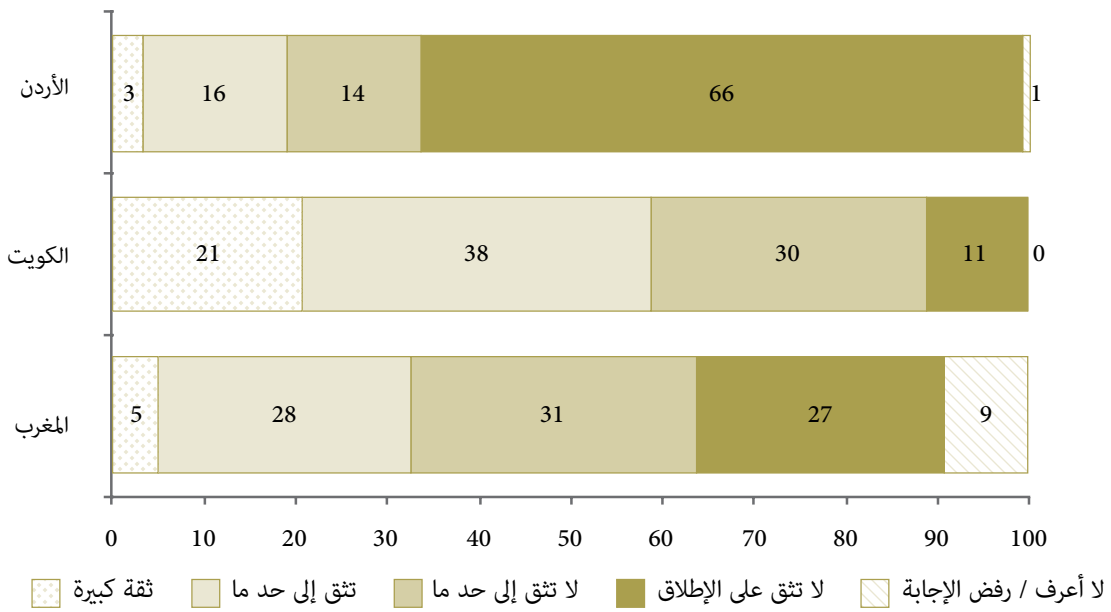

المجالس التشريعية وفقًا لمؤشر القوة البرلمانية. وأخيرًا، يرى 19 في المئة من المستجيبين الأردنيين أن مجلسهم جدير بالثقة. ونلاحظ مجددًا، أن تقييم الرأي العام متسق مع مؤشر القوة البرلمانية، باعتبار أن مجلس النواب الأردني هو الأضعف فاعلية وفقًا لمؤشر القوة البرلمانية.

نتائج التحليل

تمكّننا هذه النظرة السريعة والوصفية من الخروج ببعض الانطباعات الأولية. فمن الملاحظ أن مؤشر القوة البرلمانية يُعدّ تقييمًا معقولًا لسلطة المجالس التشريعية في ثلاث دول عربية ذات المجالس الأكثر حريةً نسبيًا. والأبرز من ذلك هو أن الاتساق بين تقييم مؤشر القوة البرلمانية وتصور الرأي العام العربي لقوة هذه المجالس التشريعية. يمكن القول، بناءً على هذا الاتساق، إن الرأي العام العربي متطور في هذا المجال، خلافًا لما هو متوقع، نظرًا إلى التصور المتشائم حيال المجالس التشريعية. ومن المهم أيضًا أن نلاحظ أن الرأي العام العربي لا يحكُم على هذه المجالس بأنها صورية على نحو مطلق، بل يعتمد ذلك على الدولة المعنية. وتدل التراتبية في تقييم المجالس التشريعية على أن الرأي العام العربي قادر، أيضًا، على أن يفرّق بين هذه المجالس حتى في سياق سلطوي يفترض عدم وجود اختلافات بينها. لكن الإشكالية هي أن الأسئلة الموجودة في استبيان المؤشر العربي لا توفّر لنا الأسباب التي تدفع المستجيبين إلى تقييم المجلس التشريعي في دولتهم سلبيًا أو إيجابيًا، وعليه يصعب على الباحث افتراض أن المستجيبين على دراية تامة بدستور بلدهم والسلطات المؤسسية المخصصة للسلطة التشريعية فيه، لكن على أقل تقدير لدى المستجيبين القدرة على تقييم قوة المجالس التشريعية عمومًا إلى حد بعيد.

ولتقييم تصور الرأي العام العربي لقوة المجالس التشريعية أثر أوسع ينسحب، على سبيل المثال، على تصور الرأي العام للتمثيل والمشاركة السياسية في المجلس التشريعي. فعلى سبيل المثال، يذكر معظم المستجيبين في الكويت أن مجلس الأمة يمثّل مختلف أطياف المجتمع بدرجة متوسطة إلى كبيرة. ومرة أخرى، نجد أن الرأي العام العربي ينسجم مع تقييم مؤشر القوة البرلمانية انسجامًا كبيرًا؛ فنلاحظ أن المستجيب المغربي لا يرى أن مجلسه التشريعي ممثل لكافة الأطياف الاجتماعية، ويليه المستجيب الأردني في ذلك (انظر الشكل 3).

يمكن الوصول إلى الاستنتاج نفسه فيما يتعلق بقرار المستجيبين المشاركة في العملية السياسية والتصويت في الانتخابات البرلمانية. لا يمكننا الجزم على نحو قطعي استنادًا إلى بيانات المؤشر العربي بأن ثمة علاقة سببية بين قوة المجلس التشريعي وقرار المشاركة في

الشكل (3)
تقييم الرأي العام لمدى تمثيل المجالس التشريعية كافة الأطياف الاجتماعية

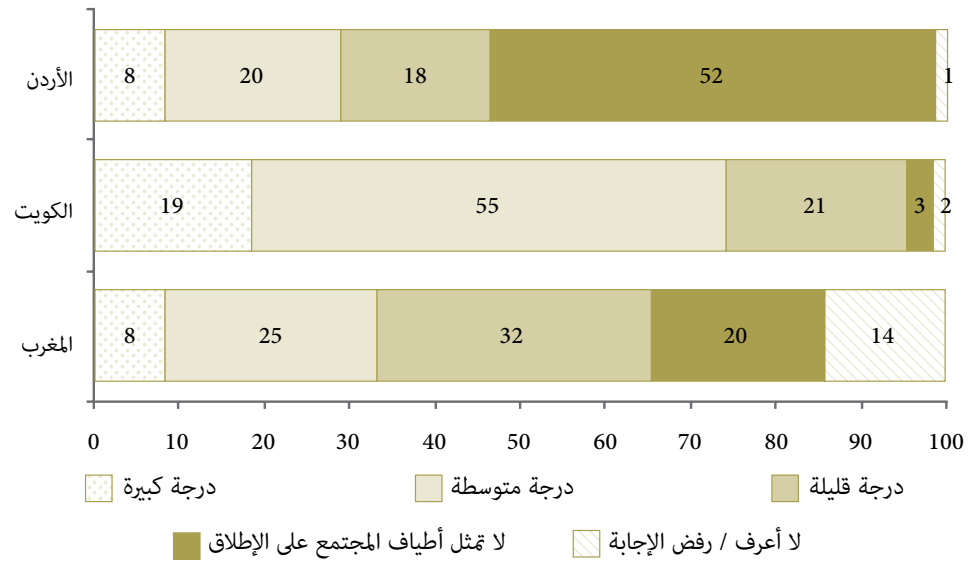

الشكل (4)
تقييم الرأي العام الرغبة في المشاركة في انتخابات المجالس التشريعية القادمة

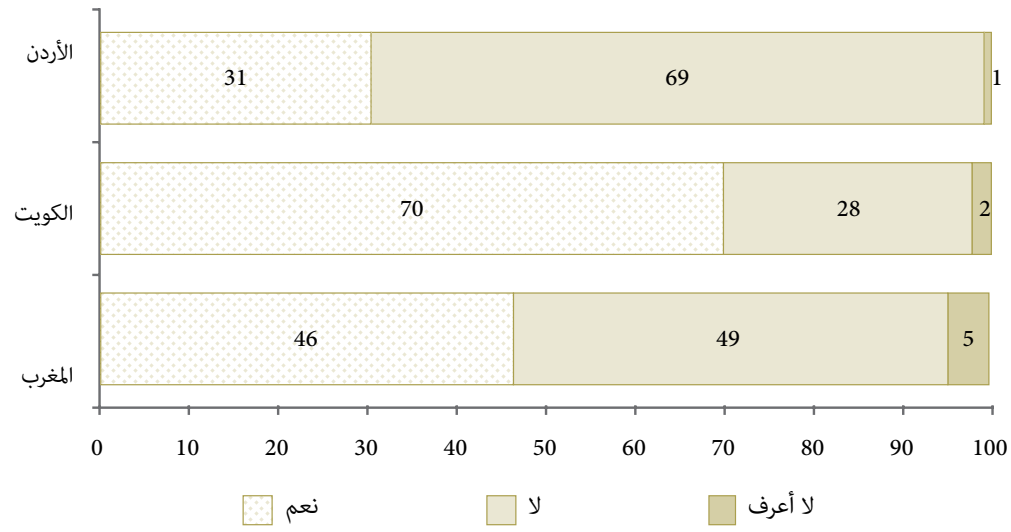

العملية السياسية، ولكن يمكن القول، على الأقل، إن هناك ارتباطًا بين المتغيرين يستحق الدراسة عن كثب وعلى نحو أعمق. ففي الكويت، نجد أن معظم المستجيبين ينوون المشاركة في انتخابات مجلس الأمة القادمة. بخلاف المغرب، حيث يبدو أن نصف المستجيبين لن يشاركوا في انتخابات مجلس النواب القادمة. أما المستجيبون الأردنيون فتصل نتيجة رفض المشاركة إلى 69 في المئة؛ أي غالبية العينة المستجيبة (انظر الشكل 4).

الخطوات القادمة

تكمن أهمية هذا التحليل في أنه يوضح لنا الحاجة إلى أخذ المجالس التشريعية (خاصة في الدول الثلاث المذكورة) في الاعتبار وجدّيًا في الوطن العربي، كما توضح لنا أهمية فهم العوامل أو المؤشرات التي تؤدي إلى تقييم الرأي العام العربي لقوتها سلبيًا أو إيجابيًا، إذ إن التقييم العام الموجود في المؤشر العربي غير كافٍ. كما أن الأسئلة في استبيان المؤشر العربي ركزت على جانب الرقابة والمحاسبة من دون الالتفات إلى الجانب التشريعي، وهو الجانب السياساتي الذي يمسّ حياة المواطن مباشرة. هذا إضافة إلى أن التحليل في هذه الدراسة ركز على قوة المجالس التشريعية وليس على فاعليتها، إذ إن هناك فرقًا كبيرًا بينهما؛ فقوة المجلس ومقدرته على محاسبة الحكومة ومقارعتها لا تعنيان بالضرورة أنه مجلس فعال في إصدار قوانين وتشريعات من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمواطن والاستجابة لرغباته. وأخيرًا من المهم أن يحتوي استبيان المؤشر العربي على أسئلة من شأنها أن تساعد على فهم أولويات المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن ذلك يفتح المجال أمام دراسات من شأنها المقارنة بين أولويات المواطن والأسئلة التي يوجهها المشرّعون إلى السلطة التنفيذية والقوانين التي يقترحونها ومدى اتساقها.

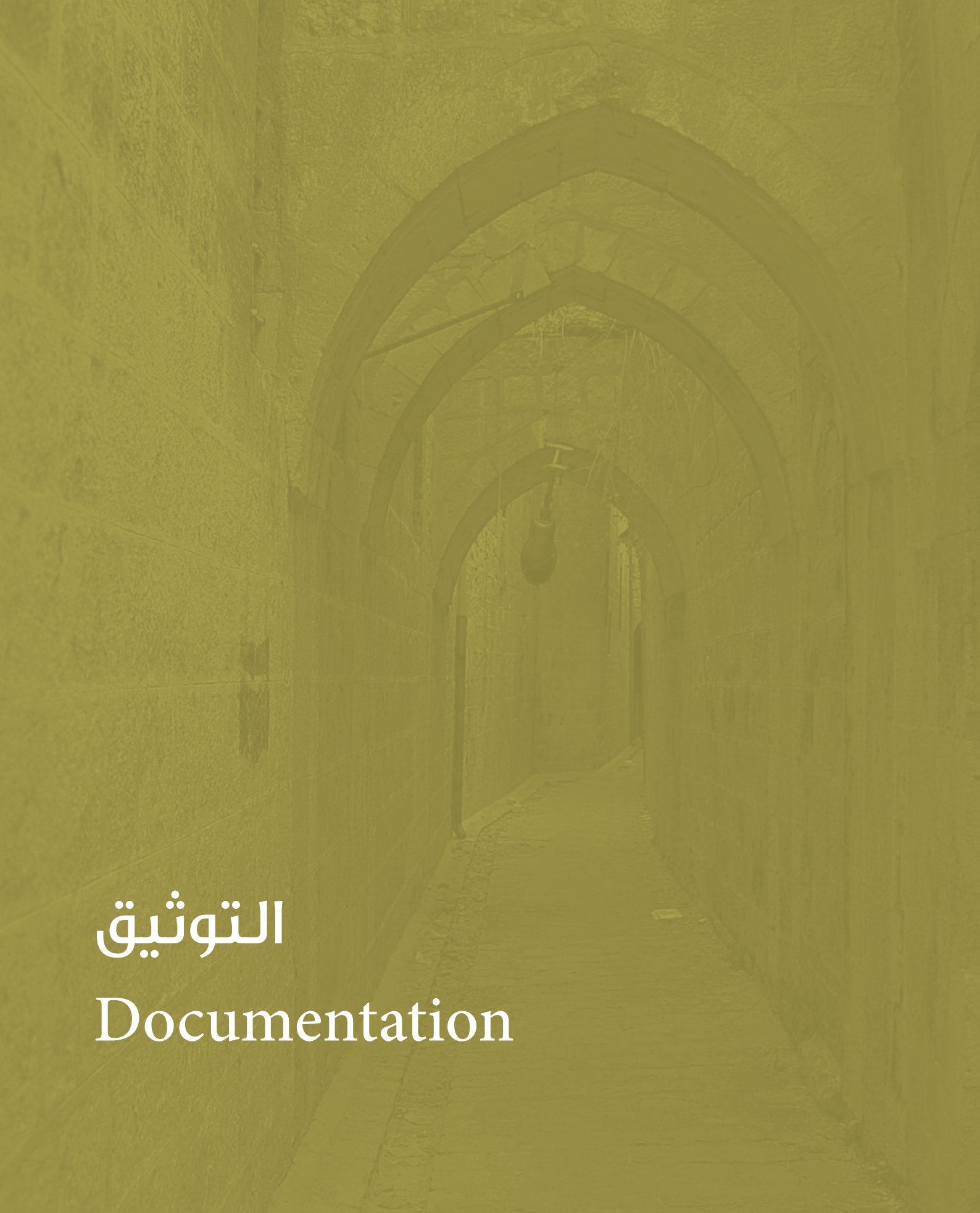

التوثيق

Documentation

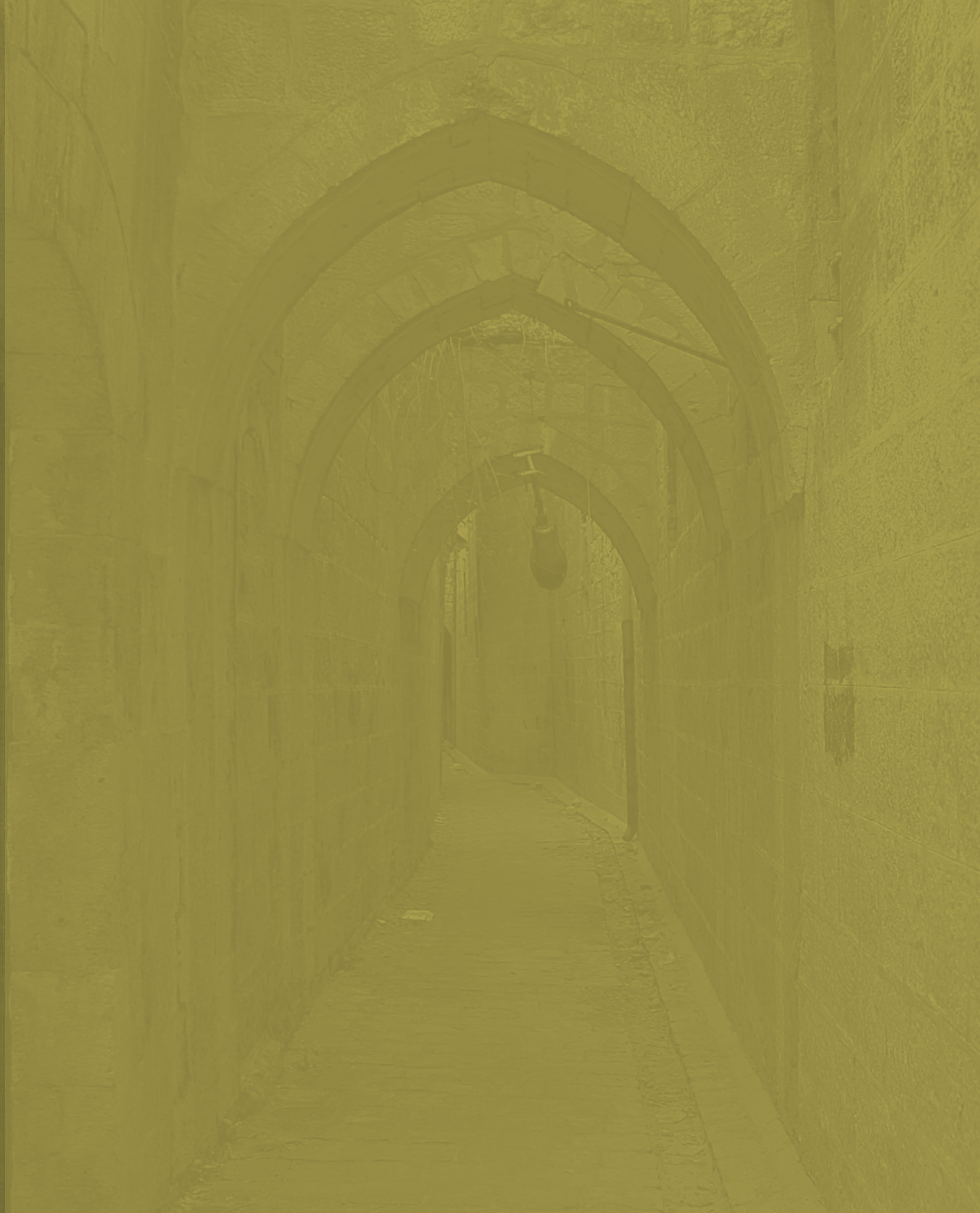

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 1 آذار/ مارس 30– نيسان/ أبريل 2019.

كلمات مفتاحية: الجزائر، مصر، اليمن، السودان، ليبيا، سورية.

Keywords: Algeria, Egypt, Yamen, Sudan, Libya, Syria.

2019/3/1 قالت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إن مفتشيها خلصوا إلى أن "مادة كيميائية سامة" تحتوي على "الكلور"، استخدمت في هجوم في دوما بسورية في نيسان/ أبريل 2018.

(**العربي الجديد**، 2019/3/1)

2019/3/2 اعتقلت قوات من الشرطة المصرية سبعة شبان وفتاة، تظاهروا في محيط ميدان التحرير وسط القاهرة، وتم اقتيادهم إلى جهة غير معلومة. وبحسب ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن العشرات من المناوئين للرئيس عبد الفتاح السيسي رددوا هتافات منددة بالنظام الحاكم؛ من بينها: "الشعب يريد إسقاط النظام".

(**العربي الجديد**، 2019/3/2)

2019/3/3 قال المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إنه تلقّى بلاغات بإلقاء قوات الأمن القبض على 21 شابًا، بينهم فتاتان، من ميادين العتبة ورمسيس والتحرير وسط العاصمة المصرية القاهرة، منذ مساء 1 آذار/ مارس 2019.

(الخليج أون لاين، 2019/3/3)

2019/3/4 أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ترشحه رسميًا للانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان/ أبريل 2019. ونقلت وكالة **رويترز** للأنباء عن مدير حملة الرئيس الجزائري، عبد الغني زعلان، قوله إن بوتفليقة سيعلن عن انتخابات رئاسية مبكرة في أقل من سنة في حالة إعادة انتخابه. جاء هذا التصريح بعد إيداع ملف ترشّح بوتفليقة للعهدة الخامسة لدى المجلس الدستوري. وردًا على هذا الترشح شهد عدد من الجامعات الجزائرية تظاهرات رافضة لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، داخل عدد من الكليات الجامعية، وردّد الطلبة هتافات تقول "لا للعهدة الخامسة".

(الجزيرة مباشر، 2019/3/4)

2019/3/5 صدر عن "تجمّع المهنيين السودانيين" وتحالف قوى المعارضة ممثلةً في تحالف "نداء السودان" و"قوى الإجماع الوطني" و"تحالف الاتحاديين"، دعوة إلى الإضراب العام. وتضمنت الدعوة التوقف عن أداء الأنشطة كافة باستثناء الأنشطة الفنية المهمة لاستمرارية الخدمات، مع التركيز على شركات القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية والمهنيين والعمال وأصحاب العمل والصحافيين وأساتذة الجامعات والمصارف والبياطرة والمحامين والقضاة والأطباء وجميع الكوادر الطبية، ما عدا التعامل مع الحالات الحرجة، إضافة إلى المعلمين وشركات الخدمات مثل الاتصال والكهرباء والمياه.

(الجزيرة نت، 2019/3/5)

2019/3/6 أعلن رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي المعترف بها دوليًا، فايز السراج، أنه اتفق مع قائد الجيش خليفة حفتر، في اجتماع أبوظبي الأسبوع الماضي، على "عدم إطالة الفترة الانتقالية، وإجراء الانتخابات قبل نهاية عام 2019". جاء ذلك في تصريحات للسراج خلال لقائه بعدد من عمداء البلديات بالمنطقة الغربية بالعاصمة طرابلس، بحسب بيان للمكتب الإعلامي للسراج.

(شبكة الأناضول، 2019/3/6)

2019/3/7 استهدفت طائرات تابعة للنظام السوري مدينة سراقب، شرق إدلب، شمال غرب سورية، في استمرار لقصفها على المحافظة، الذي يأتي خرقًا لاتفاق سوتشي، في حين تحضّر المعارضة لاجتماع مصيري تناقش فيه الخروقات ومستقبل المحافظة. وقال مراسل تلفزيون سوريا إن قوات النظام استهدفت بصواريخ تحمل قنابل "عنقودية"، مدينة سراقب، ما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وجرح أكثر من 15 آخرين، نقلوا إلى نقاط طبية في المنطقة.

(تلفزيون سوريا، 2019/3/7)

2019/1/10 عقد وزير الخارجية المصري، سامح شكرى، مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا مع نظيره الأميركي، مايك بومبيو. ووفق **وكالة أنباء الشرق الأوسط** المصرية، وصل بومبيو إلى مطار القاهرة الدولي قادمًا من العراق في زيارة لمصر يلتقي خلالها عددًا من المسؤولين، لمناقشة "سبل تعزيز العلاقات المشتركة وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط"، بحسب المصدر ذاته.

(**عربي 21**، 2019/1/10)

2019/3/8 خرج مئات السودانيين في تظاهرات حاشدة في عدد من أحياء العاصمة الخرطوم، وفرّقتهم الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع. وشملت الأحياء التي شهدت احتجاجات تصدت لها الأجهزة الأمنية كلًا من دنوباوي وبرب اللاماب وبري الدرايسة وحي اللاماب إلى جانب منطقة الخرطوم بحري. وكان تجمع المهنيين السودانيين المعارض قد دعا إلى تنظيم مواكب سلمية، يوم الجمعة، تنطلق من نحو 50 مسجدًا في العاصمة في سياق استمرار الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس عمر البشير.

(الحرة، 2019/3/8)

2019/3/9 انتظمت مسيرة حاشدة وسط شارع الحبيب بورقيبة في تونس، شارك فيها جزائريون وتونسيون والعديد من المنظمات ومكونات المجتمع المدني من كلا البلدين، مساندة للشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث رفعت عدة شعارات منها "لا للعهدة الخامسة"، و"حان وقت الديمقراطية في الجزائر"، و"الشعب قرر مصيره فلترحلوا"، و"تونسيات جزائريات مع الحريات".

(**العربي الجديد**، 2019/3/9)

2019/3/12 قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، روبرت بالادينو، إن واشنطن تؤيد "حق الجزائريين في التظاهر والتعبير عن آرائهم بسلام"، وكذلك "انتخابات حرة ونزيهة". وأضاف: "ندعم الجهود في

الجزائر لوضع عملية جديدة على أساس حوار يحترم إرادة جميع الجزائريين وتطلعاتهم إلى مستقبل سلمي ومزدهر".

(فرانس 24، 2019/3/12)

2019/3/14 كشف تقرير استعرضته محكمة جنايات القاهرة المصرية أن الإمارات موّلت مجموعة معارضة في عهد الرئيس المصري محمد مرسي. وفي الجلسة الخامسة والخمسين من جلسات إعادة محاكمة مرسي و25 آخرين، في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية "اقتحام السجون" إبان ثورة 25 يناير 2011، فضّت المحكمة أحرازًا كشفت تورط الإمارات. ووفقًا لصحيفة **الشروق** المصرية، استعرضت المحكمة تقريرًا معنونًا بأنه للعرض على المستشار النائب العام، مؤرخًا في 19 شباط/ فبراير 2013، ومُدونًا عليه أنه سري للغاية، ويُفرم عقب قراءته، ويتناول التقرير وقائع المحضر رقم 609 لسنة 2013 إداري قصر النيل، الذي يشير إلى أنه في 30 كانون الثاني/ يناير حرر قسم قصر النيل محضرًا، أثبت فيه محرره قيام تشكيلات عصابية بتنفيذ مشاريع إجرامية ممنهجة، غرضها إحداث الفوضى، والتعدي على قوات الشرطة.

(**عربي 21**، 2019/3/14)

2019/3/16 قال رئيس الوزراء الموريتاني الأسبق سيدي محمد ولد بوبكر في بيان له إنه "بناء على دراسة شاملة لأوضاع البلد، وحاجته إلى التناوب الديمقراطي السلمي، وانطلاقًا من نتائج الاتصالات والمشاورات الواسعة التي أجراها مع مختلف الأطياف السياسية، قد قرر الترشح". وأضاف أنه سيترشح مستقلًا، للاستحقاقات الرئاسية المقبلة، وسيعرض رؤيته بخصوص مشكلات البلد وطرق علاجها.

(صحراء ميديا، 2019/3/16)

2019/3/17 تجمع عشرات القضاة والمحامين وأمناء الضبط أمام مقر مجلس قضاء تيبازة، في وقفة احتجاجية معبّرين عن دعمهم للحراك الشعبي ومساندتهم غير المشروطة لمطالب الشارع. وندد المتظاهرون بقيادة فريق القضاة في شعاراتهم بخرق الدستور وعدم استقلالية السلطة القضائية وبقائها جهازًا من أجهزة السلطة التنفيذية. وردد المتظاهرون شعارات "لا لمصادرة إرادة الشعب"، "لا لاضطهاد القضاء"، "نعم لدولة القانون"، "لا لتضعيف وإذلال القضاء"، وهي شعارات من أسرة العدالة تعبيرًا عن دعمهم للحراك الشعبي، ورفضهم للإجراءات التي أعلن عنها بوتفليقة مؤخرًا.

(TSA عربي، 2019/3/17)

2019/3/17 رفض تكتلٌ يضمّ ست نقابات في قطاع التربية والتعليم في الجزائر عرضًا من رئيس الحكومة المكلف، نور الدين بدوي، بشأن التشاور حول تشكيل الحكومة الجديدة، رافضًا الاعتراف بالحكومة حتى رحيل رموز النظام القائم.

(**العربي الجديد**، 2019/3/17)

2019/3/21 استقال ألفًا عضو من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يقوده رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى المشارك في الائتلاف الحاكم بالجزائر، دعمًا للحراك الشعبي؛ وذلك في مؤشر جديد على تعرّض معسكر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لشرخ أمام التظاهرات غير المسبوقة. وقال الأعضاء المستقيلون، في بيان لهم، إنهم متضامنون مع صوت الشعب الجزائري، وإن هذه الاستقالة نتيجة طبيعية بعد المستجدات الأخيرة على الساحة السياسية.

(الجزيرة نت، 2019/3/21)

2019/3/22 خرجت تظاهرة في مدينة إعزاز بريف حلب شمال سورية مطالبةً بإسقاط النظام السوري، في حين خرجت أخرى في مدينة الباب تطالب بمحاسبة المسؤولين "الفاسدين" في المؤسسات والفصائل التابعة للمعارضة السورية، كما نددت بالفلتان الأمني في المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة.

(**العربي الجديد**، 2019/3/22)

2019/1/25 سقط خمسة قتلى في مواجهات جديدة بين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا بمدينة الحديدة، وقد تبادلوا خلالها نيران الأسلحة الثقيلة، في حين سارعت الأمم المتحدة إلى محاولة إنقاذ اتفاق الهدنة في الميناء الذي يعد شريان حياة لملايين يواجهون خطر المجاعة. وقال مسؤول في القوات الحكومية لوكالة **فرانس برس** إنّ المواجهات اندلعت، مساء الأحد، في الجزء الشرقي من المدينة و"استمرت لساعات".

(**فرانس برس**، 2019/3/25)

2019/1/27 رفضت الأحزاب المعارضة في الجزائر تصريحات رئيس أركان الجيش، أحمد قايد صالح، الداعية إلى تفعيل المادة 102 من الدستور لبدء إجراءات عزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كمخرج للأزمة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من شهر.

(بي بي سي عربي، 2019/3/27)

2019/3/27 انتقد الدكتور عبد الهادي القصبي، رئيس ائتلاف دعم مصر، زعيم الأغلبية البرلمانية، دعوات تنظيم وقفات احتجاجية ضد التعديلات الدستورية، رغم أن مجلس النواب فتح بابه أمام الجميع لإبداء رأيه سواء كان مؤيدًا أو معارضًا. ووصف القصبي الداعين إلى هذه الوقفات بـال "أصوات خائنة". جاء ذلك خلال جلسة الحوار المجتمعي التي تعقدها لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب بشأن التعديلات الدستورية، برئاسة الدكتور علي عبد العال، وحضور رجال الاقتصاد والمال والأعمال، والشخصيات العامة والمجتمع المدني.

(مصراوي، 2019/3/27)

2019/3/30 كشف مسؤولون عراقيون، عن حراك لتسوية ملف إخراج القوات الأميركية من العراق وتأجيله، مقابل الحصول على

تمديد إعفاء العراق من العقوبات المفروضة على إيران. ويخوض رئيس البرلمان العراقي، محمد الحلبوسي حوارات مع المسؤولين الأميركيين في هذا الشأن، محاولًا تسوية الملفين. وبحسب مسؤول سياسي مطّلع، فإنّ "زيارة الحلبوسي لواشنطن لا تمثل رئيس البرلمان وحده، بل تمثل الحكومة أيضًا"، وذُكر لـ **العربي الجديد** أنّ "رأي الحلبوسي مطابق لرأي رئيسي الجمهورية والحكومة، بشأن بقاء القوات الأميركية في العراق، وهم يعتقدون أنّ الظرف الحالي غير مناسب لإخراجها". وأوضح المصدر أنّ "الحلبوسي يبحث حاليًا هذا الملف في واشنطن مع المسؤولين الأميركيين، للتوصل إلى توافق بشأنه، وتعطيل تمرير قانون إخراج القوات الأميركية من العراق الذي تعتزم جهات سياسية عرضه على التصويت"، مبينًا أنّ "الحلبوسي يسعى في مقابل هذا الملف إلى حصول العراق على تمديد جديد لإعفاء العراق من العقوبات المفروضة على إيران، ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات".

(العربي الجديد، 2019/3/30)

2019/4/1 أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، رسميًا نيته تقديم استقالته من منصبه قبل نهاية ولايته الرئاسية في 28 نيسان/ أبريل 2019، واتخاذ قرارات دستورية جديدة. وأفاد بيان صادر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية أن بوتفليقة "سيقدم استقالته قبل انتهاء ولايته الرئاسية المنتظرة في 28 نيسان/ أبريل الحالي". وأوضح البيان أن هذا القرار جاء "طبقًا للأحكام الدستورية وقصد ضمان استمرارية سير مؤسسات الدولة أثناء الفترة الانتقالية"، وذلك "اعتبارًا من التاريخ الذي ستقرر فيه الاستقالة".

(العربي الجديد، 2019/4/1)

2019/4/1 أعلنت الحركة الإسلامية في الأردن عن إطلاق "المبادرة السياسية الوطنية" وهي تتضمن مقترحات عدة، في مقدمتها تعديلات دستورية، وقالت إنها تهدف إلى فتح حوار جامع، ترعاه حكومة إجماع وطني، يسهم في حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(صحيفة الغد، 2019/4/1)

2019/4/2 كشفت مصادر برلمانية مصرية أن رئيس مجلس النواب، علي عبد العال، حدد جلسة 16 نيسان/ أبريل 2019 للتصويت النهائي على مشروع التعديلات الدستورية، نداءً باسم كل نائب، شريطة التزامهم بقول "موافق" أو "غير موافق" خلال تصويتهم، من دون تبيان أسباب تأييد التعديلات أو رفضها.

(الخليج الجديد، 2019/4/2)

2019/4/2 بعد عشرين عامًا قضاها في الحكم، قدّم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استقالته للمجلس الدستوري إثر حراك شعبي غير مسبوق انطلق في 22 شباط/ فبراير وطالب برحيل النظام. وكان قائد أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح، دعا في وقت سابق إلى تطبيق "الحل الدستوري" لإعلان الشغور الرئاسي فورًا.

(فرانس 24، 2019/4/2)

2019/4/4 أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر انطلاق "عملية تحرير طرابلس"، في حين أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج حالة النفير العام لمواجهة التصعيد العسكري من جانب قوات حفتر. وطالب حفتر، في تسجيل صوتي، سكان طرابلس بإلقاء السلاح ورفع الراية البيضاء لضمان أمنهم وسلامتهم، كما طالب مقاتليه بالحفاظ على سلامة المواطنين والمرافق العامة والضيوف الأجانب، وقال إن هذه العملية تأتي استجابة لنداءات أهالي طرابلس "الصابرين"، بحسب وصفه. ومن جهته، أمر السراج، في برقية فورية إلى وزارة الدفاع ورئاسة الأركان والحرس الرئاسي ومناطق عسكرية أخرى، برفع درجة الاستعداد القصوى، وإعادة التمركز والتصدي لكل ما يهدد حياة المدنيين من جماعات وصفها بالإرهابية والإجرامية. كما أمر السراج القوات الجوية باستعمال القوة للتصدي لكل ما يهدد حياة المدنيين والمرافق الحيوية، منددًا بهذا "التصعيد"، ومبديًا أسفه بسبب ما صدر من "تصريحات وبيانات مستفزة".

(القدس العربي، 2019/4/4)

2019/4/5 في سابع جمعة لهم، خرج الجزائريون بأعداد قياسية في العاصمة ومختلف المحافظات لرفض الوجوه المحتملة لقيادة المرحلة الانتقالية، بحسب ما يقتضيه الدستور. وقد خرج الجزائريون لقطع الطريق أمام "الباءات الثلاث"؛ وهم "بن صالح، وبدوي، وبلعيز". كما رفضوا أيضًا وجوهًا سياسية كانت تقدم نفسها على أنها مخولة للحديث عن الحراك الشعبي، على غرار رشيد نكاز المرشح للرئاسيات المثير للجدل.

(الحرة، 2019/4/5)

2019/4/9 تهدد حملة النظام السوري المستمرة منذ مطلع شباط/ فبراير 2019 على مناطق عدة في شمال غرب سورية، التفاهمات التركية - الروسية في سوتشي حول تلك المنطقة، وتدل على أن النظام ماضٍ في خطة هادفة إلى نسف هذا الاتفاق وفتح الطريق أمام عمل عسكري واسع النطاق، يبقى رهنًا بموافقة موسكو، والتي تحضر فيها الملف السوري خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إليها. وارتفعت حصيلة القتلى بين المدنيين من جراء الغارات المكثّفة التي شنّتها قوات النظام على قرى وبلدات في ريف إدلب، يوم الأحد، في استمرار لتصعيد بدأ في مطلع شباط/ فبراير الماضي، وأدى إلى مقتل وإصابة وتهجير آلاف المدنيين في شمال غرب سورية.

(تركيا بالعربي، 2019/4/9)

2019/4/10 "أن تستقيل .. أو تُجبَر على ذلك بقوة الشعب"، هكذا اختار الجزائريون أن تكون رسالتهم إلى الرئيس المؤقت عبد القادر

بن صالح مباشرة بعد تنصيبه، عقب إقرار البرلمان بالإعلان النهائي عن شغور منصب الرئيس، وتفعيل المادة 102 من الدستور.

(الجزيرة نت، 2019/4/10)

2019/4/10 حدد الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح، الرابع من تموز/ يوليو 2019، تاريخًا لإجراء الانتخابات الرئاسية، وهو موعد يتزامن مع الذكرى الـ 57 لاستقلال الجزائر.

(عرب 48، 2019/4/10)

2019/4/11 أدى النائب الأول للرئيس السوداني ووزير الدفاع، عوض بن عوف، الذي قاد عملية الانقلاب على عمر البشير، القسَم رئيسًا للمجلس العسكري، بالتزامن مع كسر آلاف السودانيين حظر التجوال الذي أعلن عنه الجيش. وأورد التلفزيون السوداني الرسمي أن عوض بن عوف يقود المجلس العسكري الانتقالي بصفته رئيسًا، في حين أدى الفريق كمال عبد المعروف الماحي اليمين نائبًا لرئيس المجلس.

(العربي الجديد، 2019/4/11)

2019/4/12 أعلن رئيس المجلس العسكري في السودان، عوض بن عوف، تنازله عن رئاسة المجلس، بعد يوم واحد من تنصيب نفسه، وعيّن الفريق عبد الفتاح البرهان مكانه.

(العربي الجديد، 2019/4/12)

2019/4/13 أعلنت المعارضة السودانية رفضها لأول بيان للرئيس الجديد للمجلس العسكري الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، مشددة على استمرار الاعتصامات والعصيان المدني حتى تحقيق سبعة مطالب، أعربت عن تمسكها بها، منها: الاعتقال والتحفظ ومحاكمة كل قيادات جهاز الأمن والاستخبارات، و"هي قيادات معروفة بارتكاب جرائم ضد الشعب".

(شبكة الأناضول، 2019/4/13)

2019/4/14 أعلن المجلس العسكري الانتقالي في السودان تأييده تولي شخصية مستقلة رئاسة الحكومة.

(الشروق، 2019/4/14)

2019/4/15 أمهل "مجلس السلم والأمن" التابع للاتحاد الأفريقي، "المجلس العسكري الانتقالي" بالسودان 15 يومًا لتسليم السلطة لحكومة مدنية أو تعليق عضوية هذا البلد العربي. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي للمجلس، إثر جلسة عقدها بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لمناقشة تطورات الوضع في السودان.

(القدس العربي، 2019/4/15)

2019/4/17 بعد أكثر من شهرين على طرحها داخل مجلس النواب المصري أُقرت، كما كان متوقعًا سلفًا، التعديلات الدستورية التي تسمح للرئيس عبد الفتاح السيسي بالبقاء في السلطة حتى عام 2030، وذلك بعد أيام من انتهاء جلسات الحوار المجتمعي برعاية المجلس أثارت انتقادات من معارضي التعديلات، معتبرين أن "الحوار لم يشملهم".

(إندبندنت عربية، 2019/4/17)

2019/4/17 أعلن رئيس الحكومة التونسية، يوسف الشاهد، عن أولويات حكومته في المرحلة المقبلة راسمًا "خارطة طريق" للأشهر الستة القادمة وسط حالة احتقان في الشارع التونسي بسبب غلاء المعيشة وزيادات في أسعار الوقود.

(ميدل إيست أون لاين، 2019/4/17)

2019/4/18 رأت ست منظمات حقوقية، في بيان مشترك، أن إجراءات التعديلات الدستورية في مصر تتم في مناخ "قمعي سلطوي" قائم على "مصادرة" الرأي الآخر، و"تشويه وترهيب" المعارضين، بما في ذلك بعض أعضاء البرلمان، على حد تعبيرها. وقالت منظمات "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"، و"الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، و"مركز النديم"، و"مركز بلادي للحقوق والحريات"، و"لجنة الحرية"، و"مبادرة الحرية"، إن "مساعي تمرير التعديلات الدستورية عصفت بكافة الضمانات لعملية استفتاء تتسم بالحد الأدنى من النزاهة والحرية".

(سي إن إن، 2019/4/18)

2019/4/22 قال التلفزيون الجزائري إنه تم توقيف خمسة جزائريين من أصحاب المليارات في إطار تحقيقات في قضايا فساد. وأضاف أن هؤلاء الخمسة هم يسعد ربراب الذي يعتبر أغنى رجل أعمال في الجزائر، وأربعة أشقاء من عائلة كونيناف التي يقال إنها مقربة من الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة. وكان التلفزيون الجزائري قد أعلن يوم السبت أن محكمة جزائرية استدعت رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، ووزير المالية الحالي محمد لوكال، وهما من المحيط المقرب من الرئيس المتنحي عبد العزيز بوتفليقة، في إطار تحقيق بشأن تبديد المال العام.

(فرانس 24، 2019/4/22)

2019/4/22 واصل آلاف السودانيين اعتصامهم في محيط القيادة العامة للجيش السوداني في العاصمة الخرطوم، استجابة لنداء من قوى "إعلان الحرية والتغيير" المعارض الذي أعلن تعليق تفاوضه مع المجلس العسكري الانتقالي، في حين أعلن حزب الصادق المهدي رفضه المشاركة في الحكومة الانتقالية.

(العربي الجديد، 2019/4/22)

2019/4/22 انطلقت بالجزائر مشاورات دعت إليها الرئاسة لبحث الأزمة التي تعيشها البلاد وسط حضور ضعيف للطبقة السياسية بسبب مقاطعة أحزاب المعارضة وأخرى من الموالاة لها.

(شبكة الأناضول، 2019/4/22)

2019/4/23 وصل قطار ينقل مئات المحتجين إلى الخرطوم، من مدينة عطبرة وسط البلاد للانضمام إلى الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش، ومطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة لمدنيين. جاء ذلك تلبيةً لدعوات المعارضة التي أعلنت استنكارها للتحركات المصرية التي يقودها الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتمديد المهلة الزمنية التي منحها الاتحاد الأفريقي للمجلس العسكري لتسليم السلطة لحكومة مدنية، بعد إطاحتها بالرئيس المعزول عمر البشير.

(عرب 48، 2019/4/23)

2019/4/26 تجمع عدد كبير من المحتجين السودانيين خارج السفارة المصرية في الخرطوم، منددين بما وصفوه بـ "تدخلات مصرية" في شؤون السودان، وذلك ضمن احتجاج حاشد تشهده البلاد أطلق عليه المتظاهرون اسم "مليونية السلطة المدنية".

(بي بي سي، 2019/4/26)

2019/4/27 انتهت أولى جلسات التفاوض بين المجلس العسكري في السودان و"قوى إعلان الحرية والتغيير" لبحث ترتيبات المرحلة الانتقالية في البلاد، وسط تفاؤل من الجانبين، بينما قالت مصادر لـ **العربي الجديد** إن الطرفين يقتربان من الاتفاق على مجلس سيادي مختلط. وأكدت المصادر، بمجرد انتهاء جلسة التفاوض، أن الجانبين اقتربا من الاتفاق على مجلس سيادي مختلط يتألف من مدنيين وعسكريين يكون على رأس هيكلة الحكم في الفترة الانتقالية. وشددت المصادر ذاتها على أن التوافق على الصيغة الجديدة بات شبه مؤكد، لافتة إلى أن تطمينات ستُقدم للطرفين من خلال تحديد مهمات المجلس السيادي، جنبًا إلى جنب مع مهمات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

(العربي الجديد، 2019/4/27)

2019/4/30 قال تجمع المهنيين السودانيين إن المجلس العسكري، الذي وصفه بـ "النسخة الجديدة للنظام البائد"، يحاول فض الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في العاصمة الخرطوم. وقد هدد تجمع المهنيين السودانيين باللجوء إلى إعلان "الإضراب السياسي الشامل والعصيان المدني"، بعد بروز خلافات بين تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري. واتهم تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير السوداني المعارض، المجلس العسكري الانتقالي بـ "عدم الجدية في تسليم السلطة لحكومة مدنية"، وأنه يسعى لـ "احتكار السلطة لنفسه، ويريد تكرار تجربة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير".

(العربي الجديد، 2019/4/30)

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 آذار/ مارس 30– نيسان/ أبريل 2019.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.

Keywords: Palestine, Israel, Arab - Israeli Conflict.

2019/3/1 ندد الأزهر الشريف بسلسلة الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأيام الأخيرة في حق مدينة القدس المحتلة، وما شملته من اعتقالات لرموز المدينة واقتحامات متكررة للمسجد الأقصى المبارك.

(سما الإخبارية، 2019/3/1)

2019/3/1 ناقش رئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية، رامي الحمد الله، أمس في رام الله تداعيات قرار "إسرائيل" الاقتطاع من أموال عائدات الضرائب الفلسطينية. وطالب المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، بالضغط على "إسرائيل" لوقف الاقتطاع من أموال الضرائب الفلسطينية وإعادتها بالكامل.

(صحيفة الشرق الأوسط، 2019/3/1)

2019/3/1 أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على الفلسطينيين المشاركين في فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار على طول المناطق الشرقية لقطاع غزة. وذكرت المصادر الطبية أن 17 مواطنًا أصيبوا بالرصاص الحي خلال أحداث الجمعة الـ 49 لمسيرات العودة وكسر الحصار، في حين أصيب عدد آخر بالاختناق.

(فلسطين أون لاين، 2019/3/1)

2019/3/2 قال زعيم حزب العمال البريطاني، جيرمي كوربين، إن على المملكة المتحدة إدانة عمليات القتل التي تقوم بها إسرائيل، وأن تجمد بيع الأسلحة لها. ونشر على حسابه في "تويتر" تغريدة قال فيها: إن الأمم المتحدة أصدرت بيانًا، أكدت فيه أن قتل إسرائيل للمتظاهرين في غزة، بمن فيهم الأطفال والمسعفون والصحافيون، قد يشكل "جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية".

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/3/2)

2019/3/2 تستعد قطر خلال الأيام القليلة المقبلة لإطلاق مشروع التشغيل المؤقت "النقد مقابل العمل" لمصلحة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(صحيفة الشرق القطرية، 2019/3/2)

2019/3/2 قال وزير الجيش الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، إنه لا مفر من حرب رابعة وأخيرة على قطاع غزة، لكسر أي قوة لدى الفلسطينيين هناك.

(صحيفة القدس، 2019/3/2)

2019/3/3 أعلن مسؤول أميركي أن قرار الولايات المتحدة خفض تمثيلها لدى الفلسطينيين سيدخل حيز التنفيذ عبر دمج قنصليتها في القدس المحتلة في سفارتها في "إسرائيل". وكان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، قال، عند إعلان الدمج في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، إن الهدف هو تحسين "الفاعلية" مشيرًا الى أن هذا الأمر لا يمثّل تغييرًا في السياسة.

(فلسطين اليوم، 2019/3/3)

2019/3/4 قال شاهد عيان لوكالة سبوتنيك عربي: "استهدفت مروحيات إسرائيلية مواقع تابعة للمقاومة الفلسطينية وسط قطاع غزة من دون وقوع إصابات أو خسائر في الأرواح". وأضاف: "أطلقت الطائرات الإسرائيلية أكثر من أربعة صواريخ على مواقع المقاومة وألحقت أضرارًا مادية جسيمة".

(وكالة سبوتنيك عربي، 2019/3/4)

2019/3/4 استشهد فلسطينيان وأصيب ثالث بادعاء دهس اثنين من جنود الاحتلال في قرية كفر نعمة الواقعة غرب مدينة رام الله، وتبيّن أن أحدهما ضابط.

(عرب 48، 2019/3/4)

2019/3/5 طالب نفتالي بينيت، وزير التعليم الإسرائيلي، وزعيم حزب اليمين الجديد، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإصدار أمر بإخلاء قرية الخان الأحمر الفلسطينية شرق القدس.

(صحيفة القدس، 2019/3/5)

2019/3/5 أعلن الجيش الإسرائيلي عن اعتقال عشرة فلسطينيين في مناطق متعددة من الضفة الغربية خلال ساعات الليلة الماضية.

(القدس العربي، 2019/3/5)

2019/3/5 دانت وزارة الخارجية الفلسطينية تغول الاحتلال على المسجد الأقصى المبارك وحراسه، واعتداءاته المتواصلة على الأوقاف الإسلامية ومشايخها ومدارسها، كما دانت حملة الإبعادات المتواصلة للمواطنين المقدسيين ورموزهم.

(صحيفة الشرق الأوسط، 2019/3/5)

2019/3/7 وصل وفد أمني مصري إلى قطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون "إيرز"، لعقد لقاءات مع قادة الفصائل الفلسطينية.

(المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/3/7)

2019/3/7 أعلن الجيش المصري عن تدمير تسعة أنفاق على الشريط الحدودي مع قطاع غزة شمال سيناء.

(المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/3/7)

2019/3/9 أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة عن استشهاد مواطن وإصابة 48 فلسطينيًا برصاص الجيش الإسرائيلي وقنابل الغاز شرق القطاع، وذلك خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرة "العودة" الأسبوعية، في حين اعتُقل آخرون بدعوى اجتيازهم السياج الأمني.

(صحيفة الدستور، 2019/3/9)

2019/3/9 أعلن وزير المالية الإسرائيلي، موشيه كحلون، عن مصادرة ما يزيد على 463 دونمًا من أراضي قرى القدس الشرقية المحتلة وأطرافها.

(صحيفة الرأي الأردنية، 2019/3/9)

2019/3/10 كلّف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، السيد محمد اشتية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بتشكيل الحكومة الجديدة.

(صحيفة الشرق القطرية، 2019/3/10)

2019/3/11 أعلن شكري بشارة، وزير المالية والتخطيط، عن صرف راتب كامل للموظفين العموميين ممّن يتقاضون 2000 شيكل، مقابل 50 في المئة لنظرائهم ممّن يتقاضون رواتب أعلى، وأعلن عن تبنّي موازنة طوارئ، بما يقتضيه ذلك من اتخاذ سلسلة من الإجراءات تتضمن وقف التعيينات والترقيات والعلاوات الإضافية، والحفاظ على الحد الأدنى من الموازنة التشغيلية، وتخفيض بنود المصاريف النثرية ومهمات السفر، وبنود الضيافة والمحروقات، ووقف الاستملاكات وشراء المباني واستبدال المركبات، وعدم اعتماد مبالغ جديدة على النفقات التطويرية الطويلة الأمد سوى استكمال المشاريع المطروحة والقائمة حاليًا.

(صحيفة **الأيام** الفلسطينية، 2019/3/11)

2019/3/12 أعلن موقع القناة الإسرائيلية السابعة أنه جرى توقيع اتفاقية لبناء 23 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس خلال السنوات الخمس المقبلة.

(دنيا الوطن، 2019/3/12)

2019/3/12 منعت الشرطة الإسرائيلية رفع أذان المغرب من المسجد الأقصى؛ ما اضطر المصلين إلى رفعه، وأداء الصلاة قبالة بواباته.

(**القدس العربي**، 2019/3/12)

2019/3/13 قامت مجموعة من وحدة المستعربين التابعة للجيش الإسرائيلي بخطف ثلاثة شبان من داخل سيارتهم وسط مخيم الجلزون.

(وكالة فتح اليوم، 2019/3/13)

2019/3/14 غيّرت وزارة الخارجية الأميركية وصفها المعتاد لمرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية الفلسطينية من أرض "تحتلها إسرائيل" إلى "التي تسيطر عليها إسرائيل"، رغم تأكيد الوزارة أن الموقف السياسي كما هو.

(الجزيرة نت، 2019/3/14)

2019/3/14 زعم إعلام الاحتلال الإسرائيلي أن صاروخين على الأقل أطلقا من قطاع غزة في اتجاه مدينة "تل أبيب"، في حين لم تتمكن منظومة القبة الحديدية من اعتراض أي منهما.

(دنيا الوطن، 2019/3/14)

2019/3/15 اعتدت أجهزة أمن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في قطاع غزة على مئات الشبان المطالبين بوقف الغلاء على الأسعار وإنهاء الانقسام، واعتقلت العديد منهم في "جمعة الترنس الكبرى ورفع الضرائب".

(صدى الإعلام، 2019/3/15)

2019/3/15 أعلنت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، إلغاء فعاليات اليوم "بشكل استثنائي"، وذلك في ظل التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة.

(عرب 48، 2019/3/15)

2019/3/16 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة سلفيت وقرية خربة قيس، وقرى قراوة بني زيد ومزارع النوباني شمال رام الله، واللبن الشرقية وعمورية جنوب نابلس.

(فلسطين اليوم، 2019/3/16)

2019/3/17 دانت الرئاسة الفلسطينية قرار المحكمة الإسرائيلية المتعلق بباب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك، واعتبرته استمرارًا لسياسة التصعيد ضد مدينة القدس ومقدساتها.

(**وكالة الصحافة الفلسطينية** "صفا"، 2019/3/17)

2019/3/17 اعتقلت قوات الاحتلال الموجودة قرب مداخل الحرم الإبراهيمي الشريف، وسط الخليل، الفتاةَ ولاء أكرم طلب غيث (17عامًا)، بحجة محاولتها تنفيذ عملية طعن. وأشارت المصادر إلى أنه جرى نقلها إلى جهة مجهولة.

(النورس، 2019/3/17)

2019/3/18 دان متحدثون في مجلس حقوق الإنسان الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين، وتصعيد قوات الاحتلال الأخير، وخاصة ما حصل في المسجد الأقصى، وسرقة الأموال الفلسطينية، والتهديدات والتحريض الإسرائيلي ضد الشعب والقيادة الفلسطينية.

(**سما الإخبارية**، 2019/3/18)

2019/3/19 أصيب الدكتور عاطف أبو سيف، عضو المجلس المركزي، والناطق باسم حركة فتح، بجروح وكسور بالغة، بعد تعرضه للاختطاف والضرب من قبل مجموعة من المسلحين، وقد كان ليلة أمس قرب منزله الكائن في منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة.

(صحيفة **الأيام** الفلسطينية، 2019/3/19)

2019/3/20 استشهد الشاب الفلسطيني عمر أبو ليلى المتهم بتنفيذ عملية سلفيت التي أدت إلى مقتل جندي وحاخام إسرائيليين، بعد اشتباك مسلح وقع قرب رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة.

(الجزيرة نت، 2019/3/20)

2019/3/21 تحدثت صحيفة **يسرائيل هيوم** العبرية، عن ترتيبات عربية – دولية بمشاركة مصر وقطر والسعودية ودول خليجية وعربية، والأمم المتحدة ودول أخرى، بعلم السلطة الفلسطينية، بشأن الوضع في قطاع غزة وتطورات المستقبل القريب.

(**سما الإخبارية**، 2019/3/21)

2019/3/23 ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة أن ثلاثة مواطنين أصيبوا، وذلك في استهداف طائرة استطلاع تابعة لجيش الاحتلال لمجموعة من مطلقي البالونات الحارقة شرق البريج وسط قطاع غزة.

(دنيا الوطن، 2019/3/23)

2019/3/23 أصيب سبعة شبان فلسطينيين من جراء قصف جوي إسرائيلي وإطلاق نار تجاه مجموعات من الشبان على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

(صحيفة **القدس**، 2019/3/23)

2019/3/24 أصيب عشرات الطلبة والمعلمين بالاختناق من جراء استنشاقهم غازًا مسيلًا للدموع أطلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي صوب مدرسة في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

(**وكالة الصحافة الفلسطينية** "صفا"، 2019/3/4)

2019/3/24 استشهد الشاب الفلسطيني حبيب المصري، متأثرًا بجراحه البالغة التي أصيب بها الليلة الماضية خلال فعاليات "الإرباك الليلي" شمال قطاع غزة.

(المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/3/24)

2019/3/26 احتشدت دبابات إسرائيلية قرب قطاع غزة، وذلك بعد ليلة من شن غارات على القطاع، وإطلاق صواريخ على إسرائيل.

(الحرة، 2019/3/26)

2019/3/26 أصيب شابان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وذلك خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدخل مخيم الجلزون شمال رام الله.

(**سما الإخبارية**، 2019/3/26)

2019/3/27 شنّت إسرائيل غارات جوية جديدة على أهداف في قطاع غزة، ردًا على إطلاق صاروخ من القطاع تجاه الأراضي الإسرائيلية. ونفى مسؤولون إسرائيليون التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع الفصائل الفلسطينية. وأشارت تقارير إلى أن وفدًا مصريًا سيصل إلى غزة يوم الأربعاء للوساطة بين الجانبين.

(بي بي سي عربي، 2019/3/27)

2019/3/27 ردًا على مواصلة إسرائيل الاقتطاع من أموال المقاصة التي تجبيها لصالح الفلسطينيين، أوقفت السلطة الوطنية التحويلات الطبية للمرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية بدايةً من 26 آذار/ مارس 2019.

(**إندبندنت عربية**، 2019/3/27)

2019/3/27 أصيب 11 مواطنًا برصاص الاحتلال خلال فعاليات "الإربـاك الليلي" شرق غزة وجباليا. وأكدت وزارة الصحة إصابة خمسة مواطنين بجروح مختلفة من جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص عليهم شرق جباليا، وإصابة ستة آخرين بجروح متفاوتة شرق غزة.

(جي بي سي نيوز، 2019/3/27)

2019/3/30 استشهد شاب وثلاثة أطفال، وأصيب مئات المواطنين من جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على الفلسطينيين في مسيرات يوم الأرض السلمية في قطاع غزة.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2019/3/30)

2019/3/31 تعتزم الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي التصديق على بناء 1427 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، كما سيتم التصديق على 3500 وحدة استيطانية لاحقًا، بحسب ما أفادت صحيفة **هآرتس**.

(عرب 48، 2019/3/31)

2019/4/2 وقّع وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون قرارًا بخصم 42 مليون شيكل شهريًا من أموال عوائد المقاصة الفلسطينية.

(صحيفة **الأيام** الفلسطينية، 2019/4/2)

2019/4/3 استشهد الشاب محمد عبد المنعم عبد الفتاح (23 عامًا) متأثرًا بجروحه، في حين أصيب الشاب خالد صلاح رواجبة (26 عامًا) بجروح متوسطة، بسبب إطلاق النار من قبل مستوطن عند مفترق بلدة بيتا جنوب نابلس.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2019/4/3)

2019/4/4 فازت حركة الشبيبة الطلابية، الذراع الطلابية لحركة فتح، بـ 30 مقعدًا في انتخابات مجلس الطلبة 2019/ 2020 في جامعة الخليل. في حين حصلت الكتلة الإسلامية، الذراع الطلابية لحركة حماس، على 11 مقعدًا، ولم تحصل الكتل الطلابية التابعة للجبهتين الشعبية والديمقراطية على أي مقاعد. كما قاطعت الرابطة الإسلامية، الذراع الطلابية لحركة الجهاد الإسلامي، الانتخابات.

(**سما الإخبارية**، 2019/4/4)

2019/4/5 أعلن رئيس لجنة انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيت لحم وعميد شؤون الطلبة فيها عن فوز كتلة "القدس والعودة" التابعة لحركة فتح بالتزكية، وذلك بعد انسحاب كتلة "وطن" اليسارية من سباق هذه الانتخابات.

(صحيفة **القدس**، 2019/4/5)

2019/4/6 قال بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، إنه يرفض عودة السلطة الفلسطينية إلى الحكم في قطاع غزة، وإن إسرائيل مستفيدة من الانقسام الفلسطيني.

(صحيفة **الأيام** الفلسطينية، 2019/4/6)

2019/4/7 أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض إغلاق شامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، يوم الثلاثاء، خلال انتخابات الكنيست، وذلك بدايةً من منتصف ليلة 9 نيسان/ أبريل الجاري، حتى منتصف ليلة 10 نيسان/ أبريل. وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان صدر عنه إنه سيتم فرض إغلاق شامل على منطقة يهودا والسامرة، وسيتم إغلاق المعابر مع قطاع غزة في يوم الانتخابات للكنيست الـ 21، في المدة المحددة سابقًا.

(عرب 48، 2019/4/7)

2019/4/8 قدّم رئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية، اللواء جبريل الرجوب، مشروع اعتماد "القدس عاصمة الرياضة الإسلامية 2020"، خلال الاجتماع الطارئ للجمعية العمومية للاتحاد الرياضي للتضامن

الإسلامي الذي عقدته في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، لانتخاب رئيس للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/8)

2019/4/8 أصيب شاب من بلدة نحالين غرب بيت لحم بجروح خطيرة من جراء دهسه من أحد المستوطنين على الشارع الالتفافي رقم 60 الواصل بين القدس ومجمع مستوطنة "غوش عصيون".

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/8)

2019/4/8 قررت سلطات الاحتلال الاستيلاء على مئات الدونمات من أراضي 7 قرى جنوب مدينة نابلس لشق طريق استيطاني.

(المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/4/8)

2019/4/8 فازت حركة الشبيبة، الذراع الطلابية لحركة "فتح"، في انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة القدس، بحصولها على 31 مقعدًا من أصل 51 مقعدًا. وأظهرت النتائج النهائية للانتخابات حصول الجبهة الديمقراطية على 11 مقعدًا، والشعبية على سبعة مقاعد، وحصول كتلتَي المبادرة وتحالف العودة على مقعد لكل منهما.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/8)

2019/4/9 أصيب العشرات من التلاميذ والمعلمين والمواطنين بحالات اختناق، عقب إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز السام في ساحات ومحيط عدد من المدارس بالمنطقة الجنوبية في مدينة الخليل.

(سما الإخبارية، 2019/4/9)

2019/4/11 ذكرت مصادر مطلعة أن رئيس الوزراء المكلف، محمد اشتية، انتهى من تشكيل الحكومة الجديدة، متوقعة أن تؤدي الحكومة اليمين الدستورية يوم السبت المقبل.

(فلسطين اليوم، 2019/4/11)

2019/4/13 قال رئيس الوزراء محمد اشتية، لدينا خطة طوارئ لثلاثة أشهر، إذ سنعمل على تعزيز صمود المواطنين على أرضهم وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمؤسسات الوطنية من جهة، والمواطن من جهة أخرى.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/13)

2019/4/14 حضر يوم أمس أعضاء الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى المقر الرئاسي وأدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس، وقبل أن يتسلموا مهماتهم بشكل قانوني، طُلب منهم العودة إلى المقر الرئاسي للحلف مرة أخرى لسبب غريب وغير معتاد. يعود ذلك إلى خطأ نادر الحدوث، إذ تقرر أن تعيد الحكومة الفلسطينية الجديدة أداء اليمين القانونية ظهر اليوم الأحد أمام الرئيس محمود عباس، بعد جدل حول النص الدستوري متعلق بقَسم الأعضاء لليمين أمس. وقد كشف المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية، إبراهيم ملحم اليوم، أن رئيس الحكومة وأعضاءها أقسموا اليمين أمس من دون إدراج جملة "الإخلاص للشعب وتراثه القومي"، وهو ما تتضمنه اليمين القانونية الصحيحة.

(الجزيرة نت، 2019/4/14)

2019/4/15 قرر مجلس الوزراء اتخاذ سلسلة من الإجراءات التقشفية لمواجهة الأزمة المالية وتعزيز صمود المقدسيين، والعمل على تعزيز صمود المواطنين في أرضهم.

(صحيفة الحدث، 2019/4/15)

2019/4/15 أفادت وسائل إعلام عبرية اندلاع عدد من الحرائق في مستوطنات محاذية لقطاع غزة، بعد إطلاق عدد من البالونات الحارقة من القطاع.

(سما الإخبارية، 2019/4/15)

2019/4/16 تحت رعاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أوقدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، ومحافظة الخليل، وإقليم حركة "فتح"، وبلدية الخليل، والقوى الوطنية ولجان أهالي الأسرى، شعلة الحرية للأسرى، في ساحة مدرسة ابن رشد وسط المدينة، إيذانًا بانطلاق فعاليات يوم الأسير الفلسطيني.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/16)

2019/4/18 اختطف "مستعربون"، طفلين من مخيم شعفاط وسط مدينة القدس المحتلة في الشارع الرئيس للمخيم.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"،2019/4/18)

2019/4/20 دهس مستوطنٌ الطفلَ محمد رائد عسكر (5 أعوام) من الفرديس شرق بيت لحم، وقد تم نقله إلى إحدى المستشفيات في مدينة القدس، ووصفت حالته بالمتوسطة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/20)

2019/4/21 عُقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب بمقرها في القاهرة، مساء اليوم، برئاسة الصومال، وبمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لمناقشة تطورات الأوضاع الفلسطينية، من أجل وضع الوزراء ودولهم أمام التطورات التي تشهدها القضية المركزية العربية.

(إندبندنت عربية، 2019/4/21)

2019/4/22 كشف محمود العالول نائب رئيس حركة فتح، عن الخطوات التي تعتزم القيادة الفلسطينية تنفيذها خلال جلسة المجلس المركزي المقرر عقدها في منتصف أيار/ مايو المقبل. وقال العالول في تصريحٍ صحفي إن "القيادة تعتزم إعلان سحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني في جلسة المركزي".

(وكالة وطن للأنباء، 2019/4/22)

2019/4/23 أعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية عن موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إصدار 300 تصريح للمسيحيين

الغزيين للوصول إلى الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بعد جهود بذلتها. وأشارت إلى أنه تم الموافقة أيضًا على 200 تصريح للخروج خارج الوطن، للاحتفال بالأعياد.

(وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، 2019/4/23)

2019/4/23 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل ذوي الشهيد عمر أبو ليلى في بلدة الزاوية غرب سلفيت. وأضافت المصادر أن جيش الاحتلال أخلى المنازل المجاورة لمنزل ذوي الشهيد من ساكنيها، وأطلق قنابل الغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية، صوب الصحافيين الموجودين في مبنى مجاور؛ ما أصابهم بالاختناق. وأعلن جيش الاحتلال أن بلدة الزاوية منطقة عسكرية مغلقة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2019/4/23)

2019/4/23 رحبت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بتصريحات محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، وقد قال فيها إن الرئيس عباس متجه لسحب الاعتراف بدولة الاحتلال ووقف التنسيق الأمني.

(سما الإخبارية، 2019/4/23)

2019/4/24 هدمت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي منزل الشهيد عمر أبو ليلى في بلدة الزاوية قضاء سلفيت بالضفة الغربية، كما ألحقت أضرارًا بعدد من المنازل المجاورة، من جراء تفجير المنزل الذي يتألف من طابقين بواقع أربع شقق سكنية.

(عرب 48، 2019/4/24)

2019/4/24 أشاد رئيس الوزراء محمد اشتية بدور الاتحاد الأوروبي في دعم قطاع الصحة في فلسطين، مشيرًا إلى المساعي الحثيثة لتوطين الخدمات الطبية، لا سيما من خلال استقدام أطباء فلسطينيين لتقديم الخدمات في المستشفيات الفلسطينية، وبناء 6 مستشفيات جديدة لتوفير كافة الخدمات الصحية للمواطنين.

(سما الإخبارية، 2019/4/24)

2019/4/24 اقتحم مستوطنون إسرائيليون، لليوم الثالث على التوالي، المسجد الأقصى بمدينة القدس الشرقية، بمناسبة عيد الفصح اليهودي.

(شبكة الأناضول، 2109/4/24)

2019/4/25 دعا رئيس الوزراء محمد اشتية إلى تشكيل ائتلاف وطني دولي من أجل الحفاظ على حل الدولتين لمجابهة المبادرة الأميركية التي تريد أن تطيح بإمكانية إقامة دولة فلسطينية.

(صفا: وكالة الصحافة الفلسطينية، 2019/4/25)

2019/4/27 اقتحم 250 مستوطنًا موقعًا أثريًا في قرية الجيب بقضاء مدينة القدس المحتلة، في حين ألقت مجموعة من المستوطنين مواد سامة في بئر مياه شرق يطا بقضاء الخليل.

(عرب 48، 2019/4/27)

2019/4/27 استشهد الشاب عمر عوني عبد الكريم يونس من قرية سنيريا بمحافظة قلقيلية، بعد أسبوع من اعتقاله مصابًا برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي قرب حاجز زعترة العسكري جنوب نابلس، بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن.

(صحيفة القدس، 2019/4/27)

2019/4/28 أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أن لا تمدد لـغزة إلا في إطار الجغرافيا الفلسطينية، موضحًا أن كل ما يروج عن أخذ أراضٍ في سيناء هو "خزعبلات" لا أساس لها من الصحة.

(وكالة سوا الإخبارية، 2019/4/28)

صـدر حديـثًا

تـأليف: مصطفى أيت خرواش.

نظرية العلمانية عند عزمي بشارة: نقد السرديات الكبرى للعلمنة والعلمانية

يعرّف مصطفى أيت خرواش كتابه **نظرية العلمانية عند عزمي بشارة: نقد السرديات الكبرى للعلمنة والعلمانية**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بأنه تتويج "لعمل مُضنٍ قُمنا به من خلال تتبُّعنا مشروع الدين والعلمانية في سياق تاريخي للمفكر العربي عزمي بشارة [...] ويرجع سبب اهتمامنا بمشروع الدين والعلمانية عمومًا إلى اعتبارين: يكمن أولهما في تتبُّعنا عددًا من المشروعات النقدية التي قاربت إشكال الدين في العالم الإسلامي، سواء تلك التي انتقدت الموروث الديني من زاوية الإصلاح وإعادة النهوض، أم تلك التي انتقدت الدين بغرض التجاوز أو القطيعة الإبستيمولوجية. واستنتجنا ضخامة المجهود العلمي المبذول لدراسة هذا الإشكال، لكن من دون أن يتجدد الفكر الديني والمجتمعي، ومن دون أن يحصل أي إصلاح ديني حقيقي. أما الاعتبار الثاني، فيتمحور حول فرضية اعتبار سؤال الدين سؤالًا مستهلكًا لا يُعبّر عن جوهر الإشكال الذي تحاول جلّ هذه المشروعات حلّه، وأنه ربما يجدر بنا دراسة أنماط الوعي وتطوّره، وكذا أنماط العلمنة التي تُفرزه".

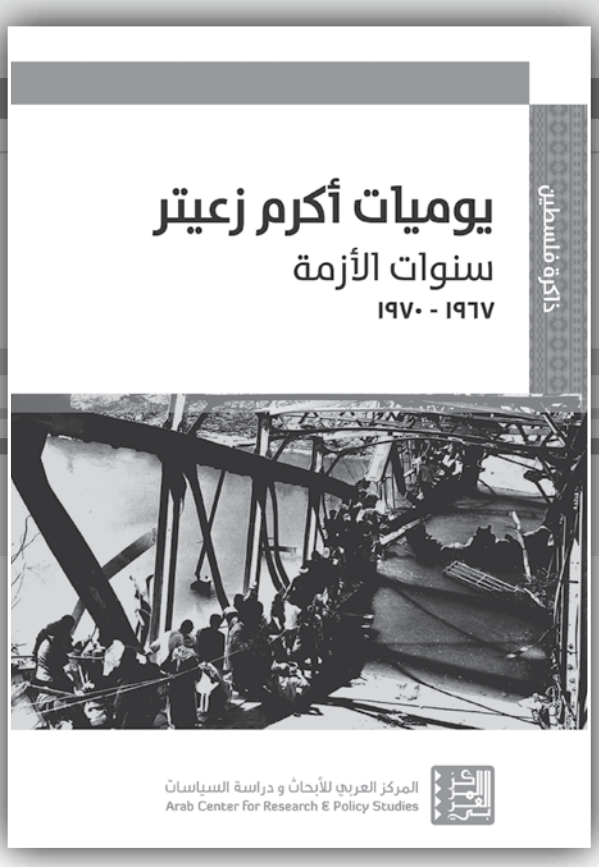

صـدر حديـثًا

تأليف: أكرم زعيتر

يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة ١٩٦٧-١٩٧٠

صدر عن سلسلة "ذاكرة فلسطين" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة ١٩٦٧-١٩٧٠**، وهو جزء من يومياته دوّن فيه وقائع سنوات صعبة، هي سنوات الأزمة الممتدة بين عامي 1967 و1970، حيث كان عضوًا في مجلس الأعيان الأردني، ثم وزيرًا للبلاط عقب حرب حزيران/ يونيو 1967. ومن موقعه هذا، قدّم زعيتر صورة دقيقة للأوضاع؛ أردنيًا، وفلسطينيًا وعربيًا، عشية الحرب وخلالها، وفي أعقابها، موردًا الكثير من الوقائع والوثائق التي أضحت معروفة في خطوطها العامة، إلا أن تلك الإطلالة على بعض مراكز صنع القرار العربي تفسّر كثيرًا من الوقائع، وتشرح المسار الذي سلكته الحوادث قُبيل الهزيمة، وفي أثناء وقوعها، والتعامل مع تداعياتها ونتائجها بعد ذلك، مرورًا بتصاعد حركة المقاومة الفلسطينية بعد حرب 67، واصطدامها بالنظام الأردني في أيلول/ سبتمبر 1970. يتألف الكتاب (672 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة، وأربعة فصول، ومجموعة من الملاحق والصور.

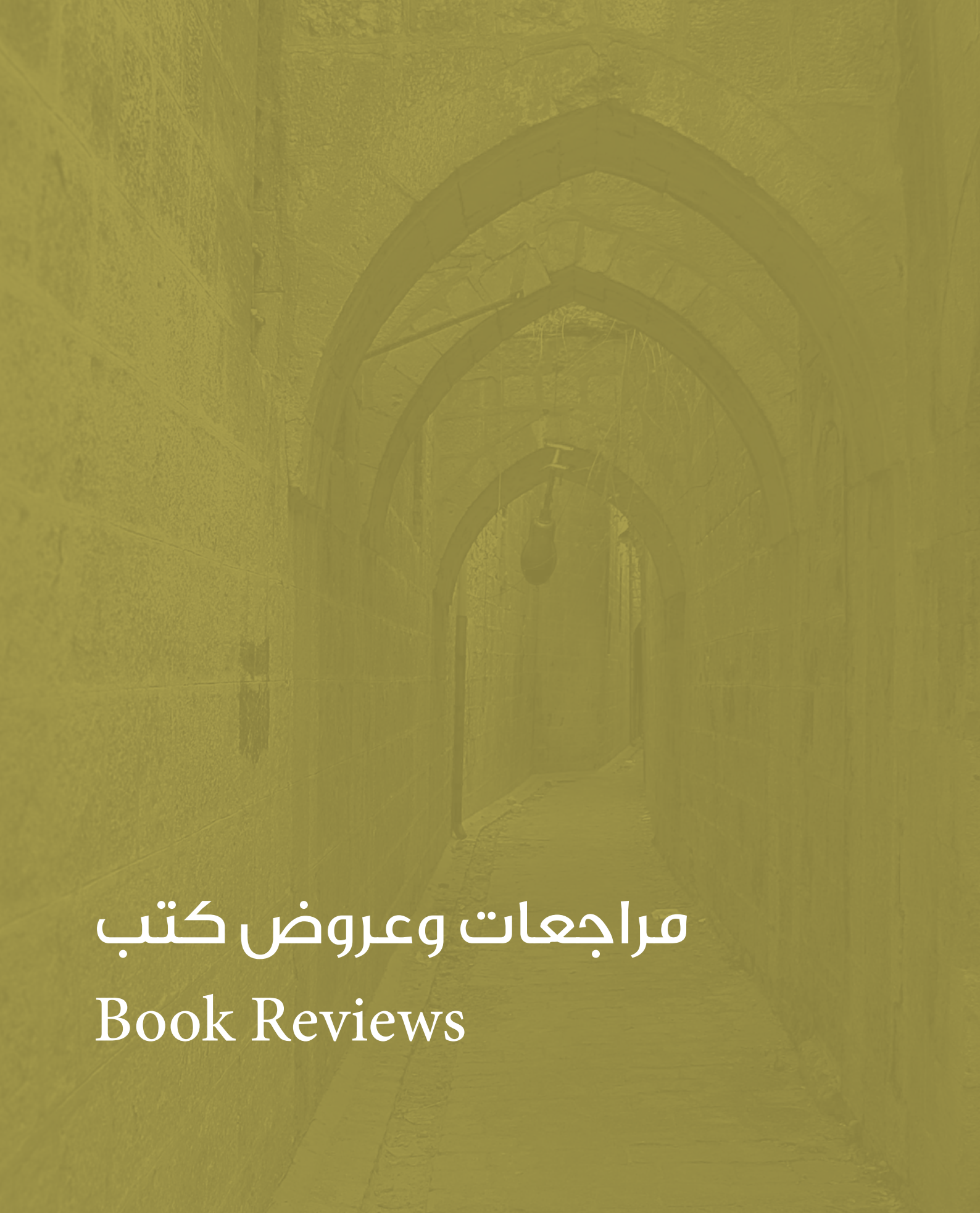

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

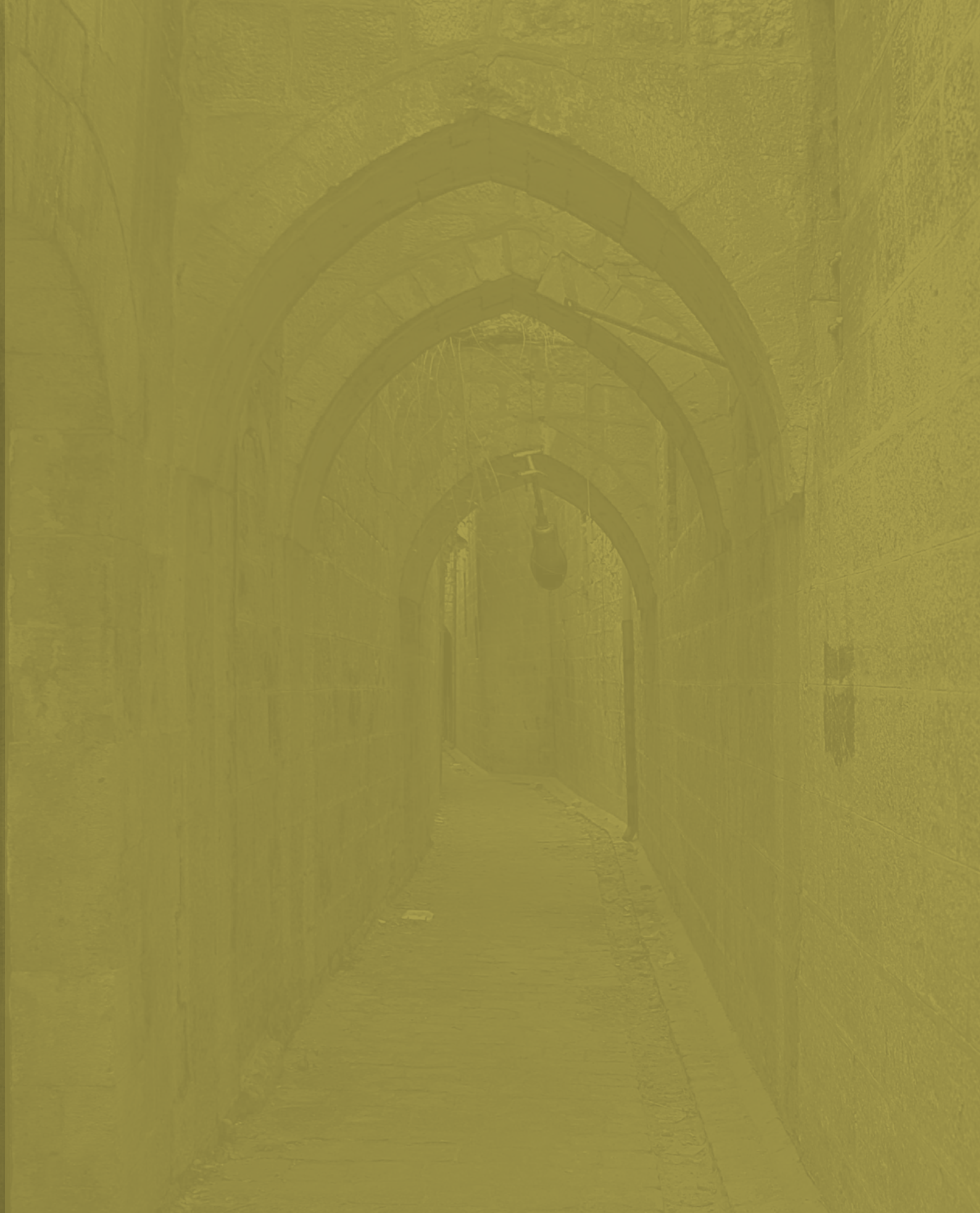

شمس الدين الكيلاني | Chamseddin Alkilani*

"دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي ('داعش' والمجتمع المحلي في العراق)"

"The Caliphate State: Advancing Towards the Past, ISIL and the Local Community in Iraq"

عنوان الكتاب: دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي ('داعش' والمجتمع المحلي في العراق).

المؤلف: فالح عبد الجبار.

مكان النشر: الدوحة/ بيروت.

سنة النشر: 2017.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عدد الصفحات: 463 صفحة.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

تقديم

رحل فالح عبد الجبار في 26 شباط/ فبراير 2018 رحيلًا خاطفًا، في عزِّ عطائه الفكري الذي توَّجه بكتابه **دولة الخلافة**. وكان عبد الجبار الذي وُلد في بغداد عام 1946 قد استيقظ فيها على السياسة مبكرًا، ومرَّ فكره بمراحل مختلفة، في ضوء قراءته النقدية لتجاربه العملية، فانتقل من حزب البعث إلى الحزب الشيوعي، ثم التحق بأحد معسكرات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قرب عمّان، عام 1970، في أثناء الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الأردنية. والتجأ عبد الجبار إلى براغ، ومنها انتقل إلى بيروت، إلى أن التحق بالحركة المسلحة الكردية في كردستان العراق، بكل ما يحمله هذا الاختبار من "مخاطرة"، على صعيد الضمير الوطني، ثم عاد إلى بيروت عندما اندحرت الجبهة الكردية، بعد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975. وبقي منذئذ يتنقل بين السياسة والعلم والطموح الأكاديمي.

> تهدف هذه المراجعة إلى قراءة كتاب "دولة الخلافة"، بالعودة أولًا إلى أبحاث عبد الجبار السابقة لعل ذلك يسمح لنا بالتعرُّف إلى سيرته الفكرية؛ ثم تكشف التركيبة الهيكلية للكتاب، ونتوقف قليلًا عند منهجيته التي اتبعها في تناول موضوع "داعش"، وما يتميز به من غيره من الدارسين الذين تناولوا الموضوع نفسه من قبل

أخذ في بيروت دور الباحث والمترجم اليساري الماركسي، فانكب على إنجاز كتاب العُمر في الترجمة، ألا وهو كتاب **رأس المال** لكارل ماركس، في ستة مجلدات. وفي التسعينيات استقر في العاصمة البريطانية لندن، حيث نال من إحدى جامعاتها شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، ثم انخرط من جديد في صحافة الحركة الشيوعية العربية، في مجلة **النهج**، وثابر على الكتابة في صفحاتها، حتى بعد أفول الاتحاد السوفياتي. عاش حياة غنية بالتجارب السياسية والشخصية، وتخطَّفه في كل الأوقات عالم الفكر، ولم يتردَّد في نقد تجاربه، والاستجابة لضرورات التجديد.

تهدف هذه المراجعة أساسًا إلى قراءة كتابه **دولة الخلافة**، بالعودة أولًا إلى أبحاث عبد الجبار السابقة، ويُعدّ بعضُها تمهيدًا فكريًا ومنهجيًا لكتابه الأخير، وبعضها الآخر شكل محطاتٍ في تاريخه الفكري، لعل ذلك يسمح لنا بالتعرُّف إلى سيرته الفكرية؛ ثم تكشف التركيبة الهيكلية للكتاب، ونتوقف قليلًا عند منهجيته التي اتبعها في تناول موضوع "داعش"، وما يتميز به من غيره من الدارسين الذين تناولوا الموضوع نفسه من قبل، ثم نتفحص الوقائع التاريخية والمحلية التي حاول أن يسبر غورها، وقد تناولنا، على وجه الخصوص، تفحُّصه تجربة داعش في تحكُّمِه في الناس والأشياء المحيطة بهم، عبر إدارته العنيفة، وهو ما سمّاه عبد الجبار "مستعمرة العقاب الريعية"، فكشف مظاهر التسلط الوحشي لداعش في الأماكن التي استطاع الاستحواذ عليها.

استعمل عبد الجبار في معالجاته طرائق علم الاجتماع السياسي، من خلال نظرة كلية إلى المجتمع في تفحص قواعد الأفكار، وحمولاته وحاضناته، ومن خلال طرائق بحثه التجريبية والإحصائية أيضًا، وبقي متحررًا من الفهم الميكانيكي للعلاقة بين الاجتماعي والفكري والمتخيّل، فاستخدم في منهجه الاجتماعي الجمع بين مقابلاته المباشرة لعينات من الناس، موضوع البحث، ثم قرأ تلك المعطيات باستخدام المنهجين التحليلي والوصفي، والعودة بها إلى سياقاتها التاريخ، مع استخدام تقنية تحليل النصوص، واتّكل في تشخيصه لتنظيم داعش على منهج الاجتماع السياسي التاريخي، فعاينه في تاريخه الفعلي، وفي علاقته بتاريخ العراق الحديث، وفي محيطه، وبالتجربة التاريخية لبناء دولة الاستبداد (دولة اللادولة)، ثم عمد إلى الربط "التحليلي بين العوامل البنيوية والعوامل الأيديولوجية والفكرية التي ساهمت في ظهور داعش"[1]. واتجه إلى تفنيد العلاقة الزائفة بين صعود داعش ووجود افتراضي لقاعدته الاجتماعية (حاضنته) في المناطق السنّية. وقدم وصفًا متأنيًا لحياة الناس اليومية تحت سيطرة داعش، ولا سيما في الموصل التي سيطر عليها سيطرة كاسحة عام 2014، وقد قسَّمنا موضوعات الكتاب إلى محاور رئيسة تساعد في اختراق موضوعاته وأفكاره.

أولًا: بين الإخلاص لأيديولوجيا الماضي ومواكبة أسئلة الحاضر

على الرغم من الهزّات الكبرى لليسار العالمي بانهيار الاتحاد السوفياتي، فإن عبد الجبار ثابر على التوسُّع في معرفة فقه الماركسية، فبقي

1 خليل عناني، "'دولة الخلافة': تفكيك البنية الأيديولوجية والرمزية والسياسية لـ 'داعش'"، مجلة **عمران**، العدد 24 (ربيع 2018)، ص 119.

ملتصقًا به حتى الرمق الأخير، على الرغم من التجديدات التي حاول أن ينقل بها الماركسية من قفص الأيديولوجيا، إلى مجال الاجتماع السياسي التاريخي، والانفتاح على أفكار شتى من البحث ومناهجه، وإن بدا ذلك لا يخلو من الصعوبة. كان يعود، بين الحين والآخر، إلى مرابض ماركس وتلاميذه، فقدم عددًا من المراجعات النقدية للماركسية، مع الإبقاء على حافة ماركسية متجذرة في أعماقه. ويمكن أن يُعدّ كتابه عن ماركس **ما بعد ماركس** (2010) نموذجًا لطريقة فهم عبد الجبار لماركس، أو لما تبقى منه، لكن عبد الجبار لم يطرح السؤال الفيصل والواجب: ماذا تبقى من ماركس والماركسية بعد انهيار المنظومة السوفياتية؟ أي بعد انتهاء التجربة التاريخية الفعلية للماركسية، وإنما سأل سؤالًا عامًا تقادم زمانه: "ما بعد ماركس؟".

إذًا، لا ينطلق عبد الجبار من معيار تجاوز الماركسية، بل يؤكد، كأصحاب "السرديات الكبرى"، ضرورة "تجديدها"، مع التسليم بنظرياتها الأساسية (نظرية القيمة، والعمل، ونظرية فضل القيمة).

وعندما يتحدث عن إسهام ماركس في نظرية الدولة، يكتفي بالقول إن نظرية ماركس في هذا الجانب لم تكتمل، وتحتاج إلى استكمال وترميم. والحال أن ماركس لم يكابد كثيرًا في نظرية الدولة؛ فهو بسَّطها تبسيطًا شديدًا، منذ أن ربطها بصراع الطبقات، وعلى نحو أعمق بالمِلكية، فربطَ الدولةَ وجودًا وعدمًا بوجود الملكية، وبالطبقة صاحبة الملكية. وبما أن أساس سعيه يهدف إلى تقويض الاثنين معًا، الملكية والطبقات، فإن الدولةُ لديه لا تعدو أن تكون أكثر من كيان قمعي طبقي، يزول خلال المرحلة الانتقالية للاشتراكية. ومن ثم، لم يولِ ماركس الجوانب الحضارية والتنظيمية للدولة اهتمامًا في تحليله، ولا لإمكانية إجراء تحول جدي في وظائفها لمصلحة العمومية الاجتماعية، عبر الإطار الديمقراطي للحكم. وكما بينت تجربة الاشتراكية في القرن العشرين، لم يؤدّ تاريخ مصادرة الملكية والطبقة في ممارسة المنظومة السوفياتية إلى اضمحلال الدولة لمصلحة الإدارة الذاتية الاجتماعية لعملية الإنتاج والتوزيع، بل أدّى إلى ملكية الدولة العاتية التي صادرت في شموليتها الاقتصاد والمجتمع والثقافة. غير أن ذلك لم يغير من وجهة نظر عبد الجبار، فـ "في التحليل الأخير، ينبغي للطبقة العاملة أن تستولي على هذه الأداة، وتحطمها، وتحل محلّها أداة سياسية جديدة، كيما يتسنى إرساء الأساس لزوال المنظم الجديد (البروليتاريا)، وأداته التنظيمية الجديدة (الدولة الاشتراكية)، أو اضمحلالها التدريجي"[2]. ولعل عبد الجبار ما زال يعوِّل على إمكانية اضمحلال الدولة؛ لتنبثق من خلال ذلك الاشتراكية.

والحال أن ماركس يتناول الدولة من زاوية واحدة، هي محاولة الإجابة عن كيفية تدميرها في الثورة الاجتماعية، فيستغرق باحثًا في عملية الإنتاج والملكية والصراع الطبقي على حساب درس مسألة الدولة. وتعليقًا على هذا الجانب، يسوّغ عبد الجبار لماركس قصوره في إنتاج نظرية الدولة بالقول: "أعطى ماركس الأولوية في عمله التفصيلي لتحليل نمط الإنتاج بتلك الغزارة الأخاذة، وذلك التنقيب الدقيق، المتأني، المُركَّب"[3]، فماركس اهتم بالقاعدة الطبقية، وتحديد وظائفها الطبقية القمعية، والتنظيمية؛ لتأبيد سيطرة الطبقة السائدة، وللأفكار الداعمة لسيادتها.

ويُظهِر عبد الجبار إعجابه بتحديدات ماركس للدولة؛ فهي أولًا "أداة للهيمنة الطبقية والقمع الطبقي"، مع القول: "إن ماركس عدو الدولة اللدود، وداعية زوالها"، وهي، ثانيًا، "قوة مهيمنة منفصلة عن المجتمع"، ويؤكد، ثالثًا، "تاريخية الدولة". أما بالنسبة إلى كتاب فريديريك إنجلز **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، فيرى عبد الجبار أن إنجلز "يجد صعوبة كبيرة في الربط المباشر بين نشوء الدولة، كسلطة عامة منفصلة عن الجماعة [...] وبين احتدام التناحرات الطبقية". وعلى الرغم من ذلك، يرى عبد الجبار أن "هذا الكتاب ينطوي على تطبيق جانب أساسي هام من المنهجية الماركسية العميقة"[4].

ويتوقف عند كتاب لينين **الدولة والثورة**، ليقدِّم نقدًا أكثر جرأة، لكنه لا يخلو من حذر، فيقول: "يمكن المجازفة بالافتراض أن كتاب لينين اختزل مفهوم ماركس عن الدولة إلى حقل واحد (الدولة أداة هيمنة)"، ثم يعيد الأفضلية إلى ماركس نفسه، فـ "لينين ألغى التمايز البنيوي المؤسساتي الذي أرساه ماركس بين الدولة ذات الأغلبية العمالية وذات المؤسسات الديمقراطية الراسخة (بريطانيا) وبين تلك التي لا تتوافر لديها هذه الشروط المحددة، كما ألغى الثنائية الممكنة للتطور التاريخي، التطور الارتقائي السلمي، والتطور القطعي الثوري"[5]. لعل هذا النقد مدخل لعبد الجبار لتجديد الماركسية، وانفتاحه نحو أفق الديمقراطية.

ويُعزِّز عبد الجبار نقده، هذا، بمعارضته للأطروحة القائلة إن النظرية الماركسية "تتألف من ثلاثة أقسام هي: المادية التاريخية، والمادية الديالكتيكية، والاشتراكية العلمية"، فيقول إن هذا التقسيم اعتباطي وزائف، و"مستمد من مقالة لينين: مصادر الماركسية الثلاثة"، وإن

2 فالح عبد الجبار، **ما بعد ماركس** (بيروت: دار الفارابي، 2010)، ص 10.

3 المرجع نفسه، ص 12-134.

4 المرجع نفسه، ص 38، 41.

5 المرجع نفسه، ص 47.

"تحويل هذا القول إلى مذهب، كان أحد منابع تقويض الماركسية"، ليقول بعد ذلك إن "النظرية الماركسية هي نظرية تحليل النظام الرأسمالي ونقده، ونظرية البحث عن الإمكانيات التاريخية لنقد الرأسمالية وتجاوزها"[6]؛ فوضع عبد الجبار نفسه في صف المجددين، بضمه هذه التعقيبات الأخيرة إلى مضامين ممكنة للماركسية، ومن ثم عاد مجددًا ليعزِّز انتسابه إلى الماركسية؛ بتأكيده أسس نظرية ماركس الاجتماعية: "اعتبر ماركس العلاقة بين العمل ورأس المال هي الجوهر البنيوي الذي ينبغي فهم كل العلائق الاجتماعية في إطاره"[7]، وبتأكيده أيضًا جدّية علم ماركس وراهنيته، بالتذكير بنظريته الاقتصادية: بنظرية القيمة - العمل، وفضل القيمة، إلى أن يقول: إن "الجوهري [...] أن نمط الإنتاج الرأسمالي، القائم على مبدأ الربح (استخلاص فائض القيمة - المطلق أولًا، فالنسبي لاحقًا) لا يستطيع العيش بدون توسع (إعادة الإنتاج الموسعة) التي تتطلب توسعًا في السوق القومية والعالمية، ويتحقق عبر التجارة الدولية، بتوسط الدولة (في القرون الأولى) وخارج قيود هذا التوسط في عصر العولمة"[8]؛ لهذا، يصل إلى استنتاج نظري حاسم، هو تأكيد حيوية الماركسية وبقائها، وحاجتنا إليها: "إن (موت) الماركسية (المُعلن) سيُثبت زيفه في أول أزمة واسعة آتية"[9]، فأبقى لنفسه بطاقة المجدِّدين للماركسية، لكنه، في الممارسة النظرية، ترك مقعده فارغًا فعلًا، فقد خلت أغلب أبحاثه الجدّية التطبيقية من المنهجية الطبقية الماركسية.

ثانيًا: أبحاث مهدت لكتاب "دولة الخلافة"

أصدر عبد الجبار، منذ أواسط الثمانينيات حتى رحيله عام 2018، كثيرًا من الدراسات الفكرية والسوسيولوجية، من أهمها: **المادية والفكر الديني المعاصر** (1985)، و**معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي** (1992)، و**الدولة والمجتمع المدني في العراق** (1995)، و**الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة** (1998)، و**الديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية** (2006).

وفي عام 2007، نشر دراسته **في الأحوال والأهوال: عن المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف** التي درس فيها التداخل بين الميثولوجيا والثقافة الدينية والفكر الوضعي الحديث في الإطار العربي[10]، وفيها يرى أنه إذا كان العنف يشتبك في التاريخ، فله بذاته تاريخه، وأنماطه وأشكاله المنبثة في التاريخ. يقول عبد الجبار: "كلما أوغلنا في دروب البحث عن العنف، انتهينا إلى (الغرائز)، أو (المجتمع)، فكثرة من علماء الاجتماع والبيولوجيا تنتهي دومًا إلى هزال النتائج التي تقول إن العنف ينتمي إلى ردّ فعل (طبيعي)، وأن العدوانية (انحراف غريزي)"[11]. وينتهي إلى تقرير ما يلي: "لا وجود للبياض (العنف) بمعزل عن الأشياء البيضاء. وينبغي الانتقال من المحمول (البياض) إلى الحامل، إلى البنية الاجتماعية - الثقافية في مجرى تحولاتها وتوتراتها. وأن الأديان والمذاهب، والقوميات والإثنيات، والطبقات والجماعات، والقيم والأيديولوجيات، هي سداة ولحمة هذه البنية، وهي في حال من النشوء والتنوع والانشطار، والتعدد، والتصادم"[12]، ويتابع القول: "إن هذا الانشطار والتعدد، والتحول والاختلاف إنما يؤول مآلًا عنيفًا في شروط شتى [...] وأن منابع الاختلاف (وهي منابع عنف) تخترق [...] هذه المستويات [...] اختلاف في اللغة، أو الدين أو المذهب، أو الجنس أو نظام القيم، أو طرز العيش، أو اللون (العرق)، أو المهنة، أو الجنس"[13]. ويبقى الأمر الأساس في مسألة العنف "ليست المشكلة في (الاختلاف) بل في طريقة النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي بقيمه وعقله"[14].

وقدَّم عبد الجبار دراسات تتعلق بسوسيولوجيا الدين والتدين، كانت، أيضًا، تمهيدًا مهمًا لطريق دراسته **دولة الخلافة**، فقد أبدى شغفًا بدراسة سوسيولوجيا الجماعات الدينية والقتالية في العراق، وهو ما نراه ماثلًا في عدد من أبحاثه، من قبيل كتابيه **العمامة والأفندي** (2012)، و**الدولة: اللوثيان الجديد** (2017)، اللذين كانا بمنزلة تمهيدٍ وجسر نحو **دولة الخلافة**، فدرس في **اللوثيان الجديد** الطريق المؤدية إلى عمارة الدولة التسلطية العراقية التي اكتمل بناؤها في زمن صدام حسين، ودرس في **العمامة والأفندي** تحول المشهد الشيعي في العراق، بشخصياته ومؤسساته، وأُسره وفئاته، واقتصاد الحياة الدينية فيه، فكان عنده بمنزلة محاولة لفهم العلاقة بين المقدس والدنيوي في مناشئ حركة الاحتجاج الدينية في العراق[15]، بمقارنة مضمرة، في

6 المرجع نفسه، ص 58-59.

7 المرجع نفسه، ص 72.

8 المرجع نفسه، ص 75-76.

9 المرجع نفسه، ص 81.

10 شوقي عبد الأمير، "فالح عبد الجبار المقاتل على جبهة الحياة"، **الفيصل**، 2018/5/1، شوهد في 2019/5/14، في: http://bit.ly/2Vj2biQ

11 فالح عبد الجبار، **في الأحوال والأهوال: عن المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف**، ط 2 (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2008)، ص 14.

12 المرجع نفسه، ص 15.

13 المرجع نفسه.

14 المرجع نفسه، ص 15-16.

15 سامي زبيدة، "مقدمة"، في: فالح عبد الجبار، **العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركة الاحتجاج الديني**، ترجمة أمجد حسين (بيروت/ بغداد: منشورات الجمل، 2010)، ص 8.

الأغلب، بإيران، اعتمادًا على الأدوات النظرية لسوسيولوجيا الدين، وعلى مناهج البحث الأكاديمية.

في **العمامة والأفندي**، درس عبد الجبار أصول الوعي الذاتي لدى شيعة العراق منذ ثلاثينيات القرن العشرين، راسمًا خطًا تحليليًا للحركة الشيعية، مستعملًا مصطلح "التدين" بالكيفية نفسها التي يستعملها ماكس فيبر وعزمي بشارة، مقابل "الديني" و"الدين"، فأجرى تحليلًا لتحولات التيارات الشيعية، بعد انقلاب 1958، ولاحظ تأثُّر الحركة السياسية الشيعة مع تمدد المكوِّن الشيعي بكثافة في المدن، وباستلهام الجدل الفقهي الذي غذّى تيارات وأحزابًا جديدة، مثل حزب الدعوة والتيار الصدري وسواهما[16]. إن الإسلام السياسي الشيعي، بحسب عبد الجبار، جزء من الصعود العام للإسلام السياسي في الشرق الأوسط، وهو استجابة محلية ضد التمييز الطائفي أيضًا، بمعنى أنه مزيج من الاثنين، الطائفية والأصولية[17].

افتتح عبد الجبار مؤلفه هذا بفرضية مفادها أن أنظار الحركات الإسلامية الشيعية تركزت تركزًا مفرطًا على ما عدته فرصة نادرة، تقدمها حرب الرئيس الأميركي جورج بوش الأب؛ لإعادة تشكيل النظام السياسي، وفي نهاية المطاف فرصة لأسلمة السلطة، أو الثأر، لما وقع على الشيعة من ظلم طائفي، فيصور في هذه المقدمة الدوافع الكبرى المحركة للحركات السياسية الشيعية العراقية التي حكمت، إلى حدٍّ بعيد، ممارستها السياسية في ظل الاحتلال، وما بعده[18].

ثالثًا: دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي

تضمن كتاب عبد الجبار، **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي**، مقدمة وعشرة فصول، وفصلًا ختاميًا، وملحقًا. تركز المقدمة على دراسة تصورات المجتمع المحلي السنِّي عن نفسه، وعن الآخر، شريكه في الوطن، فيتساءل نقديًا عما إن كان في الإمكان تصديق ما هو شائع من تصورات عن هذا المجتمع، تفترض أنه في رؤيته للعالم وفي تخيلاته عن نفسه أصبح حاضنة لداعش، وغيره من التنظيمات المشابهة، بالقدر الذي أصبح فيه منتجًا لها، وشكَّل قاعدة اجتماعية ملائمة لاستدعاء داعش؛ ليعبِّر بها عن نفسه.

16 محمد عثماني، "العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني"، **إضاءات**، 2018/11/1، شوهد في 2019/5/14، في: http://bit.ly/2Hj9Hqj

17 عبد الجبار، **العمامة والأفندي**، ص 48.

18 عبد الجبار، المرجع نفسه، ص 20-21.

يستبعد عبد الجبار، بقوة، هذا التفسير ويُدينه. وفي المقابل، يُرجع المشكلة، أكثر ما يُرجعها، إلى فشل النخبة السياسة في بناء دولة المواطنة التي تحمي الجميع، وتعطيهم حقوقهم بالتساوي، فيجد في هذا المجال إطارًا تفسيريًا لبروز التيار التكفيري وأيديولوجيته، ورموزه، وأسباب انتقاله إلى فكرة "دولة الخلافة الآن" (ص 28). وعلى هذا الأساس، يعود عبد الجبار من تحليل الدولة العراقية الفاشلة، ومن تحليل المجتمع المحلِّي العراقي في تمثُّلاته لذاته وللعالم، ومن إدراك التفاعلات بين فشل التنمية السياسية والوطنية، إلى إدراك التحولات التي أصابت علاقة الدولة، والمشروع السياسي والاجتماعي للنخبة، بالمجتمع وبالوعي الاجتماعي، لينتهي إلى تحليل آليات انقضاض داعش على المجال الاجتماعي، واستغلال فرصة فراغ السلطة، وتعرُّف آليات إدارته للأشياء والبشر، وطرائق سيطرته الوحشية عليهما.

يعمل عبد الجبار، في الفصل الأول من الكتاب، على اشتغال الدولة العراقية التسلطية، وما نتج منها من اختلال العلاقات الناظمة للجماعة والأمة والهويات المتعددة، ليكشف المآل الذي آلت إليه الدولة في تفكيكها بنى المجتمع وهتك جسده وروحه، لتساعد بذلك في نمو الحركات التكفيرية، وتفاقم نشاطها وأخطارها، إلى أن تُوجَّ ذلك بإعلان الخلافة. أما في الفصلين الثاني والثالث، فيصب المؤلف جهده التحليلي على موضوع "التيار التكفيري وأيديولوجيته"، في تحوله إلى "دولة الخلافة"، فيتناول بالتحليل أيديولوجيا "الدولة الإسلامية"، والبواعث التي قادت إلى إحياء فكرة الخلافة، وتحول التيار التكفيري إلى التطبيق الفوري لشعار "الخلافة الآن". لكن التنفيذ الآني لفكرة الخلافة لم يكن وليد هذه الفكرة القديمة، "بل كان نتاج مسار السَّلَفية العراقية نفسها، نتاج الدخول العام للكادر العسكري – التكنوقراطي من الحقبة البعثية (إلى السلفية الجهادية) حين وجد في هذه الفكرة ملاذًا ومُنقذًا من 'الضلال'، والأهم: من الانحسار والنسيان" (ص 55).

واستغرق الفصل الرابع في دراسة الرموز وعلاقتها بالأيديولوجيا التكفيرية، وتحليل مخيال المجتمع المحلي السنِّي، وتفاعلاته، قبل استيلاء "الدولة الإسلامية" على المدن السنية، وبعده. ويتفحص الفصل الخامس مخيال المجتمع المحلي أمام داعش، الذي يسميه الدولة الفاشلة: "دولة اللادولة" (ص 29). ثم ينصرف من الفصل السادس إلى الفصل العاشر إلى المعاينة الميدانية والاجتماعية، والتنقيب عن المفاهيم والأساليب والآليات التي استخدمها داعش في إنهاك المجتمع والسيطرة عليه. ثم يضيف إلى تلك الفصول،

الغنية والكثيفة، ملاحق تشرِّح ميدانيًا أحوال المجتمع المحلي في أثناء سيطرة داعش، من خلال الاستعانة بكثير من الباحثين المساعدين، ثم يختم ذلك كله بعرض مكثف لتحولات المخيال المحلي في إطار الحرب الدولية على الإرهاب التي جُرّت إلى الصراع على أرض العراق، إضافة إلى المخاوف والآمال التي تحملها القطاعات الاجتماعية المحلية.

يركز الكتاب على كشف زيف الفرضية التي تعاملت مع "الجماعة السنّية على أنها الحامل الاجتماعي لتوجهات داعش" (ص 28)، معتبرًا هذه تصورات مغلوطة في تشخيصها حال المجتمعات المحلية، وأنها تعتمد على تجزئة المشكلات، فيخلص في تحليله إلى نتيجة مهمة مفادها أن داعش ليس صورة عن المجتمع المحلّي، ولا هو معبر عنه، أو صورة عن تمثلاته، بل إن الأمر برمته يعود إلى فشل النخبة الحاكمة في بناء دولة المواطنة التي يمكنها أن تحتضن الجميع، على تنوعهم. وقد هيأ هذا الفشل لتيار أيديولوجيا الخلافة، موجودة بذوره أصلًا في المجتمعات العربية الإسلامية، أن يتصدر المشهد، مستقويًا بالتنظيم والسلاح. وفي الخلاصة، كانت الأزمة العميقة التي عاشها الاجتماع السياسي العراقي هي التي هيأت الأرضية لبروز داعش. يقول عبد الجبار: "ليست (داعش) نتاج قبول المجتمع المحلي، ولكنها تُحال إلى إطارين أساسيين: أولهما هو إخفاق الدولة في بناء مجتمع تعددي، وفي قبولها الفعلي - المؤسساتي بالتعدُّد، والثاني هو وجود تيار اجتماعي يحمل أيديولوجيا الخلافة في المجتمعات العربية الإسلامية - ومنها العراق - منذ أمد بعيد، بل إن انتقال التيار التكفيري من لحظة العنف إلى لحظة إعلان (الدولة/ الخلافة) مرهون بإخفاق الدولة العراقية في سياق احتجاج المجتمع المحلي عليها" (ص 28)؛ لذلك، تناول عبد الجبار، قبل انخراطه في الكشف عن عمارة داعش الاستبدادية - التكفيرية، المهمدات التي أسست البيئة الملائمة لصعود داعش؛ بفعل إدارة الاحتلال الأميركي للعراق، فـ "ما حصل بعد عام 2003 هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري [... الذي] أكسب الهويات الجزئية زخمًا هائلًا، تزايد حين ارتبط بصراع النخب في القمة على السلطة والموارد، وذلك لحظة شروع سلطة الاحتلال في عملية تكوين الدولة الجديدة التي أقامها دون إشراك جميع أطراف المجتمع، وقام على اختلال جليٍّ، اقتصر التفاهم على تفاهم شيعي - كردي"[19].

أسس هذا لوضع ملائم لانفجار المسألة الطائفية، وتغذية السلفية الجهادية، ومن ثم، "بعث الحياة" في جسد داعش الذي كان ينمو في قلب "دولة العراق الإسلامية" التي صعدت وخبَت بين حذر المجتمع السني في مواجهة الشعور بالتضييق والتهميش، والخوف من "دولة العراق الإسلامية". من هنا، لجأ المجتمع السني إلى مشروع "الصحوة"؛ للتخلُّص من ممارسات "أبو مصعب الزرقاوي" وتلاميذه، وخيارهم الإرهابي الطائفي.

ما لبث التغيُّر أن أصاب الوضع السياسي في العراق بتبوُّء نوري المالكي سدة الحكم، ثم خروج قوات الاحتلال، وشروع المالكي في نبذ "الصحوة"، ورفضه انخراطهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية؛ فمنذ عام 2012، وهو يُعَدّ عام تحوُّل ونكوص، اغتنم تنظيم "دولة العراق الإسلامية" ما عدّه الفرصة الكبرى للعودة إلى الساحة العراقية من خلال فشل الاعتصامات التي كانت على أشدِّها في فرض استجابة الحكومة لمطالبها، فتفاقم "الغضب العاصف، واتجه الشباب إلى التحدِّي، فعملت (داعش) على الإفادة من الغضب المحلي لجذب الأهالي إلى التجنيد في صفوفها. وما لبث أن اقترن تمددها بحملة دعائية طائفية سافرة ضد الشيعة، وإعلاء شأن الهوية السنِّية" (ص 153-154)، في حين كان المجتمع المحلِّي يبحث عن خلاص وليس عن مخلِّص.

رابعًا: الدولة الفاشلة ممرًا لداعش

يؤكد عبد الجبار، منذ البداية، أنْ ليس هناك من حاضنة شعبية استدعت صعود داعش وأمثاله من تنظيمات تكفيرية، وأن ما قاد إلى ذلك إخفاق الدولة في بناء شرعيتها على أسس تفويض سلمي ديمقراطي، ومقاومة النخب الحاكمة لأي تغيير، واستخدامها العنف السافر، وأن المشترك في الحالات كلها هو ميل الدولة القديمة (سورية) أو الجديدة (العراق) إلى الاحتكار التسلُّطي، وعجزها عن - أو اعتراضها على – القبول بالتعدد المجتمعي الهوياتي، أو القبول بالتعدد السياسي (ص 35، 36). ويرى أن هذا يعادل القول بـ "إخفاق الدولة في بناء الأمة" (ص 36). وقد زاد الاحتلالُ الأمرَ تفاقمًا، فاكتسبت الهويات الجزئية زخمًا هائلًا. وتزايد ذلك حين ارتبط بصراع النخبة على السلطة (ص 55). وقد أفضت سياسات المالكي الناتجة من رغبته في احتكار السلطة إلى تفكيك المجتمع، على قاعدة تأويل مقلوب لمفهوم الأغلبية: من كونه مفهومًا سياسيًا إلى أن يكون مفهومًا ثقافيًا – طائفيًا.

19 المرجع نفسه، ص 47.

فتحت هذه السياسات المجال لبروز خيارات أخرى غير عقلانية، وعنيفة، تدّعي سلوك طريق التغيير. حينها أتى داعش مسلحًا بفكرة الخلافة التي تبدو لتيار من الإسلاميين المعاصرين "رمزَ تاريخ تليد مُضيَّع، ويوتوبيا بناء تاريخ مجيد مقبل. إنها الماضي والمستقبل في اتحاد مكين. لكن علّة طلب الخلافة هي استعادة الدولة، واستعادة الدولة شرط أساس لاستعادة الإسلام نفسه. من هنا تلازُم فكرة الخلافة وفكرة الدولة، وتلازُم فكرة الدولة ومطلب الأسلمة" (ص 55).

إن الحلم بعودة الخلافة في الجناح السنّي، أو عودة المهدي في الجناح الشيعي، فكرة قديمة، تنبجس أحيانًا على حين غِرّة، فلم تكن الخلافة في القرن التاسع عشر موضع نقاش. وحتى الإصلاحيون جمعوا بين النزعة الدستورية الحديثة والخلافة، ثم برزت المسألة على خلفية انهيار الخلافة العثمانية، فانتقلنا من الخلافة المقدسة إلى مبدأ الجمهور الدنيوي (ص 59)، كما أن الإخوان المسلمين، وجلُّ الحركات الإسلامية، تلهج بشعار الدولة الإسلامية، لا الخلافة، باستثناء تقي الدين النبهاني (حزب التحرير) الذي تمسك بالخلافة، وبمبدأ السيادة للشريعة. وكذلك لم تكن الخلافة ذات أولوية لدى تنظيم القاعدة بقدر أولوية استهداف الولايات المتحدة الأميركية.

بعد احتلال الولايات المتحدة العراق أصبح السلفي الجهادي العراقي ميالًا إلى الاستحواذ على الدولة؛ لبناء دولة على أنقاض "دولة الشيعة"، ولتوجيه الجهاد ضد الاحتلال، في حين كان المجاهدون الغرباء، وعلى رأسهم الزرقاوي، يرفضون إنشاء أجهزة مركزية، ويرفضون فكرة الدولة، بحسب عبد الجبار، وكانوا أشد ميلًا إلى مقارعة الشيعة؛ إذ يقول: "فكرة (الدولة الآن) و(الخلافة الآن) فكرة عراقية، وُلدت وترعرعت في الوسط التكنوقراطي العراقي: العسكري والاستخباري والمدني [...] بعد عام 2003 [...] لذا فإن إعلان (دولة العراق الإسلامية) في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، ثم إعلان دولة الخلافة في عام 2014 لم يأتِ من فراغ. إنه قران فريد بين اللحظة العراقية والموروث الأيديولوجي لفكرة الخلافة على امتداد القرن العشرين. ولعل مصرع الزرقاوي أزال عقبة كبرى أمام المشروع الدولتي العراقي" (ص 73).

ونحن لا نوافق عبد الجبار على هذا الرأي؛ ذلك أن الزرقاوي وتلامذته العرب، كما يفيد كثير من الشواهد، فكّروا في الدولة واهتموا بها؛ ولهذا السبب، كال أبو عمر البغدادي وأبو بكر البغدادي المديحَ لهم.

ينتقل عبد الجبار، بعد ذلك، إلى سبر أيديولوجية داعش وفقهه، فيرى أن ما يجمعه مع حركات الإسلام السياسي هو هدف "أسلمة المجتمع"، أي نقل الأفراد من جماعات أُصيب إسلامها بالخلل، ما بين الجهل والكفر، إلى الإسلام الحق أو الصحيح؛ إذ يقول: "يفسح ترابط مفهوم الأسلمة بمقولة الجاهلية مجالًا رحبًا لتنوع مقاربات الحل: من التوعية والتثقيف، إلى الاغتيال والترهيب، وصولًا إلى أعمال أكثر عنفًا في إطار الاستيلاء على السلطة، لحظة شمول الحاكم بمقولة الجاهلية" (ص 83). ويصاحب ذلك مسار متشابك من مفاهيم الحاكمية والجاهلية والتكفير والجهاد، يجمع المودودي بسيد قطب بعبد السلام فرج، وصولًا إلى أبي بكر ناجي، صاحب كتاب **إدارة التوحش**، وصولًا إلى تكفير الدولة، وتجهيل المجتمع، وتقدم العلاج بحروب دينية.

إن ما يُميز داعش من هؤلاء خلو المقولات والمصادر الفكرية من مفهوم "الجاهلية"، ليحل محله مفهوم "التوحش" (أبو بكر ناجي)، و"فقه الدماء" (أبو عبد الله المهاجر)؛ فداعش يعتمد **فقه الدماء** و**إدارة التوحش** "دستورًا" له، أما كتاب **فقه الدماء**، فهو "يُبيح له إجازة قتل المشركين، وقتل المسلمين عَرَضًا، ممن لا يجوز قتلهم، وقتل النفس (العمليات الانتحارية)" (ص 85)، منطلقًا من فرضية أن العالم بين الكفر وحدّ الردّة، وقد تحول إلى دار حرب، يبيح قتاله. وأما كتاب **إدارة التوحش**، فهو يصف مرحلة يسمّيها عبد الجبار "أخطر مرحلة ستمر به الأمة بعالم السياسية والإدارة العسكرية – المدنية، أي: رسم إستراتيجية عالمية – محلية للصراع، وشرح مقوماتها، وسبل تنفيذها" (ص 87). ويرى عبد الجبار أن خلاصة الكتابين (**فقه الدماء**، و**إدارة التوحش**) تمثل "تمجيدًا للعنف الخالص، والارتقاء به إلى مرتبة فضيلة الفضائل [...] وموضوعاته الأيديولوجية هي أخلاط إسلامية - قومية، يمتزج فيها رُهاب الأجانب بالتعصّب الديني والكراهية الطائفية" (ص 91). وهي بوصفها أيديولوجيا، لا تقتصر على كونها "منظومة أفكار لتَمَثُّل العالم وموقع الجماعة/ الفاعل فيه، ولكنها تنطوي على يوتوبيا خَلاصية أيضًا، قوامها الحلم بالآتي [...] أما الانتشار فيتحقق بعالم من الأساطير التأسيسية، أو السرديات؛ عالم هو مزيج من سرديات تاريخية مشحونة بالقدسية، وتجسيدات مادية. لكن السرديات مدعمة بالرموز" (ص 92)؛ من قبيل الرايات السود، والعمائم السود، والبدلات السود التي ترتفع فوق القدم، مضافة إليها شعارات "باقية وتتمدد"، و"صليل السيوف"، و"الشريعة"، و"الأمة"، و"الخلافة"، مع الإحالة على الماضي المجيد: من الدولة العباسية، والنسب القرشي، والحرص على أسماء تراثية، إضافةً إلى عالم الخلافة والنبوة، مع التصاق زمن مهدوي بها، وعروض عسكرية ترمز إلى القوة والجبروت، والذبح الاستعراضي (ص 92-99).

خامسًا: مخيال الجماعة السنية

في مقابل هذا التفكيك لعالم داعش، الغريب المرعب الأسطوري، يتعرض عبد الجبار بالتحليل والتفكيك، والاستقصاء التاريخي، والمعاينة المباشرة، للتعرُّف إلى "مخيال الجماعة السنِّية"، عشية بروز داعش، وفي أثناء تحكُّمه بالعباد، فيتمكّن، عبر ذلك، من الإجابة عن سؤال يُخيِّم في الأفق: هل هذا المخيال هو حاضنة داعش ومرضعه؟ ومن أنتج داعش وصنعه؟ وكانت إجابته عن هذا السؤال حاسمة: إن فشل النخبة السياسية في بناء دولة المواطنة هو الذي هيأ الأوضاع لولادة داعش العسيرة.

إن أول ما يظهر في دراسته لهذا المخيال أنه وليد أزمة، بدايتها مع حرب الخليج الثانية، وما نتج منها من هزيمة مذلة لحكم صدام حسين التسلطي، وتدمير أميركي للعراق. هذه واجهة المشهد، ثم تراكمت الأزمـات والهزائم وتلاحقت، ومعها تفاقمت مشكلات العراقيين في ظل تفاقم الاستبداد والحصار، وتوِّج ذلك بالغزو الأميركي للعراق. وعن ذلك يقول عبد الجبار: "لعل عام 1991 يشكل نقطة بداية معقولة للدراسة. فهو عام الهزيمة العسكرية في حرب الكويت التي قوّضت الدولة العراقية، وهو عام نشوب تمرُّدات مسلحة ضد الدولة البعثية" (ص 111-112). ومن حينها ظهرت قرائن وافرة "تشير إلى أن المخيال السنِّي في المدن الكبرى [...] أخذ يتجه نحو تشكيل (هوية سنِّية)، ابتداء من ذلك العام [...]" (ص 112). وفي المقابل، كوَّن الخصوم السياسيون حكمًا سلبيًا، غدت لديهم المناطق التي يشكل فيها السنة الأغلبية كأنها "موطن الشر الخالص، منها تأتي المفخخات؛ ومنها يأتي المتطرفون، ومنها تأتي عرقلة أي مشروع للتهدئة والمصالحة، ومنها جاءت 'داعـش'، وفيها أُسست 'دولة الخلافة'" (ص 112).

يقدِّم عبد الجبار صورة لنشوء هذا المخيال وتطوره في سياق التاريخ المأزوم، فقد خضع بطريقة عجائبية في تاريخه التكويني، وبقي هذا التحول محتدمًا منذ عام 1991. وتركَّز الخوفُ، قبل عام 2003، على الدولة وليس منها، والخوف من قيام تمرُّد عليها. ولعله ممكن "اعتبار ذلك أول تجلٍّ للهوية المذهبية المسيَّسة، ولكن ذلك يقوم حينئذ على قاعدة الهوية العلمانية للدولة" (ص 115-116). لكن الحال يصبح أكثر احتدامًا بعد الاحتلال الأميركي، وترتيب البيت العراقي على أسس طائفية.

كان المجتمع السني حتى مجيء الاحتلال مجتمعًا متدينًا محافظًا. لكن لا توجد فيه سوى "أنوية سلفية ذات تأثير محدود [...] وبداية انتشار اللحية والدشداشة القصيرة، وشيوع استخدام المسواك" (ص 119-120). الحصار، والحملة الإيمانية في التسعينيات، والعوز وتفكك الدولة، كل ذلك خلق تغيرات، أبرزها انهيار الأيديولوجيا العربية، والإحساس بالخطر على الدولة (ص 121)، وجرى في المقابل "إطلاق عقال هوية مذهبية - سياسية. وبدأت تروج في المجال السياسي السنّي شعارات، من قبيل "العراق عربي أيها الصفويون"، ويُقصَد منها إدانة مباشرة لشيعة العراق بتوصيفهم غرباء. ويضيف عبد الجبار: "ثم مهد التقارب الانتقامي بين (البعث) والتكفيريين لبناء هوية طائفية سنِّية محاربة" (ص 129).

ويرى عبد الجبار أن مسار الهوية انطلق عام 1991، من الدفاع عن دولة الجماعة، إلى الدفاع عن جماعة الدولة، الجماعة السنِّية، ثم انتقل إلى المعارضة المسلحة في الفترة 2004-2006، ثم إلى الصحوات بدعم أميركي خلال الفترة 2006-2008، ثم تفككت على يد المالكي في الفترة 2011-2012، وأخيرًا، راوح الحراك الشعبي، المتواقت مع الربيع العربي، في فلك المالكي الضيق، بلا طائل، فانتهى "هذا الوضع بسقوط المدن الكبرى بيد (دولة الخلافة) في عام 2014، وعودة المجتمع السني إلى نقطة البداية" (ص 134).

كانت حقبة المالكي، بحسب عبد الجبار، بمنزلة الفيصل في التحول الذي أوصل اليأس إلى منتهاه لدى السنَّة، وهيأ لداعش اختراق المشهد، وأدى إلى هزيمة الجيش من دون خشية من عداء الجماعة السنِّية؛ إذ يقول: "حكَّم المالكي (حزبَ الدعوة) باسم الطائفية، وحكّم النخبة باسم (حزب الدعوة)، ثم حكّم مع دائرته الضيقة (ابنه أحمد وانسباؤه باسم النخبة"، وهذا قاده إلى أن يخرق "أربعة أسس للدولة-الأمة: مبدأ المشاركة [...] بوصفه أساسًا لبناء أمة غير متجانسة إثنيًا ودينيًا [...] ومبدأ الحكومة الائتلافية [...] ومبدأ النظام البرلماني [...] ومبدأ حل النزاعات ومكافحة التمرد [...] الذي يوجب زج المجتمعات المحلية" (ص 143)، واستعبد الجميع، الزعامات الكردية والسنية وحتى الشيعية، وشخْصَن الأجهزة السلطوية بعد إلحاقها به، ثم عمل على تفكيك ترتيبات مكافحة التمرد كلها (تسريح الصحوات)، وإقامة ما يشبه الاحتلال العسكري للمحافظات السنية، فـ "كانت الاعتقالات والمداهمات التعسفية زادًا يوميًا [...] وشملت الاعتقالات كثيرين من قادة الصحوات" (ص 145)، الذين حاربوا داعـش. وعندما رفعت المحافظات ذات الأغلبية السنية مطالبها السلمية عام 2012، لم تجد من المالكي سوى الصد والقمع، فلقد تراجعت لديه "فكرة الحوار، وتقدمت فكرة الحل الأمني" (ص 151). وعندما دحر

المالكي الحركات الاحتجاجية السلمية، المتواقتة مع الربيع العربي، خيَّم نوعٌ من الاحتجاج العدمي، لا يركن إلى شيء، فأصبح في عام 2015 "يتسم برفض كل شيء، رفض داعش، رفض الدولة (الشيعية)، رفض الحشد الشعبي (الشيعي)، رفض السياسيين السنَّة في المركز، رفض رجال الدين، ورفض رجال الدين السياسيين" (ص 111).

في هذا الوضع المحتدم الذي يبعث على اليأس، حامت في مخيلة الجماعة السنية فكرة خلاصية مُتخيّلة، تعويضًا عن الواقع، وبديلًا منه، لكن لم يخطر في مخيلتها أن تكون الجماعات السلفية الجهادية، أو تنظيم "دولة العراق الإسلامية"، فارسًا للخلاص؛ يقول عبد الجبار: "جاءت فكرة الخلاص في صورة وعد وبشارة انتشرا في الموصل وبعض مدن الأنبار بقرب نشوء ثورة شعبية يقودها (البعث) وشيوخ العشائر والعسكريون السابقون وبعض الوجهاء [...] وأن تكون كتائب الدولة الإسلامية كتيبة من كتائبها [...] التي اتَّعظت من دروس الماضي وأخطائه [...] فالمجتمع المحلي لم يتطلع إلى داعش [...] بل لو حصلت ثورة جماهيرية لا علاقة للإسلام بها، لحصلت على تأييد كبير" (ص 152). غير أن دولة الخلافة اغتنمت الفرصة الكبرى للعودة، مع احتدام الغضب العاصف، واتجهت أمزجة الشباب نحو التحدي والعنف، وبدأت بعض الأسلحة بالظهور في ساحات الاعتصام. في هذا الوضع "استقبل المكون السني انهزام السلطة (الشيعية) بالترحاب (2014)، لم يكن يحمل هذا الترحاب معنى التأييد لبرنامج داعش ولا لخططها، كان ذلك نوعًا من التشفي بزوال متعسِّف، وهو تشفٍّ عام، حتى عند خصوم (الخلافة)، لكن قصير الأجل [...] تشي الواقعة بمدى اليأس الذي أصاب المخيال السنِّي من حصول انفراج في أوضاع السنَّة" (ص 133).

ينطلق عبد الجبار من الفرضية الآتية: "يتوقف تشكيل الأمة في دولة في حالات المجتمعات غير المتجانسة والعراق واحد منها بلا ريب على انفتاح الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي على أوسع مشاركة ممكنة. وغياب هذا الفضاء المفتوح محنة كبرى، بل معضلة كبرى. ولا يهم إن كان اضطراب الدولة - الأمة ناشئًا عن انقسام إثني، أو انشطار ديني/ مذهبي، أو انقسامات قَبَلية أو جهوية، أو بعض هذه الانقسامات أو كلها، فالنتيجة واحدة، توليد كائن مُشوَّه اسمه: الدولة الفاشلة" (ص 50). في هذه الحال، تخفق هذه الدولة في كسب الشرعية، وفي احتكار وسائل العنف مع رضا الناس به. ومن ثم، يشدّد عبد الجبار على الترابط البنيوي بين إخفاق بناء الأمة - الدولة وصعود داعش، وهو مثال تكرَّر أمام أنظار الجميع في سورية (ص 51-52).

لم تمضِ أيام على سقوط الموصل حتى شرع داعش في التجهُّم، فقدَّم للسكان برنامجه للتحكُّم والإدارة باسم "وثيقة المدينة" التي تبدأ بالتذكير بالفتوحات الربانية، وتحرير الأسرى من سجون الرافضة، والعمل لإرجاع "أمجاد الخلافة"، والأخذ بالحسنى، وبرغد العيش، والحض على صلاة الجماعة، ثم تبدأ بالوعيد والتحريمات، فتفرط في لغة العقاب، وتحرّم التعدد الفكري، وتلغي القوانين الوضعية.

عمل داعش على طرد الشيعة وأفراد الإدارة، أو قتلهم، ونكّل بأتباع الديانات الأخرى، من سَبيٍ، وإكراه على الإسلام، وحض على الوشاية. وشيئًا فشيئًا، بدأت ألوان الحياة في التغير. صار الأسود والأبيض دالين على انقسام عالم الخلافة إلى قوة عقاب وقوة نصح. الأسود للمقاتلين، والأبيض لرجال الحسبة.

أغلق داعش المحاكم، وتقدم بقوانينه، فأنشأ ما يُسمى "المحاكم الشرعية"، ووجد آلاف المحامين أنفسهم بلا عمل؛ كحال القضاة الذين ألصق داعش تهمة الردة بعدد كبير منهم، فأُعدموا، ليتولى عناصره وظيفة القضاء.

تكاثرت التحريمات والأحكام القاسية، يرافقها المحتسب الذي يحض الناس على تجنُّب المحرمات تحت طائلة العقاب الصارم. فالحسبة هي "عين الدولة في الحياة اليومية، بل قنَّاص المخالفات. وتُنفَّذ أعمال الجلد، وأحكام القتل على تنوعه [...] ويتميز رجل الحسبة بردائه الأبيض، وشخصه مثال للجلافة والصلف والقسوة" (ص 179). وتعرضت النساء لتحريمات أشد قسوة وتفصيلًا، من حجاب ونقاب، وما إلى ذلك. ومارس داعش كراهيته لوسائل الفرجة والاتصال والستالايت، فأغلق محلاتها (ص 179).

يطلق عبد الجبار على داعش صفة "الخلافة الريعية"، فهي تعتمد على ريع النفط أساسًا، وتتميز، إلى جانب ذلك، بثلاث سمات، فهي دولة ضرائب، وغنائم، ورأسمالية لاعقلانية بدائية، مقتديًا في ذلك بماكس فيبر.

أتاحت المسوحات الميدانية لعبد الجبار أن ينظم جردًا للمصادر المالية لداعش؛ فهناك الغنائم التي تمثل شطرًا كبيرًا من اقتصاد الدولة الإسلامية، وهي تشمل مصادرة الودائع النقدية من المصارف، ومصادرة مستودعات أسلحة الجيش العراقي، وتهريب الآثار والمخدرات، ونهب العقارات. لكن الشطر الأكبر من الموارد كان يتدفق من المعونات الخارجية (ص 202-205).

حاول عبد الجبار أن يقدم صورة متحركة عن تعامل داعش مع الفئات الاجتماعية المختلفة التي يطبق عليها قاعدته الفضلى في

النهب "الغنيمة" والقسر. وينطبق هذا الأمر على فئة رجال الأعمال الذين منهم مَن هرب ناجيًا بجلده، من دون انتظار مرارة التجربة تحت حكم داعش، ومنهم من أُجبر على البقاء، أو اختار البقاء. وعلى هذا، ترك أغلب رجال الأعمال (المقاولون والصناع والتجار) شركاتهم في صلاح الدين والأنبار، وبقيت في الموصل مجموعة صغيرة من المقاولين والتجار.

ومن ثم، زال الفساد المستشري سابقًا، ولكن غابت فرص العمل. وازدادت نسبة التدخل في الأسعار من جانب مسؤولي الحسبة. وانهارت الأعمال الكبرى؛ بسبب النزوح والهجرة (ص 261-263).

ربما كان اهتمام داعش بدور رؤساء العشائر ومكانتهم وبالًا عليهم، فلقد حرص على إبلاغ رؤساء العشائر مباشرة، ويدًا ليد، للحضور إلى ديوان البيعة؛ لبيعة الخليفة. ويختصر عبد الجبار تقرير الحال بقول يردده الأهالي: إن المنتمين إلى دولة الخلافة، من بين أبناء المحافظة، هم قلة قليلة، بضعة آلاف إزاء ملايين، وإنهم من عوائل هامشية، ومن أشخاص بلا أخلاق (ص 265). فكان لا بد من أن يحدث صدام بين منطق القبيلة وقيمها وهويتها من جهة، وداعش من جهة أخرى. ويشير عبد الجبار إلى أن التصادم بين بقايا الشبكات القبلية، وتنظيم دولة العراق الإسلامية، أنتج حركة الصحوات المضادة لها من قبل. وتكرر الأمر مع داعش، فالشبكات القبلية تعكس مصالح المجتمع المحلي وثقافته، وهي مصالح دنيوية، سياسية واقتصادية واجتماعية، وقيم ثقافية، تقف في تضاد صارخ أحيانًا مع المنظومة الأيديولوجية للتكفيري. فالقبلي يعيش على العرف، والتكفيري يعيش على التفسير المتزمت للشريعة. والفجوة بينهما كبيرة (ص 285-286)، فضلًا عن أن "مناوأة تشدُّد (تنظيم القاعدة)، و(الدولة الإسلامية) تشدُّدًا مفرطًا في أمور الدين وتجاهلها العادات والأعراف، هي أحد منابع النزاع، ليس مع الأوساط القبلية، ولكن أيضًا رجال الدين المحليين" (ص 287-288).

وكان لا بد لداعش، ساعةَ أصبح سلطة استبدادية شمولية، من أن يولي تلقين الناس إسلامه، أو صورته عن الإسلام، عنايةً فائقةً، وهي مسألة أولاها عبد الجبار عنايته، في فصل الكتاب الأخير؛ إذ لقن داعش الناس، ولا سيما الشبان، صورته عن الإسلام، بموازاة ضبطه الجماعة المحكومة لديه بالسلاح، وبالتنظيم الإداري والأمني، فكان "هوس (دولة الخلافة) بالإدارة البيروقراطية وتنظيم العمل وحفظ الاستمارات مُفرط، يُعيد إلى الأذهان سير عمل الأجهزة البيروقراطية في ظل التوتاليتارية" (ص 335)، وفي المقابل تقدّم دروسهم الدينية النبي محمدًا "المُرسل رحمة للعالمين باسم (الضحوك القتال)، وهو اسم، أو وصف يشير إلى مريض بالإجرام لا إلى نبي، ويقدمون الله (الرحمن الرحيم) بصورة الإله المتجهم الذي لا يبتسم إلّا عندما يرى الرؤوس تتطاير بأيدي المسلمين" (ص 348).

في الختام

يعيد عبد الجبار تأكيد، بحق، أنه "كلما أمعنّا النظر في المجتمع المحلي السُنّي تفككت مقولة الحاضنة لـ (داعش). و[...] يُحيلنا [الأمرُ] على الدولة الفاشلة في بناء الأمة أو إعادة بنائها" (ص 369). وينبه عبد الجبار إلى أن الخلافة لم تُعلن أيام أبي عمر البغدادي (2006-2010)، لكنها أُعلنت في ظل قيادة أبي بكر البغدادي، بعد انهيار الدولة السورية، وانسحاب الدولة العراقية عمليًا من المناطق السنية. إنها لحظة أزمة ولحظة نهوض القوى التكفيرية، بتعبيرات عبد الجبار الذي يقول إن ذلك تواقت مع تضخم فكرة الخطر الوجودي الذي يتهدد الجماعة السنّية في المخيال الجمعي، في إثر بروز تشكيلات الحشد الشعبي (ص 372-373). وقد تنبأ عبد الجبار بأفول تنظيم دولة الخلافة، فهو يحمل بذور موته في داخله؛ إذ كاثر الأعداء الكفيلين بخنقه: "إن (دولة الخلافة) لا مستقبل لها، وإنها خلقت لنفسها أكثر من كعب آخيل، الأول سياسة الجماعة (النقية) التي أنزلت العقاب بالسُنة [...] فأعادت تطبيق سياستها المخففة أيام الصحوات [...] وكعب آخيل الثاني أنها استعدَت أكبر مجموعتين إثنيتين ومذهبيتين: الأكراد والشيعة [...] وأخيرًا الطابع الريعي الطاغي على مواردها"(ص 379-380). ويختم عبد الجبار بتأكيد مفاده أنْ لا خلاص من محنته، وأزمته المستدامة، إلا بسلوك "الطريق الوسطية العابرة للطوائف. وتشكل حركات الاحتجاج في بغداد ومدن الجنوب ومدينة السليمانية دلائل جلية على هذا الطريق" (ص 380). ويبدو أن نصيحة عبد الجبار، تلك، تصلح لكافة البلدان العربية التي أمعنت في تمزيق عرى المواطنة لشعوبها، واتخذت طريق الاستعمار المعروف بـ "فرِّق تسد".

الملاحظة الأساسية التي نضعها على هذا الكتاب هو أنه بالغ في تقدير وجود تيار يؤمن بالخلافة في الثقافة العربية، ففي أغلب الأوقات لم تكن الخلافة سوى حلم، أو نوع من الطوباوية، ولم تتحول إلى مشروع سياسي إلا على نطاق ضيق جدًا (تفرد بها حزب التحرير). أما أغلب الحركات الإسلامية، فوضعتها في مجال ما بعد الإستراتيجية، وبقيت هدفًا في آخر مرمى لخططها السياسية،

وهذا ينطبق على الإخوان المسلمين. ولم يزدَد الطلبُ على هذه الفكرة، إلّا في أثناء الأزمات الكبرى التي يجد فيها الجمهور نفسه في احتباس تاريخي، يتعثَّر عليه التقدم بطرق سلمية ديمقراطية؛ لذلك بقيت الدعوة إلى الخلافة على هامش الأحداث في المنتصف الأول من القرن الماضي، في زمن دولة الاستقلال الليبرالية، وبقيت هامشية في مرحلة صعود الفكرة العربية، من الخمسينيات إلى السبعينيات. لكن مع هزيمة 5 حزيران/ يونيو 1967 شرعت الفكرة في الرواج، ثم أطلَّت بقوة في صحبة داعش مع تعاقب الهزائم والكوارث، مع الحروب التي انتهت باحتلال العراق، وفشل الدولة في حماية المواطن والوطن.

وفي كل الأحوال، قدّم عبد الجبار دراسة مهمة جدًّا؛ ذلك أنه، على الأقل، أجاب بالنفي عن سؤال تردد كثيرًا، هو: هل من قاعدة اجتماعية ثابتة لداعش في الإسلام السني؟ معزِّزًا نفيه بالبراهين الحاسمة.

المراجع

عبد الأمير، شوقي. "فالح عبد الجبار المقاتل على جبهة الحياة". **الفيصل**، 2018/5/1. في: http://bit.ly/2Vj2biQ

عبد الجبار، فالح. **ما بعد ماركس**. بيروت: دار الفارابي، 2010.

_____. **العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركة الاحتجاج الديني**. ترجمة أمجد حسين. بيروت/ بغداد: منشورات الجمل، 2010.

_____. **في الأحوال والأهوال: عن المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف**. ط 2. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2008.

عثماني، محمد. "العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني". **إضاءات**. 2018/11/1. في: http://bit.ly/2Hj9Hqj

عناني، خليل. "'دولة الخلافة': تفكيك البنية الأيديولوجية والرمزية والسياسية لـ 'داعش'". مجلة **عمران**. العدد 24 (ربيع 2018).

مروة فكري | Marwa Fekry*

مصالحات غير مكتملة: قراءة نقدية في كتاب "ثورات لم تنتهِ: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي"

Incomplete Reconciliation: Critical Review of "Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring"

عنوان الكتاب في لغته: Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring.

عنوان الكتاب: ثورات لم تنتهِ: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي

المؤلف: إبراهيم فريحات.

سنة النشر: 2016.

الناشر: Yale University Press.

عدد الصفحات: 304 صفحة.

* أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

* Professor of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

مقدمة

بعد مرور ثماني سنوات على ثورات الربيع العربي، نجد أنفسنا أمام واقع مشكل. فبخلاف التجربة التونسية، نجد أن مسار التحول الديمقراطي في دول الثورات العربية قد تعثر تعثرًا كبيرًا، ونتجت منه حالة من التفكك والاستقطاب المجتمعي التي تراوح درجة العنف المصاحب لها من حالة إلى أخرى. ولذلك، يجب أن نتوقف ونتساءل عما حدث من خطأ، والأهم هو التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها تصحيح المسار؛ وهنا تظهر المصالحة بوصفها قضيةً أساسية لتعديل المسار، وتحقيق الأهداف الأساسية التي قامت من أجلها الثورات. وعلى الرغم من أهمية هذه القضية، فإنها معقدة ومتشابكة، وخلافية في الوقت ذاته.

> يناقش الكتاب المصالحة من خلال التركيز على حالات ثلاث أساسية من دول ثورات الربيع العربي، هي: تونس، وليبيا، واليمن. ويقدم مادة ثرية لاعتماده على عدد كبير من اللقاءات مع الأطراف الفاعلة في كل حالة من الحالات المدروسة

ومن هنا، يناقش الكتاب المصالحة من خلال التركيز على حالات ثلاث أساسية من دول ثورات الربيع العربي، هي: تونس، وليبيا، واليمن. ويقدم مادة ثرية لاعتماده على عدد كبير من اللقاءات مع الأطراف الفاعلة في كل حالة من الحالات المدروسة، وهو الأمر الذي يمكِّن القارئ من فهمٍ أفضل لكيفية تفكير الأطراف المختلفة في المعاني المرتبطة بالمصالحة.

يُعد مفهوم المصالحة من المفاهيم التي تتعدد تعريفاتها وتتداخل مع مفاهيم أخرى، إضافة إلى تعدد الاقترابات منه. وهنا يضع الكتاب تعريفًا محددًا للمصالحة بأنها "العملية التي يتم من خلالها التعامل مع مظالم أطراف الصراع بهدف إعادة تعريف علاقاتها وإقامة عقد اجتماعي جديد" (ص 7). ولدراسة ذلك، قسم الكاتب دراسته إلى ثلاثة أجزاء فرعية تتعلق بقضايا المصالحة (تحديدها ومناقشتها في الحالات الثلاث المذكورة)، والاقترابات المختلفة للمصالحة، وأخيرًا وكلاء المصالحة. وتنقسم مراجعتنا للكتاب إلى ثلاثة أقسام: نتناول في القسم الأول عرضًا سريعًا للنقاط الأساسية التي تناولها كل جزء من أجزاء الكتاب، ثم نفرد في الجزء الثاني مجموعة من الملاحظات الخاصة بكل جزء، والأسئلة التي قد يثيرها، وأخيرًا، نختتم بمجموعة ملاحظات عامة على أطروحة الكتاب والاقترابات المستخدمة فيه.

تتلخص الأطروحة الأساسية للكتاب في أنه "يجب على المجتمعات العربية، إذا ما أرادت الانتقال بنجاح من الثورة إلى استقرار وسلام مستدامين، أن تنخرط في مصالحة قومية شاملة وجامعة. حيث يمكن لهذه المجتمعات من خلال المصالحة الوطنية أن تتجنب الصراع وتحافظ على الوحدة الوطنية أو تستعيدها" (ص 2). ويبرر الكاتب اختياره التركيز على هذه الحالات الثلاث على اعتبار أنها قد نجحت بالفعل في إزاحة حكامها الأوتوقراطيين، ولا تزال تحاول الانتقال من السلطوية إلى نظم أكثر شمولًا وتمثيلًا. وهنا توجد علامة استفهام كبيرة متعلقة بانطباق ذلك التوصيف على حالتَي اليمن وليبيا، خاصةً أن الكاتب نفسه وصف الوضع في اليمن بأنه تجديد للنظام وليس تغييرًا له. كما أنه - على خلاف ما أورد الكاتب حين قال إن "مسار التحول الآن يتراوح من التدعيم الناجح للديمقراطية في تونس، إلى تجدد الصراع المدني في ليبيا" (ص 7) - من المبكر الحديث عن تدعيم الديمقراطية في تونس Democratic consolidation؛ إذ لا تزال يحفها كثير من المخاطر الداخلية والخارجية كذلك.

ويفصل الكتاب مكونات عملية المصالحة، على هذا النحو: حوار وطني موسع يضم كل أصحاب المصلحة الرئيسين، والسعي للحقيقة والوقوف على حقيقة ما حدث في الماضي، ثم التعويضات للمتضررين، والمحاسبة والتطهير من خلال التعامل مع عناصر النظام السابق الذين تورطوا في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي لهيكلة مؤسسات الدولة بطريقة تحمي حقوق الإنسان، وتضمن عدم تكرار الانتهاكات، أو ما يمكن أن نطلق عليه "إقامة حكم القانون".

تقسيم أفكار الكتاب

يحدد الكاتب في الجزء الأول الخاص بقضايا المصالحة ثلاث قضايا أساسية تحول دون المصالحة في ليبيا، هي: شيوع ثقافة المنتصر، والحرب الأهلية، ونزع السلاح. ثم ينتقل إلى الحالة اليمنية مناقشًا تحدياتها الأساسية المتعلقة بمطالب انفصال الجنوب، وتمرد الحوثيين في الشمال، والحرب الأهلية في عام 2015. أما فيما يتعلق بتونس، فيركز الكاتب على إشكاليتين: لجان حماية الثورة، والاستقطاب السلفي - الليبرالي. ويخلص الكاتب من مقارنة قضايا المصالحة في الحالات الثلاث إلى أن هناك مجموعة من القضايا التي تمثل تحديًا للمصالحة والسلم والاستقرار، مع اختلاف درجاتها من حالة إلى

أخرى: نزع السلاح، وقوة الدولة العميقة، وقدرة النظم القديمة على شن ثورة مضادة.

في الجزء الثاني ("صلب الكتاب" وفقًا للكاتب نفسه)، يتناول الكاتب الاقترابات المتعددة لتحقيق المصالحة؛ مثل المحاسبة والتطهير، ولجان تقصي الحقائق، وغيرها من الأساليب التي يتم توظيفها لتحقيق هذا الهدف، ويشدد في هذا الجزء على أهمية البدء بحوار وطني شامل وجامع، أخذًا في الاعتبار مجموعة من الأمور المتعلقة بـــ: اختيار المشاركين الملائمين، وضمان تمثيل المشاركين لدوائرهم وتمتعهم بالشرعية، وتطوير آلية لترجمة الاتفاقيات إلى أفعال على الأرض، والتوقيت الملائم (على اعتبار أنه من الصعب أن تتحاور الأطراف حول أهداف مشتركة في الوقت الذي يستمر فيه العنف). ويخلص الكاتب من استعراض الحالات الثلاث إلى أن كلًّا منها تبنّى اقترابًا مختلفًا للحوار الوطني، وأن هذه الاقترابات من المحتمل أن تؤثر (وفي بعض الحالات أثرت بالفعل) في عملية الانتقال بأكملها (ص 78)، فهو يرى أن "الارتباط بين الانتقال الديمقراطي الناجح واستخدام الحوار الوطني، مثل ما حدث في تونس، وإلى حد ما في اليمن، ليس صدفة ولا يمكن، ولا يجب، تجاوزه" (ص 98).

أما الجزء الثالث فيركز فيه الكاتب على "وكلاء المصالحة"، وقد تم تحديدهم في ثلاثة فاعلين أساسيين: المجتمع المدني، والنساء، والقبيلة. ويلاحظ هنا اقتصار الكاتب في هذا الجزء الحديث على حالتين فقط في كل فصل، وهو الأمر الذي قد أثر، إلى حد ما، في استخلاص النتائج والملاحظات العامة من عملية المقارنة.

أما المجتمع المدني، فقد أكد الكاتب أنه لا يفهم هذا المجتمع بوصفه كتلة واحدة أو حتى موحدة. ولكنه تبنّى تعريفًا ضيقًا له، يشير في الأساس إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية. وعن دور النساء، أكد الكاتب ضرورة تضمينهن في عملية الانتقال لضمان التمثيل الصادق للأطراف المعنية الأساسية. ويلاحظ هنا التشابه الكبير في مناقشة الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني وتلك الخاصة بالنساء.

أما عن الدور الذي يمكن أن تؤديه القبيلة في موضوع المصالحة، فهو على العكس من النظرة السائدة حول الأثر السلبي للقبيلة ومعادتها للدولة المركزية، وعدم توافقها مع مقومات الدولة القومية الحديثة؛ إذ يفرد الكاتب حديثًا عن دور إيجابي للقبيلة في تحقيق الأمن، يراه شرطًا ضروريًا لنجاح الانتقال. ويرى فريحات أن الطبيعة غير الأيديولوجية، وغير السياسية للقبائل، يجعلانها في موقع قوي للتوسط بين الدولة والمعارضة، كما يمكّنها ذلك، بحسب رأيه، من مساعدة الدولة في التعامل مع الخلافات المذهبية والطائفية من خلال قانونها العرفي. ويتوقف أثر القبيلة في عملية الانتقال، وفقًا للكاتب، على الطريقة التي تدرجها بها السلطة السياسية، فإما أن تكون عاملًا مفسدًا، وإما أن تكون عاملًا مساعدًا في عملية الانتقال.

بعد هذا العرض الموجز للأفكار والموضوعات الأساسية في الكتاب، ننتقل إلى بعض الملاحظات التفصيلية المتعلقة بأجزائه الثلاثة، تمهيدًا لبلورة مجموعة من الملاحظات العامة بخصوص تناول الكتاب لقضية المصالحة على نحو عام.

المصالحة ومعضلاتها

في ما يتعلق بالجزء الأول الخاص بقضايا المصالحة، هناك مجموعة من الملاحظات المرتبطة بكل حالة على حدة، وأخرى منطبقة على الحالات الثلاث محل الدراسة عمومًا. ولنبدأ بالحالة الليبية، حيث أفرد الكاتب حديثًا لشيوع ثقافة المنتصر، والحرب الأهلية، بوصفهما قضيتين منفصلتين تعرقلان المصالحة، وهو الأمر الذي يثير لدى القارئ التساؤل حول صحة هذا الفصل؛ نظرًا إلى العلاقة الارتباطية الواضحة بين الأمرين. فالحرب الأهلية هي في جزء منها نتاج لتفكير متعلق بالأطراف المختلفة مفاده أن البديل من الفوز هو الخسارة، وأنه لا يمكن الوصول إلى وضع تكون فيه جميع الأطراف فائزة. ويرتبط ذلك بنقطة أخرى خاصة بعدم مناقشة الكتاب لأسباب انتشار "ثقافة المنتصر": هل هي أسباب متعلقة بطبيعة القوى السياسية الموجودة؟ أم ميراث النظام القديم؟ أم طبيعة نمط التحول الذي حدث في ليبيا؟ أم هي جزء من الثقافة السياسية السائدة عمومًا؟ ويُمثِّل الوقوف على هذه الأسباب الخطوة الأولى لتقديم الحلول المتعلقة بالمصالحة، وتحديد الآليات الأكثر مناسبة للتعامل مع هذه القضايا.

يُلاحَظ أيضًا، في أكثر من موضع، استخدام الكاتب مصطلح "الدولة الليبية" كطرف مقابل طرف الثوار، وهنا يُطرح السؤال: هل يمكننا بالفعل، الآن، الحديث عن كيان يسمى الدولة الليبية؟ وما مقوماتها في ظل حالة الانقسام في تمثيل الدولة ذاتها؛ سلطتان تنفيذيتان وبرلمانان يتنازعان الشرعية، ومجموعات مسلحة يدعي كل منها تمثيل "الشعب الليبي"؟ كذلك، لم يتم التعرض للنقطة الخاصة بشكل هذه الدولة المستقبلية. وعلى سبيل المثال، هل أن سيناريو الفيدرالية من السيناريوهات التي تفكر فيها الأطراف المتنازعة أم أنه غير محل اتفاق؟

ننتقل إلى الحالة اليمنية، حيث تبدو التحديات الثلاثة التي أوردها الكتاب كأنها تحدٍّ واحد مرتبط بالتمزق المجتمعي، وغياب اللحمة الوطنية. ولكن ماذا عن الأسباب التحتية لدعوات الانفصال أو

التمرد؟ إذا كنا نريد بالفعل الدفع في المصالحة، فعلينا فهم المسببات للتعامل معها على نحو صحيح. ومن ثم تصبح هذه الأسباب التحتية هي التحديات الأساسية للمصالحة (أساس المرض)، أما غيرها (رغبة الجنوب في الانفصال، أو تمرد الحوثيين في الشمال) فهي بمنزلة أعراض لهذه الأسباب. فإذا ما ركزنا على حل الأعراض، وليس على المرض نفسه، ينبغي أن نتوقع عودة المرض أو تحوره وإفرازه لأعراض أخرى.

أما الملاحظات العامة المتعلقة بالجزء الأول، فتتمثل فيما يلي:

- لم يكن واضحًا من الكتاب ما إذا كانت الإشكاليات محل المناقشة في هذا الجزء قد تم تحديدها من قِبل الأطراف السياسية المختلفة في كل حالة من الحالات الثلاثة خلال اللقاءات المتعددة، وتوافر قدر من الإجماع حولها، أم كانت بمنزلة الاستخلاصات العامة للكاتب من مجمل هذه اللقاءات. وهل كان الترتيب الذي تم اعتماده في عرض هذه التحديات مقصودًا بما يعكس الأهمية التي أولتها الأطراف المختلفة للتحديات المذكورة، أم لا؟ كما أن الكاتب أورد في نهاية هذا الجزء ثلاث قضايا يرى أنها بمنزلة التحديات الأساسية للمصالحة والسلم، على اختلاف درجاتها في الحالات الثلاث المدروسة: نزع السلاح، وقوة الدولة العميقة، وقدرة النظم القديمة على شن ثورة مضادة. وبغض النظر عن أن التحديين الأخيرين هما بمنزلة تحدٍّ واحد، فإنه كان من الأفضل في هذا الجزء تناول الحالات الثلاث من خلال إطار مقارن يتخذ من التحديات المذكورة أساسًا للمقارنة مبينًا اختلاف تجلياتها، أو حدتها، من حالة إلى أخرى. فعلى نحو عام، كلما تم التعبير عن المفاهيم والقضايا بطريقة أكثر تجريدًا، زادت إمكانية تطبيق المقارنة بحالات أخرى ومختلفة، ومن ثم المساعدة في الوصول إلى نتائج أكثر تعميمًا. وعلى سبيل المثال، أشار الكاتب عند مناقشته الحالة اليمنية إلى أن اليمن يواجه قضايا صعبة تتعلق بالإصلاح الأمني والحكم الرشيد والتنمية، وهي القضايا التي لا يعانيها اليمن وحده، ولكنها قضايا مجردة يشترك فيها معظم دول الربيع العربي، إن لم يكن كلهم.
- هناك غياب لمناقشة دور العامل الخارجي تمامًا في الحالة الليبية والتونسية، وتهميشه إلى حد ما في الحالة اليمنية؛ وذلك على الرغم من أن هذا العامل والسياق الإقليمي من أهم التحديات المشتركة الأساسية التي تواجهها الدول الثلاث، والتي لا يمكن تجاهلها. وتشير الخبرات التاريخية إلى أنه كلما كانت هناك أطراف أخرى منخرطة في الصراع، تعقدت عملية المصالحة. وتكشف تطورات الأحداث في دول الثورات كيف أن العامل الإقليمي والعامل الدولي كانا حاضرين بقوة، منذ البداية، ومارسَا تأثيرهما في عرقلة الانتقال الديمقراطي، وتعزيز مشاعر الانقسام بين الأطراف المنخرطة.

> هناك غياب لمناقشة دور العامل الخارجي تمامًا في الحالة الليبية والتونسية، وتهميشه إلى حد ما في الحالة اليمنية؛ وذلك على الرغم من أن هذا العامل والسياق الإقليمي من أهم التحديات المشتركة الأساسية التي تواجهها الدول الثلاث

- يُلاحَظ في هذا الجزء غياب الحديث عن التحدي الاقتصادي، وذلك على الرغم من أن المطالب الاقتصادية كانت في قلب الثورات، وفي مقدمة مطالب المحتجين، بل يمكن القول إن تدهور الأحوال الاقتصادية هو أحد التحديات الأساسية أمام عملية الانتقال والمصالحة معًا. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان العامل الاقتصادي ليس حاضرًا بقوة في تصور الأطراف السياسية التي تم اللقاء معها.
- لم تتم الإشارة، من قريب أو بعيد، إلى النقطة الخاصة بالإرادة السياسية، سواء في هذا الجزء أو في أي جزء آخر في الكتاب، وذلك على الرغم من أهميتها ودورها المحوري في قضية المصالحة. فغياب الإرادة السياسية - في اعتقادي - يُعد من أكبر التحديات لعملية المصالحة والانتقال في دول الثورات العربية. وترتبط الإرادة السياسية هنا بتوافر زعامة سياسية صاحبة رؤية، وهو الأمر الذي افتقدته الثورات. وحتى تفرز هذه الثورات قياداتها، سيظل حديث المصالحة حبيس التصورات الأكاديمية واللقاءات الصحفية. ويمكن هنا الإشارة إلى حالة جنوب أفريقيا التي استندت عملية المصالحة فيها إلى التفاوض والتوافق، نظرًا إلى توافر القيادة السياسية للأطراف الأساسية (نيلسون مانديلا، وفريدريك دي كليرك)، والتي كانت لديها القدرة على اتخاذ قرارات صعبة، وربما صادمة لداعميها أحيانًا، وحشد التأييد الشعبي لها. وعلى سبيل المثال، خاطر دي كليرك، آخر رئيس لجنوب أفريقيا من الأقلية البيضاء، بشعبية حزبه حينما اتخذ قرارًا ببدء المفاوضات في وقت لم يكن فيه معظم البيض مستوعبين أن

استمرار الفصل العنصري ستكون نتيجتُه حربًا أهلية طاحنة. وانعكس ذلك في حصول الحزب اليميني المحافظ على الأغلبية في انتخابات التجديد النصفي للبرلمان. وبالمثل، فإن نيلسون مانديلا قرر العودة إلى مائدة المفاوضات بعد انسحاب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الممثل الرئيس للأغلبية السوداء، في حزيران/ يونيو 1992، منها نتيجةً لمذابح ارتُكبت في حق بعض المواطنين السود.

أخيرًا، كان يمكن أن تطور المادة الثرية التي تضمنها الكتاب إطارًا مقارنًا يساهم في الجدل الدائر حول الهيكل - الوكيل Agency-structure، ومدى مساهمة كل منهما في الحالة التي وصلت إليها هذه الدول، ومن ثم القدرة على تحديد أين تكمن مفاتيح عملية المصالحة. وقد كان من شأن هذا الإطار تعزيز فهمنا لأسباب الاختلافات في الدرجة بين الحالات الثلاث: أهي طبيعة النظام السابق؟ أم هي نتاج لاختيارات النخب؟ أم أن السياق الداخلي والخارجي يتركان بصمتهما على التطورات الحادثة؟

اقترابات تحقيق المصالحة

في الجزء الثاني الخاص باقترابات المصالحة، ربط الكاتب بين نجاح الانتقال الديمقراطي واستخدام الحوار الوطني، وهو الأمر الذي فيه قدر من التعميم الذي يحتاج إلى مراجعة، ذلك أن الاقترابات المختلفة للحوار الوطني- كما ناقشها الكتاب - لم تكن في ذاتها عاملًا مستقلًا، بل كانت أشبه بمتغير تابع ونابع من السياق والظروف المحيطة بكل حالة؛ أي إن محك النجاح والفشل لا يكمن في الاقتراب للحوار الوطني ذاته، ولكن هناك عوامل أخرى سهلت، أو عوقت، إتمام الحوار الوطني، وهو الأمر الذي أشار إليه الكاتب نفسه في حديثه عن وجود اقترابين كشفتهما تجارب الحوار الوطني: أحدهما نابع من الداخل Home grown، وهو يتمثل في التجربة التونسية، أما الآخر فقد كان بوساطة دولية كما جاءت الحالة اليمنية. وقد أوضح الكاتب أن التجربة التونسية كانت أنجح لشعور التونسيين بأن الحوار حوارهم. إلا أنه يعود في جزء آخر ويتحدث عن افتقاد الحوثيين الجدية في الحوار في الحالة اليمنية، وهو الأمر الذي يشير إلى أن معيار النجاح لا يكمن بالضرورة في الاقتراب المتبع، وإنما يتوقف أيضًا على خيارات الفاعلين المنخرطين، وتوافر الإرادة السياسية لديهم، لتحقيق التوافق والتفاوض.

وتظهر أهمية عامل الإرادة السياسية، في ظل غياب أي إشارة في الكتاب، إذا ما كان هناك اتفاق بين الأطراف على قاسم مشترك أدنى، تكشّف للكاتب من خلال اللقاءات التي أجراها. فعلى سبيل المثال، عند مناقشة ما يتعلق بالبحث عن الحقيقة، وإلى أي نقطة زمنية نبدأ من عندها هذا البحث، لم يُشر الكاتب إلى وجود توافق حول فترة زمنية بعينها تبدأ من عندها جهود المصالحة، والكشف عن الحقيقة، وما إذا كانت الأطراف المعنية تقبل بفكرة التدرج في فتح ملفات الماضي. وهذه ليست بالقضية الهينة لارتباطها بتداعيات مهمة متعلقة بالتطهير، على سبيل المثال، والحرمان من الممارسة والحقوق السياسيَين.

وفي عودة إلى قضية التطهير، يوضح فريحات أنه لا يوجد دليل قوي على أنه المساهمة في الانتقال السلمي والمصالحة الوطنية، بل إنه حذر من أن المحاسبة الزائدة من خلال العدالة "الانتقامية" قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وتولد المزيد من عدم الاستقرار، وتعقد من عملية الانتقال. وهنا لا يسع المتخصص إلا التساؤل عن كيفية الربط بين هذه النتيجة وأدبيات التحول الديمقراطي، خاصة تلك المتعلقة بالتحول من خلال نمط الصفقة أو التحالفات Pact transitions. فهل تعني هذه النتيجة أن مثل هذا النمط هو الأكثر نجاحًا واستقرارًا، بدليل أن اعتماد التطهير في ليبيا من خلال تطبيق قانون العزل السياسي قد قلب العملية السياسية كلها، وكان العامل الأهم في تأجيج العنف؟ ولماذا لم نشهد نجاحًا لمثل هذا النمط بخلاف التجربة التونسية؟ وتحت أي ظروف يمكن أن تعوق المحاكمات والأشكال المختلفة للعقوبة والتطهير عمليةَ المصالحة؟

كان هناك أيضًا قدر من التعميم عند تناول الجزء الخاص بتعويضات ضحايا جرائم الماضي في الفصل السابع من هذا الجزء. فقد أشار الكاتب إلى أن الحالات الثلاث محل الدراسة تكشف عن وجود علاقة بين آلية التعويض لضحايا الماضي من جهة، والاستقرار أو الاستقطاب والسلم الأهلي من جهة أخرى. والحقيقة أن مثل هذه العلاقة لم تكن على هذا القدر من الوضوح عند مناقشة الحالات الثلاث، وكان الأوضح أن عدم الاستقرار كانت أسبابه سياسية واقتصادية في الأغلب.

في نهاية هذا الجزء، يشعر القارئ بأنه كانت هناك حاجة إلى تصنيف اقترابات المصالحة من حيث المدى الزمني. فالمصالحة عملية معقدة وطويلة المدى، ولا يمكن استعجالها؛ ولذلك فإن الاقترابات التي ناقشها الكاتب، من معرفة الحقيقة والتعويضات والتطهير والعدالة التصالحية، والتي يمكن تسميتها باقترابات المصالحة الـ "قصيرة المدى"، من شأنها خلق الظروف المواتية وتعزيز فرص المصالحة. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى الاستثمار الطويل المدى. وهنا تأتي الاقترابات الطويلة المدى التي تهدف إلى تغيير التوجهات والسلوك اللذين أفرزا الصراع. ومن أبرز هذه الاقترابات التعليم، حيث تبرز أهمية صوغ المناهج التعليمية لرأب الصدع، وجمع شمل الأمة، وتشكيل ذاكرتها

الجماعية حول أحداث بعينها في الماضي، ورؤيتها نحو المستقبل؛ وهي الاقترابات التي تم تبنيها بالفعل من قِبل بعض المجتمعات التي مرت بمراحل انقسام واقتتال داخليّين، مثل برنامج التعليم من أجل المصالحة في أيرلندا Education for reconciliation.

وكلاء المصالحة

بالنسبة إلى الجزء الثالث الخاص بـ "وكلاء المصالحة"؛ على الرغم من الثقل الكبير للمنظمات الأهلية وغير الحكومية كمكونات للمجتمع المدني، فإنه لا يمكن إغفال دور المؤسسات الدينية، ومنظمات الأعمال، والإعلام، وكذلك الشباب. وقد كان يجب أن يهتم الكتاب بهذه الفئة الأخيرة، تحديدًا، التي كانت وقود الثورة وفي القلب منها، إضافةً إلى أنها تمثل المكون الأكثر عددًا في جميع الدول العربية. كما أن فئة الشباب هي الأكثر قدرة على تخطي حواجز الأيديولوجيا، والانقسامات المذهبية، والقبلية، والطائفية بأنواعها. فمن مقومات نجاح المصالحة النجاحُ في خلق روابط مختلفة بين المجموعات تتمايز عن خط التقسيم الأساسي في المجتمع؛ سواء كان إثنيًا، أو جهويًا، أو فكريًا. وربما كان الشباب هم الأقدر على تجاوز خطوط التقسيم هذه المثيرة للصراعات، تمامًا كما يمكن أن يتخطى دورُ النساء الخطوطَ التقليدية للفصل بين الأطراف، مثل تجاوز الانقسام الإسلامي-العلماني، للدفع بقضايا المرأة وتعزيز دورها في النظام السياسي.

وفي الإشارة إلى دور القبيلة؛ فمما لا شك فيه أن الاعتماد على مكونات الثقافة المحلية من العوامل التي تعزز عمليةَ المصالحة. إلا أن دور القبيلة في هذا الشأن يثير إشكالية أساسية: كيف يكون الأمر إذا كانت القبائل أيضًا مسيسة؟ أو أن الفواعل السياسية قبلية هي أيضًا؟ على سبيل المثال، إن جوهر الصراع في ليبيا هو صراع المناطق والقبائل في الأساس؛ إما لأنها تضررت من سقوط نظام القذافي وتحاول استعادة مكانتها، وإما لأنها عانت التهميش في ظله، ومن ثم تحاول التأكد من عدم تجاوزها مرة أخرى. لذا، كيف يمكن للفاعل نفسه مصدر الصراع (القبيلة، في هذه الحالة) أن يكون عاملًا مساعدًا في عملية المصالحة؟

مناقشة أفكار الكتاب

بعد استعراض أجزاء الكتاب والتعليق عليها، هناك عدة نقاط عامة محل نقاش وتساؤل.

- الأولى: تتعلق بمعنى المصالحة التي عرفها الكاتب ("العملية التي يتم من خلالها التعامل مع مظالم أطراف الصراع بهدف إعادة تعريف علاقاتها وإقامة عقد اجتماعي جديد"، ص 7)، فهنا تبرز الحاجة إلى مزيد تشريح هذا المفهوم ونظرتنا إليه؛ ذلك أن "المصالحة" مصطلح معقد، وربما يكون ذلك بسبب أن المصالحة تمثل هدفًا/ غاية (شيئًا يتم السعي لتحقيقه)، وكذلك عملية (وسيلة لتحقيق الهدف)، ومن ثم فإن الكثير من الجدل يدور حول الخلط ما بين طبيعتَي المصالحة. فهي بوصفها عملية، تهدف إلى بناء، أو إعادة بناء، للعلاقة بين الجماعات والأفراد في المجتمع (مصالحة بين أطياف المجتمع)، وأيضًا بين الدولة ومواطنيها (مصالحة بين الدولة والمجتمع)، وهي بوصفها غاية، تشير إلى إعادة بناء هذه العلاقات بناءً على معايير ومبادئ محددة، أي الاهتمام بالذي نحاول إعادة بنائه من خلالها. ينعكس هذا الفرق بين الاتجاهين في تعريف المصالحة على رؤيتنا لموقع وتوقيت المصالحة. فالتوجه العام أن المصالحة بوصفها عملية، تبدأ عندما يتحقق سلام ينهي الصراع، ولو مؤقتًا. أما لو نظرنا إليها بوصفها غاية، فيمكن أن تصبح جزءًا لا يتجزأ من إنهاء الصراع ذاته. وقد انعكس هذا الخلط على موقع المصالحة كما تم التعبير عنه في أجزاء مختلفة من الكتاب. فمن ناحية، يرى الكاتب أن الانخراط في عملية مصالحة شاملة وجامعة (المصالحة كخطوة سابقة لحل الصراع) هو السبيل الوحيد لتحقيق الشعوب العربية السلم والاستقرار. ومن ناحية أخرى، عندما تحدث الكاتب عن التوقيت المناسب للحوار الوطني أشار إلى أنه لا يمكن أن يبدأ الحوار الوطني بينما العنف والقتال مستمران (المصالحة كخطوة لاحقة لحل الصراع).
- الثانية: تتعلق بالترابط بين المصالحة وعملية الانتقال الديمقراطي؛ صحيح أن المصالحة تختلف باختلاف السياق وطبيعة الصراع، ولكنها أيضًا تتأثر بنمط وطبيعة الانتقال، ومن ثم لا ينبغي دراستها منفصلة عن مسار التحول الديمقراطي؛ فالمصالحة والتحول الديمقراطي متشابكان وبينهما اعتماد متبادل. فمن ناحية، تحتاج المصالحة إلى حد أدنى من العدالة الاجتماعية، والمشاركة في السلطة السياسية والاجتماعية، والبيئة الداعمة لحقوق الإنسان. ومن هنا، فإن هناك أمثلة لمجتمعات لم تكتمل فيها المصالحة Unfinished reconciliation لأن طرفًا من الأطراف لم يعترف بالحاجة إلى الديمقراطية، وتعتبر زيمبابوي من أبرز الحالات الدالة على ذلك.

من ناحية أخرى، تضع المصالحة الأساس اللازم لنجاح التحول الديمقراطي من خلال عملية إعادة الثقة والتعاون والعلاقات الصحية بين بعض الأفراد وبعضهم الآخر، وبينهم وبين الدولة. ومن ثم يمكن الحديث عن مقومات نجاح المصالحة كالآتي: توافر الإرادة السياسية،

وإقامة حوار وطني شامل لكل الأطياف، وتهيئة مناخ سياسي أكثر انفتاحًا يضمن حرية التعبير، وأخيرًا توافر رؤية وطنية أو مشروع وطني يضع تصورًا للغاية النهائية للأمة كما يراها المواطنون، أو ما يمكن تسميته بـ "فلسفة المصالحة".

- الثالثة: تتعلق بفقدان الكتاب للإطار النظري الذي يسكن عملية المصالحة في إطارها الأشمل، وهو التحول الديمقراطي، ومن ثم تحديد أكثر لموقعها من عملية الانتقال، وهي خطوة من شأنها تطوير نظرتنا أو فهمنا لقضايا التحول والمصالحة معًا. فببساطة، لن تبدأ عملية المصالحة ما لم تسبقها خطوات جادة نحو الانتقال. كما كان يمكن تسكين الموضوع في إطار آخر يتعلق بنظريات حل الصراع، وهو الأمر الذي أشار إليه الكاتب نفسه في المقدمة عندما أوضح أن جانبًا أساسيًا في هذا البحث هو "التحدي الذي يفرضه على نظريات حل النزاعات الموجودة وكيفية تكوينها" (ص xii). ومع ذلك لم يتطرق الكتاب فيما بعد إلى الكيفية التي تساهم بها النتائج التي توصل إليها في تطوير، أو تكوين، نظريات حل النزاعات. وأرى أن غياب الإطار النظري كان هو السبب في ارتباك بعض الأجزاء أو تكرار بعض المعلومات في مواضع مختلفة.
- الرابعة: تناول الكتاب كثيرًا من التحديات والمعوقات الأساسية أمام المصالحة في الدول الثلاث، وهذا بالطبع أمر مهم ومطلوب وخطوة أساسية لطرح الحلول. ولكنه لم يُلقِ الضوء على المناخ الذي تصاغ فيه آليات المصالحة، أي الشروط والسياق اللازم توافرهما لنجاح عملية المصلحة: متى تبدأ بالفعل عملية المصالحة؟ وما الشروط التي تساعد على التغلب على التحديات التي تواجهها؟ على نحو يبتعد بنا عن صيغة ما يجب أن يكون، ويكون أقرب إلى الرؤية الواقعية العملية لما يمكن تحقيقه في إطار السياق السائد. ففي حالة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، حدثت اتفاقات CODESA على أرضية اعتراف كل طرف بأنه ليس من الممكن على المدى القصير إنهاء الصراع. وكان هذا يعني من وجهة نظر القيادة السياسية – بالنسبة إلى الجانبين - أن خيارها المفضل غير ممكن التحقق: الحل العسكري لدى الأقلية البيضاء، والثورة من وجهة نظر الأغلبية السوداء. ومن ثم كان أفضل ثاني الخيارات هو التفاوض حول إنهاء الصراع.

في الحالة العربية، نجد، بخلاف تونس، أن هناك شكوكًا حول ما إذا كانت الدول الأخرى مهيأة لعملية المصالحة. وكما أوضح الكتاب، أصبحت المباراة، في غالبية الحالات، مباراةً صفرية بين الأطراف السياسية المختلفة. وهكذا، تصبح القضية الأساسية هي كيف يمكن تحويل المباراة الصفرية إلى أخرى غير صفرية؟ كيف يمكن العمل على إعادة الثقة بين الأطراف المختلفة بحيث يصبح التعاون ممكنًا، مع الابتعاد عن الخيانة؟ وذلك خاصةً في ظل نظرة الأطراف، في كل الحالات التي تمّت دراستها، إلى مناخ ما بعد الثورة على أنه الفرصة الوحيدة - وربما الأخيرة - المتاحة لها لتحقيق أي مكسب سياسي.

- الخامسة: لم يحظَ السياق الاجتماعي الاقتصادي لعملية المصالحة بالاهتمام الكافي في الكتاب. وقد انعكس ذلك، مثلًا، على مفهوم العدالة الانتقالية عند الكاتب الذي ركز بالأساس على العدالة الجنائية المتعلقة بالتعامل مع عناصر النظام السابق؛ من خلال المحاسبة، والتطهير، ولجان كشف الحقائق. وفي المقابل، أغفل - إلى حد بعيد - عدالة إعادة التوزيع، وغيرها من الآليات التي تهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية الاجتماعية. ومرة أخرى، وبالعودة إلى تجربة جنوب أفريقيا، نجد أن أحد المآخذ الأساسية على لجان المصالحة والحقيقة أنها لم تتعامل مع العنف الهيكلي القائم، الأمر الذي أدى إلى تغير طبيعة العنف من عنف سياسي إلى عنف الجريمة.
- السادسة: تتعلق بما أشار إليه جون بول لدرتش John Paul Lederach، أستاذ بناء السلم الدولي في جامعة نوتردام بالولايات المتحدة، وأحد أشهر المتخصصين في مجال حل النزاعات؛ ففي نظره، تنطوي المصالحة على تمركز وتموضعLocus and focus . ويقصد بالتمركز، أن تصبح إعادة صياغة العلاقات بين الأطراف المختلفة هي بؤرة الاهتمام. أما التموضع، فهو أن تمثل المصالحة المجال أو المكان أو الملتقى لأطراف الصراع. وهنا نتحدث عن مستويات للمصالحة يناسب كل منها اقترابًا أو آلية مختلفة، وتؤثر فيها مجموعات فاعلين محددة. بناءً على ذلك، هناك المستوى الأعلى للمصالحة، وهذا المستوى ينخرط فيه السياسيون والقادة والزعماء، ويرتبط بالأساس بالأبعاد القانونية والدستورية، وهناك المستوى الثاني، وهو المستوى الوسيط الذي يرتبط بدور الإعلام والتعليم ولجان كشف الحقائق، وهناك المستوى الأخير، وهو مستوى القاعدة الذي يرتبط بالعلاقات البينية في إطار المجموعات المختلفة في المجتمع، وهنا مثلًا قد يأتي دور القبيلة أو المجتمعات المحلية الأخرى. ويعني هذا أن التخطيط للمصالحة لا ينبغي أن يكون عملية عشوائية بل تتكامل فيها المستويات الثلاثة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التسرع في المصالحة الوطنية، من دون التأهيل الكافي للأفراد، إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع خاصة؛ الأمر الذي قد ينعكس على المصالحة الفردية وكذلك على المصالحة بين

الجماعات، وهي النقطة التي لم يسلط الكتاب الضوء عليها ولم يناقش كيفية تحقيق التكامل بين مستويات المصالحة هذه.

- السابعة: تتعلق بمعنى المصالحة في المجتمع مقارنةً بمعناها النظري الذي تم تقديمه في الكتاب. فالكاتب لم يُشر إلى رؤية الفاعلين السياسيين للمصالحة، وتصورهم لشروط إتمامها، ولا إلى نظرة المجتمع في الدول الثلاث لعملية المصالحة، وما إذا كان هناك تقبّل لها أم أن هناك حاجة إلى العمل على تصحيح مفهومها؟ فعند بعض المجتمعات، تكون المصالحة "حجة" لتناسي الماضي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تهيئة الرأي العام للمصالحة من خلال طرح المفهوم ومضامينه للنقاش العام (هنا يأتي دور السلطة، والمدارس، والإعلام والمجتمع المدني). ويرتبط بهذه النقطة أيضًا ما يمكن تسميته بـ "واقعية المصالحة"، وبما يتوقع المجتمع والأفراد من هذه العملية، في مقابل ما يمكن تحقيقه بالفعل. فالمصالحة في الأساس هي إيجاد طريقة للتعايش بين الأعداء السابقين؛ إذ إنها لا تنقل المجتمع بسرعة أو بسهولة إلى وضع مثالي، وهي نقطة يجب أن تكون واضحة ومعروفة لدى الرأي العام لأنها ستساعد في تقليل سقف التوقعات لدى الضحايا وعائلاتهم.
- الثامنة: هناك بعض المعلومات في حاجة إلى التصحيح، وإن كانت لا تؤثر في جوهر الأطروحة التي يعرضها الكتاب. فقد أورد الكاتب أن الجنرال عبد الفتاح السيسي قاد جبهة الإنقاذ (ص 5)، وهي معلومة غير صحيحة؛ حيث إن هذه الجبهة تشكلت بقيادة محمد البرادعي، وحمدين صباحي، وعمرو موسى، والسيد البدوي. وفي دراسة حالة اليمن، هناك خطأ في التاريخ؛ حيث يتحدث الكاتب عن تصاعد الحرب الأهلية بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح والحوثيين في عام 2015 (ص 42)، والواقع أن صالح والحوثيين كانوا حلفاء في هذا الوقت.

في النهاية، لا تتوقف قيمة أي عمل على الأسئلة التي يجيب عنها فحسب، ولكن على كم الأسئلة والإشكاليات التي يطرحها ويثيرها أيضًا، وهو ما حققه هذا الكتاب بالفعل. فمن خلال تعرضه لإشكالية معقدة - وهي المصالحة - وتقديمه تشريحًا دقيقًا لها، ورؤية للتغلب عليها، بأسلوب سهل وواضح يمكن للقارئ متابعته بكل سلاسة، يساهم الكتاب في إعادة العلاقة بين علم السياسة والمجتمع، وهو الأمر الذي نحن في أشد الحاجة إليه في ظل الأزمة التي باتت واضحة للحقل الأكاديمي واقترباته السائدة.

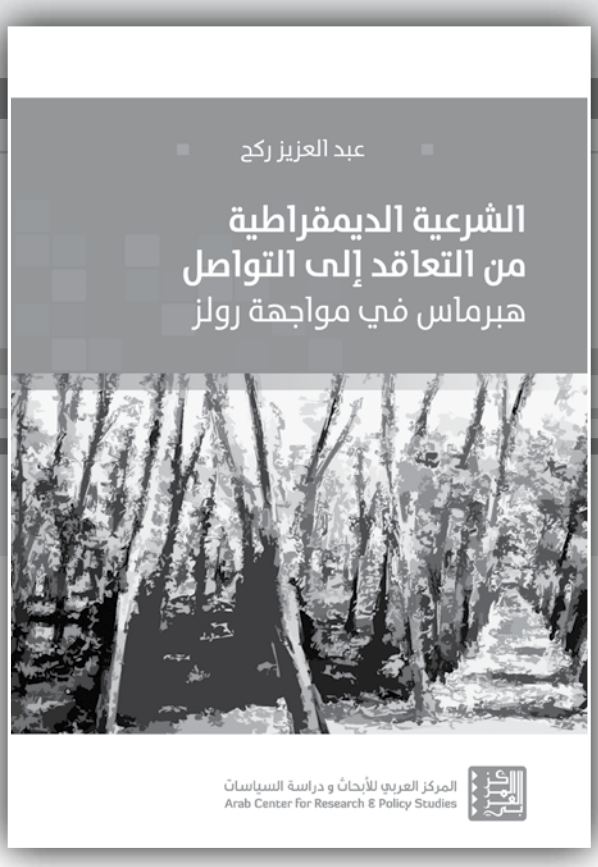

صـدر حديـثًا

تأليف: عبد العزيز ركح

الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل، هبرماس في مواجهة رولز

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل، هبرماس في مواجهة رولز**، ويسلط فيه مؤلفه، عبد العزيز ركح، الضوء على أنموذجين من الإتيقا العمومية، هما النظرية الليبرالية التعاقدية كما تجسدت حصرًا في أعمال جون رولز، والنظرية التداولية القائمة على أسس فلسفة التواصل وإتيقا الحوار كما يعرضها يورغن هبرماس. والمقترحان مشروعَا شرعنة سياسية للمسار الديمقراطي، مركزًا على إبراز أوجه اختلافهما وتشابههما، مفترضًا أن الخلاف الظاهر بينهما يُخفي في العمق تداخلًا وتشابهًا كبيرين؛ إذ يمكن القول إنهما أنموذج واحد صيغ بطريقتين مختلفتين، نتيجة تباين البيئتين اللتين وُضِعا فيهما، واختلاف مرجعياتهما التاريخية والثقافية. يتألف هذا الكتاب (327 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من ثلاثة فصول وخاتمة.

تقرير
Report

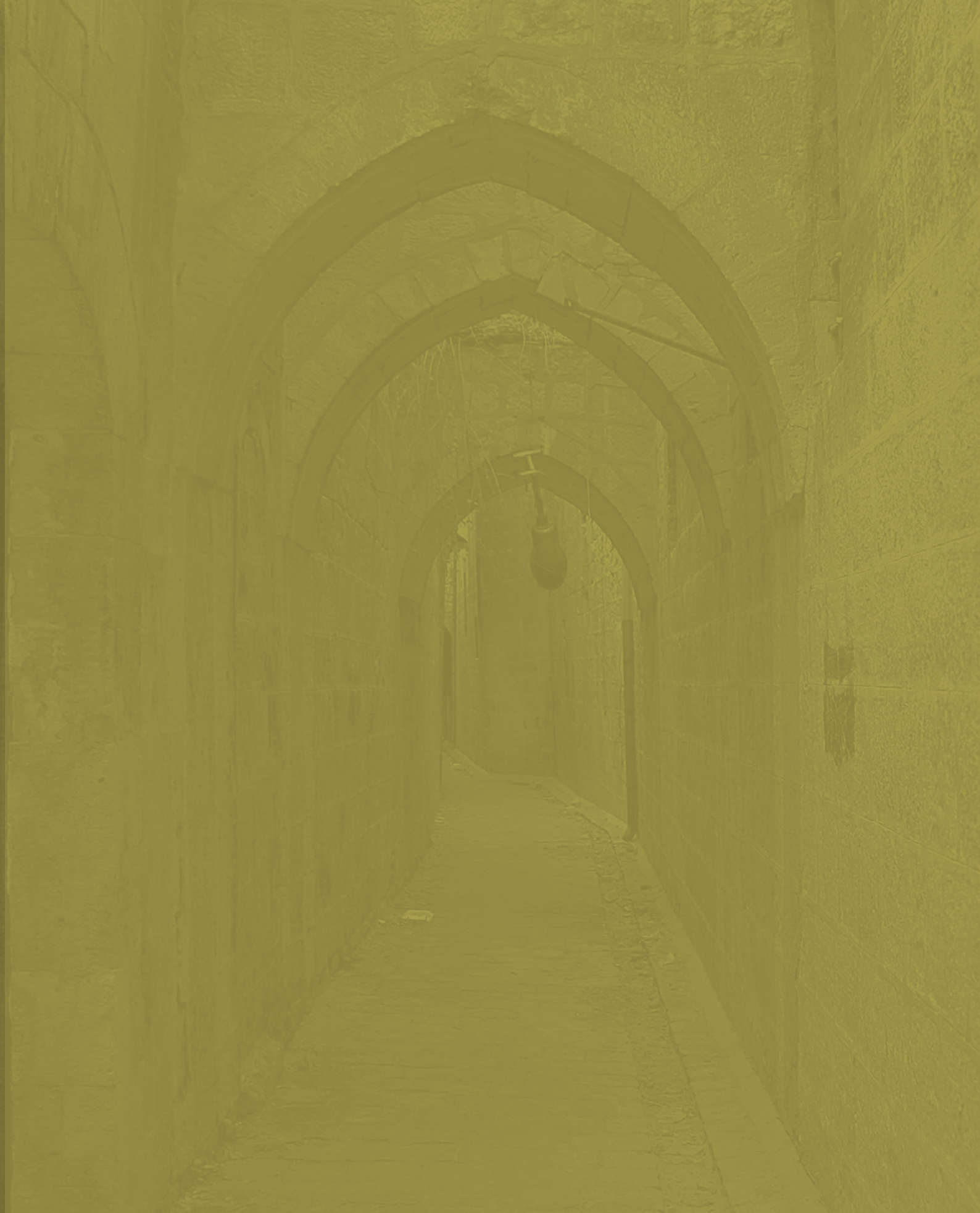

إيهاب محارمة | Ihab Maharmeh*

الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي

The Two Protest Movements in Sudan and Algeria and Prospects for Democratic Change

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

نظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في الدوحة، ندوتين تناولتا واقع الحراك الشعبي وآفاقه ومآلات الانتقال الديمقراطي في السودان والجزائر، وذلك في إطار سلسلة الندوات التي تعقدها وحدة الدراسات السياسية في المركز. عقدت الندوة الأولى في 16 نيسان/ أبريل 2019، بعنوان"الحركة الاحتجاجية وآفاق التغيير الديمقراطي في السودان"، أما الندوة الثانية فعقدت في 20 نيسان/ أبريل 2019، وكان عنوانها "آفاق الحركة الاحتجاجية ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر".

أولًا: الحركة الاحتجاجية وآفاق التغيير الديمقراطي في السودان

افتتح منسق مشروع التحول الديمقراطي في المركز العربي، عبد الفتاح ماضي، الندوة بالإشارة إلى أن ما يجري في السودان حراك شعبي، نجح في إسقاط رأس النظام خلال عدة شهور، وهذا الأمر غير جديد على الشعب السوداني، الذي انتفض مرات عدة خلال العقود الماضية، شأنه شأن الشعوب العربية، ولا يزال يناضل من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل حياة ديمقراطية ودستورية.

1. بنية النظام السوداني وتناقضاته

في مداخلته، يفكك التجاني عبد القادر، رئيس قسم العلوم الاجتماعية في مركز ابن خلدون في جامعة قطر، النظام السوداني السابق، الذي وصل إلى الحكم مدفوعًا بظروف سياسية وإقليمية معينة، تحالفت فيه مجموعة عسكرية مع أخرى مدنية، وعُرف في حينه بنظام الإنقاذ. ويرى أن النخبة السياسية التي قادت الانقلاب عام 1989، أتت من خارج الدولة الرسمية ومؤسساتها، وقد لوحظ في حينه أن جل أولوياتها تركز على التحكم في مؤسسات الدولة الرسمية ثم التحكم في المجتمع. ويضيف عبد القادر أن هذه المجموعة عملت على ضبط المجتمع والتحكم فيه، مستفيدة من سيطرتها على مؤسسات الدولة. لكن هذه المؤسسات، وإن استجابت لرغبة المجموعة الحاكمة، فإنها لم تنفذ القرارات المُلزمة بها، أو على الأقل لم تنفذها بالسرعة المطلوبة. ويذهب عبد القادر إلى أن هذه القوى العسكرية تحاول أن تبني مشروعيتها عند السيطرة على مفاصل الحكم من خلال سرعة الإنجاز، ولذلك تُقيم مؤسسات بديلة/ موازية للمؤسسات الرسمية، عسكرية، أمنية، أو اقتصادية، وينتج من ذلك ازدواجية بين المؤسسات التقليدية للدولة والمؤسسات الموالية للنظام، وبطبيعة الحال تكون المؤسسات الموازية هي الأقوى والأشد ولاءً للمجموعة الحاكمة.

ويذهب عبد القادر إلى أن النظام القائم يعمل، من خلال هذه المؤسسات الرسمية والموازية، على اختراق المجتمع والتحكم فيه، لكن بما أن الصراع يدور حول الإشكاليات الاقتصادية والقانونية الكبرى، فإن أول من يدخل في صراع مع هذه المنظومة هو مجموعات المصالح الاقتصادية/ التجارية، لتجد مسالك في مؤسسات الدولة الرسمية أو غير الرسمية. ونتيجة هذا الصدام، يحدث نوع من التفاهم/ التواطؤ بين هذه القطاعات؛ الأمر الذي يُقوي الدولة إلى حين.

ويعتقد عبد القادر أن نظام الإنقاذ جاء في ظروف عسكرية ضاغطة، فكان النظام الحاكم مشغولًا بالحروب التي تـدور في أطراف السودان، وأشرسُها حرب الجنوب تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولذلك كان يستهلك الموارد الاقتصادية لتغطية أعباء الحرب؛ على نحو رفع تكلفة الضغط على المجتمع ومجموعات المصالح ومؤسسات الدولة، فلم يستطع النظام توفير الموارد اللازمة، ولا المتطلبات الحياتية العادية للمواطنين. وفي المقابل، فإن مجموعات المصالح استطاعت تحقيق مصالحها من خلال الالتفاف على مطالب المواطنين، أما المجموعات الأخرى، فهي التي تتمرد على النظام رأسًا، وتتسلح وتخرج، فتُشكل ضغطًا واستنزافًا مُستمرَّين للنظام، ومن ثمّ يكون على المجموعة الحاكمة ضغوط من عدة جوانب؛ ضغط عسكري، لا تقوى على التخلي عنه، وضغط اقتصادي، لا تقدر على إيجاد موارد أو إحداث تنمية بالصورة المطلوبة.

وعن عوامل ظهور الثورة في السودان، يذهب عبد القادر إلى أنه نظرًا إلى كون النظام جاء بطريقة عسكرية، فقدْ جوبِهَ بمقاطعات ومحاربات من الخارج، فافتقد الدعم الخارجي، على نحو جعله مُحاصرًا داخليًا وإقليميًا. فأدى هذا الأمر إلى تململ في النواة القيادية الحاكمة نفسها، وفي ذلك، انشقاق وخلاف في الأولويات والسياسات، وفي الأيديولوجيا ذاتها؛ لأن المجموعة الحاكمة ليست مجموعة متجانسة واحدة، إنما تتكون من عناصر مدنية وعسكرية وإسلامية عقائدية. وإزاء هذه الضغوط العسكرية والاقتصادية، حدث انشقاق عام 1999، بقيادة حسن الترابي، أما المجموعة الأخرى (نظام الإنقاذ) فواصلت المسير. وبخروج مجموعة الترابي، ازدادت الضغوط على النظام، حيث زادت على الضغوط الاقتصادية والعسكرية ضغوط فكرية؛ كون الترابي معارضًا شرسًا للنظام، وقد سعى مرارًا لتقويضه، على اعتبار أنه انحرف عن الاتفاقية الأساسية. وخلقت هذه الضغوط المتوالية داخل النظام مراكز قوى بصورة غير متوقعة، فما توافر للمؤسسات الموازية من موارد جعلها مركزًا من مراكز القوى، وأصبح في داخل الدولة مؤسسات مستقلة إلى حدٍ بعيد، مناوئة ومنافسة للمؤسسات الموازية، وكل واحدة من هذه المؤسسات حاول رأسها توسيع نفوذه وإمكانياته، وحشد الموالين والدعم له، باستقلالية عن الإدارة المركزية للدولة؛ فنشأت عدة رؤوس متصارعة للنظام، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري؛ فهناك مؤسسة الدفاع

الشعبي وما تقوم به من عمليات، ومؤسسة القوات المسلحة التي تُمثل الجيش النظامي، وقوات أخرى بديلة كالدعم السريع والقوات الصديقة، إضافةً إلى قوات جهاز الأمن.

وهذه النزاعات بين الرؤوس المختلفة لا يمكن أن تُحل، إلا عن طريق لجوء رأس كل فريق إلى استرضاء رأس النظام، فيكون هو من يُحتكم إليه، وفي هذه الحالة هو الرئيس عمر البشير، ومن ثمّ تحوّل النظام من الطبيعة العسكرية، أي من حكم المجموعة، إلى حكم الفرد الذي يستمرئ هذه الشِقاقات، حتى يعزز من مكانته بصفته حكمًا أخيرًا في اللعبة السياسية. ولا يكون هذا الأمر في مصلحة النظام، بصورة مستمرة؛ كون هذه التصادمات على المدى الطويل تُضعف النظام، مما يحفز القوى الشعبية التي لم تحظَ بشيء من التنمية، ودفعت تكلفة الحرب والنزاعات، وبالنتيجة تتولد انشقاقات داخل المجتمع ذاته، وهي ما تشكل بوصف التجاني الكتلة الحرجة، التي ترجح كفة الميزان، بتجميعها للسخط، مشكلةً الثورة الشعبية التي تُضعف المجموعة الحاكمة، وتُسقطها. ورغم بلوغ رأس النظام درجة عالية من التسلط، فإنه غير قادر على إحكام قبضته على أطراف النزاع، ولا يتمكن من العودة إلى المجتمع؛ بسبب اهتزاز ثقة قطاعات المجتمع به، وبذلك يكون قد مهد النظام الطريقَ لسقوطه، وقد سقط بالفعل.

2. تجارب الانتفاضات السودانية: التحديات والدروس المستفادة

يطرح أحمد إبراهيم أبو شوك، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، سؤال: لماذا التغيير؟ ويجيب عنه من خلال بُعدين، الأول زمني متحرك، والآخر موضوعي. أما البعد الزمني، فيبدأ عام 1953، عندما بدأ السودان بعد الاستقلال بحكومة ديمقراطية، وينتهي عام 2019. فبالنظر إلى نظام الحكم، يلاحظ أن النظام الديمقراطي عاش مدة خمس سنوات، أما النظام العسكري الأول فست سنوات، والنظام الديمقراطي الثاني خمس سنوات، وفترة الرئيس جعفر النميري ست عشرة سنة، والديمقراطية الثالثة أربع سنوات، أما نظام الإنقاذ فاستمر مدة ثلاثين سنة. ويستنتج من هذه القراءة الرقمية أن نظام الحكم، الذي حكمَ السودان، في حاجة إلى تغيير، وفي ذلك العودة إلى نقطة صفر، وإعادة بنية الدولة. وبالنسبة إلى عدد الأحزاب السياسية، يجد أبو شوك أن النظام الديمقراطي في السودان بدأ بستة أحزاب سياسية؛ وفي الديمقراطية الثانية، بلغَ عددها خمسة عشر حزبًا؛ أما في الديمقراطية الثالثة، فأصبح العدد ستة عشر؛ أما الآن، فيبلغ عدد الأحزاب في السودان ثلاثة وثمانين حزبًا مسجلًا. وفي ذلك دلالة على أن البنية الحزبية فشلت كذلك في أن تحقق أي نجاحات.

ويذكر أبو شوك عددًا من المشتركات بين الانتفاضات السودانية الثلاث، ويبدأ بانتفاضة عام 1964، ويمر على انتفاضة عام 1985، وينتهي بانتفاضة عام 2019، ويقرأُ هذا الخط الزمني من زوايا مختلفة. أما عن مساهمة القطاع الشبابي في هذه الانتفاضات، فيرى أبو شوك أن الذين ولدوا عام 1953، كانت أعمارهم أحد عشر عامًا، والذين ولدوا نهاية الحكومة العسكرية، لما جاءت انتفاضة عام 1985، كانت أعمارهم واحدًا وعشرين عامًا، وفي الفترة 1985-2019، أصبحت أعمارهم أربعة وثلاثين عامًا. وعن المشتركات أيضًا التي برزت بين هذه الانتفاضات، يرى أن جميعها كانت تسعى للعودة إلى الديمقراطية، وإزالة آثار النظام العسكري وأعوانه، وبناء دولة القانون والمؤسسات. وفي سياق المشتركات بين هذه الثورات الثلاث، يرى أبو شوك أنها تتسم بثلاث نقاط، هي:

- عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة لهذه الانتفاضات؛ فهي لا تملك برمجة رصينة لتنفيذ أجندة التغيير والتحديث، بدليل أن الشاغل إلى هذا اليوم، من رئيس الوزراء؟ وما الحكومة المدنية؟
- غياب الثقافة الديمقراطية؛ الأمر الذي قاد إلى نزاعٍ داخلي، في أوساط من قاد هذه الحراكات الشعبية، وانتهى بتشرذم أفسحَ المجال لعودة المؤسسة العسكرية مرةً أخرى.
- عدم التجانس بين قوى التغيير، سواء جبهة الهيئات، أم التجمع النقابي، والآن تجمع المهنيين. ويُلاحظ ذلك في نيسان/ أبريل 1985 وتشرين الأول/ أكتوبر 1969؛ إذ فشلت قوى التغيير في المساهمة بتحقيق تجانس الخطاب وبقيت حبيسة هذه المنظومة التاريخية، ولم تنظر أبعد منها، لإحداث تغيير يلبي احتياجات التحول الديمقراطي.

يرى أبو شوك عددًا من الاختلافات بين الثورات الثلاث؛ ففي الانتفاضة الأولى، ارتبطت قوى التغيير بالأجهزة النقابية والقطاع الطلابي، وكانت محصورة في الخرطوم وفي بعض المدن. أما القوى التي واجهت القطاعات المنتفضة، فتمثلت في الأمن النظامي، سواء الشرطة أم الأجهزة الأمنية، ومدة الانتفاضة لم تزد على أسبوع واحد، واستطاعت أن تسقط نظام الفريق إبراهيم عبود، ونشأ عن ذلك حكومة مدنية، سُميت حكومة الهيئات ذات التركيبة النقابية. واستمرت الفترة الانتقالية مدة عام واحد، وكانت القطاعات التقليدية المستفيدة من التغيير؛ لأن الحزب الشيوعي كان على رأس القوى المؤثرة، الذي يرى ضرورة تفكيك الدولة التقليدية، وقطع العلاقة بين المؤسسات الطائفية والمؤسسات القبلية. وأسفرت الانتفاضة الثانية في نيسان/ أبريل 1985، والتي استمرت أسبوعين، وتصدت لها الشرطة والأجهزة الأمنية، عن مجلس عسكري وحكومة مدنية

للتجمع الوطني للنقابات، تسلمت زمام السلطة مدة عام واحد. ويرى أن السلطة إثر هذه الانتفاضة انشغلت بمشكلات جانبية، مثل قضية الجنوب. أما الانتفاضة الثالثة عام 2019، فتتميز بشمولها في مدن وأرياف؛ فقد امتدت أفقيًا ورأسيًا، وكذلك ساهمت منصات التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية، والسودانيون في الخارج، في تنوير الوعي. ولم تكن الأجهزة الأمنية وحدها تتصدى للثورة، بل ظهرت كتائب الظل، وهي أجهزة من خارج الدولة حاولت القضاء على المظاهرات، لكنها فشلت.

وعن مسار التغيير والآفاق المقترحة، رأى أبو شوك أنه يبدو محفوفًا بالمخاطر؛ فبقراءة الثورة الحالية، يتبين غياب الرؤية الإستراتيجية التي تخدم شعار الثورة، إضافةً إلى وجود قوى خارج هذه المنظومة التي تتبنى التغيير، فالحركات المسلحة لم تنضم إلى فيلق التغيير. هذا فضلًا عن غياب الثقافة الديمقراطية؛ حيث لا يوجد نقد ذاتي في أوساط الأحزاب السياسية، ولا بناء قواسم مشتركة لتجاوز الصراع التقليدي بين الإسلاميين والشيوعيين. يضاف إلى ذلك عدم وجود نخبة سياسية يلتف حولها الشعب، وعدم تجانس خطاب تجمع المهنيين لإعلان الحرية والتغيير. وأما عن المسارات المتاحة، فيرى أبو شوك ضرورة إعلان حكومة مدنية لها برنامج واضح، خلافًا لخطاب تجمع المهنيين الذي ينادي بحكومة كفاءات. كما يجب عدم التقوقع داخل التجارب التاريخية، فلماذا يجب أن يكون مجلس عسكري بدلًا من مجلس سيادي، يجمع بين المدنيين والعسكريين، ومهمته تكون سياسية، مع وجود حكومة تنفيذية؟ ويرى أيضًا أن برنامج قوى التغيير يجب أن يكون واضحًا، ويتصدر الشعارات المطروحة؛ فيجب عدم حصر الثورة في محاسبة النظام الفائت، فإجراء المحاسبة القانونية ينبغي له أن يتم عبر مؤسسات عدلية، وهذا يستوجب وجود سياسة لتحقيق العدالة الانتقالية. وكما يتأكد إعادة هيكلة الدولة وفق أسس علمية، ومعالجة المشكلات الاقتصادية؛ لكون الإشكال ليس سياسيًا فحسب، إنما هناك مشكلة اقتصادية معقدة. وأخيرًا، لا بد من الإعداد للتحول الديمقراطي من خلال فتح النقاش حول الدستور وقانون الانتخابات، وتأسيس لجنة وطنية محايدة تساعد عملية التحول الديمقراطي.

3. خلفيات الحركة الاحتجاجية السودانية وآفاقها

ركزت ناهد حسن، الناشطة في مجال حماية المرأة والطفل، على بنية الحركة الاحتجاجية وقواها الاجتماعية في السودان، وأبرز القوى الفاعلة فيها، وموقف المعارضة السودانية، ومستقبل الحركة الاجتماعية في السودان. وترى الباحثة، في حديثها عن ثورة 2019، وهي ثورة الشباب، أنّ الشعب السوداني لم يتوقف لحظةً عن النضال ضد هذا النظام منذ عام 1989، وقدم الضحايا بأشكال مختلفة، سواء داخل المعتقلات أو في حركات احتجاجية متقطعة، يأتي حراك 2019 ضمنها.

ولفهم بنية الحركة الاحتجاجية، تشير الباحثة إلى أنه يجب العودة إلى نشأة بنية النظام الحالي، الذي هو تحالف بين "الإخوان المسلمين" والعسكر؛ فهذا التحالف أعطى فرصة جيدة للسودانيين، حتى يعوا فشل هذا النظام وفشل شعاراته والقيم التي دعا إليها، كما يقدم فرصة للمهتمين بدراسة الأحزاب السياسية في المنطقة والتحولات التي تطرأ عليها. ولفهم الإشكالات الأساسية التي أدت إلى الوضع الحالي، تناقش الباحثة فكر الحركات السياسية - الأيديولوجية في السودان، بالتركيز على بنية هذه الحركات وانتمائها وعلاقاتها بالخارج، وعلى كونها حركات مركزية. وتشدد الباحثة على أنه عند مقارنة الحركة الإسلامية السودانية بالحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة، نجد أنها حركة متقدمة جدًا، فبالاطلاع على كتابات حسن الترابي مثلًا، في السبعينيات والثمانينيات، نجد الحديث عن إمامة المرأة للصلاة، وغيرها من الموضوعات. لكن عند الحديث عن التحولات التي طرأت على هذه الحركة نجدها غير مبدئية في تقاطع السياسي مع الديني، وهنا المرحلة المفصلية في تاريخ هذه الحركة. وترى أن ذلك يعود للضغوطات التي تعرضت لها عند وصولها إلى السلطة، وفي مثال على ذلك، تناقش قانون الطفل لعام 2010، الذي عملت عليه المنظمات الحقوقية في السودان، وتشير إلى أن الموقف من حقوق الإنسان كان يتأرجح لدى النخبة السياسية وفقًا لمصالحها.

وتوضح ناهد حسن أن الرئيس عمر البشير، منذ وصوله إلى السلطة، عمل على تكميم أفواه الناس والإعلام؛ على اعتبار وجود سلطة مطلقة بلا رقابة، ومن ثم انتقل للعمل على مشروع "إعادة صياغة الإنسان السوداني"، الذي يتضمن جانبًا أيديولوجيًا وآخر سياسيًا، وكذلك سلطويًا، لتمكين هذا النظام من كسر النقابات، وإحلال مؤسسات بديلة منها؛ على نحوٍ جعل السيطرة على القطاعين العام والخاص لمنسوبي هذا النظام، وحتى الترقي في المناصب كان يتم وفقًا للعلاقة بالنظام. وبذلك، سيطر على كل مفاصل الدولة، وبدأ في عزل الأحزاب الأخرى، إلى فترة طويلة. في مقابل ذلك، تستنتج الباحثة أن البشير بهذه التصرفات كان يعزل نفسه، ويعزل الحزب، عن التفاكر والنقد الذي يوجهه إليه الآخرون، فذلك يؤدي إلى التأخر والتراجع.

وتروي عن تجربتها الشخصية أنها كانت تعمل في مشروع "إيقاف العقوبة البدنية في المدارس السودانية"؛ فأثناء عملها في المشروع، كانت مطالبة بأن تحصل على موافقة من لجنة في وزارة التربية

والتعليم، فرضت عليها ترك مشروعها والعمل على بحث آخر. وتذكر أيضًا أن جزءًا من سياسة النظام كان موجهًا ضد الأشخاص المحرومين؛ وهذا ما يفسر أن ذوي الإعاقة قوة فاعلة، ومن أكثر الشرائح خروجًا ضد النظام في الحراك الحالي، وتقتبس نصًّا كُتب في وصف صورة أحد ذوي الإعاقة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يقول: "كم يعاني حين يخطو خطوتين، لكنه يمضي بإصرار وشكيمة. لم نرَ وجهه، لكن رأينا وجهته والعزيمة.. ماذا لو هرولت هذه الجموع، لا يفكر بالرجوع، لا يبالي بالخضوع. لِمَ خرج؟ نصيرًا للحق، وعلى عكازته اتكأ. هل يا تُرى ذاق طعم الذّل يومًا، فبكى؟". وتقول أيضًا إن الأطفال كانوا من أيقونات الثورة؛ فهم لم يخرجوا لأنه جرى تلقينهم، بل خرجوا يهتفون بصوتٍ عالٍ وشكيمة شديدة، ضد سياسات هذا النظام. وتختم بالقول بأن هذا النظام خلق عداءً مع المرأة، ولهذا فقد ناضلت المرأة السودانية ضده منذ عام 1989؛ فالفتيات في الجامعات كن يحتججن بطريقتهن الخاصة. ولهذا فبنية الاحتجاجات، تحمل رغبةً في التعافي، والانتصار للذات من القهر والتسلط، وهذا ما يميزها من غيرها من الاحتجاجات، إذ كانت تُعبر عن نفسها بأشكال عديدة وبمشاركة فئات واسعة من الشعب.

ثانيًا: آفاق الحركة الاحتجاجية ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر

افتتح مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي، مروان قبلان الندوة، بالإشارة إلى أن الجزائر تواجه اليوم مسارين رئيسين. أولهما المسار الدستوري الذي يدفع به الجيش والمؤسسة العسكرية، ويتخوف منه الكثيرون بأن يتحول عائقًا أمام التحول الديمقراطي. أما المسار الثاني، فهو المسار السياسي الذي تدفع به الحركة الاحتجاجية، على أمل أن يساهم هذا المسار في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. وأضاف أن الجزائر اليوم تضطلع بدور مهم ومعاكس، فسابقًا كانت تمثل لدى الشعوب العربية فزاعة بسبب حادثة "العشرية السوداء"، أما الآن فقد باتت نموذجًا فريدًا من نوعه في تحقيق التغيير؛ فحراكها تميز بسلميته وحضاريته من أجل تحقيق التحول الديمقراطي.

1. ديناميات الحركة الاحتجاجية: بنيتها وأهم القوى الفاعلة فيها

ناقشت الجلسة الأولى ديناميات الحركة الاحتجاجية في الجزائر، وقدم فيها المؤرخ ناصر الدين سعيدوني مداخلة عنوانها "الخلفية التاريخية للحراك الشعبي في الجزائر". ركز سعيدوني على ثلاث نقاط، هي موقع الجزائر من خلال الخلفية التاريخية، والثورة الجزائرية والثورة المضادة، وطبيعة الحراك وآفاقه وموقع النخب السياسية الجزائرية.

قرأ سعيدوني سيرورة التاريخ الجزائري وموقعه عبر عدة محطات تاريخية، وأشار إلى أن تاريخ الجزائر يسير في دورات مغلقة، تبدأ، بتراكم لمشكلات، ثم انغلاق في الرؤية، ثم انسداد، ثم انفجار. وهذا ما يميزها من تونس أو مصر أو غيرها، إذ تفقد الجزائر من خلال سيرورتها التاريخية مسألة "الاستمرارية"، وهذه الدورة المغلقة عاشتها الجزائر في أعوام 1830، 1871، 1945، 1954، 2019. ويرى أن هذه الظاهرة الغريبة جعلت تاريخ الجزائر يعيش في انفجارات ثورية دائمة. ويضيف في حديثه عن موقع الجزائر، أن الشعب الجزائري لديه القدرة على الاختزال، فهو شعب صامت، إذا ما قورن بشعوب أخرى تتحدث بالسياسة. يضاف إلى ذلك أنه شعب يختزن قدرات هائلة، وعندما ينفجر، لا يمكن أن نتنبأ بذلك. ويرى الباحث، من خلال تحليل السلوك الفردي لهذا الشعب، أنه يذهب دومًا إلى حلول قسرية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الترسبات التاريخية التي عاشها الشعب الجزائري منذ الاستعمار. ويختتم سعيدوني حديثه حول تجربة الجزائر التاريخية بتجارب سابقة، مثل مجازر 8 أيار/ مايو 1945، والثورة التحريرية 1954، وأحداث 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وتجربة العشرية السوداء في التسعينيات. ويلخص سعيدوني تجربة الجزائر التاريخية، بالقول إنها تجربة مقاومة وثورة، وأن تاريخها تاريخ مقاومة وثورة، وهذه الجدلية في الواقع طبعت تاريخ الجزائر وموقعه.

انتقل سعيدوني إلى الحديث عن الثورة الجزائرية والثورة المضادة، ورأى أن المعضلة لم تكن أبدًا في النخبة؛ فالقضية في الجزائر ليست قضية نخبة سياسية، فالحقيقة أن الشعب الجزائري يتسم بالوعي السياسي. ويستقرئ الباحث ذلك من ثورة عام 1954، ويرى أنها انطلقت بتحرك وإرادة شعبية تجاوزت النخب الجزائرية، وكانت النتيجة الحتمية في حينه أن النخبة أصبحت تابعة ومستخدمة من جانب الثوار الجزائريين. وعن هذه الثورة، يرى أنها كانت حلمًا عاشه الشعب الجزائري الذي صنعه، والذي استشهد من أجله، وكانت حلمًا يراود جميع الجزائريين والعرب الذين نظروا إلى هذه الثورة على أنها تحمل طموحات الشعوب العربية وآمالها. ولكنها في النهاية انتهت؛ فمنذ استقلال الجزائر، أصبح نظام الحكم فيها نظامًا عسكريًا، وهذا إلى جانب إدارة بيروقراطية، وهنا وجد الجزائريون أنفسهم أمام ثورة مضادة. ويستدل سعيدوني على ذلك بظاهرة "الفرنسة" التي اجتاحت النظام البيروقراطي والعسكري في الجزائر. ويرى أن الثورة المضادة طرحت قضايا لم تكن موجودة على أجندة الجزائريين، مثل الأمازيغية، وعملية التعريب، واختلاف الرأي.

ويضيف بات الجزائريون أمام ثورة فجرتها ثورة مضادة وانتهت إلى تحقيق الاستقلال السياسي وإقامة الدولة، بينما الاستقلال الحقيقي - وهو الاستقلال الثقافي والعلمي الذي يمهد للديمقراطية والمواطنة الحرة - لم نجده. وهنا يشير إلى أن الجزائريين أنجزوا حرب التحرير من الاستعمار ولم ينجزوا الثورة، فمن دون إنجاز الديمقراطية والمواطنة يصعب الحديث عن ثورة؛ فالثورة موجهة من أجل تحطيم ميكانيزمات المجتمع، بينما حرب التحرير موجهة إلى التحرر من الاستعمار الخارجي.

عرج سعيدوني في الحديث عن مفهوم النخبة والنخبة الجزائرية، وطرح سؤاله: هل هناك نخبة جزائرية؟ وفي تعريفه النخبة يقول إنها جماعة مستقلة بذاتها، ولها إطار تنظيمي ولو نسبيًا، وإمكانية للتواصل مع المجتمع، والقدرة على التعامل مع الدولة. لهذا فهي أقلية فاعلة ذات قوة مؤثرة وسلطة أدبية تجعل أفرادها مؤهلين للتعامل مع السلطة معنويًا أو ماديًا؛ ما يسمح لها بالارتقاء إلى أعلى الهرم الاجتماعي. بهذا المفهوم، يجد سعيدوني أن استخدام النخبة في السياق الجزائري هو تجاوز للمفهوم. إذ نجد في الجزائر العديد من خريجي الجامعات وحاملي الشهادات ومؤلفي الكتب، ولكن أين هم من المثقف الحقيقي، وهو المثقف الذي يرصد ضمير الأمة؟ ويضيف أننا ننتظر من النخبة الجزائرية أن تفهم الواقع الاجتماعي، وتستوعب الحراك الشعبي، وتنتج أفكارًا جديدة، وهذا ما نجده غائبًا في هذه النخبة التي تعيش مأزقًا تاريخيًا لا يمكن التهرب منه. ذلك أن النخب الجزائرية نخب ظرفية واستهلاكية مرتبطة بدوائر الحكم، ثم إنها نخبة هشة عاجزة عن إجراء نقد ذاتي لواقعها؛ فهي متغربة عن المجتمع وتعيش العزلة والنفي الثقافي، ثم أنها نخبة متوترة وقلقة وناقدة وكأنها غريبة عن المجتمع وتنضم إلى مجتمع غير موجود ونظرتها إليه سطحية.

ويختتم الباحث بأن الشعب الجزائري انتفض ضد فشل مشروع الدولة الوطنية، وضد إهدار رصيد الثورة الجزائرية - وهو أهم رصيد للعرب والجزائريين - وضد حكمٍ عسكري بيروقراطي استهلك مقدرات الجزائريين وثرواتهم وأغلق أمامهم الآفاق. ويضيف أن هذه الثورة سواء نجحت أو فشلت، فقد أسهمت في تجاوز العمل السياسي الحزبي والطرح الأيديولوجي الضيق الذي يعول عليه النظام، وأسهمت في تشكيل إجماع وطني يخاطب جميع الجزائريين ويحطم أطرهم التقليدية، وأسهمت في بلورة رد فعل على ممارسات النظام وقمعه من أجل الكرامة، وأسهمت في إبراز نخبة شبابية، فهذا الحراك عماده الشباب الجزائري.

وقدم الأكاديمي نور الدين بكيس مداخلة بعنوان "بنية الحركة الاحتجاجية في الجزائر"، عرج فيها على ثلاثة عناصر رئيسة، هي ديناميات الحراك، والفضاءات الموازية، والرهانات الجديدة. وأشار بكيس إلى أن حراك عام 2019 غير منفصل عن الحركات الاحتجاجية التي بدأت في الجزائر منذ عام 2011. فقد أسهمت هذه الحراكات في صياغة واقع سياسي غير مسبوق في الجزائر، يتم فيه انتزاع تنازلات من السلطة الحاكمة بالاحتكام إلى الشارع. ولهذا يشدد على أن الجزائريين أمام لحظة لم تولد الآن، فقد كان لهذه الاحتجاجات تحضيرٌ مسبق، من دون أن يعي الجزائريون تاريخه وطبيعته وديناميته.

وأشار بكيس في معرض حديثه عن ديناميات الحركة الاحتجاجية منذ عام 2011، إلى أن الجزائر شهدت قبل هذه الأحداث قرابة 10 آلاف حركة احتجاجية سنوية، وفي السنة الماضية تحديدًا، شهدت الجزائر العاصمة وحدها أكثر من ألف حراك احتجاجي. ويرى بكيس أن هذه الاحتجاجات تختلف عن احتجاج عام 2019، إذ كانت غالبيتها تتخذ المنحى الراديكالي. وبيّن أن حراك 5 كانون الثاني/ يناير 2011 المتزامن مع الثورة في تونس ومصر، شهد انتشارًا واسعًا، وفي 32 ولاية، وعلى مدار ثلاثة أيام، كما شارك فيه محتجون من أعمار مختلفة، وإن كانت أغلبيتهم من فئة الشباب. ويذهب بكيس إلى أن هذا الحراك فرض على الجزائريين نمطًا جديدًا من الانفتاح السياسي؛ إذ كان غير مسبوق من حيث استهداف رمزية المؤسسات الوطنية، مثل البلديات، ومؤسسات جباية الضرائب، وبعض المؤسسات الخدماتية، فضلًا عن استهداف بعض المؤسسات التعليمية، والقضاء، والمؤسسات الأمنية. ويضيف أن هذا المسار الاحتجاجي صنعه المحتجون المنتفضون ضد السلطة، لكنه لا ينفي أن السلطة هي أيضًا قررت احتواء الحراك حتى لا يرتقي إلى أكثر من ذلك. وهنا يشير إلى اتفاق ضمني عقدته السلطة، وهي التي سمحت للجزائريين بالاحتجاج لتحقيق المطالب السوسيواقتصادية، على ألّا ترتقي مطالبهم إلى مطالب سياسية. ويشدد على أن احتجاج عام 2011 له مطالب واضحة ومساحة واضحة، وإن كانت أدواته راديكالية، فإنه أسس فعلًا احتجاجيًا غير مسبوق في الجزائر. وعن طبيعة تعامل السلطة، يرى بكيس أن الوعود التي قدمتها السلطة للمحتجين في عام 2011 تضاءلت في عام 2014؛ إذ أصبح من الصعب المحافظة على الصفقة الاستبدادية الناعمة التي احتوى بها النظام احتجاجات عام 2011، بسبب أزمة النفط العالمية.

ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن الفضاءات الموازية التي أنتجت هذه الحراكات، واستدل في ذلك على أهمية "ملعب كرة القدم" وهو الذي يشير إلى أن الملعب أصبح موطنًا للمحاكمة السياسية. فسوسيولوجيا الملعب باتت مصنعًا لإنتاج الشعارات. ويرى هنا، أن الجزائريين وجدوا أنفسهم أمام رهانات كبيرة جدًا. واختتم حديثه بأن احتجاجات 22 شباط/ فبراير 2019 نتيجة حتمية للخبرة التي

حصل عليها الشارع من الاحتجاجات المتراكمة منذ عام 2011، الذي بات لديه خبرة في التعامل مع السلطة الحاكمة؛ فالشباب المحتجون الذين يقودون الحراك يؤدون دورًا متمايزًا يظهر تحديدًا في الطابع السلمي، فهم حريصون على تفادي انزلاق الثورة.

2. الوضع الدستوري ومواقف القوى الإقليمية والدولية

قدم الخبير الدستوري فوزي أوصديق مداخلة بعنوان "المقاربة القانونية والدستورية للحراك الجزائري". وانطلق من أن حراك عام 2019 هو استكمال للمشروع الوطني الذي بدأ مع الثورة التحريرية؛ فالجزائر حصلت على الاستقلال عام 1962، والآن يعيش الجزائريون الاستقلال السياسي وفق ما تنص عليه ديباجة القانون الأساسي الذي ينص على أن الشعب الجزائري حرّ. ويضيف أن الجزائريين الآن يعيشون بين منطقين، هما الشرعية الدستورية، والمشروعية الشعبية. ويرى أن الجزائري، منذ ستينيات القرن الماضي، كان مرتهنًا للمشروعية التاريخية التي باتت طوق النجاة للشرعية الدستورية، بينما منذ اندلاع احتجاجات شباط/ فبراير 2019، نجد أن المشروعية الشعبية هي طوق النجاة للشرعية الدستورية.

يرى أوصديق أن الدستور الحالي استنفد بموجب المادة 102، التي توجب على الجميع تنظيم حالة شغور منصب الرئاسة عبر انتقال السلطة إلى رئيس مجلس الأمة (الغرفة العليا في البرلمان) مدة 90 يومًا، والدعوة إلى انتخابات. وشدد على أهمية هذه المادة، واستدل عليها بمطالبات المحتجين بالعودة إلى المواد 7 و8 و9، التي تنص على سيادة الشعب، والتي تفيد بحرية اختيار الحكام، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء. ولهذا يرى أوصديق أن الحل الدستوري يجب أن يفرض حلولًا سياسية ذات طابع دستوري، وليس حلولًا دستورية ذات أثر سياسي.

اختتم أوصديق مداخلته مؤكّدًا أن الوضع السياسي في الجزائر يحكمه صراع يستند إلى منطقين. الأول سماه "منطق الإصلاح" ويتمثل في المسار الدستوري الذي اقترحه الجيش الجزائري في آذار/ مارس 2019 وعلى أساس تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري؛ فهذه المادة صممت لإدارة الظروف السياسية الطبيعية وليس لوضع استثنائي واحتجاجات ضاغطة. أما الثاني، "منطق تغيير"، فهو المنطق الذي ينادي به المحتجون الجزائريون بمن فيهم المعارضة السياسية، وهذا المنطق لا يستند إلى القواعد الدستورية المكتوبة. وشدد أوصديق في مداخلته على استنفاد الحلول الدستورية لجميع الخيارات المتاحة، وأن الاحتجاجات الراهنة في الجزائر تتطلب حلولًا سياسية تنتقل بالجزائريين نحو الديمقراطية، لا حلولًا دستورية.

في الجلسة الثانية، قدم عمار جفال مداخلة بعنوان "مواقف القوى الإقليمية والدولية من الاحتجاجات الجزائرية"، أكد فيها أن السياسة الخارجية الجزائرية تميزت بقدر كبير من الثبات والاستمرارية، والتزمت مجموعةً من الأطر المبدئية والمصلحية؛ فهذه الأطر والمبادئ نتاج مرحلة التحرر، ونتاج مجموعة من القوانين والأعراف الدولية المنصوص عليها دوليًا، مثل حق تقرير المصير، وعدم المساس بالسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم المساس بالحقوق الموروثة، وحل النزاعات بالطرق السلمية. وشدد جفال على أن الخطاب السياسي الخارجي للجزائر، لطالما أبدى احترامه لهذه العبارات وهو الذي كررها، واعتبرها جزءًا من سياساته الخارجية.

يقسم جفال مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه الجزائر والاحتجاجات الشعبية إلى مجموعتين؛ تضم المجموعة الأولى الصين، وروسيا، والمحيط الإقليمي، ويرى أن علاقات الجزائر بهذه الدول اتسمت بالاستمرارية والاحترام المتبادل. وبالنسبة إلى القوتين العظميين، روسيا والصين، يرى جفال أن ثمة علاقات عميقة جدًا تمتد إلى ستينيات القرن الماضي، تعود من جهة إلى انسجام أيديولوجي بين هذه الأطراف، ومن جهة أخرى إلى جملة من المصالح الاقتصادية؛ فمثلًا تطورت العلاقات بالصين تطوّرًا هائلًا وبإرادة سياسية حتى أضحت بيكين أحد أهم الشركاء الدوليين في مجال الزراعة والصناعة. والأمر نفسه بالنسبة إلى روسيا، فقد شدد جفال على أهمية العلاقة في القطاع العسكري، إذ تحرص هاتان القوتان على تمتين العلاقة لتصل إلى مستوى إستراتيجي. أما على المستوى الإقليمي، فيذهب جفال إلى أن الجزائر تحظى بعلاقة مميزة بالدول العربية والأفريقية، ويرجع ذلك إلى الرصيد التاريخي للثورة، ويعتقد أن البعض يعيده إلى قوة الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم المساس بشؤون الغير. أما المجموعة الثانية، فتتكون من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وبخصوص الولايات المتحدة، يرى جفال أن رد فعلها كان معتدلًا، إذ شدد على ضرورة احترام قرار المواطنين، ويستدل على ذلك بتصريحات الإدارة الأميركية. ويرى جفال أن ذلك يعود إلى طبيعة العلاقات التي تطورت بين الطرفين خلال فترة حكم الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، ولا سيما في قطاعي النفط والتعاون الاستخباراتي في منطقة الساحل الأفريقي. أما بخصوص الاتحاد الأوروبي، فقد قسم جفال الموقف إلى مستويين. الأول هو المستوى المؤسسي، الذي أصدر بيانًا محايدًا تجاه الاحتجاجات الجزائرية. أما الثاني، فهو المستوى البيني؛ إذ يرى جفال أن علاقات الجزائر بمختلف الدول الأوروبية طيبة، عدا فرنسا، وهذا يعود إلى الرواسب التاريخية والعلاقات الاقتصادية والنخبوية. ويلاحظ جفال أن الموقف الفرنسي، ما قبل الحراك، لم يكن راضيًا عن التجديد

لبوتفليقة لعهدة خامسة، ويستدل على ذلك بإشارات غير رسمية أو شبه رسمية، مثل صورة الرئيس بوتفليقة بعد زيارة وزير الدولة الفرنسي، وتصريحات بعض السياسيين الفرنسيين بأن الرئيس الجزائري يعيش بالآلات، وهذا فضلًا عن العديد من التقارير الصحافية التي وصفت بوتفليقة بأوصاف عديدة. يرى جفال أن تأييد فرنسا الرسمي لعهدة خامسة، جاء بعد أن أيقنت بأن رئيس الوزراء السابق، أحمد أويحيى، لا يحظى بالإجماع الشعبي. ويختتم جفال مداخلته مؤكّدًا أن المواقف الإقليمية والدولية لن تتغير؛ فهذه الدول كما بات واضحًا معنية بالاستقرار أكثر من حرصها على الديمقراطية.

3. مستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر

ناقشت الجلسة النقاشية استشراف مستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وتحدث فيها أستاذ الإعلام، محمد قيراط، فأكد أن تجاوز الانسداد السياسي القائم غير ممكن من دون أن يؤخذ في الاعتبار خمسة متغيرات رئيسة، هي المؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، ومنظومة الإعلام، والقضاء والمجتمع المدني. فالمتتبع لدور المؤسسة العسكرية، يلاحظ أن رئيس الأركان الجزائري ورئيس المرحلة الانتقالية، القايد صالح، يتصدر المشهد السياسي والإعلامي في الجزائر. وهذا يستوجب وضع علامات استفهام عديدة حول دوره، فمن يضمن للجزائريين تسليم الجيش السلطة إلى قيادة مدنية. وشدد قيراط على أن التحول الديمقراطي يستوجب أيضًا دورًا حقيقيًا للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وهما عماد رئيس من أعمدة التغيير السياسي. وبخصوص المنظومة الإعلامية الجزائرية، يشير قيراط إلى أنها تعاني خللًا كبيرًا، وبعض المؤسسات لا ترقى إلى مستوى مؤسسة إعلامية. وبخصوص القضاء، فقد أكد استقلاليته في الظروف الانتقالية التي من شأنها التأثير في مسار التحول الديمقراطي والمساهمة فيه.

وفي المداخلة الثانية، استعرض الإعلامي الجزائري، حفيظ دراجي تجربته في العمل مدة عقدين في التلفزيون الرسمي الجزائري، مشددًا على التفاعل الإعلامي والسياسي في فترة حكم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وأضاف دراجي أن سلمية الحراك في الجزائر ساهمت في تحقيق إنجاز كبير، وهي التي ساهمت في رفع وعي الجزائريين بأهمية دورهم وقدرتهم على تحقيق التغيير السياسي. وأوضح دراجي، من خلال الاستفادة من المقاربة الجيلية، أن ما يميز هذا الحراك هو قدرته على استقطاب أجيال مختلفة؛ فمن جهة هناك دور مهم للشباب في هذا الحراك، ومن جهة أخرى تجد الكبار أيضًا فاعلين أساسيين فيه.

اختتم دراجي مداخلته بتأكيد النتائج الإيجابية التي حققها الحراك، ومن بينها استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وشدد على ضرورة تقديم برنامج إصلاحي يقضي باحترام مطالب الجزائريين، وهم بحراكهم هذا وضعوا لبنة مهمة لتحقيق التغيير السياسي والانتقال نحو دولة مدنية وديمقراطية.

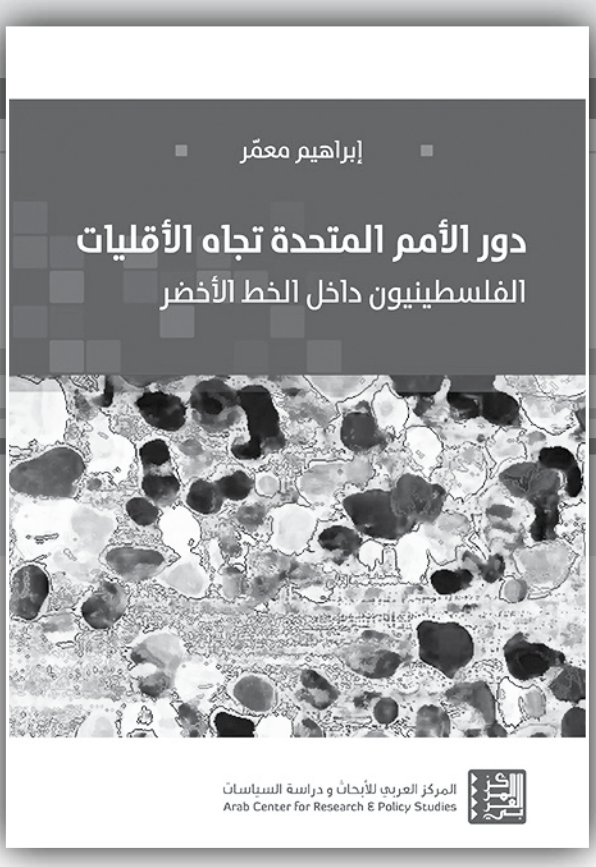

صـدر حديـثًا

تأليف: إبراهيم معمر

دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات:
الفلسطينيون داخل الخط الأخضر

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب إبراهيم معمر **دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات: الفلسطينيون داخل الخط الأخضر**، الذي بحث فيه دور منظمة الأمم المتحدة تجاه الأقليات، منطلقًا من دراسة حالة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فهؤلاء هم أهل البلد الأصليون، وشكلوا أكثرية السكان في هذه البقعة الجغرافية على مر العصور، لكنهم تحولوا قسرًا من "أكثرية" إلى "أقلية" في بلدهم، نتيجة ما ارتكبته إسرائيل من مجازر وقتل وتهجير قسري بحقهم، واضطرار عدد كبير منهم إلى النزوح إلى خارج أرض فلسطين. بقي جزء من هؤلاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة في عام 1948، وتطبق عليه القوانين الإسرائيلية.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات " ووحدة "المؤشر العربي " الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي " في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية** " المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تباينُ تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون ". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة "، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ "، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي ". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق "، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير "، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5% "، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية "، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.

13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background, " *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title, " *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic, " *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic. " *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says, " *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title, " series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says, " *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.

   i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

Invitation to submit papers

The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE